

# نزاع الخليج في الخليج العربي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# نزاعات الحدود فى الخليج العربى المجلد الرابع

إعداد

مركز المحرسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لش أب المعدى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣



## المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- \*رسالة من سلطان عمان إلى الرئيس اليمني  
الحياة  
١ #٩١/١١/١٠
- \*اليمن وسلطنة عمان يستأنفان قريباً المفاوضات الحدودية  
الحياة  
٢ #٩١/١٢/٣١
- \*نفي اتهامات بالتنازل عن ١٨ ألف كيلو متر مربع  
الحياة  
٤ #٩٢/٠١/٠٦
- \*العطاس : حسناً قبل شهرين المشكلة الا ساية مع عمان  
الحياة  
٦ #٩٢/٠١/٠٩
- \*ترسيم الحدود مع سلطنة عمان للمحافظة على حقوق الشعبين  
الحياة  
٧ #٩٢/٠١/١٠
- \*اتجاه إلى إغلاق ملف الحدود بين اليمن وعمان  
الشرق الا وسط  
١٠ #٩٢/٠١/١٧
- \*اتفاق الحدود مع اليمن يوقع ولكن ليس باى شمن  
الحياة  
١١ #٩٢/٠٤/١٩
- \*البحرين اخبار الخليج تعاود الصدور  
المجتمع المدني  
١٢ #٩٢/٠٨/٠١
- \*وزير الاعلام العماني الرواس لطالوسط" ترسيم الحدود مع اليمن لم ينته بعد  
الوسط  
١٣ #٩٢/٠٨/٠٢
- \*الا اتفاقية العمانية - اليمنية توقع في ١٥ اغسطس ؟  
الشرق  
١٧ #٩٢/٠٨/١٢
- \*الغزل الملح بين قطر والبحرين  
احمد عامر  
١٨ #٩٢/٠٨/٣١
- \*دور القائد السياسي كان حاسماً في حل النزاع  
الحياة  
٢٨ #٩٢/٠٩/٢٥
- \*الحوار المباشر يتجاوز عقدة المطالب  
الحياة  
٣١ #٩٢/٠٩/٢٧
- \*بعد اتفاق الحدود : منطقة تعاون اقتصادي بين اليمن وعمان  
الوسط  
٣٣ #٩٢/٠٩/٢٨
- \*قطر سلمت مذكرة الرد بشأن جزر "جوار" إلى محكمة العدل الدولية  
الا هرام  
٣٥ #٩٢/٠٩/٢٩
- \*قطر تقدم مذكرة إلى المحكمة الدولية والبحرين تمر على عرض مشترك  
الحياة  
٣٦ #٩٢/٠٩/٢٩
- \*اليمن وعمان توقعان قريباً اتفاق الحدود  
الا هرام  
٣٧ #٩٢/٠٩/٢٩
- \*عمان واليمن توقعان اليوم الا اتفاق الحدود في صنعاء  
الحياة  
٣٨ #٩٢/١٠/٠١
- خير الله خير الله





## المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- \*الجامعة العربية ترحب بتوقيع اتفاقية الحدود الدولية بين اليمن وسلطنة عمان  
٤١ #٩٢/١٠/٠٢  
الا هرام المائي
- \*توقيع اتفاق الحدود بين اليمن وعمان  
٤٢ #٩٢/١٠/٠٢  
الوفد
- \*اليمن وعمان : اتفاقية الحدود مفتاح التعاون واسع وتواصل  
٤٣ #٩٢/١٠/٠٢  
الحياة
- \*عمان واليمن توقعان اتفاقية ترسيم الحدود  
٤٥ #٩٢/١٠/٠٢  
صوت الكويت
- \*توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين عمان واليمن  
٤٧ #٩٢/١٠/٠٢  
الا هرام
- \*اتصالات عمانية يمنية لتعيين نقاط الحدود  
٤٨ #٩٢/١٠/٠٦  
صوت الكويت
- \*توقيع اتفاقية للحدود بين اليمن وعمان  
٥٠ #٩٢/١٠/٠٧  
اخرساعة
- \*اليمن - السعودية - عمان بداية لا حتواء نتائج "الخليج"  
٥١ #٩٢/١٠/٠٧  
الا هرام خالد السرجاني
- \*السلطان قابوس يحمل على دعم المؤسسين السياسية والقبلية  
٥٢ #٩٢/١٠/٠٩  
الحياة حسين عبد الغني
- \*اتفاقية حدود بين سلطنة عمان واليمن  
٥٣ #٩٢/١٠/١١  
مريم روبين اكتوبر
- \*وزير الدولة اليمني: هذا هو المضمون الحقيقي لا اتفاق الحدود بين اليمن وعمان  
٥٤ #٩٢/١٠/١٢  
عبد الوهاب المؤيد الوسط
- \*مجلس النواب اليمني يوافق على اتفاقية الحدود مع عمان  
٥٦ #٩٢/١٠/١٤  
عبدالرحمن الحيدري الحياة
- \*مجلس الرئاسة اليمني يصادق على اتفاقية الحدود مع عمان  
٥٨ #٩٢/١٠/٣٠  
الشرق الا وسط
- \*اليمن تصدق على اتفاقية رسم الحدود مع عمان  
٥٩ #٩٢/١٠/٣١  
الا هرام
- \*اتفاقية اليمن وعمان نموذج لحل خلافات الحدود بين الدول العربية  
٦٠ #٩٢/١١/٠٣  
الا هرام سلامة حسن
- \* (٩) حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية  
٦١ #٩٢/٠١/٠١  
حسن ابوطالب السياسة الدولية
- \* (١١) النزاع بين قطر والبحرين  
٦٨ #٩٢/٠١/٠١  
محمد ابو الفضل السياسة الدولية
- \*عبد المجيد : اتفاق الترسيم بين اليمن وعمان خير نموذج لمعالجة القضايا  
٧٢ #٩٢/٠١/١٩  
الا هرام رشاد ابو المجد



## المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- \*الجامعة العربية تحتفل باتفاق الحدود بين عمان واليمن  
٧٣ #٩٣/٠١/٢٧  
اخرساعة
- \*اليمن وعمان يسلمان غالى نسخة من اتفاق الحدود بين البلدين  
٧٤ #٩٣/٠٢/٠٧  
الا هرام
- \*الا نحابات وفتح المنافذ لن تنتظر ترسيم الحدود اليمنية - العمانية  
٧٥ #٩٣/٠٢/٢٤  
حسين عبد الغنى الحياة
- \*البيش في عمان الثلثاء لتطبيق اتفاقية الحدود  
٧٧ #٩٣/٠٤/٠٤  
حسين عبد الغنى الحياة
- \*البيش : اتفاق مع عمان على الا نحابات وفتح الحدود  
٧٨ #٩٣/٠٤/٠٥  
حسين عبد الغنى الحياة
- \*محادثات السلطان قابوس والبيش تتعجل تنفيذ الا اتفاقية الحدودية  
٨٠ #٩٣/٠٤/٠٧  
حسين عبد الغنى الحياة
- \*منطقة حرة بين اليمن وسلطنة عمان وإعادة ترتيب مواقع قوات البلدين  
٨١ #٩٣/٠٤/٠٩  
لطفى شطاره الشرق الا وسط
- \*اليمن وعمان يفتحان الحدود بدءا من اول حزيران  
٨٢ #٩٣/٠٤/١٠  
عبد الرحمن الحيدري الحياة
- \*اجتماع حدودي قريبا بين عمان واليمن لترتيب انحاب القوات  
٨٣ #٩٣/٠٤/١٦  
عبد الرحمن الحيدري الحياة
- \*لجنة عسكرية عمانية - يمنية تبحث الا نحابات وفتح الحدود  
٨٥ #٩٣/٠٤/١٩  
حسين عبد الغنى الحياة
- \*بدء الاجراءات لفتح الحدود البرية بين مسقط وصنعاء في اول يونيو  
٨٦ #٩٣/٠٤/٢٠  
الشرق الا وسط
- \*علاقات اليمن وعمان مثل لتجاوز مخلفات الماضي  
٨٧ #٩٣/٠٤/٢١  
الشرق الا وسط
- \*محادثات يمنية - عمانية لتليم المنشآت وفتح المنافذ الحدودية  
٩٠ #٩٣/٠٤/٢١  
الحياة
- \*احتفالات ترافق فتح الحدود بين سلطنة عمان واليمن  
٩١ #٩٣/٠٥/٠٨  
وفاشي دياب الشرق الا وسط
- \*منافذ مفتوحة وعائلات يلحنم شملها .. وبطاقات خاصة  
٩٢ #٩٣/٠٥/١٠  
عبد الرحمن الحيدري الحياة
- \*عمان تفتح منفذ ابريا على الحدود مع اليمن  
٩٤ #٩٣/٠٥/٢٧  
الشرق الا وسط
- \*فتح اول معبر منذ ربع قرن بين اليمن وعمان  
٩٦ #٩٣/٠٥/٢٧  
حسين عبد الغنى الحياة
- \*"المزبونية" مدينة جديدة على الحدود اليمنية - العمانية  
٩٧ #٩٣/٠٦/٠٥  
العالم اليوم



## المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحري

- \*بن علوي يبحث في صنعاء فتح الطريق البرية لليمنيين  
لطفى شطاره ٩٨ #٩٣/٠٧/٠٧
- \*محادثات عمانية - يمنية لتطوير العلاقات  
الحياة ١٠٠ #٩٣/٠٧/٠٨
- \*بحث خطوات المنطقة التجارية على الحدود اليمنية - العمانية  
لطفى شطارة ١٠١ #٩٣/٠٧/٠٨
- \*مسؤول بحريني : محكمة العدل الدولية ستسمح لمرافعات لتحديد اختصاصها  
الحياة ١٠٢ #٩٣/٠٧/١٢
- \*محكمة العدل تبحث النزاع الحدودي بين البحرين وقطر  
الحياة ١٠٣ #٩٣/٠٧/١٣
- \*اتصال هاتفى بين امير البحرين وامير قطر  
الحياة ١٠٤ #٩٣/٠٨/٠٤
- \*زيارة قابوس لصنعاء الشهر المقبل واتجاه الى تكامل سياسى - اقتصادى  
حسين عبد الغنى ١٠٥ #٩٣/٠٩/١٩
- \*توقيع عقد ترسيم الحدود بين اليمن وعمان  
حسين عبد الغنى ١٠٧ #٩٣/٠٩/٢٢
- \*سلطنة عمان توقع اتفاقا لترسيم الخط الحدودي مع اليمن  
الشرق الاوسط ١٠٨ #٩٣/٠٩/٢٣
- \*قابوس عاد الى مسقط بعد زيارة اليمن  
الا هرام ١٠٩ #٩٣/١٠/٠٥
- \*باسندوه : العلاقات اليمنية - العمانية مدخل لترتيب البيت العربى  
راغدة درغام ١١٠ #٩٣/١٠/٠٩
- \*القمة اليمنية العمانية مستقبل التعاون بين دول الجوار واستعادة التضامن العربى  
عبد الوهاب المؤيد ١١١ #٩٣/١٠/١٧
- \*مبعوث عمان يستكمل فى اليمن مسمى مصالحة بين طرفى القيادة  
حسين عبد الغنى ١١٣ #٩٣/١٠/٢٥
- \*محادثات إيرانية - عمانية تبحث الا من فى الخليج  
الحياة ١١٥ #٩٣/١٢/٠٥
- \*امير البحرين:خلافات الحدود مع قطر معروضة امام محكمة العدل الدولية  
الا هرام ١١٦ #٩٣/١٢/٢٣
- \*امير البحرين : محكمة العدل تنظر الخلاف الحدودي مع قطر  
الا هرام ١١٧ #٩٣/٠١/٠٩
- \*بدء المرافعات امام محكمة العدل الدولية  
الحياة ١١٨ #٩٤/٠٣/٠١
- \*قطر تتهم البحرين بتعزيز وجودها العسكرى حول "حوار"  
الشرق الاوسط ١١٩ #٩٤/٠٣/٠١



## المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحري

- \*قطر .. عتاب الا لشقاء .. لا اختصاص الغرباء  
محمد الرميحي  
١٢١ #٩٤/٠٣/٠٢ الحياة
- \*ثلاث مرافعات لقطر حول خلافها مع البحرين  
١٢٤ #٩٤/٠٣/٠٢ الشرق الا وسط
- \*قطر تدعو لحل خلافها مع البحرين على اساس تسوية سلمية قانونية  
١٢٦ #٩٤/٠٣/٠٢ الشرق الا وسط
- \*البحرين تبدأ اليوم تقديم مرافعاتها امام محكمة العدل  
١٢٩ #٩٤/٠٣/٠٢ الشرق الا وسط
- \*محكمة العدل الدولية تستمع الى مرافعات البحرين عن صلاحيتها  
١٣٠ #٩٤/٠٣/٠٥ الحياة
- \*البحرين تتهم قطر بخرق اتفاق للتقدم معا للمحكمة  
١٣٢ #٩٤/٠٣/٠٧ الشرق الا وسط
- \*قطر تؤكد التزامها القرارات الدولية  
محمد علام  
١٣٣ #٩٤/٠٣/٠٧ الحياة
- \*البحرين تسنّف مرافعاتها في لا هاي  
١٣٤ #٩٤/٠٣/٠٨ الحياة
- \*بدء الجولة الثانية والختامية من مرافعات قطر والبحرين  
١٣٦ #٩٤/٠٣/١١ الشرق الا وسط
- \*قطر تؤكد قانونية طلبها الى لا هاي  
١٣٧ #٩٤/٠٣/١١ الشرق الا وسط
- \*محكمة العدل الدولية تستمع لمرافعة قطر النهائية  
اسماعيل زاير  
١٣٩ #٩٤/٠٣/١١ الحياة
- \*أسئلة من محكمة العدل لمثلّي البحرين وقطر  
١٤٠ #٩٤/٠٣/١١ الحياة
- \*البحرين تطعن مجددا في صلاحية محكمة العدل في البت في خلافها مع قطر  
١٤١ #٩٤/٠٣/١٢ الشرق الا وسط
- \*مصر تعرض التوسط بين قطر والبحرين  
١٤٢ #٩٤/٠٣/١٢ الحياة
- \*قرار محكمة العدل الدولية اكد صحة حججنا القانونية  
١٤٣ #٩٤/٠٧/٠٥ الحياة
- \*محكمة العدل الدولية تفعل في النزاع القطرة البحريني  
١٤٤ #٩٤/٠٧/٠٨ التعب
- \*البحرين تأمل باتفاق مع قطر لنقل خلافهما الى محكمة العدل  
حسن اللقيس  
١٤٥ #٩٤/٠٩/٣٠ الحياة
- \*قطر تعترض على مشروع البحرين لتحديد خلافهما باتفاق مشترك  
١٤٦ #٩٤/١٠/٢٤ الحياة





## المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- \* البحرين : تأييد فتوى بن باز بعدم جواز احتكام المسلمين إلى محكمة العدل  
الحياة #٩٤/١١/٠٨ ١٤٧
- \* مسئول أميركي كبير يزور البحرين وقطر  
الحياة #٩٤/١١/١١ ١٤٨
- \* البحرين : لا اختصاص لمحكمة العدل للنظر في دعوى قطر المنفردة  
الحياة #٩٤/١٢/٠٢ ١٤٩
- \* البحرين تعتبر أن طلب قطر المنفرد لا يلزمها بقبول اختصاص محكمة العدل  
الشرق الا وسط #٩٤/١٢/١٧ ١٥١
- \* البحرين توضح الوضع القانوني لنزاعها مع قطر في محكمة العدل  
الحياة #٩٤/١٢/١٧ ١٥٣
- \* تأمل حل الخلاف الحدودي مع قطر من خلال "آلية فض المنازعات"  
احمد فؤاد الا هرام #٩٤/١٢/٢٩ ١٥٥
- \* ولي عهد البحرين : مطلوب مساعدة قطر والبحرين لحل شناشي أو خليجي  
حسن اللقيس الحياة #٩٥/٠٢/٠٨ ١٥٦
- \* محكمة العدل الدولية تصدر سابقة قضائية في فقه اللغة العربية  
حسن خشبة الشرق الا وسط #٩٥/٠٢/١٣ ١٥٧
- \* البحرين تقاطع اليوم جلسة محكمة العدل الدولية  
الحياة #٩٥/٠٢/١٥ ١٦٠
- \* البحرين تقاطع جلسة الاختصاص في الخلاف الحدودي مع قطر  
وفاشي دياب الشرق الا وسط #٩٥/٠٢/١٥ ١٦٢
- \* محكمة العدل أيدت قطر واعتبرت النزاع مع البحرين من ضمن اختصاصاتها  
اسماعيل زاير الحياة #٩٥/٠٢/١٦ ١٦٤
- \* البحرين تدعو إلى حل الخلاف مع قطر  
جهاد الخازن الحياة #٩٥/٠٢/١٦ ١٦٦
- \* محكمة العدل توافق على طلب قطر  
وفاشي دياب الشرق الا وسط #٩٥/٠٢/١٦ ١٦٧
- \* محكمة العدل الدولية تقبل الاختصاص في نظر النزاع القطري - البحريني  
الشرق الا وسط #٩٥/٠٢/١٦ ١٦٩
- \* البحرين ترحب بدعوة قطر إلى استمرار مساعي الملك فهد لحل الخلاف الحدودي  
الحياة #٩٥/٠٢/١٧ ١٧٦
- \* عيون واذان  
جهاد الخازن الحياة #٩٥/٠٢/١٧ ١٧٨
- \* البحرين تطالب باجتماع ثلاثي تحضره السعودية لحل الخلاف مع قطر  
الشرق الا وسط #٩٥/٠٢/١٧ ١٧٩
- \* شروط لسحب قضية الخلاف الحدودي مع البحرين من محكمة العدل  
الوفد #٩٥/٠٢/١٧ ١٨١



## المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- \*ولى عهد البحرين يرحب باستمرار الوساطة السعودية  
الحياة ١٨٢ #٩٥/٠٢/١٨
- \*السعودية ترحب باستئناف الوساطة بين قطر والبحرين  
الا هرام ١٨٤ #٩٥/٠٢/١٨
- \*قطر مستعدة لحب قضية النزاع الحدودى مع البحرين من محكمة العدل الدولية  
الوفد ١٨٥ #٩٥/٠٢/١٨
- \*رئيس وزراء البحرين يرحب بمساعي الملك فهد لحل الخلاف مع قطر  
حسن اللقيس الحياة ١٨٦ #٩٥/٠٢/٢٠
- \*الكويت تأمل بحل خليجى لخلاف قطر والبحرين  
غنيمة الشرق الا وسط ١٨٧ #٩٥/٠٢/٢٠
- \*ارتياح لوساطة خادم الحرمين بين قطر والبحرين  
العالم اليوم ١٨٩ #٩٥/٠٢/٢٠
- \*المبادرة القطرية نفحة رمفانية  
زكريا نيل الا هرام ١٩٠ #٩٥/٠٢/٢٢
- \*الا مارات ترحب بربة قطر والبحرين فى استئناف وساطة الملك فهد  
الحياة ١٩١ #٩٥/٠٢/٢٢
- \*اجماع خليجى عربى على تحكيم الملك فهد بين الدوحة والمنامة  
الحوادث ١٩٢ #٩٥/٠٢/٢٤
- \*قطر : تمريحات وكيل البحرين لدى المحكمة الدولية  
الحياة ١٩٣ #٩٥/٠٢/٢٤
- \*مبادرة الملك فهد للوساطة بين قطر والبحرين تشيع  
الوطن العربى اجواء الا رتياح فى المنطقة ١٩٥ #٩٥/٠٣/٠٣
- \*بدء العمل باتفاقية الحدود بين اليمن وعمان السبت القادم  
الا هرام ٢٠٠ #٩٥/٠٥/٢١
- \*اليمن وعمان تحتفلان بانتهااء ترسيم الحدود  
اقبال على عبدالله الحياة ٢٠١ #٩٥/٠٦/٠٣
- \*صنعاء تغادر بحار العزلة عبر بولة مسقط  
محمد على الديلمى العالم اليوم ٢٠٢ #٩٥/٠٦/٠٦
- \*نموذج من عمان  
عبد العاطى محمد الا هرام ٢٠٤ #٩٥/٠٦/٠٦
- \*اليمن وعمان سحنانان قريبا درس تمويل الطريق الدولى  
اقبال على عبدالله الحياة ٢٠٥ #٩٥/٠٦/١٦
- \*البحرين تؤكد سيادتها على حوار  
الحياة ٢٠٦ #٩٥/٠٩/٠٦
- \*امير قطر : الخلاف مع البحرين يسحب من مجمكة العدل اذا نجحت وساطة الملك فهد  
الحياة ٢٠٧ #٩٥/١٠/٢٨



## المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- \* أمير البحرين " نرحب بوساطة السعودية لحل الخلاف مع قطر  
بارعة علم الدين الحياة ٢٠٩ #٩٥/١١/٠٢
- \* اسرار الساعات الا خيرة فى مسقط  
محمد السيد العالم اليوم ٢١٠ #٩٥/١٢/٠٩
- \* أمير البحرين : رحبت وأمير قطر بالوساطة السعودية  
جهاد الخازن الحياة ٢١١ #٩٥/١٢/٠٩
- \* عيون واذان  
جهاد الخازن الحياة ٢١٣ #٩٦/٠١/١٦
- \* البحرين لا تزال تشترط اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتسوية نزاعها  
الحياة ٢١٥ #٩٦/٠١/٢٥
- \* ولى عهد البحرين يقترح "تحكميا سعوديا" مع قطر  
الحياة ٢١٦ #٩٦/٠٦/٠١
- \* مساع سعودية لحل الخلاف القطرى - البحريني  
الحياة ٢١٨ #٩٦/٠٦/٠٢
- \* البحرين تطالب قطر بسحب دعوى النزاع على جزر فشت الدبل  
الا هرام ٢١٩ #٩٦/٠٦/٠٢
- \* البحرين تؤكد رغبتها فى حل النزاع مع قطر فى اطار  
مجلس التعاون الحياة ٢٢٠ #٩٦/٠٦/٠٣
- \* البحرين تجدد دعوة قطر بقبول تحكيم سعودى  
الا هرام ٢٢١ #٩٦/٠٦/٠٣
- \* البحرين تفاجأ بتصريحات حمد بن جاسم عثية زيارته لها من اجل "تنقية الا جواء"  
الحياة ٢٢٢ #٩٦/٠٧/٠١
- \* البحرين : جواز السفر وثيقة الانتقال إلى قطر  
الحياة ٢٢٤ #٩٦/٠٧/٠٧
- \* طريقنا إلى امريكا لا يمر بإسرائيل  
سناء السعيد العالم اليوم ٢٢٥ #٩٦/٠٧/٠٧
- \* وزير خارجية البحرين : قطر تقوم بمجازفة قانونية كبيرة  
حسن القيسر الحياة ٢٢٨ #٩٦/٠٧/٠٩
- \* رياح السموم فوق البحرين وقطر  
سناء السعيد العالم اليوم ٢٣٠ #٩٦/٠٧/١١
- \* باختصار البحرين وقطر "ومجلس العرب"  
على عمر العالم اليوم ٢٣٣ #٩٦/٠٧/١١
- \* قطر ترحب بالوساطة السعودية لتسوية قضية الجزر مع البحرين  
الا هرام السائى ٢٣٤ #٩٦/٠٧/١٢
- \* أمير قطر أجرى فى السعودية محادثات عن النزاع الحدودى بين الدوحة والمنامة  
عبد الله الحاج الحياة ٢٣٥ #٩٦/٠٧/١٥



## المجلد : ٤ - حول النزاع القطري البحريني

- \*ولى العهد البحريني : سندافع عن جزر حوار لانها ثلث مساحة البلد  
حن اللقيس الحياة ٢٣٧ #٩٦/٠٧/١٦
- \*السعودية تقود الوساطة بين قطر والبحرين  
الا حرار ٢٣٨ #٩٦/٠٧/١٦
- \*بالعقل الوساطة السعودية  
الا حرار ٢٣٩ #٩٦/٠٧/١٦
- \*تنفلال بجهود الوساطة السعودية لحل الخلاف البحريني - القطري  
ممطفي شهاب الحياة ٢٤٠ #٩٦/٠٧/١٧
- \*عمان تحب معدلها العسكى من منطقة الحدود مع اليمن  
الا هرام ٢٤١ #٩٦/٠٧/١٧
- \*تقدم للوساطة السعودية بين السنامة والدوحة  
عبدالله ناصر الشهري الحياة ٢٤٢ #٩٦/٠٧/١٧
- \*قطر والبحرين تؤكدان تقديرهما لدور السعودية فى القضايا العربية  
الحياة ٢٤٣ #٩٦/٠٧/١٨
- \*قطر تكرر موقفها من الخلاف مع البحرين  
الحياة ٢٤٤ #٩٦/٠٧/١٨
- \*تقدم فى جهود الساطة السعودية بين قطر والبحرين  
الا هرام ٢٤٥ #٩٦/٠٧/١٨
- \*خطوة سعودية على طريق المصالحة القطرية البحرينية  
مريم روبيين اكتوبر ٢٤٦ #٩٦/٠٧/٢١
- \*البحرين مع تطوير الوساطة السعودية الى مستوى التحكيم مع قطر  
حن اللقيس الحياة ٢٤٨ #٩٦/٠٧/٢٣
- \*حقيقة التصعيد الا خير بين قطر والبحرين حول أزمة الحدود  
اسامة عجاج اخرساعة ٢٤٩ #٩٦/٠٧/٢٤
- \*عيون واذان  
جهاد الفازن الحياة ٢٥٣ #٩٦/٠٧/٢٥
- \*اهتمام كبير بالوساطة السعودية بين قطر والبحرين  
الوطن العربي ٢٥٤ #٩٦/٠٧/٢٦
- \*مطلوب وقف الحملات الا اعلامية بين قطر والبحرين  
العالم اليوم ٢٥٩ #٩٦/٠٧/٢٧





## تتعلق بترسيم الحدود بين بلديهما

# رسالة من سلطان عمان الى الرئيس اليمني

□ صنعاء، مسقط - «الحياة»

الفترة نفسها.

وتقول مصادر في مسقط لـ «الحياة» ان الرسائل تنسّق بالوساطة العمانيّة بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي والعمل على احراز تقدم في قضية ترسيم الحدود بين السلطنة واليمن.

والرؤس ميموث شبيه دائم للقيادة العمانيّة الى اليمن، ونقل معظم الرسائل بينهما منذ اندلاع أزمة الخليج في آب (أغسطس) عام ١٩٩٠.

زيارة

وقال دبلوماسيون في مسقط ان الامر ربما يتعلّق بترتيب زيارة يقوم بها الرئيس علي صالح الى السلطنة قريباً للتباحث في موضوعي الحدود

■ وصل الى صنعاء امس وزير الاعلام العماني السيد عبدالعزیز الرواس نقلاً رسالة شفوية من السلطان قابوس بن سعيد الى الرئيس الفريق علي عبدالله صالح. وصرح الوزير العماني الذي يزور صنعاء للمرة الثانية في اقل من اسبوعين، لوكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ) بأن الرسالة تتناول العلاقات بين البلدين الشقيقين والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وهذه هي الرسالة الثانية التي يحملها الرؤس من السلطان قابوس للرئيس صالح خلال عشرة ايام والرسالة الرابعة بين الزعيمين في

والعلاقات الاقليمية.

وكانت صحيفة ٢٦٠ سبتمبر، الاسبوعية الناطقة باسم القوات المسلحة اليمنية ذكرت في عددها الاخير ان زيارة لميموث العماني ثاني في اطار الاتصالات المتكثفة بين البلدين الشقيقين في ظل التطور الكبير الذي تشهده العلاقات الاخوية العميمة وتبادل وجهات النظر ازاء مختلف القضايا التي تهم الشعبين الشقيقين.

وزارت الصحيفة ان «الفترة المقبلة المقبلة ستشهد خطوات ايجابية مهمة على صعيد تعزيز العلاقات (بين اليمن ومسقط) ومجالات التعاون المشترك، وما يترجم تطلعات القسمين الشقيقين وقائمتيهما الحكيمتين».



## اليمن وسلطنة عمان ستستانفان قريبا المفاوضات الحدودية

القادة السياسية يدعو إلى تجديد ما  
تم التوصل إليه من اتفاقيات مع  
سلطنة عمان في شأن الحدود بحجة  
أنها مستقدي في تنازل اليمن عن  
مساحة ١٨ ألف كيلو متر مربع من  
أراضيها مع سكنتها.

وفي لندن قالت مصادر عربية إن  
على رغم الصعلة التي يشهدها بعض  
الأوساط في هذه المرحلة بالذات  
للمسؤولين توقيع الاتفاق ترسيم  
الحدود بين اليمن وسلطنة عمان إلا  
إن القيادة اليمنية مصممة على  
التوصل إلى مثل هذا الاتفاق بغية  
تأكيد حرص اليمن على التعايش مع  
جيرانه، ولقي يتفرغ إلى التوصل

□ صنعاء -

من عبد الرحمن الحيدري

□ لندن - « الحياة »

■ أكد مصدر يمني مسؤول لـ  
« الحياة » أمس إن المفاوضات اليمنية  
- العمانية على ترسيم الحدود بين  
البلدين مستمرة وستستأنف قبل  
منتصف كانون الثاني (يناير) المقبل  
لانتهاء ما بقي من بنود لتعلق بالاتفاق  
النهائي تمهيدا لتوقيعه.  
وجاء هذا التأكيد بعد البيان الذي  
أصدرته منظمة المؤتمر الشعبي العام  
والحزب الاشتراكي اليمني (الحزبان  
الحاكمان في البلاد) والقطاعات  
الشمسية في محافظة المهرة التابعة  
لسلطنة عمان وتضمن نداء إلى



#### للخدمات المخفية

وأوضحت هذه المصادر أنه يمكن فهم المعارضة للانقلاب من زاويتين الأولى سياسية والثانية المالية إلا أن القضية اليمنية تعطي حلقاً أوتوية لمعالجة الأزمة الاقتصادية والتحولت التي تشهدها منطقة القرن الإفريقي وهي تمولات حتى اليمن مباشرة.

وقد عرفت على أن الوقت ليس للمزايدات، وأن اليمن يحتاج قبل كل شيء إلى الاستقرار السياسي ليتمكن من الإفادة من ثروته النفطية ومثل هذا الاستقرار السياسي أن يوافي إلا إذا تم التوصل إلى اتفاقات مبنية مع جيرانه.

وتلأن البيان الذي صدر عن منطلعتي الحزبين الحاكمين في اليمن ونشرته صحيفة صوت العمال، الثقافية الإسيوية قال أن مسؤولي المحافظة يقولون أن القيادة السياسية بأربع منكرات تفصيلية مضمومة بالوثائق قبل الوحدة وبمضا توضيح الحدود، التطبيقية مع سلطنة عمان والتي وقعها ممثلو سلطنتي لفترة وعان في العام ١٩٥٤ و ١٩٦٠ والمستشارون البريطانيون في السلطنة إضافة إلى وثيقة استقلال جنوب اليمن في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ والتي أكتها لقاء الكويت لعام ١٩٨٢.

وأضاف البيان أن المفاوضات مع سلطنة عمان تجاهلت رأي المحافظة في التفاصيل المتعلقة بالحدود، وذلك اتفاق على ترسيم الحدود من حجارة شربة على علي البحر شرق سبيرة حواف ويخط ماثل يمتد إلى النقطة ٥٢.١٩ في الشمال الغربي ومعنى ذلك تنازل اليمن عن مساحة ١٨ ألف كيلومتر مربع من الأرض بما فيها من سكان.



**نفى اتهامات بالتنازل عن ١٨ ألف كيلومتر مربع .**

## العطاس : اتفاق الحدود مع مسقط يعيد لليمن ٥ آلاف كيلومتر مربع

□ صنعاء - الحياة

■ نفى رئيس الوزراء اليمني السيد حيدر أبو بكر العطاس ما يتروى عن تنازل بلاده عن أراضٍ في ترسيم الحدود مع سلطنة عمان، وأشار إلى اتفاق بين البلدين تستعيد اليمن بموجب خمسة آلاف كيلومتر مربع من الأراضي. وقال العطاس في مقابلة نشرها صحيفة «الاجمع» اليمنية لأهواز في اليوم الاثنين ورزعت مقالات منها في صنعاء أمس: «إن اليمن مستعيد خمسة آلاف كلم مربع عبر الاتفاق على ترسيم الحدود مع الانشاء في

سلطنة عمان، ولا صحة لما يتروى عن تنازلات من الأرض اليمنية». ورفض اتهامات الهيئات المحلية في محافظة المهرة لليمنية عند الحدود مع عمان والتي تقول انه تم بموجب الاتفاق مع العمانيين التنازل لسلطة عن ثمانية عشر ألف كلم مربع مع سكانها. ونشر هذه الاتهامات فرعا الحزب الحاكم في اليمن وهما المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني ومنظمات القاعدة والوجهاء المحليون في لاجتماع عند مطح كاثون الأول (ديسمبر) الماضي في المحافظة. وقد دعا هؤلاء إلى

تجميد الاتفاق مع عمان، محذرين من «عواقبه الوخيمة على الوحدة الوطنية والاستقرار والأمن في المنطقة». وقال العطاس: «إن ترسيم الحدود اليمنية سيادة ولا تخص محافظة بذاتها أو منطقة بل تخص كل الشعب اليمني». وأضاف: «فذلك من يحصل أن يؤجل معالجة هذه القضية مع الانشاء لئلا تستطيع اليمن حل مشاكلها الداخلية المتفاقمة وأشار إلى أن الاتفاق على ترسيم الحدود مع عمان يسير في صورة طبيعية

الثقة في الصيغة (١)





### العطاس : اتفاق الحدود مع مستط

تتمة الصفحة الأولى

لمصلحة البلدين وعلاقتهما المستقبلية في التعاون وإقامة التطبيع المغربية.  
وكان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح أعلن في ١٥ كانون الأول أن بلاده  
ستوافق في الأسابيع المقبلة اتفاقاً على ترسيم الحدود مع سلطنة عمان وكذلك  
أكد مسؤول يمني لـ «الحياة» قبل أسبوع أن المفاوضات لترسيم الحدود مع  
سلطنة مسقط لم تستأنف أبداً منذ وقف هذا الشهر.  
وسبق أن اشارت «الحياة» أمس إلى أن الأحزاب والمنظمات السياسية  
والفكرات الديمقراطية قد ترفع قريباً مذكرة إلى القيادة السياسية اليمنية  
وسجلت فتواب في شأن موضوع ترسيم الحدود، موضحة أن الأحزاب توافق  
على مبدأ تسوية الحدود لكنها تعترض على الأسلوب المتبع إذ أنه ليس بحكومة  
الفترة الانتقالية حتى يتضح حقيقة حقيقة السياسة.

مجلس الوزراء

على سعيد آخر نفاذ مجلس الوزراء اليمني في جلسة استثنائية عاها  
امس الجدول الزمني للتحضيرية لـ «البرنامج الوطني للبناء والإصلاح السياسي  
والاقتصادي والمالي والبراري» المربع الأول من العام الجاري  
وركن البرنامج في هذا الفصل على عدد من القضايا منها استكمال وضع  
الوائح التنظيمية للوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة بموجب  
القوانين الخاصة في هذا الشأن إضافة إلى استكمال دمج القوات المسلحة  
والأمن، واستكمال وجود أجهزة الدولة في المحافظات.  
وركن أيضاً على متابعة إصدار قانون تنظيم جيزة الأسلحة، وفي إطار  
معالجة قضية التطبيع يستعمل البرنامج الإسراع في تقديم البرامج والمخططات  
لتحسين أوضاع العاملين في ضوء القرارات السابقة.  
ولتستكمل الفصل الأول على عدد من المواضيع للترسيمة بقضايا التكوين  
والصحة والتعليم والإستثمار ورعاية أسر الشهداء.  
وكان مجلس الفتوب صادق على البرنامج الوطني للبناء والإصلاح  
السياسي والاقتصادي والمالي والبراري خلال شهر كانون الأول الماضي.



## نقطة الخلاف الباقية مثلث وادي حبروت

# العطاس : حسنا قبل شهرين المشكلة الاساسية مع عمان

اتفاق قبل شهرين تقرر بآ. والموضوع  
الوحيد المختلف ما به الآن وتصور  
للمفاوضات عليه هـ : مثلث وادي  
حبروت الذي لا تزيد مساحته على ٣٠  
كيلومتراً مربعاً.

الاحزاب  
وكشحت صحيفة «النهضة»  
الاسلامية الاسبوعية ان الاحزاب  
والتنظيمات السياسية التي التفت  
رئيس الوزراء بالحوكمة عدم  
لحاجة هذه المسألة الحساسة التي  
تمس سيادة البلد بمثل هذه الهالة  
من السرية التي تلبس الشعوب  
ونبشت الاضراب الى «ان صمم هذه  
للمسألة هو من حق المؤسسات  
الدستورية للتخفية فلهذا ولا سيما  
السلطة التشريعية. وبعت الى  
«استشارة ذوي الاختصاص في  
الموضوع والاستئذان برأي اهل  
المناطق المتاخمة لعمان من سكان  
محافظه المهرة».

وشخصيات اجتماعية استقبلهم  
لإطلاعهم على تفاصيل ما تم الإتوصل  
اليه في مسألة ترسيم الحدود مع  
سلطنة عمان ان بريطانيا كانت  
رسمت في العام ١٩٦٥ بالاتفاق مع  
العمانيين خطاً يبدأ من رأس ضربة  
علي، وإن ما كان يعرف باليمن  
اليوم قراطية، يبلغ مسطحة في العام  
١٩٨٢، خلال مفاوضات ترسيم الحدود  
عدم اعترافه بخط عام ١٩٦٥ للاتفاق  
عليه مع بريطانيا والذي يمر  
بمستطع جبل سدح وادي حبروت  
واسفل رملة شحيت وينتهي بالاتفاق  
٥٢/١٩. وعلى اثر ذلك تولى  
المفاوضات وتطورت محاولة ترسيم  
الحدود بين جنوب اليمن وعمان  
اكن المسألة بدأت تتحرك من جديد  
بعد العام ١٩٨٦، وبرزت مسألة رأس  
ضربة علي كمنطقة خلافه وبمعنا قدم  
اليمن كل ما لديه من معلومات لتسوية  
هذا الخلاف الفتح الجانب العماني  
في نهاية المطاف ما أمكن التوصل الى

□ صنعاء -  
من حسن محمد سعيد.  
□ لندن - «الحياة»

أكد رئيس الوزراء اليمني  
السيد حسين ابو بكر العطاس ان  
اللجنة الفنية اليمنية - العمانية  
للمشاركة لترسيم الحدود حصلت منذ  
شهرين تقريبا مسألة خط رأس ضربة  
علي كخط حدودي بين البلدين وذلك  
ستستبعد اليمن نحو ٢٩٠٠ كيلومتر  
مربع من الأراضي.  
وفي لندن قالت امس مصادر  
عربية تتابع من كلب المفاوضات  
الصومالية بين البلدين ان هذه  
المباحثات تهدف «لإلحاح الى الحقوق  
القانونية من دون اي طمع لبلد في  
أراضي البلد الآخر، وهذا هو جوهرها  
وليس التنازل من هنا أو هناك»  
وأوضح رئيس الوزراء اليمني في  
لقاء عقده مطلع الأسبوع مع ممثلي  
الاحزاب والتنظيمات السياسية





المصدر: الجريدة (الدنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ جمادى ١٩٨٢

وزير الداخلية اليمني يتحدث الى الحياة :  
**ترسيم الحدود مع سلطنة عمان  
للمحافظة على حقوق الشعبين**



☐ تونس - من رشيد خشانة:

**القائد** وزير الداخلية اليمني  
العقيد غالب مصطف القاضى، ابن مسالة  
الاستيعاب، اتخذت بعدا اكبر من  
حجمها الطبيعي وان انتصار السلاح  
بين الناس يسهل تكاليف العملية. انشأ  
واضع في حديثه الى الصحابة، امس  
في هاشم زيارته لتونس ان اليميني  
يراهن على وحدة شعبه وعلى الفهم  
الافقي للثأر، والى ان اليميني للثأر على  
صعوبة اعادة تشكيل الحياة اليمينية  
بعد عام ونصف عام من بده تجرية  
الدهد.

وقضى أن يكون الشجار بين ضابط  
عيسى وجندي مرور - الذي أدى إلى  
قتل ضابط مرور - تعديراً عن احتكاك  
بين المؤسستين العسكرية والأمنية.  
وأكد أن اليمن يسعى إلى ترسيم  
الحدود مع سلطنة عمان، حفاظاً على  
الحقوق التاريخية لكلا الشعبين  
ولإزالة أي خلافات حدودية، وهذا  
نص الحديث.

● بعد مرور عام ونصف عام على  
تجربة الوحدة، التي لم يمدد استطاع اليمن  
أن يتجاوز الاختلافات بين الشمال  
والجنوب

- انطلقت اعمدة تصليق الوحدة اليمنية واعلان الجمهورية اليمنية من قاعدة صامية، وهذا بعد خلق سبيجا أيضا دولة الوحدة، خصوصا في مجال تجاوز الستةيات (أو كثير) منها في (الآن) وصناعة معالجة غيرها من الظواهر الخاطئة. ومن الطبيعي ان توجد سببيات أو اخطاء خصوصا في تلك عليم بعد الوحدة اليمنية، بعد ان كانت اليمن موزعة على نظامين مختلفين في الشطرين.

هذا العام ونصف العام ان نصيد  
لتشكيل الحياة اليمنية بها يتلامح مع  
الشكل الوحدوي الجديد، سواء من  
حيث القوانين الموحدة او الجوازات  
او بطلبات الهوية الموحدة او من  
خلال مجمع الوزراء والمؤسسات

ومهما بقيت اساعنا من عمليات  
سنقلب عليها ان شاء الله بفضل  
الوعي الناضج لابناء شعبنا اليمني  
وبمساعدة الفهم الدقيق للاشقاء  
الذين لهذا الدور اليمني.

● حدث في قفطرة المصحة محاولات  
تسلل من البحر إلى الأراضي اليمنية، فل  
استطعتم تحديد الجهات التي تلقى وراها.  
وهل اتخذت احتياطات لم تحدها؟

- من المعروف أن مسؤول  
الجمهورية اليمنية قد وافق للملحة  
الوحدة اعترافا كبيرة وواسع لعل من  
انضموا الاتساع الحدودي البحري  
والبحري، وعمليات التسلل الحدودي  
من اجل التهريب الى غيره قد تحدث  
لاي دولة تمتلك هذا الاتساع  
الحدودي، الا ان من يفتقر الى هذه  
العمليات يصل على فضائه الحدودي  
القانون كمنه فيه بعد اجراء  
التحريات والتحقيقات الفعالة، وطبعاً  
لا بد من معرفة من يملك من جهاز.

## اغتصابات

● كيف تم تطبيق نهول الاختيالات التي  
جندت في العام الماضي، وإلى أي مدى  
استطاعت الأجهزة الأمنية والمؤسسات  
السياسية لاحتثاد رؤسها؟

- مسألة الاعتراف بالحقبة  
أكبر من حجمها الطبيعي ولكن نظراً  
لانتشار السلاح بين الناس فإن ذلك  
يسهل عمليات الغار والانتقام، وهي  
مسألة تخضع في النهاية للقضاء.

الآن بعض وسائل الاعلام  
تضخمت الاحداث وزيفت الحقائق  
احياناً، وحولت الكثير من القضايا  
الحيثية الى قضايا سياسية.

● **فسر الطولن الاحتكاكات التي**  
جرت بين الشرطة وبعض ضباط الجيش  
بأنها تعكس توتراً بين المؤسسات الأمنية  
والعسكرية، فكيف تعالج الدولة هذه

الظاهرة  
- من المؤسف ان نطلق تسمية  
محتلين، على هؤلاء الذين كتبوا عما  
حدث من نزاع بين ضابط جيش واحد  
جنود المروء بانه احسنكاه بين  
المؤسستين العسكرية والافنية، فهذا  
التحليل يغتفر الى الموضوعية،  
والسبب انه لا يستند الى المعلومة  
الصحيحة.

ومن جهة أخرى تقوم أجهزة  
الاعلام الخارجية بتضخيم العلاقات  
وتبديله. فاضطراب الجيش تصرف  
تصرفاً خاطئاً بالانسبة الى قوانين  
انظمة اللزوم وهذا التصرف اوقعه في  
دائرة المسؤولية منه في ذلك مثل أي  
سواكمن تصرف ذلك التصرف له  
الاستناد حدثت بينهما وتعاون في  
شجار واستخدام سلاح وإطلاق  
النار، فاضطرت العاصمة لتضخيم  
ضابط مرور كان قادماً للض شجار  
الانفجار.

والمهم ان الضابط العسكري وجندي المرور احيلا الى التحصيلي وثلى النيابة وجرت محاكمتها وصدر الحكم، وإن كانا استأنفا الحكم بعد ذلك.

## الاحزاب الدينية

● كثر الحديث في الفترة الاخيرة عن خطر الحركات الاصولية، وكانت لليمن طريقته الخاصة في التعامل مع الاحزاب







المصدر: **الحياة (الندوة)**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ شعبان ١٩٩٢

الدينية كيف تحكم على حساب هذه  
التجربة. وهل من تمهيلات متولمة عليها في  
الاستقبال؟

- انتهجت اليمن منذ قيام  
الجمهورية اليمنية نظاماً ديموقراطياً  
يقوم على التعددية السياسية  
والحزبية، واتاح هذا النظام للجميع  
ان ينظموا انفسهم في شكل جماعات  
واحزاب واتيارات تعمل وفق مبادئ  
الديموقراطية والحريات واحترام  
الرأي والرأي الآخر، وهي المبادئ التي  
نص عليها الدستور. ومع كل ذلك  
حدثت ضوابط لعدم قيام الاحزاب على  
اسس دينية او مذهبية او عرقية او  
طائفية، والشعب اليمني شعب عربي  
مسلم، وعلى هذا الاساس يسمح  
للاحزاب بان تعبر حقلها في ابداء  
الرأي وفتح المقرات واصدار الصحف  
والنشرات.

● ثمة تكهنات بأن اليمن مقبل على  
ترسيم الحدود مع سلطنة عمان، فما هي  
الاهداف المرتبطة من الترسيم، وهل  
تتضمن متابعة العملية لتسليم الحدود  
التضامنية؟

- يهدف لترسيم المحافظة على  
الحقوق التاريخية للشعبين اليمني  
والعماني ودعم مسار الاخوة العربيين  
الاسلامية وفق معايير الحق والعمل  
ومراعاة مصلحة هذه الامة.

ونحن في اليمن نلق بوضوح مع  
كل توجه نحو إزالة أية خلافات  
حدودية او مساواة من خلال  
المفاوضات والحوار وبالاتحاد على  
الحقوق المشروعة مع عدم تسييس  
الروابط الاخوية، ومن هذا المنطلق  
نرحب بأي اجسام من السفارات في  
المملكة العربية السعودية لترسيم  
الحدود، وهو موافق للرسمي منذ  
فترة.





المصدر: الشرق الأوسط (الدنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٧ من ١٩٩٢

## اتجاه الى اغلاق ملف الحدود بين اليمن وعمان

عبد: من لطفي شطارة

قالت مصادر مطلعة في الحكومة اليمنية للشرب، «الشرق الأوسط» ان مباحثات الحدود اليمنية - العمانية تسير بصورة جيدة، في الاتجاه الذي يكفل باغلاق ملف الحدود بين البلدين بصورة نهائية، وتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود في القريب العاجل.  
وتجدر الإشارة الى ان لجاناً فنية من الجانبين تقوم حالياً بعمليات استكمال وضع اللسات الأخيرة للاتفاقية، تمهيداً لترحها للتوقيع.  
وقد جات مباحثات الحدود اليمنية - العمانية استكمالاً للمباحثات التي تمت قبل تحقيق الوحدة بين كل من عمان والقطر الجنوبي من اليمن سابقاً، ويؤدي الجانبان حرصاً مشتركاً على حل هذه المشكلة بروح ايجابية، وتفاهم يجسد حرصهما على إقامة علاقات طيبة بين البلدين.





المصدر : الحياة (الأندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٢

بن علوي - الحياة :

## اتفاق الحدود مع اليمن يوقع ولكن ليس بأي ثمن

□ مسقط - الحياة :

مستكون المحصلة في مصلحة العمل الجماعي، وسواء عرفت لقاعات جماعية أو لم تعرف فإن رغبة الجميع هي التوصل بالعلاقات مع إيران.

أعلن دمشق وعلى أيضاً وجود خلافات بين دول المجلس ومصر وسورية اللتين وقعتا معها إعلان دمشق، مشدداً على أن الإعلان مستحضر للدول الموقعة عليه مصمم على تطويره والتصديق على مبادئه والتدويل أن العلاقات الثنائية بين الدول الشامي متميزة، وأكد أن قضايا الأمن مهمة جداً، ولا بد أن تأخذ منها الوقت الكافي، وسئل أيضاً عن الخطة العمانية لأن الخليج فاجاب أن دول المنطقة تدرس كل ما له علاقة بالأمن سواء في إطارها الذاتي أو الجماعي أو للتحديد الاطرار، وهذه الأمور لن تناقش على مستوى الإعلام.

■ اعلان وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية السيد يوسف بن علوي بن عبد الله أن المفاوضات مستمرة بين سلطنة عمان واليمن لتجديد الاتفاق ترسيم الحدود بين البلدين، مؤكداً أنه ليس من المصلحة الاستعجال (...) ولا يعتقد أنه يجب انهاء الوضع بأي ثمن، وعلى في حديث إلى «الحياة» أنه في المصلحة أن يلاءم مشروعة جيبال لتجديد الاتفاق بانتظار نتائج الانتخابات التشريعية في اليمن قبل انتهاء الفترة الانتقالية فيها في شهرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وسئل عن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران فاجاب أن دول المجلس اقرت الصيغة الثنائية للتعامل مع طهران في هذه المرحلة، موضحاً تطور واضطهاد





المصدر : المجتمع المبدع

للنشر والذمات الصحفية والعلومات

التاريخ : ١٩٩٢

## البحرين

### اخبار الخليج تعاود الصدور

عاودت صحيفة أخبار الخليج البحرينية الصدور، بعد أن توقفت لمدة ثلاثة أيام بدءاً من ٩٣/٧/١٩ وحتى ٩٣/٧/٢١.

وكانت وزارة الإعلام البحرينية قد أصدرت قراراً بوقف الصحيفة بسبب نشرها خريطة توضح أن جزيرة "حوار" المتنازع عليها بين البحرين وقطر - تخضع للسيادة القطرية، بينما تخضع الجزيرة حالياً لسيادة البحرين

وكان الخلاف بين البحرين وقطر حول حدود المياه الإقليمية للبلدين ، والسيادة على جزر حوار وقشت الدبل قد ثار للمرة الأخيرة في إبريل ١٩٩٢، بعد قرار أمير البحرين بتحديد المياه الإقليمية لبلاد به ١٠ كيلومتر، مما أدى إلى ضم عشر جزر إلى السيادة القطرية رغم أنها تقع في إطار سلطة البحرين.

وقد تدخلت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في ذلك الوقت، لتهدئة الاوضاع بين البلدين.

ومن المقرر أن تنظر محكمة العدل الدولية في لاهاي القضائية في ٢٨ فبراير ١٩٩٤، بعد الشكوى التي قدمتها قطر ضد البحرين







## عمان

كشف وزير الاعلام في سلطنة عمان السيد عبدالعزيز الرواس، في مقابلة خاصة مع «الوسط»، أن هناك «مسائل لم تنته بعد» في موضوع ترسيم الحدود بين السلطنة والجمهورية اليمنية، وأن كان البلدان اتفقا «على اسس مشتركة لترسيم الحدود»، واستبعد الوزير العماني ان تكون الحدود «سبباً للمشاكل والازمات بين الدول العربية»، ودعا الى ايجاد وفاق عربي «على اساس المراجعة الذاتية والشجاعة مع النفس والاعتراف بالأخطاء». وشدد الرواس على اهمية التعاون الخليجي مع ايران.

وفي ما يأتي نص المقابلة مع وزير الاعلام العماني:

**وزير الاعلام العماني  
الرواس لـ «الوسط»:**

**ترسيم الحدود مع اليمن  
لم ينته بعد**

**«ندعو الى وفاق عربي أساسه  
المراجعة الذاتية  
والاعتراف بالأخطاء»**





## الوسط

المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٩

■ **ما أهداف الزيارة الأخيرة التي قام بها السلطان قابوس مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد بن عبدالعزيز ثاني في إطار التعاون الراسخ والاخوي بين المملكتين فضلاً عن الملاقاة القوية للثلاثة على الملهم المشترك والخصم القومي الذي يتعامل ضمن منظومة تعاون دولية تحفظ لهذه الثلاثة هويتها ولا يؤثر على الصلحة الدولية. هذا هو المنظر الاستراتيجي الذي يعمل من خلاله السلطان قابوس وخادم الحرمين الشريفين رغبةً وضع الأسس للثنية والاستمرارية من خلال مراجعة تم في هذا المضمار منذ العام الماضي إلى الآن. وكان الاتفاق في وجهات النظر قائماً على مبدأ يقضي بأن العهد الاستراتيجي في العمل العربي المشترك لا ينحصر فقط على عمل الجهادية الثنائية، وإنما في العمل المشترك الحكومات معاً في إطار تعاوني تولع أن يصعب في مصلحة البلدين التقطيع والأمة العربية بشكل خاص، والعالم بشكل عام.**

● **أين وصلت مسألة ترسيم الحدود بين السلطنة واليمن؟**

– نحن حريصون على أن يكون العمل المشترك مع جمهورية اليمن الشقيقة قائم على أساس هذه التعاون والأخاء القابل. وهناك

### مستط - حسين كريم

خطوات إيجابية تمت في هذا الإطار ولا يزال هناك بعض المسائل التي نتمنى إلى الانتهاء منها في مسألة ترسيم الحدود. صحيح أن البلدين اتفقا على أسس مشتركة لترسيم الحدود، ولكن تنفيذ هذه الأسس يتطلب وقتاً أبداً. خطوات التنفيذية وتامل الأتداء من هذه المسألة في وقت قريب. إن شاء الله

● **أرست التجربة العدائية الحدودية مع الدول العربية الأخرى نهجاً جديداً في التعامل العربي. كيف ترون، بحكم هذه التجربة، إمكانية إنهاء المشاكل الحدودية بين الدول العربية منعاً لتفجر الأزمات في المنطقة؟**

– أنا لا شاعرك رأي بأن الحدود بين الدول العربية قد تكون سبباً للمشاكل والأزمات. نحن في عمان نرى أن العلاقات بين الأصدقاء تختلف بحيث يرى أن المسألة من زاوية مختلفة تماماً. بحيث يرى أن العلاقات بين الأصدقاء تختلف كل الحدود القائمة. فلما وصحت العامة وتضافت القلوب والقرى القلوب من بعضهم البعض فإن أعمال يستطيع أن يعمل في إطار

سلام وصحي، وبحق لهذه الأمة أن تلهف وتحتل للشعوب العربية التواصل في ما بينها من خلال هذه الحدود القائمة على أية تتجلى لهذا التواصل التماسك القائمة عن المهارات كل دول العالم لتفصل بينها حدود معانها وأرضه. وبالتالي هذا تكون هذه المسألة محتملة في الدول العربية بحيث تكون "التماسكة" التي تلقى عليها خلافاً لها. صحيح أن التناظر السياسي في بعض الأحيان يؤدي إلى انفصال الأزمات عبر هذه الحدود كما أن التناظر الاقتصادي أيضاً يستوجب عليه هذا التنازل. ولكن هذه الحدود بعد دلتها ليست لها جمل ليا تستفيد منها المجتمعات الناجمة لها ويتوالقون من خلالها. وهذه هي أهم خصائص العربية العدائية من مسألة الحدود مع إسرائيل. والهدف الذي أرسله السلطان قابوس في هذا الجدل هو أن تدرس العلاقات بينها وبين الدول العربية المجاورة في مناخ صحي دون افتعال نمو غير طبيعي أو أجدد عمليات نمو، بل ترك الأمور تسير في مجراها الطبيعي والسياسي الجدل اسم كل طرف الآخر بعيداً التنازل الصافي على أسس واضحة ومقومات أساسية تهم كل طرف، وبالتالي لا يلاقي كل طرف الطرف الآخر في منتصف الطريق. وهذا ما قمنا به فعلاً في عمان وحقاً نجد فيه





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### ايران والخليج

● ما هي التحولات الجديدة التي افتتها حرب الخليج الثانية على كامل الاعلام الخليجي خصوصاً والعربي عموماً؟

- لا شك ان الاحتلال العراقي لدولة الكويت كان كارثة على كل الاصعدة، وبالتالي الفت هذه الكارثة مظاهرها على مسار الامة العربية. ولكن هذا لا يعني ان نخلط نعيش هذا الواقع مسمى الحياة. هناك ظروف لا بد ان نستخلص من هذه الكارثة وعبر ينبغي النظر اليها بشكل موضوعي لان الحياة يجب ان تستمر، والماضي يهيمنا بقدر ما يحمل من دروس يستفاد منها. ومن المستحيل محايشة الماضي بروح المستقبل. هذه هي نظرتنا التي ينبغي من خلالها العبور الى لغة العصر. وقد ابرزت حرب الخليج اهمية الدور الاعلامي الذي لم يكن حشده بأقل اهمية عن الحشد العسكري وهو كان واضحاً بدرجة كافية وانا اعتقد ان هناك ميزة للاعلام المعاصر بالورث مفاهيم جديدة في الكثير من التحركات الدولية الهامة. ابرزها ايصال المعلومة وهي مسألة ليست بالامر السهل. واللاسف الشديد هذا لا ينطبق على اعلامنا العربي الذي لا يزال يعتمد

صيغة الانشاء القليل من المعلومات وهذا ما يجعلنا نفكر الوسيلة لا يوصل اعلامنا الى الساحة العالمية. وبالتالي التفوق والذوبان. وليس هناك حل آخر. وانا ارى انه بقدر ما نغني اعلامنا بالمعلومة الصادقة واعتماد العرفية المهنية، بقدر ما نستحوذ على جزء من المساحة التي يحتكرها الاعلام الدولي. وبعد ذلك نتحدث عن غزو فكري او اعلامي الموضوع لا يتعلق بغزو اعلامي. هناك مساحة تحتاج الى امتلاء. وانا نحن لم نشارك في امتلاء هذه المساحة فخيرنا سيقوم بهذه المهمة. ونحن نعلم اليوم ان التقدم التقني جعل من كوكب الارض قرية تكنولوجية». ولهذا فأن السباق الى استغلال هذه التقنية هو الأكثر رسوخاً في الارض اقول لك وانا اطمح ان هذه السعيه هي اصلاً صناعة غربية. وهذا يعني وجود مساحات شاسعة بين الاعلام الغربي الذي يستغل هذه التقنية الى ابعاد الحدود وبين الاعلام العربي الذي يحاول اللحاق بالركب. وقد برز هذا الامر بشكل واضح في اعاصفة الصحراء حيث ارتبط دور الاعلام الغربي بهدف استراتيجي واحد. وهو ما لم نشهده في اعلامنا العربي ككل. لذلك اعتود اقول انه بنقصنا، كاعلام عربي، وسجلنا ان الدورية المهنية البالغة اللقطة. وانسياب المعلومات المستمر الى وسائل الاعلام. وتقع المسؤولية في

## المصدر :

الوسط

## التاريخ :

٢٠٠١

الوصول الى هذه المعادلة في جزء منها على الجهاز التنفيذي وفي جزء آخر على الجهاز الاعلامي. واعتقد ان علينا قطع مشوار طويل من التوصل والتوافق حتى يستقيم اداء مسئولنا الاعلامي بما يتوافق مع المنظر الاعلامي المعاصر

● ما هي طبيعة العلاقات القائمة مع ايران وأي دور تولى سلطنة عمان ان ايران يجب ان تلعبه في المنطقة،

- استعسان مع ايران هو في بداية العمل الخليجي المشترك وهو يختلف عن التعامل مع دول اخرى فالعمل السياسي والعمل الامني والعمل الاقتصادي هو بداية متشعبة ومتعددة ينبغي ان تأخذ حيزها الطبيعي من دور ان يمتدح حيز على حيز آخر. لهذا علينا ان نفحص الامور بميزانها الحقيقي بحيث لا نجعل المعنى بحاجة الى اكثر من تفسير وتاويل. وباعتقادي لا يحق لي طرف ان يميل على طرف آخر كيف يعمل وكيف ينظم اموره. ايران هي دولة شقيقة وتربطها بدول المنطقة علاقات جوار وعقيدة ومصالح مشتركة. ضمن هذا المنظر ينبغي علاقتنا مع ايران وهي علاقة قوية واخوية صادقة التوجه في اطار حسن الجوار وتبادل الصالح بحكم الانتماء الى عقيدة واحدة. من هنا فان اطار التعاون الخليجي مع الدول الاخرى. وخصوصاً التحاور الثنائي مع ايران. وكسل الدول الخليجية لها علاقات ثابتة مع ايران وبالتالي لا نرى مبرراً لعل هذا التحوّل في العلاقات. بل نشجع المزيد من تعميق العلاقات. وانا استهنج ان يقال ان هناك مشكلة مع ايران بحكم كونها دولة جارة شقيقة تربطنا بها علاقات تاريخية اما موضوع التعاون الامني الخليجي فهو يصب في منظومة دول مجلس التعاون وكيفية عملها وعلاقاتها بالآخرين

### التراجع عن الاخطاء

● تقف السلطنة في الوقت الراهن في النقطة الوسط على الساحة العربية. كيف تتطورون الى هذا الدور على صعيد تصفية الخلافات العربية؟

- انا لا ارى ان هناك مجورين عربيين. بل محور واحد هو محور اشقائنا. صديق ان هناك اختلافاً في وجهات النظر نتيجة بعض المواقف. ولكننا نعتبر هذا الامر طبيعياً. ونحن من جهةنا نسمع جاهدتين لأن يكون هناك تضامن عربي على





## الوسط

المصدر :

٢ شهر ١٩٩٢

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- عندما استقلت الجمهوريات الإسلامية الشرقية في آسيا الوسطى رأينا من واجبنا ان نعد يد التعاون بمحبة وصديق لهذه الدول التي بذلت اولى خطواتها للتعرف على العالم الجديد بمنظوره الحقيقي وكانت هناك زيارات متبادلة بيننا وبين هذه الدول، اخرها زيارة رئيس الوزراء الكازاخستاني الى السلطنة في حزيران (يونيو) الماضي حيث اجتمع مطولا مع السلطان قابوس وجرى خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية انشاء خط انقل البترول من مناطق في كازاخستان الى موانئ حالية او مستقبلية على الخليج او البحر الابيض المتوسط او البحر الاسود. ونحن نتطلع الى المزيد من التعاون المشترك مع هذه الدول لاننا نعمل ضمن اطار تبادل المصالح، وفي تفكيرنا السعي دائما الى العمل الهادف ونرجو الاستمرار في هذا النهج ان شاء الله ■

اساس التراجعة الناتجة لوقف كل طرف فيها الكثير من الشجاعة مع النفس ومع الآخرين لكي تكون البداية المقبلة بداية سليمة وبمجيئة عن الانشغاع والمبالغة التي تؤثر فعلا على العمل العربي. هذا اذا اردنا فعلا ان نسميهم في صياغة النظام العالمي الجديد والتي لا ننظر اليه باعتباره

وثيقة يجري التوقيع عليها، ولكنه اسلوب تعامل بين الدول والامة العربية اذا لم تستطع لم شملها وجميع قدراتها فلن تستطيع المساهمة بصياغة هذا العالم الجديد بحيث يصبح فارق الخلف شاسعا. من هذا المطلق فاننا في عمان نرى انه من الضروري ايجاد القواسم المشتركة للتوافق العربي على اساس المراجعة الذاتية. والشجاعة مع النفس. والاعتراف بالخطاء واعتقد بان الجميع مطالب في هذه المرحلة بالعمل على هذا الاساس لكي نبدأ بداية سليمة وقادرة على ان تنهض بهذه الامة من الكبوّة التي املت بها فئحة معتبر ان العمل السياسي ينبغي ان يقوم على عدم المجاملة والمزايدة، فهو عمل جاد يحقق الفائدة المرجوة منه. ولا ينقص العمل العربي الوصول الى هذه الغاية ولكن من دون لجوء طرف ما الى تحميل الطرف الآخر تبعات لخطائه نحن امة عربية واحدة ولكل دولة مواصفات خاصة بها تماما مثل بيت كبير كل غرفة فيه تختلف عن الاخرى بالوانها وديكورها، ولكن ينبغي ان يكون الشكل الخارجي متناسقا. وهنا ينسحب بدوره على العمل العربي الذي ينبغي التواصل فيه الى ما فيه خير الجميع

● هل يعني كلامك توقع طرح مبادرة عمانية تستند الى كل المعطيات التي ذكرتها؟

- العمل العربي الآن ينقصه الكثير من الية الاستعداد. خصوصا لدى بعض الدول. ليقول اي تحرك سياسي في هذا المجال. وحكومة السلطان قابوس لن تتردد اذا ما طلب منها القيام بدور او مسمى حميد في هذا المجال. ولكن اي عمل يتطلب اولا استعداد كل الاطراف للقبول به

● هناك انفتاح عماني على الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، وسمعا عن كونسورتيوم لانشاء مشروع خط انابيب للنقل بين السلطنة وكازاخستان. كيف تنظرون الى مستقبل التعاون مع هذه الجمهوريات؟







العدد: ١٠٠٠

التاريخ: ١٦ أغسطس ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جريدة الصباح

## الاتفاقية العُمانية - اليمنية تُوقع في ١٥ أغسطس؟

باريس - «الشروق»

■ كشف مصدر يمني رفيع المستوى لـ «الشروق» أن اتفاقية ترسيم الحدود بين اليمن وسلطنة عمان ستوقع في احتفال كبير يعقد في صنعاء في ١٥ أغسطس - آب الحالي، بعد أن تم إنجاز آخر الترتيبات المتعلقة بالأمور الفنية ووضع علامات الحدود.

وقال المصدر اليمني إن ذلك ساعد في أن تدخل اللجان المكلفة صياغة هذه الاتفاقية مرحلة الصياغة وسط مناخ من التنازل، وعلى الرغم من أن المبادئ التي حكمت هذه المفاوضات أرست قواعد جديدة في العلاقات بين الدول، أهمها سيادة روح التسامح والأخاء والتفاهم، بدلاً من التنافس والخصومة حول كل شبر من الأرض، فإن الأسطة وعلامات الاستفهام ما زالت تفرض نفسها عليها، حتى وهي في طريقها إلى طي صفحة قديمة عمرها عشرات السنين من الخصومات والنزاعات، وفتحت صفحة جديدة

وقت كانت فيه العلاقات اليمنية - الخليجية يعثرها البرود وإن كسر الجليد بين الرياض وصنعاء يشجع على مصالحه يمنية - خليجية في وقت ليس بعيداً.

أضاف أن إزالة الاحتقان من العلاقات اليمنية - الخليجية يساعد على استئناف فتح العديد من الملفات المغلقة، جراء أزمة الخليج، وفي هذا الإطار فإن اللقاء السعودي - اليمني، أعطى لاتفاقية ترسيم الحدود بين اليمن وعمان، دفعة كانت تحتاج إليها، على الرغم من أنها كانت تسير في الطريق

المليح. ■

من التعاون والأخاء بين دولتين تجمعهما أواصر الدم والدين والجوار والعمل المشترك.

هذه الاتفاقية التي استغرق التوصل إليها قرابة عشرة أعوام من العمل، سألت «الشروق» المصدر اليمني إن كانت لتزقيتها علاقة باللقاء السعودي - اليمني الذي انعقد في ٢٠ يوليو - تموز، الماضي في جنيف، أم لا؟ فقال: لا شك في أن الاجتماع السعودي -

اليمني، وما نتج عنه من اتفاق لتشكيل لجان فنية تصود للتفاوض حول مسألة الحدود في ٢٠ سبتمبر - أيلول المقبل، قد جاء في





## دراسات عربية

الفنزل المسلح بين  
قطر والبحرين

دكتور احمد فايز

## مبادرة من البحرين

تشير الاساطير الخليجية الى ان المباحثات بين خدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين قد تمحورت حول الامة الحدودية الممتدة بين كل من قطر والبحرين فقبل هذه الزيارة ياسمير واحد وبالتحديد يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٩٢ طرحت حكومة البحرين مبادرة لحل النزاع الحدودي مع قطر عن طريق الوسائل القضائية على لسان وزير خارجية البحرين وقد علمت من مصدر محرم ان الاساطير التي دعت دولة البحرين الى عرض مبادرتها على دولة قطر هي ايمان البحرين بان الاساطير الاصل الى حل النزاع الحدودي بين الدولتين هو قسماها بتقديم طلب مشترك الى محكمة العدل الدولية ومن ثم فار البحرين لم توافق على الطلب المنفرد الذي تقدمت به دولة قطر الى محكمة العدل الدولية في ٨ يوليو سنة ١٩٩١ ذلك ان الطلب المنفرد القطري للمحكمة علاوة على انه لم يشمل كل جوانب الخلاف بين البلدين فانه ايضا لايشمل مع سير المفاوضات السابقة التي جرت بينهما وتشير المصادر البحرينية انه رغبة من دولة البحرين في الاسراع في ايجاد حل نهائي لموضوع النزاع بين البلدين بشأن الحدود . وان البحرين تقدمت بمبادرتها هذه الى دولة قطر الشقيقة رغبة في أن تتعاون وتتجاوز معها من اجل عرض القضية على محكمة العدل الدولية بصورة مشتركة عن طريق اسرار اتفاقية بين كل من البحرين وقطر تشمل جميع امور النزاع وتشكل المحكمة الدولية من الناحية والالتزامات في كل امور الخلاف التي ترغب الدولتان في عرضها عليه . وان هذا الاتفاق الخاص الذي عرضته البحرين في مبادرتها يمكن محكمة العدل الدولية من الوصول الى قرار مبكر وضمان تحسم وحل كل النزاعات الحدودية بين الدولتين بشكل نهائي . ذلك ان المذكرات المعروضة حاليا امام محكمة

قام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين بزيارة قصيرة الى المملكة العربية السعودية اجري خلالها مباحثات مع خدام الحرمين الشريفين وقد وصفت هذه المباحثات الى بيان ملخص اصدرته الحكومة السعودية في نهاية الزيارة في ٧ يوليو سنة ١٩٩٢ بأنها كانت مباحثات مفعرة وينامة وانها تهدف الى كل ما يعزز مسيرة التفاهات القائمة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويقوى اواصر العلاقات الاخوية بينها كما شملت جملة الاوضاع السرايمة على صعيد المنطقة العربية والسلمة الدولية بوجه عام بينما اكتفت البحرين بالفتكير باهمية توقيت هذه الزيارة وهي تتوافق مع الذكرى الثانية لاحتلال العراق لدولة الكويت وان هذا الوقت بالذات يتطلب المشورة بين القيادات بروح المسؤولية والاخوة الحقة التي تنسجم والتطورات المتلاحقة القومية وعربيا ودوليا . وان حجم وتسامح ابعاف الاحداث خاصة فيما يتعلق بترتيب اليد الخليجي وضرورة شحذ الهمم وحشد الجهود وتكثيف رغبات وتطلعات ابناء دول مجلس التعاون الخليجي وقادتها بعد جملة المعبر والدروس التي خرجت بها منطقة الخليج في الفترة الماضية . واضافت الصغارة البحرينية ان حجم المسؤولية العربية والخليجية الجسيمة التي اخذتها المملكة العربية السعودية على عاتقها تحتمل يوما بعد اخر والمنطقة الخليجية تطلب في ابواب منطقت خطيرة يتطلب المشورة والحكمة بين الاخوة حتى يمكن ارساء دعائم سلام عادل وشامل وثابت يرضي جميع الاطراف ويكون نقطة التقاء شمل العرب ....





٢١ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العدل الدولية تتمثل بمسألة اختصاص هذه المحكمة و قبول الطلب القطري المتفرّد وذلك بناء على قرار المحكمة الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٩٩١ والذي يقضي بأن تبدأ محكمة العدل الدولية في البيت في مسالتي الاختصاص والقبول بشكل منفصل قبل دخول المحكمة في الاجراءات المتعلقة بصلب القضية كما اصدرت محكمة العدل الدولية قرارا اخر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٩٢ يقضي بمتابية هذه الاجراءات الحالية المعروضة امام المحكمة

### قطر ترفض المبادرة

لقد رفضت حكومة قطر المبادرة البحرينية الجديدة بشأن حل النزاع الحدودي المزمع بين البلاد . والملاحظ ان هذا العرض القطري للمبادرة البحرينية جاء بعد ثلاثة ايام من زيارة امير دولة البحرين للمملكة العربية السعودية واجتماعه مع الملك فهد بن عبد العزيز والذي قام بمساعي حميدة لحل النزاع الحدودي بين البلدين غصوى مجلس التعاون الخليجي وذلك في طوريه الاول سنة ١٩٨٠ والثاني

سنة ١٩٨٦ ومارالت الوساطة السعودية مستمرة في هذا الطور الثالث للنزاع الحدودي منذ سنة ١٩٩١ وحتى الان ..

### اكتشاف البترول يلهب الازمة

يتصور النزاع الحدودي القطري - البحريني على السيادة على مجموعة جزر حوار وحسوار يعنق الجبل الصغير ومجموعة هذه الجزر تتخذ شكل الجبل الصغير تقع جزر حوار بين البلدين في نقطة وسط تقريبا بين ساحليهما الساحل الغربي لقطر والساحل الجنوبي الشرقي للبحرين وهذه المجموعة من الجزر الصخرية تقع اما رأس دحان على ساحل قطر الغربي وبعض منها قريب جدا من الارض القطرية بما لا يبعد اكثر من ميلين وكثرت هذه الجزر الصخرية الموحشة في طبيعتها تتخذ استراحت للصيادين في الماضي الا ان اكتشاف شرواتها البترولية منحها قيمة اقتصادية عالية وصعد النزاع بين البلدين حولها بل اوصله الى المواجهة العسكرية بين كل من قطر والبحرين في احد اطوار النزاع كما سمرى . بحيرة اخرى اى مما ساعد على تأجيج نزاع الحدود بين قطر والبحرين حول ملكية حور حوار وقفت الدليل ومطالبة كل منهما منتمسك بحقيقته في ملكيتها وتمتعته له اكتشاف البترول في المنطقة حاسمة في حل دحان الذي يقع على الساحل الغربي من الحدود القطرية والذي يقال ان احتياط النفطية يشرب عبر تجمعات طبيعية تحت الارض الى هذه الجزيرة . وطلت هذه المشكلة الحدودية تثار من وقت الى اخر الا انها ظلت حتى الان بدون حل شأنها شأن معظم النزاعات الحدودية بين الدول الخليجية التي ورثتها من الاستعمار البريطاني الذي رحل عن المنطقة عام ١٩٧١ .

### بريطانيا وتسويات هـ وقعة

يجب ان نشير منذ البداية الى ان قطر تريد ان تقتصر قضية النزاع الحدودي بينها وبين البحرين على مسألة قطر بالسيادة على الجزر والشعاب المرجانية في حين تريد دولة البحرين توسيع النزاع ليشمل مناطق صيد الاسماك ومطاسد اللؤلؤ وجزءا من اراضي قطر الواقعة حول باسدة الزبارة للشعاب الغربية وكانت اسرة آل خليفة الحاكمة في البحرين تسيطر على بلدة الزبارة حتى اوائل القرن الحالى

### امرار زيارة امير دولة

### البحرين للسعودية





حوار الولاية تحت سيطرة البحرين مقابل تسوية  
مشكلة الزبارة .. وهكذا كان الدور البريطاني في  
تسوية النزاع القطري - البحريني على الحدود لا  
يتجاوز التسويات المؤقتة وليس تسويات نهائية  
دائمة .. وطوال سنوات هذه الأزمة الحدودية  
القطرية - البحرينية المعقدة شهدت علاقات البلدين  
أطواراً من الهد والجزر .. أطواراً من التوتر السطحي  
وأخرى توتراً مكثوا يشوبه هدوء تلقى هوأجس  
وريب إلا أن الأزمة الحدودية ظلت تراوح مكانها دون  
حسم . لقد شهد عقد الثمانينات طويرين من تزايد  
الملاقات بين قطر والبحرين بسبب النزاع  
الحدودي ... أغلقت دولة البحرين في مارس سنة  
١٩٨٠ أن جزر حوار لا تبعد عن جنوب شرق البحرين  
سوى تسعة أميال ولها جزء لا يتجزأ من البحرين  
وأن حكومة البحرين منحت امتيازاً لتقريب من البترول  
في جزر حوار إلى شركة أمريكية وأن مد هذا الامتياز ..  
وقد ردت حكومة قطر على ادعاءات البحرين بأن جزر  
حوار تشكل جزءاً من قطر من الفواحي الجغرافية  
والثريخية والقانونية بل والمنطقية أيضاً وأن هذه  
الجزر لا تبعد عن قطر سوى كيلو مترين اثنين فقط ...  
ولأنه في وقت الجزر يستطيع الناس الوصول إليها  
سيراً على الأقدام

#### وساطة سعودية نشطة

أثار النزاع الحدودي القطري - البحريني في هذا  
الطور قلقاً خليجياً خاصة أنه جاء مع بداية ظهور  
مجلس التعاون الخليجي ومن شأن طرح هذه الأزمة  
على نحو مشير أن يؤثر سلباً على مختلف برامج التعاون  
الخليجي .. لقد شكلت أزمة الحدود بين قطر  
والبحرين تحدياً لمجلس التعاون الخليجي لذلك لاقى  
من المهام الرئيسية لأي تنظيم دولي تسوية ما قد يقع  
من منازعات بين أعضائه بالطرق السلمية لأن تلك

عندما وسعت أسرة آل ثاني الحاكمة في قطر نطاق سيطرتها  
لتشمل شبه الجزيرة القطرية بأكملها . ول القرن التاسع  
عشر كانت السلطات البريطانية تنصح دائماً بعدم إثارة  
مشكلة الحدود بين البلدين خاصة حول بلدة الزبارة وقد  
ضمنت ذلك الاتفاقية البريطانية التركية سنة ١٩١٢ والتي  
ختمت الحرب العالمية الأولى دون تسويتها . إلا أن أزمة  
الحدود القطرية البحرينية عادت إلى الظهور في مايو ١٩٦٨  
عندما قام حاكم البحرين آنذاك من جانبيه وبمساعدة  
بريطانية بإعلان ملكيته لجزر حوار وأقرت بريطانيا سيادة  
البحرين على جزر حوار سنة ١٩٦٨ وهو ما رفضته قطر نظر  
باعتبار أن تلك الجزر تابعة لها على أساس وقوعها ضمن  
مياهاها الإقليمية حيث لا تبعد عن سواحلها سوى ميل واحد  
. ول حالة انحصار المياه في أوقات الجذر يمكن السير إليها  
على الأقدام بينما تبعد عن البحرين حوالي ١٨ ميلاً إلا أن  
الأزمة عادت إلى الظهور سنة ١٩٤٧ بين البلدين وأجريت  
مفاوضات بين قطر والبحرين وشارك بريطانيا وتوصلت  
إليها تلك المفاوضات إلى تسوية مؤقتة للأزمة وانحسرت  
بمقتضاها دولة البحرين على التنازل عن ملكية موارد  
الجزيرة التي تكتشف عليها مخازن تترالات قطرية لها علاقة  
بسيادتها إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي .

#### ادعاءات و ادعاءات مضادة

اشتربت قطر في مارس سنة ١٩٦٧ تسليماً جزئياً

### بين قطر والبحرين .. وما

### تخفى صدورهم أكبر .. !!







## للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأرقام الإحصائية

التاريخ : ٢١ جمادى الأولى ١٤١٢

رأبما : تأكيد استمرار العلاقات الأخوية بين البلدين  
وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه .

### فجاع مرحل

تمكنت الوساطة السعودية خلال هذا الطوار من  
تطورات النزاع الحدودي القطري - البحريني من  
التوصل إلى مجموعة من مبادئ وقواعد فيها طرفا النزاع  
لكي تحكم طريقة معالجة الأزمة الحدودية وقد عرفت هذه  
المبادئ على المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي

في اجتماعه سنة ١٩٨٢ تضمنت تلك المبادئ القواعد  
التالية -

أولا : يتعهد الطرفان بعدم القيام بأي تصرف من شأنه أن  
يعزز مركزه القانوني أو يضيف المركز القانوني للطرف  
الأخر أو يغير الوضع الراهن لمواضيع الخلاف .. ويعتبر  
أي تصرف من هذا القبيل كأن لم يكن ولا يتربط عليه أي أثر  
قانوني في هذا الشأن

ثانيا : يتعهد الطرفان بالامتناع عن ممارسة أي نشاط  
إعلامي ضد الطرف الآخر سواء تعلق ذلك بالخلاف أو أية  
أمر أخرى وذلك لحين التوصل إلى حل نهائي .  
ثالثا : يتعهد الطرفان بالامتناع عن القيام بأي تصرف  
يعرقل سير المفاوضات أو يعرقل سير الجيو الأنشوى السلام  
لتحقيق أهدافها ..

### مواجهة عسكرية مسلحة

بدأ الطوار الثاني للأزمة الحدودية بين قطر والبحرين -  
في الثمانينات - ٢٦ أبريل سنة ١٩٨٦ حول أحقية ملكية  
تلك الجزر حتى كانت تصل الأزمة إلى قتل مسلح عددا  
عززت كل من الدولتين قواتها المسلحة في الجزر المتنازع  
عليها وحولها . فقد اعترضت قطر على ما يجري على أرض  
جزيرة فيشت الدبيل من بناء مركز لحفر السواحل لحساب  
دولة البحرين ... وبالرغم من أن الرصاص الموضوعي  
للسلوك السيلبي لدولة قطر يلاحظ أن السياسة الخارجية  
لدولة قطر تقوم على محور التوفيق مع الأحداث ومسيرتها  
بدلا من انتهاز أسلوب المواجهة إلا أن دولة قطر ضدت عن  
ذلك النمط السلوكي بالرأها لافقوات عسكري مسلحة  
لاحتلال جزيرة فيشت الدبيل المتنازع عليها مع دولة  
البحرين واحتجزت ٢٩ عاملا جنائيا وثلاثة مهندسين لمدة  
١٧ يوما ... وعزلوا المهندسين والعمال بينهمون شركة  
هولندية تقوم بإنشاءات في جزيرة فيشت الدبيل لحساب  
وزارة الدفاع البحرينية . وقد استهدفت الحملة القطرية  
السكرية وقف هذه الأعمال الاستفزازية في منطقة لازالت  
موضع نزاع كما هدفت إلى تهديم الموقف وعدم إجراء أية  
تغييرات في قشت الدبيل تلك الجزيرة للصخرية الصغيرة  
التي لا تزيد مساحتها على عشرة كيلو مترات مربعة

المنزلات تهدد الوحدة المنشودة بين الدول الأعضاء  
في ذلك التنظيم كما أنها إذا تحولت إلى صراع مسلح  
لربما أدت إلى تفككه وإلى تقسيمه شيئا وأخرابا بين  
مؤيد ومعارض لكل من الطرفين المتنازعين .. وبعبارة  
أخرى فإن المنزلات المتعددة بين دول المجلس  
سوف تكون أكبر من حجم الاتفاق مما قد يضع نهائية  
لذلك المجلس .. ولعل هذا ما بلغ المملكة العربية  
السعودية إلى الوساطة بين طرفي النزاع لتسوية  
الأزمة .. وبعد مدة قصيرة من إنشاء مجلس التعاون  
الخليجي وبالتحديد سنة ١٩٨٢ انشغل من جديد  
النزاع الحدودي بين قطر والبحرين حول ملكية جزر  
حوار وذلك بسبب قيام البحرين بتدشين سفينة حربية  
تحت اسم ( حوار ) التي شري قطر أحقيتها في  
ملكيتها وأيضا قيام دولة البحرين بمضاروات  
بالخبرة الحية لأخر سواحها في منطقة فيشت  
الدبيل التي تعتبرها دولة قطر أيضا لا تزال محل  
خلاف بين البلدين الأمر الذي أدى إلى قيام حملات  
إعلامية متبادلة وهو ما يتناقض مع المبادئ التي  
جسدها النظام الإسلامي لمجلس التعاون الخليجي ..  
لقد اهتم مجلس التعاون الخليجي بهذا النزاع  
الحدودي لصلصه بخطورته وحاول إيجاد الحلول  
المتسببة له إلا أنها كانت في غالبيتها حلولاً سياسية من  
مركزة على أسلوب التوسط من خلال مبادرات خاصة  
تفطيت على الوسائل القانونية مما جعلها تزدول جزوا  
الظروف التي أوجدها علماء بان المجلس أنشا ضمن  
مؤسساته وأجهزته ، هيئة فض المنازعات ، والتي  
طبقا للمادة الثالثة من النظام الأساسي تخضع بالنظر  
فيها بحيلة إليها المجلس الأعلى من منازعات بين  
الدول الأعضاء

### المجلس ودبلوماسية الأسف !!

عبر مجلس التعاون الخليجي عن أسفه لسقوط هذا  
النزاع وأبدى قلقه من تأثيره على المنطقة ومن نتائج  
استمراره .. وأصدر المجلس الوزاري لدول مجلس  
التعاون الخليجي في دورته الثالثة التي عقدت بالرياض في  
الفترة من ٧ إلى ٩ مارس سنة ١٩٨٢ بيانا خاصا بالنزاع  
القطري - البحريني على الحدود في ٩ مارس سنة ١٩٨٢  
اتخذ فيه المجلس الوزاري القرارات التالية  
أولا : طلب المجلس الوزاري من المملكة العربية  
السعودية استئناف المصالح الحميدة فوراً من أجل إنهاء  
الخلاف بين البلدين  
ثانيا : يسجل في الأمانة العامة للمجلس الاتفاق الذي تم  
بين دولة قطر ودولة البحرين فيما يتعلق بالنزاع الحدودي  
بتجميد الوضع وعدم اتخاذ ما يجسب تصعيد الخلاف  
ثالثا : وقف الحملات الإعلامية المتبادلة بين البلدين  
وعدم اللجوء إلى الاتراء .





## الأمم المتحدة

٢٦ أغسطس ١٩٨٦

المصدر :

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتحتلها جزيرة صغيرة أخرى هي جزيرة فيشت جرارة .  
لقد شكل تصاعد الأزمة الحدودية بين قطر والبحرين في  
أبريل سنة ١٩٨٦ تحدياً كبيراً اضعف الى التحديات  
الأخرى التي كانت تواجه مجلس التعاون الخليجي آنذاك  
فقد نشبت الأزمة من جديد في وقت تزايدت فيه محاروف  
الدول الخليجية من احتمالات تصعيد الحرب العراقية -  
الارمنية التي تمتد لتشمل دولاً خليجية أخرى ... ول وقت  
تصاعد فيه قلق الدول الخليجية بسبب الانخفاض الحاد في  
أسعار البترول كما أن هذا النزاع القطري - البحريني  
يمكن أن يثير نزاعات حدودية أخرى بين دول مجلس  
التعاون الخليجي .

### تشكلت دبلوماسية ولكن دون احترام تقدم

أثار السلوك القطري بتصعيد الموقف بانزال قواتها  
السائلة في جزيرة فيشت الدليل المتنازع عليها مع دولة  
البحرين فلما خليجياً خاصة أنه جاء في ظل تصاعد الحرب  
الخليجية بين العراق وإيران وما أثارت من ملاحظات

وتهدد لأمن المنطقة الخليجية كلها . والحقيقة ان  
مجلس التعاون الخليجي عمل منذ بداية ادلاع الأزمة على  
احتوائها ودلل سرعة تحركه الدبلوماسية . لمع تقادم الأزمة  
بين الدولتين عصوني مجلس التعاون الخليجي مقام وزير  
الدولة العماني للشؤون الخارجية ممثل رسائلي سعودي  
من السليمان فاموس بن سعيد سلطان عمان بوصفه رئيس  
مجلس التعاون الخليجي في تلك الفترة الى كل من اميري  
قطر والبحرين ... والملاحظ الى الاهتمام الخليجي بالنزاع  
القطري - البحريني على الحدود قد عكس الاحساس  
بحطوة الموقف وإن التحرك الدبلوماسي السعودي العاجل  
مرة أخرى لتدارك الموقف المتفجر ومحاولة وضع نسوية  
ملائمة للأزمة من خلال الوساطة السعودية وطرح الأفكار  
والمبادرات والاقتراحات والسمي الى نزاع فتشيل الأزمة  
بسرعة قبل ان تنتشر على نحو غير مرغوب ... نشطت  
الدبلوماسية السعودية في هذا الطور من أطوار الأزمة ايضاً  
وكان للدبلوماسية السعودية ما حول في تهدئة الوضع  
المتفجر وإعادة الأمور الى ماكانت عليه . . . وقد تمثل  
التحرك الدبلوماسي السعودي العاجل في اليوم التالي لاثارة  
الأزمة وبالتحديد يوم ٢٧ ابريل سنة ١٩٨٦ سأل حكام  
البحرين الشريفيين الملك فهد بن عبد العزيز أودع الأمير  
سلطان بن عبد العزيز الباكستاني رئيس الوزراء ووزير  
الدفاع والطيران والعش العام اسيرة لكل من قطر  
والبحرين لتطويق الأزمة . أما دولة الامارات العربية  
المتحدة ودولة الكويت فاحتكت كل منهما بتأكيد تفههما في  
جهود العامل السعودي وبوره في حل هذه الأزمة كما ائمت  
الدولتان تنويعهما من تأثير هذه الأزمة على سير العلاقات  
بين دول مجلس التعاون الخليجي اذا لم يتوصل الى  
حسماً . . . والملاحظ ان تلك الزيارات للدولتين طرقت

الأزمة لم تبرز تقديماً وذلك لعدم محاولتها معرفة وتبيان من  
المسئول ومن المصيب في الأزمة ولرسل كانت هذه  
المصاعب الحميدة تهدف الى المقام الأول الى اظهار مدى  
خطورة هذه الأزمة على أمن المنطقة كلها

### مبادرة سعودية لاحتواء الموقف

في هذا الطور من الأزمة الحدودية بين قطر والبحرين  
أدت الدبلوماسية السعودية - عن طريق الوساطة الحدود  
الأكبر في احتواء الأزمة فقد استطاعت الدبلوماسية  
السعودية الشطة وتحت رعاية الوساطة السعودية ان  
تجمع بين كل من وزير خارجية البحرين ووزير خارجية قطر  
في العاصمة السعودية الرياض للتفاوض بشأن الأزمة  
الحدودية بين بلديهما ... وكخطوة فورية لاحتواء الأزمة  
بين كل من قطر والبحرين اقترحت المملكة العربية  
السعودية من خلال مبادرتها في مايو سنة ١٩٨٦ خطة عمل  
تمثلت في الآتي .

أولاً إعادة الوضع الى ماكان عليه قبل ٢٦ ابريل سنة  
١٩٨٦ وهو يوم نشوب الأزمة

ثانياً التعمد بعدم العودة لاستخدام القوة العسكرية  
مادامت المصاعب ميذولة للتوصل الى حل يرضي الطرفين  
ثالثاً تشكيل هيئة للاستشارة والرقابة العسكرية لاعادة  
الأوضاع الى سابق عهدها

رابعاً بعد اصدار هيئة الاشراف والرقابة العسكرية  
لمهمتها سيتم النظر في كافة الخلافات الحدودية بين  
الطرفين في إطار قانوني وتاريخي بحيث يقدم البلدان  
مايلكلته من وثائق ومستندات او ااشادات بسا حقيقتها في  
المناطق المتنازع عليها ... وعلى اثر هذه الخطة السعودية

انسحبت قوات كل من الطرفين الممازين الى مواقعهما و  
١٥ يونيو سنة ١٩٨٦ . الى المواقع قبل نشوب الأزمة اي  
قبل ٢٦ ابريل سنة ١٩٨٦ .

### اتفاق مرحلي

ومهما يكن من أمر فلان تدخل الدبلوماسية السعودية  
الوساطة لحل الأزمة الحدودية بين قطر والبحرين كسما  
ظهر في مفاوضات مايو سنة ١٩٨٦ كانت له نتاجات المباشرة  
فقد تم الاتفاق بين طرفي الأزمة قطر والبحرين - على  
ماياتي

أولاً الا يدخل جزيرة فيشت الدليل ودر حوالا سوى  
مبادري البحرين ورجال خبر سواحل البحرين فقط

ثانياً الا يقوم اي من طرفي النزاع - البحرين وقطر -  
بتغيير الوضع القائم في الجزيرة

ثالثاً تم الاتفاق بين طرفي النزاع - قطر والبحرين -  
حسب ما أعلن خدام الحرمين الشريفين في ٢ يونيو سنة  
١٩٨٦ . . ان الاتفاق تضمن مادة تقول أنه في حالة اي





المصدر : الأهرام الإخباري

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٨٦

## للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

خلاف بحتكم الطرفان إلى تحكيم دولي - كل يقدم مستندات وإن قرار محكمة العدل الدولية سيكون مقبولا - وهذا يشمل الخلاف الطاريء بين الطرفين

### تحميد الأزمة ... ولكن

لقد لعبت الدبلوماسية السعودية الدور الأكبر في احتواء الأزمة الحدودية بين قطر والبحرين ويرجع ذلك إلى نقل المملكة العربية السعودية وعظم دورها كدولة فاشد في مجلس التعاون الخليجي من جهة ووجود العديد من مشاكل الحدود بينها وبين أغلب أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى والتي في حالة انثارها قد تؤدي إلى تهديد كيان مجلس التعاون الخليجي وتزيد واستنزاف جهود التكاملية في حسم نزاعات الحدود وكان موقف مجلس التعاون الخليجي كتشظيم القلبي ان اكتمل كما جاء في البيان الحتماني لاجتماع وزراء خارجية دول المجلس الوزاري التاسع عشر بشكر جهود خادم الحرمين الشريفين وكذلك جهود المملكة العربية على مواصلة جهود الوساطة لحل وتسوية الأزمة بين قطر والبحرين وحلها نهائيا بما يتفق والمبادئ التي يقوم عليها النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي ... فالنظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي ينص على ضرورة قيام هيئة لحل الخلافات الاقليمية من حدود برية ومياه اقليمية قبل رفعها إلى القمة . كما اشار البيان الذي اصدرته الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في ١٦ يوبير سنة ١٩٨٦ بالجهود الخيرة التي رعاها جلالة الملك عهد بن عبد العزيز في احتواء هذا النزاع حتى تتسلي الجبهة

## من يخلق هذه أزمة الحدود

### بين قطر والبحرين .. ومتى ؟

الدولة للمجلس متسارعة على اسفل الأزمة الخليجية امرة والحدود شديدة الحساسية واليوم ونسوم صوق الأحداث وطلب مجلس التعاون الخليجي طرق النزاع بالالتزام بتحميد الوضع وعدم اتخاذ مباديس تصعيد الأزمة وتكليف المملكة العربية السعودية باستئناف مساعيها الحميدة من أجل حل الأزمة واليجاد تسوية عادلة لها

### الجلس مشترك وبيار

هذا تطور هام في الوساطة السعودية لحل أزمة الحدود القطرية - البحرينية حيث توفقا بين الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد ووزير دفاع دولة البحرين في مقر إقامة الأخير في مسقط على هامش الاجتماع الخامس لوزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في مسقط الأسبوع الأول من شهر أكتوبر سنة ١٩٨٦ حيث تمت بحث كيفية حل النزاع الحدودي بين قطر والبحرين وأتت هذه اللقاءات آخر تم بحضور الأمير سلطان بن عبد العزيز وكل من محمد بن راشد ووزير دفاع دولة الامارات العربية والشيخ سالم الصباح ووزير الدفاع الكويتي وبعد انتهاء اجتماع مجلس وزراء الدفاع السبع خليجي من حمد آل ثاني أمير دولة قطر حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد وفلاح دولة قطر حمد بن عيسى راجعة في زيارته لقطر الأمير سلطان بن عبد العزيز وهكذا اكتمل مجلس التعاون الخليجي بمشاركة التساعي الحميدة التي تشهدها المملكة العربية السعودية لتسوية الأزمة

### قطر تقدم بطلب منه

لقد ظلت نفس الحجج التي تبادلها طرفا الأزمة في أعقاب أحداث أبريل سنة ١٩٨٦ تتكرر وتطو على السطح من حين إلى آخر ولما كان من الصعب العزم مادية أي من طرفي الأزمة خاصة في ظل غياب البرمجة المشتركة في التوصل إلى حل وسط مرضي لكلا الطرفين فإن بريق اللجوء إلى التحكيم الدولي قد استثار بالرغبة الأخيرة إلا أن اللجوء إليه كان محكوما بتعذر الوصول إلى اتفاق وهو ما تكرر دولة قطر أن الأعوام الستة الماضية لم تفلح في الإنهاء إليه ومن ثم فإن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية مسألة مطبقة بل أنها متفق عليها ومقبولة في كل مكان كما أن قطر تشير في هذا الصدد أن الجهد الذي يبذل خلال المساعي الحميدة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عهد كانت قد توجت بالوصول إلى اتفاق وقع بين طرفي النزاع قطر والبحرين وأيضا المملكة العربية السعودية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ وهذا الاتفاق هو الذي انشأ

## هل تكفي النوايا والمشاعر

### الطبية لحل الأزمة ؟





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

البرام الاصنام

التاريخ :

٢١ شهر ١٤٠٢

واتاحت الوساطة السعودية حينها الحصول على موافقة البلدين على الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية والملاحظ أنه قد تزايدت الأعمال الاستغرابية المتبادلة بين البلدين منذ ٨ يوليو سنة ١٩٩١ عندما وقعت دولة قطر هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن مجموعة من الدور الصغيرة التي يحتل أن تكون بحرية بالبحر وطلبت قطر من محكمة العدل الدولية إعلان سيادة قطر على جزر حوار وإن حق السيادة على مياه الديبل وقطعة جرداء حسب بيان اتفق في لاهاي. وقد دعاها أمام محكمة العدل الدولية تعارض قطر قرارا اتخذته ببريطانيا السلطة الاستعمارية آنذاك عام ١٩٢٨ باعتراض جزر حوار وعشت

لدولتي قطر والمغرب التقدم مطرح موضوع النزاع على محكمة العدل الدولية بطلب مفرد وفقا للمصلحة التي اقترحتها دولة البحرين ووافقت عليها دولة قطر حرصا منها على تسهيل التسوية القضائية لانها، هذا الخلاف الحدودي بين البلدين السابقين والذي على خضته تم التوقيع في ٢٥ ابريل سنة ١٩٩٠

وبعد اشهر من تحرير الكويت والهدوء النسبي في منطقة الخليج تقدمت قطر في ١٢ يوليو سنة ١٩٩١ بطلب إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي للمطالبة في حدودها مع البحرين حول جزر حوار ومنت الدليل وقت حادثة مع ملاحظة ان وجهة النظر القطرية تقوم على اساس ان اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لا يعني بالصورة الانتماء على الحل العادي وإن الأمر يمس سوى السير في طريقين معا معية الحصول إلى حل نهائي وحاسم في مسائل الحدود والعمل على اطلاق هذا الطلب هما وفق صيغة قانونية ملزمة ولاز الحاربال تقول ان التسويات الموفقة عادة ما تنتجها حلالات اكرر

### ومباركة من المجلس الاعلى

والملاحظ انه حتى عندما اختار طرعا الأزمة سنة ١٩٨٧ الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية مع عدم مشاركة المجلس الاعلى لهذا الاختيار في قمته الشاملة سألها رايها بذلك انطلاقا من المبادئ التي سبق الاتفاق عليها اطرافا للعمل. وكثيرا لهدد المحلوة من جانب مجلس التعاون الخليجي اوضح وزير خارجية المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٧ ان قبول كل من الطرفين الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية ليس صدى ايحيانا محتمل بل امرا حرجيا مستبعدا. العلاقات بين دول المجلس والادوية محكمة العدل الدولية امر طبيعي فمجلس المجلس سالاصله الى كونهما اعضاء مجلس التعاون والجامعة العربية اعضاء في هيئة الامم المتحدة التي تتركز سياسة دول المجلس على الصداقة. بل بياها الذي يشكل هذا المجال القادوس لحسم النزاعات

### المحرون ترفض الطلب القطري المنفرد

رأينا ان النزاع الحدودي بين قطر والبحرين تعجز في ٢٦ ابريل سنة ١٩٨٦ عندما انزلت قطر قوات مسلحة مغارات هاليكومر على جزيرة فشت الديبل حيث كان مقاتلون هولنديون يشدون سكرات الحصر السواحل المحرسي واعتقلت القوات القطرية ٢٩ عاملا اجيبيا ولكنها اخرجت عنهم في ١٧ يوما وبعد وساطة سعودية والملاحظ ان تعجز النزاع من حين إلى آخر يمثل احراجا للسعودية التي تحاول نزع فتيل الخلاف الذي تعجز علما وعسكريا سنة ١٩٨٦ وكان يتطور الخلاف إلى نزاع مسلح

الرسم، فضعه قد توجده من البحرين وتغلب هذه الحصر. معده. ملت أراضي البحرين وتطالب قطر سان تعصرف محكمة العدل الدولية بالسيادة القطرية على البحري. يبعد انها تصوي في محرومات معة من العار بل ورضا من التبرول ايضا وأثر تلك اعلمت حكوما البحرين وبعها لداور في الطلب المفرد الذي تقدمت به قطر إلى محكمة العدل الدولية رفعا قاطعا وانها سترد على رسالة محكمة لاهاي عبر الوسائل الملائمة. لقد بعست البحرين ردا بها سلب قطر التي تشارك في جزر حوار وعددها ١٤ جزيرة وتسل هذه الجزر ١٠٢ مساحة البحري والتي يعتقد انه محتوى على مخويات معة من الخبز والتمرول ونسج مجموعة جزر حوار التي كانت حواء من البحرين عندما اصمحت إلى الامم المتحدة سنة ١٩٧١ فصالة الساحل القطري كما تطالب قطر بحرية فشت الديبل وجزيرة قطعة جزر حوار. في مطالب قطر عادت دولة البحرين لتفلسط من جديد المطالبة بمنطقة الواراة الواقعة داخل الاراس الدائرة. في الموطر الاصل لاسرة إلى خليفة الحسامة في البحرين

### الاممة تؤحل اجتماعين لوزراء المجلس

اعلمت محكمة البحرين بامام مقتضا في يرسله ١٩٩١ تنفي فيه المطالب القطرية المعروضة على محكمة العدل الدولية. واهم روا على مطالب قطر عادت حكمة البحرين إلى المطالبة بمنطقة الواراة كما رأينا ويصعب ان سبر هذا إلى ان تصاعد التوتر في النزاع الحدودي بين قطر والبحرين قد أدى إلى تاجيل اجتماعين لسراة مجلس التعاون الخليجي احدهما في الدوحة والآخر في الرياض ويمكن لتصاعد التوتر بين قطر والبحرين ان يهدد خطط مجلس التعاون الخليجي ويحول دون الوصول إلى قدر اكبر من التنسيق السياسي والاقتصادي بما في ذلك الوحدة الفنية وعلى سبيل المثال حاولت حكومة قطر إثارة قضية النزاع الحدودي بينها وبين البحرين في دروة أزمة الحاجج











### البعد الاقليمي لامن الخليج

تقول دولة قطر انها تدعو الى حل كافة المنازعات التي تنشأ بين البلدان الاسلامية بالمفاوضات والوساطة والحوار الى القضاء الدول كما ترى قطر ان امن الخليج يرتكز على معادلة دقيقة لها عدة ابعاد تحتاج الى حكمة وصراحة وبعد نظر وان البعد الخليجي يتطلب تحقيق وجود عنصرين اساسيين هما ازالة الخلافات الحدودية القائمة بين هذه الدول وايجاد قدرة دفاعية رادعة من خلال التنسيق مع الدول الاعضاء بمجلس التعاون الخليجي ولما البعد الثاني فينبغي من اتفاقية الدفاع العربي المشترك وعلان دمشق بسفته صيغه جديدة للعمل العربي المشترك ومن وجهه نظر قطر ان البعد الاقليمي لامن الخليج التي تشترك معنا في الاشراف على سواحله دول اخرى كجمهورية الاسلامية الايرانية والتي لها حقوق وعليها واجبات في هذا الخليج مثل بقية دول المنطقة ولا يمكن اغفال دور هذا البلد الاسلامي الصديق في هذه المعادلة والذي مارس دورا متميزا خلال أزمة الخليج .

عليها السيادة هذا المرسوم الاميري القطري اضلح تغييراها على القضية برمتها ذلك انه يقتضي هذا المرسوم يصبح من حق قطر ان تمارس السيادة على جزء حوال التي تقرب من سواحل قطر ان تمارس السيادة كل جزء حوال التي تقرب من سواحل قطر في حدود الميل او الميل ونصف الميل او اكثر قليلا وكان رد البحرين على هذا الموقف القطري بعد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء البحريني هو رفض حكومة البحرين لهذا المرسوم الاميري القطري مع الاحتفاظ بحق البحرين في اقتصاد الخطوات والاجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوقها في المناطق التي يمكن ان يشملها المرسوم القطري .

ويجب ان نشير هنا الى انه في رد حكومة البحرين على رسالة الرئيس الاميري جورج بوش التي نادى فيها بتسمية النزاع القطري البحريني على الحدود بالطريق السلمية وازالة تلك القضية التي تقف في طريق توثيق التعاون بين الدول الخليجية ظهرت رغبة البحرين في عرض النزاع البحريني القطري على محكمة العدل الدولية وترى البحرين ان الاسلوب الامثل لذلك هو رفع دعوى مشتركة لمحكمة العدل الدولية لايحل دون دخول اطراف الازمة في تكتيكات للوصول الى حيلة اتفاق لعرض الخلاف على المحكمة مستقبلا ويبدو ان وقفا نهائيا من هذا الامر

### الرئيس بوش يطلب حل الازمة سلميا

تجمعت الازمات على ماغي عليه في الفترة ما بين يوليو ١٩٩١ حتى ١٦ ابريل ١٩٩٢ حين اصدرت قطر مرسوما اميريا في ذلك التاريخ بتحديد عرض مياهها الإقليمية بالنسبة ٢٢ ميلا بحريا إضافة الى ٢٢ ميلا اخرى تمارس قطر

### وغزل مسلح بين الطرفين

وقد اعلنت حكومة قطر في ٥ يونيو سنة ١٩٩٢ ان قطر تكن لشقيقتها دولة البحرين كل مودة وترى ان انطب سبل حل الازمة الحدودية بين البلدين الجزء الى محكمة العدل الدولية في لاهاي وان دولة قطر مستلزم بالحكم الذي تصدره المحكمة الدولية ايا كان كما اعلنت حكومة قطر في ٣ يوليو سنة ١٩٩٢ انه لا ضرورة الى ابرام اتفاق افساح جديد كالذي اقترحت مؤخرا دولة البحرين لان ابرام مثل هذا الاتفاق الجديد يعمر الوقت والجهد الذي بذل خلال المصاعى الحادة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد والتي توجت بالوصول الى الاتفاق الموقع بين البلدين والمملكة العربية السعودية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ وقد اعلنت دولة البحرين في ٢١ يوليو سنة ١٩٩٢ بالاعراب عن رغبتها في علاج الازمة الحدودية مع قطر بالمسائل القضائية... وقد ردت قطر على البحرين في ٢٩ يناير ١٩٩٢ بالاعراب عن تقديرها واعتمادها بالعلاقات الطيبة والصورية مع الشقيقة دولة البحرين وعن سداد الاتفاق لمشاركة البحرين اياها في الحرس على معالجة الازمة الحدودية بينهما بالمسائل القضائية بعيدا عن اي تسامير

### تحرسات واستفزازات

### هربية غير محكومة ..

### من يضمن عدم تصاعدها

### الى حرب .. ؟





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ شهر ١٤٨٧

مجلس الشورى القطري قد وافق في أوائل يونيو سنة ١٩٩٢ على اتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح قطر بذلك ثالث دولة سن دول مجلس التعاون الخليجي الصمت توقيع اتفاقية تعاون دفاعي مع واشنطن منذ انتهاء حرب الخليج في العام الماضي

### ورجعنا حيث كنا أولا

وبعد .. فقد رأينا ان أزمة الحدود القطرية - البحرينية تدور في جوهرها حول جزر صغيرة صغيرة ومهمورة .. وأعشاب مرجانية يجعل ان تكون غنية بالماء والبترويل وتسيطر عليها البحرين بموجب ترسيم الحدود عندما كانت بريطانيا تسيطر على العلاقات الخارجية للبلدين في الثلاثينات من هذا القرن . ولكن ما تخفى صدورهم اكبر .. ان تفرج هذه الأزمة الحدود في صورة نزاع مسلح قد يثير نزاعات حدودية اخرى بين دول مجلس التعاون الخليجي ويكون ذلك كله بمثابة عملية تطعيم ذاتي لهذا المجلس . ولذا ننوّه بعد زيارة امير دولة البحرين الاخيرة للسعودية ان تكون الرياض محور نشاط دبلوماسي واسع وان تمارس الدبلوماسية السعودية وساطتها النشطة المعتادة في هذا النزاع وقد بدأ ذلك بالفعل بلقاء خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز مع سفير دولة قطر المعتزل لدى المملكة العربية السعودية فهدل تمكن الوساطة السعودية من اطلاق ملف الأزمة الحدودية بين قطر والبحرين مهليا

لا اعتقد ذلك قد يكون خططا في التقدير ولكن نحن بانتظار ما تفصح عنه الأيام القليلة القادمة

على العلاقات الودية الطيبة التي تربط بين البلدين وشعبهما واعتبرت قطر من شئنا بان يحل هذا النزاع في اسرع وقت ممكن عن طريق محكمة العدل الدولية . وترى دولة قطر ان الأزمة ناجمة اساسا عن خلاف قانوني وان الخلافات القانونية قد تنشأ بين الاشقاء الا انها لا تؤثر بأي حال على العلاقات الطيبة القائمة وان دولة قطر تجدوها الرغبة منذ البداية وعبرت عنها في تصريحاتها المتكررة في الاسراع بايجاد حل نهائي لموضوع النزاع الحدودي بينها وبين دولة البحرين الشقيقة والتي تقدر دولة قطر لهذا مشاركتها هذه الرغبة وان دولة قطر من هذا المنطلق وتحققا لهذا الهدف تدعو دولة البحرين الشقيقة الى اتجاها محلي لحل هذا الخلاف وذلك باخطار محكمة العدل الدولية في الاهاي بملفها مصرية البحرينيين وان تتقدم دولة البحرين بدلا عن ذلك بطلب لانسراج اية مواضيع تفلت من وجهة نظرهما انها محل للخلاف بين البلدين فمسألة محكمة العدل الدولية مفتوحة للاستماع لوجهة نظر كل من البلدين .

### البحث عن اتفاق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ ؟

تصريحه النظر القطرية بان دولة قطر لا ترضى ضرورة ان ابرام اتفاق ااصافي جديد كاذب اقترحت دولة البحرين مسخرا لان ابرام مثل هذا الاتفاق الحديد يهدد الوفاق والجهد الذي بذل خلال المصاعى الحميدة التي رعاها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والتي تروحت بالوصول الى الاتفاق الموقع بين البلدين والمملكة العربية السعودية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ . وهو الاتفاق الذي يتبع للدولتين التقدم بطرح النزاع على محكمة العدل الدولية . وان دولة قطر تقدم بطرح النزاع على محكمة الرأي لتتمكن محكمة العدل الدولية من الانتقال مباشرة الى صلب موضوع النزاع والوصول الى حل له في اقرب وقت ممكن بما يعود بالنفع على البلدين وشعبهما الشقيقين ويزيل اسباب مزاج غلق امده .. الا ان دولة البحرين دعت على وجهه النظر القطرية هذه بان دولة البحرين تدعو مجددا دولة قطر الى اعادة النظر بسمي المسافرة التي قدمتها لها البحرين والتي تعرض فيها ابرام اتفاقية خاصة تشمل جميع امور الخلاف بين الدولتين الشقيقتين من اجل التوصل الى الحل العادل والمباشر كما ترى دولة البحرين انه يجب على طرق الأزمة التقدم بطلب مشترك الى محكمة العدل الدولية لان الطلب المنفرد الذي قدمته دولة قطر الى المحكمة الدولية في ٨ يوليو ١٩٩١ بلاوة على انه لم يشمل كافة امور النزاع القائم بين البلدين قلته ايضا ان يتشعب مع سير المفاوضات السالفة التي حسرت بين البلدين وخلافا لم يشير وجهة نظر دولة قطر فبال دولة البحرين تؤكد بان لا توجد اية اتفاقات سابقة بين الدولتين تسمح لدولة قطر ان تقدم بطلب منفرد الى محكمة العدل الدولية بشأن مراعها الحدودي القائم مع دولة البحرين . وان دولة البحرين تنادي دائما بان يلجأ الطرفان معا الى محكمة العدل الدولية لتسوية الحدود سلميا الا ان هذا الاتفاق لم يتم بعد .. والملاحظ ان





تقرير  
اخباري

## خبرة مفاوضات الحدود العمانية-اليمنية (٢)

# دور القائد السياسي كان حاسماً في حل النزاع

□ مسقط - من حسين عبدالغني

■ من المعروف ان التوقيع على اتفاق الحدود بين سلطنة عمان واليمن أصبح مسألة وقت لا يتعدى أسابيع أو أياماً، إذ تم التوصل خلال الشهر الحالي إلى اتفاق على صيغة قانونية نهائية لمعاملة ترسيم الحدود المشتركة التي تمتد بطول ٢٠٠ كلم من المحيط الهندي حتى صحراء الربع الخالي بين البلدين الواقعين في جندب شبه الجزيرة العربية.

هذا التطور السياسي الذي ينجم في حل مشكلة حدودية معقدة بين بلدين عربيين يجعل من تتبع خبرة المفاوضات اليمنية - العمانية التي دامت أكثر من عدة من الزمن أمراً بالغ الأهمية لأسباب عدة منها:

- أن مشكلة الحدود هي مشكلة رئيسية تواجه الاستقرار السياسي في منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج، وباستمرار حرب الخليج الأخيرة (باعتبار أن سببها التباين على الأقل كان ضد العراق للكويت ومحاولة تعديل الحدود معها بالقوة) أو أحدث أزمة في المنطقة وهي تلك المتعلقة بجزيرة أبو موسى المتنازع عليها بين إيران والامارات العربية المتحدة سوى مثالين من أمثلة كثيرة، فكما هو معروف تواجه دول كثيرة في المنطقة مشاكل حدودية مع جيرانها لأسباب عدة منها مميزات الوجود الأجنبي الغربي وضغط فكرة الدولة في المنطقة حتى فترة قريبة.

ان هذا الاتفاق الذي يوشك ان يصبح معاهدة قانونية دولية هو الثالث من نوعه إذا صح التعبير بالنسبة إلى أحد طرفيه وهي عمان، تلك أن مسقط تستكمل به ما يمكن وصفه بتسوية شاملة لكل قضايا الحدود مع جاراتها المتاخمة لها سواء في الشمال (الامارات) أو في الجنوب (اليمن) أو في الغرب (المملكة العربية السعودية) وذلك بعد أن اجتازت لتفاناً مبكراً مع بعض الامارات الكوينة لدولة الامارات العربية المتحدة في عقد الصيغيات، ووقعت على معاهدة لترسيم الحدود مع السعودية في آذار (مارس) ١٩٩٠ وهو ما يكشف عن خبرة خاصة تستحق التامل والتفكير.

ان الطرف الآخر، وهو اليمن، يواجه مشاكل حدودية أخرى ويطلق تسوية النزاع الحدودي بينها وبين عمان مسألة مهمة ويوفر مناهجاً سياسياً مختلفاً لحل المشاكل الحدودية الأخرى لليمن، الذي حذر خصوصاً بعد وحدة شطريه في العام ١٩٩٠ وبعد اكتشاف احتمالات ثروة نفطية مهمة في لراضي، في حاجة إلى استقرار سياسي ان

يتسنى له الا يتجهن عكبات الاتفاقية وتخويرها.

ان هذا الاتفاق الذي يتم عن طريق التفاوض، وهو أحد الوسائل السلمية الأرفع للمعرفة لحل مشاكل الحدود، يفتح الباب أمام تسوية القضايا الحدودية الأخرى في الاقليم سواء في ما بين دول مجلس التعاون الخليجي (النزاع البحريني - القطري)، أو بين الدول العربية الخليجية وايران (العراق وايران) و(الامارات وايران).

### الأزادة السياسية

وتقدم مفاوضات الحدود العمانية - اليمنية دلالة جديدة حاسماً على الدور الذي يلعبه التفاوض المباشر للقادة السياسيين في المفاوضات المتعلقة بالحدود وفي التغلب على المشاكل الحدودية مهما بلغت درجة تعقدها، وتوفر ثلاثة أمثلة من خبرة هذه المفاوضات وخبرة المرافعة البرهاني على ذلك. أولاً، ان المفاوضات التي استغرقت نحو عشر سنوات تقريباً لتفسي منها تسع سنوات من دون تحقيق تقدم جوهري كانت خلالها في عمدة اللجنة الفنية المشتركة التي شكلت لهذا الغرض منذ توقيع اتفاق الصلابة بين عمان وما كان يعرف باسم

اليمن الديموقراطي في العام ١٩٨٢، ورايت حال المفاوضات في هذه الفترة الطويلة بين التمسك (من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٦) وتميزت بتقديم الطرفين لبعاءات ومطالب تاريخية أو غير واقعية متباعدة جداً حول حدود كل منهما، والتوقف (من ١٩٨٦ حتى ١٩٨٧) وتميزت برفض اليمن الديموقراطي حينذاك اتفاق ١٩٦٥ الذي اصرح الصانين عليه كمناس وتيسر لترسيم الحدود، ثم الانسحاب التام من (١٩٨٧ إلى ١٩٩١) مع بدء التظاهر حول مطالب واقعية وتميزت الثقة السياسية بين البلدين

ثانياً، ان عقدة المفاوضات لم تتفرج وتجا في تحقيق حلول حاسمة للتغلب على العقبات المتنازع عليها الا منذ عام واحد (منذ ايلول - سبتمبر ١٩٩١) عندما اتخذت القيدامتان السياسيتان في مسقط وصنعاء قراراً جريئاً بتولي الموضوع بنفسهما مباشرة بدلاً من اللجنة الفنية المشتركة. وثالث هذا القرار الصمم السياسي على اعلى مستوي، ما مكن البلدين بعد اتصالات مكثوية وبشأن مكثف، حل المشاكل الحدودية الرئيسية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، وهي المشكلة التي عرفت باسم مراس خضرة على والاتفاق على رسم خط الحدود بدءاً منها في صورة خط مستقيم.







التغيرات التي أحدثها الزمن والتغيرات المتسارعة (حتى عام ١٩٧٥) وبغيرها من العوامل جليل له بمجرد أن قام فريق مشترك من الطرفين بمحاولة الحصول ميدانياً ومصلحياً في العام ١٩٩١ مستخدماً وسائل التصوير المختلفة ورسوم الاحداثيات والخرائط الدقيقة. انكسر الجهد الذي شاب المفاوضات وانضمت امام القيادة في البلدين الصورة الحقيقية للحقوق المشروعة لكل منهما. ما مكنتها بعد ذلك مباشرة الاتفاق على طريقة رسم الخط للمستقيم لترسيم الحدود من رأس المربع على الخط الحدودي حتى مسطحة البرع الحالي كما مكنتها في ما بعد من التوصل الى حل نهائي للمشكلة المبرورة بشكل واضح وحجوت.

اما المصدر الثاني للمطالب غير الواقعية في مراحل المفاوضات حتى ١٩٨٧ تقريباً فلهذا وقع من الانصاف التاريخية التي طرحت على ساحة المفاوضات خصوصاً من الجانب اليمني، وهي ادعاءات جارات الاستناد الى حويلات تاريخية قديمة جداً كوجود علاقة سياسية بين محافظة ظفار اليمنية الجنوبية واليمن تعود الى ما قبل خمسمائة عام، او كطريق الى مضيق الهالي صان لنا تروج اصولهم الى شتات بنينا الاصل ماجرت من اليمن خصوصاً قبيلة الازد التي سكنت عمان منذ العصر الهلالي ١٢٠٠. روايات الادعاءات التي تأسست على هذه الميوليات التاريخية في صورة مطلب بجزيرة كوربا موريا اليمنية عند البحر العربي (اسما الحالي هو جزر الحلائيات). الخ. ولكن بمرور الوقت ومع ثبوت ان هذه المطالب الخيالية تتعارض مع حقائق الوضع السطحية وانها ان تقود الى اي تقدم، ومع تعمس لجوء الثقة السياسية والتفاهم بين البلدين على قاعدة اساسية هي انه ليس لاحد منهما مطامع في اراضي الآخر او حقوقه ولاه ليس لدى احد منهما رغبة في الظهور بمظهر من حلق مكسب على حساب الآخر. بدأ التخلي التدريجي عن هذه المطالب والتمويل منها الى مطالب معقولة تنسج التفتيش وملاقات حسن الجوار واحلال التعاون محل الصراع في درجة الامنية نفسها للمطالبة للاراضي وحقوق السيادة والصمود وما الى ذلك من امور.

لكن قضية المطالب التاريخية غير الواقعية التي تم التخلي عنها في النهاية لم تكن الحقيقة الكداه الكبيرة الوحيدة التي واجهتها مفاوضات الحدود اليمنية - اليمنية. اذ كان هناك التعقيد الناتج من تعدد الاتفاقات والخطوط التي وصفت بها بين البلدين قبل استقلالها عن عام ١٩٧٧ (اتفاقات ١٩٥٤ و ١٩٦٠ و ١٩٦٥ بين عمان وسلطنة الهرة وخض ميك ليومث الذي كان حاكماً برهطية لادن في اواخر الخمسينيات واولئ الستينيات). وكان هناك التعقيد الناشئ عن التناقض بين كل هذه الاتفاقات والخطوط وبين الامر الواقع الناشئ عن الصراع المسلح على الحدود في

ثالثاً، ان هذه الصورة تتكدس اكثر بملاحظة خبرة مفاوضات كانت عمان طرفاً فيها هي خبرة الاتفاق (السوري) على ترسيم الحدود بين عمان والملكة العربية السعودية التي لمسلح فيها كل من الملك فهد بن عبدالعزيز والسلطان قابوس بن سعيد بالتفاوض من اول لحظة ومع وجود حجم الثقة السياسية الذي وفره انتماء الطرفين لتجمع اقليمي واحد (مجلس التعاون الخليجي). نجد ان هذه المفاوضات بين القادتين لم تستغرق اكثر من ثلاثة اشهر وجولتين مباشرتين الاولى في مسقط بعد اختتام القمة الخليجية العاشرة (كاثين الاول - ديسمبر ١٩٨٨) والثانية في حفر الباطن (اذار - مارس ١٩٩٠) ثم في نهايتها التوقيع على المعاهدة بين الماعلين السعودي والعماني.

وتكرس هذه الصورة حقيقة لمسلح الاتفاق السياسي في العالم العربي بالانطلاق المباشر والتكامل على السياسة الخارجية وادارتها. كما تكرر حقيقة معنوية الدور الذي تلعبه في هذا المجال الحكومات او وزارات الخارجية او المجالس السياسية والبرلمانية.

#### الواقعية السياسية

تتلى المفاوضات اليمنية - اليمنية خبرة خاصة كفيها حل نزاعات الحدود تثبت بوضوح الفرضية التي تقول انه كلما زادت الواقعية السياسية لدى طرفي النزاع كلما زادت فرص تسوية والتحكيم صحيح. وكانت قد جرت الاشارة في هذا الصدد الى ان المباحثات تعقدت تماماً في السنوات الخمس الاولى بسبب المطالب غير الواقعية والمبالغ فيها التي خرجت على ساحة المفاوضات والتي وصفها وزير الخارجية اليمني الدكتور عبد الكريم الازياني مرة به الادعاءات الخيالية. وارتبط هذا المسلك من قبل الطرفين بسببه الاول ان حالة عدم الثقة السياسية التي كانت قد ولدتها سنوات طويلة من الصراع السياسي بسبب تايد اليمن الديموقراطي السابق لجهة تحرير ظفار التي كانت تحارب النظام السياسي في صمان لم تكن قد زالت تماماً في السنوات التسع الاولى من التفاوض، وبال الوضع كذلك الى ان قام السيد حيدر ابو بكر العطاس (رئيس اليمن الجنوبي سابقاً ورئيس الوزراء اليمني حالياً) بزيارة الى مسقط في ١٩٨٨ ابدت بعد حوارها المباشر مع السلطان قابوس الى تمسك كبير في حجم الثقة السياسية بين الطرفين.

اما السبب الثاني فهو ان التقدم يتحسى

المطلب والهدف بموقف تفاوضي متشدد هو سلوة تفكيدي في المرحلة الاولى من اي مفاوضات تلجا اليه الوفود عادة بداية الحصول على لقى المكاسب وتقديم اقل التنازلات للمكثة. كذلك فإن هذه المطالب غير الواقعية في مرحلة المفاوضات التي استمرت حتى عام ١٩٨٧ تقريباً نجت من مصيرين الاول هو ما ينفو له عدم معرفة بديقة بالوضع الحدودي على الطبيعة بعد





المصدر : الجريدة (الاذنية)

للنشر والذمات الصحفية والعلومات

التاريخ : ٢٥ جهر ١٩٩١

عقد السبعينات، خصوصا بعد تمكن القوات  
العمانية من هزيمة متصدي جبهة تحرير ظفار  
والتي ارتل بعدها وتمتصهم في مناطق أصبحت منذ  
١٩٧٥ ويحكم الاسر الواقع تحت يد عمان. فكيف  
ثم حل هذه الصعوبات وما هي الخبرة الخاصة  
التي تقدمها المفوضات اليمنية - العمانية في هذا  
المصدر؟





## خبرة مفاوضات الحدود العمانية- اليمنية (٢ من ٢) الحوار المباشر يتجاوز عقدة المطالب

تقرير  
إخباري

□ مصطفى - من حمسي عبدالفتي

الحدود مع عمان، تلك المأعليات التي كانت اتهمت الحكومة اليمنية بالفريب ب ١٨ ألف كلم مربع لمصلحة عمان في الاتفاق الجديد.

والكسب الثاني يتمثل في حصول اليمنيين على حوالي ٤٩٠٠ كلم مربع من الأراضي التي كانت في حوزة العمانيين بحكم الأمر الواقع منذ توقيع القوات العمانية وراء عناصر جبهة تحرير طار بعد اتصال هذه القوات على الجبهة في العام ١٩٧٥ وحصلت اليمن على هذا المكسب كنتيجة مباشرة لاتفاقها الدرف الثاني في التفاوض لتحويل ترسيم الحدود في خط مستقيم بدلاً من الخط المتعرج بحيث يبدأ من رأس خذبة على المحيط الهندي والبحر العربي جنوباً وانتهاء بنقطة المسح الجغرافي على طول خط الطول ٥٢ وخط العرض ١٩ شمالاً.

وإذا كان ترسيم الخط الحدودي في شكل مستقيم المحيط حتى الصحراء بحلول ٢٠٠٠ كلم ضمن اليمن لاستعادة الأراضي المذكورة فإن الدوافع لاتفاق المطالب العماني يجعل الخط متعرجاً في نقطة واحدة في ثلاث وادي حيرت اعطى مسطحة نحو ٢٤ كيلومتراً مربعاً في المنطقة التي تضم قلعة عمانية قديمة وللا اعمية المتصاعدة مع وجود واحة وأشجار بيوت كبرية

هذه الحوزة التي تضمنت صيفاً تقود على التراضي والتوازن ومفهوم خاص لتبادل التنازلات ولحزم الامارات او للتفريط بالحقوق الوطنية الطرفين في التي مكنت من التوصل بين مطلبين عدم اجراء تصديلات جذرية في الحدود وعدم النزول عند حكم الامر الواقع لهذا لم يكن

وزير الخارجية اليمني الدكتور عبدالكريم الانباري بعيداً من الصواب حين وصف لاتفاق ترسيم الحدود بأنه «تجاوز لعقدة الحق التاريخي وعقدة الامر الواقع في ان».

### تقارير التقييمية وبولية

على المستوى الاقليمي لم تكن هذه المفاوضات (١٩٨٢ - ١٩٩٢) بعيدة عن عاملين مهمين اولهما التطورات السياسية ذات الطابع التجميعي او الوحدوي في المنطقة، والعامل الثاني هو الاتزان العنصرية التي عصف بها، خصوصاً ازمتي الخليج الاولى والثانية وبالمسألة الى التطورات السياسية ذات الطابع التجميعي او الوحدوي يمكن القول ان قيام مجلس التعاون الخليجي كان له الفضل في بدايتهما، إذ ان المجلس الذي انشئ عام ١٩٨١ اخذ على عاتقه التوسط بين اعداء عاصم - عمان - واحد الجيران، وهو اليمن العميوترالي، سابقاً من اجل التوصل على اتفاق مصالحة ولبدي في مفاوضات لحل مشكلات الحدود. وهذا سمح في الكويت عام ١٩٨٢ (وبطلة الكويت والامارات طرفاً في اجتماعات اللجنة المشتركة بين عمان واليمن سابقاً حتى ١٩٨٩)

وساعد قيام دولة الوحدة اليمنية على انجاح خاتمة هذه المفاوضات بما اوجده من ثقة سياسية اكبر بين سلطة عمان واليمن سهلت التوصل لاتفاق فاعلمين الموحدة لم تكن لديها العناصر السلبية او عناصر عدم

■ واجهت عمان واليمن المشكلة التقليدية في قضايا الحدود، وهي هل يجب الاعتراف بالامر الواقع، وبالتالي تكون سهمها المفاوضات في تثبيت الوضع الحدودي القائم ولكن في شكل شاموسي وفي اطار اتفاق رسمي دولي مع ما يمكن ان يعنيه ذلك ان شعور احد الطرفين بالظلم هو البدء في عملية مراجعة شاملة للحدود والاتفاق في مصلحة ترسيمها من نقطة الصفر، بحيث يتم الاتفاق على ترسيم خط حدود جديد في شكل تام او شبه تام، مع ما قد يعنيه ذلك من اضمثال اثاره فوضي اعاد المفاوضات نفسها لعدم وجود معايير محكمة يستند اليها، وما يعنيه ايضاً من ايجاد سابقة سلبية في مطالب اعاد تعديل الحدود على المستوى الاقليمي بصورة قد تؤثر في استمرار الحدود وعلقات الدول في المنطقة

ان تتبع خبرة المفاوضات اليمنية - العمانية يشير الى اميا حيث هذه المشكلة عبر اتباع طريق وسط فلم تقلل عملية الاعتراف بالامر الواقع بصورة تامة ولا اقرت مبدأ التجديد الشامل للحدود، وعلى رغم ان ما اتفق عليه اخيراً بين سلطة عمان واليمن كنس نهائية لاتفاق ترسيم الحدود كثيراً ما يتم تصويره بوصفه «تجاوزاً» لكل المفاوضات السابقة (خصوصاً اتفاق ١٩٦٥) ويوصفه ترسيمها لخط حدود جديد كلياً، فان نظرة خاصة لخصيص النص النهائي لاتفاق (نشرت - الحياة) في الانسود الثالث من الشهر الجاري) تدل بوضوح على ان ما تم عليه هو نوع من التعتدل (الفتي) لاتفاق ١٩٦٥ الذي قلل اساساً سهمها في الوقف التفاوضي العماني فالتنص النهائي لاتفاق الجديد يبدو وقد قبل بالتصعيد العام الذي رسمه اتفاق ١٩٦٥ لمنطقة وسط

الحدود مع تعديل فني مهم يحوله من خط «متعرج» الى خط «مستقيم» في شكل اساسي بعبارة اوضح، وعلى رغم ان تعديل الخط الحدودي بين عمان واليمن في خط مستقيم كان يعني عملياً تغييراً جدياً في فكرة الاراضي اذ قلل جزءاً من هذه الاراضي الى سيطرة طرف وتقل جزءاً اخر الى الطرف الثاني، لم يكن ذلك تعديلاً من منطلق التعديل العام للحدود الذي طرحه اتفاق ١٩٦٥ بقدر ما كان تجاوزاً او عملاً يلي والمطالب الثاني (يمني اساساً) وهو عدم الاعتراف بالامر الواقع وهكذا يحقق كل من الطرفين مكاسب متوازنة ومباشرة فعمان حققت ما يمكن وصفه بالحفاظ على النطق الاساسي لحد الحدود الذي بدأت على اساسه المفاوضات وتقاتل بالتالي اجراء تعديلات جديرة في الخط الذي رسمه اتفاق ١٩٦٥ وبالتالي تجنب تقديم تنازلات جغرافية في الأراضي

وفي الوقت نفسه حققت اليمن مكاسب جيدة اولها سياسي وهو التأكيد على ان اتفاق ١٩٦٥ الذي لم تقله كتمسكاً نهائياً للتفاوض ثم تجاوزه في شكل ما او حسب تعبير مصدر يمني «تم تجاوز منطق ومفهوم اتفاق ١٩٦٥»، وهذا المكسب تظهر اعميته الهائلة في كونه رداً على بعض فاعليات محافظة الهوة اليمنية للتأخمة





الثقة التي وجدت في علاقة عمان بما كان يعرف باليمن الجنوبي في مرحلة من المراحل.  
وكانت إرسات المنطقة على وضع سلوبيتها عنصرًا إيجابيًا في المفاوضات العُمانية - اليمنية، ففي ظل أزمة الخليج الأولى، الحرب العراقية - الإيرانية) سارع مجلس التعاون الخليجي الى ترتيب الوساطة بين عمان واليمن وبه المفاوضات بينهما. وادت أزمة الخليج الثانية (غزو العراق الكويت ثم لغزله منها) الى تأمين دعم غير مباشر ولكن صريحاً لنهج سلطة عمان واليمن وقرارها دحل مشكلات الحدود بينهما بالطرق السلمية والتفاوض المباشر. إذ ان المواقف الوخيمة لمحاولة تغيير الحدود بالقوة للسلمة كما اثبتت الأزمة كانت رسالة واضحة.

ولمحت التأثيرات الدولية دوراً واز في شكل غير مباشر. كاثق التحولات في الاتحاد السوفييتي السابق (الحليف الوثيق لليمن الجنوبي سابقاً) على سياسات عدن الاقتصادية ومساعدة هذه السياسات على التحول نحو نهج أكثر واقعية مع الجيران وأخر التأثيرات الدولية السياسة الأميركية التي تشدد على دعم التوصل الى حلول سلمية لتزاعات الحدود وتعارض تغيير هذه الحدود بالقوة.

#### استنتاجات رئيسية

ويمكن تلخيص الخبرة التي نطرحها المفاوضات العُمانية - اليمنية التي توجت بانجاز نص الاتفاق على توسيع الحدود بين البلدين على النحو الآتي:  
- تقدم هذه المفاوضات نموذجاً مهماً لدور القائد السياسي في العالم في صنع السياسة الخارجية وحل مشاكل حدود خصوصاً إذ أن هذه المفاوضات حققت لحظة تقدمها الحاسمة حين تولت قيادة البلدين الملف الحدودي مباشرة بعد سنوات من التعتُّر أو التردد الباطني.

- كرست هذه المفاوضات الطريقة العُمانية والتزامها أسلوب السلطان قابوس بن سعيد الذي يشرف بنفسه على السياسة الخارجية. هذا الأسلوب وصفه مصغر يمني بقوله "نظرت الى العلاقات مع الجيران هي لنها عنصر أهم من كيلومتر من الأرض هنا أو هناك. ووصفه مصغر عُماني قائلاً أن سلطة عمان في التعامل مع جيرانها لا تأخذ في الاعتبار بعض المساحات الجغرافية بل الترابط الذي يجب أن يكون بين الجيران".  
- تعزز المفاوضات بين عمان واليمن مثلاً مهماً على الدور الفاعل للتفاوض المباشر بين الأطراف المتنازعة، كوسيلة مثلى لحل المشكلات وتغادي مرود بين مسود الاثراء. او الاتئاس في مهم المواقف واشتراك الطرفين في فريق إيراني واحد في معالجة الحدود لعب دوراً مهماً في التوصل للاتفاق. كدورهما في فريق عمل مشترك في اعداد الاتفاق بصيغته القانونية النهائية.

- والذية الجهورية لهذه المفاوضات ما يعطيه الاتفاق من مثال على التوازن في المصالح والحقوق وفي قدرة الطرفين على التراضي في شأن مكاسب متبادلة وصفقة عادلة لا يظهر فيها أحدهما بظهور المتصدد أو الفائز على الآخر.







الوكيل

المصدر :

٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والاعلومات

٧  
ايام

## بعد اتفاق الحدود: منطقة تعاون

## اقتصادي بين اليمن وعمان

تحقيق بقلم عفاف زين

قال وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الارياني لـ «الوسط» : خلال اتصال هاتفي، ان الاتفاق النهائي بين اليمن وسلطنة عمان لترسيم الحدود بينهما «لم يكن مفاجئاً، فكل المنطقتان الاساسية اتفق عليهما سابقاً، وما تم اخيراً هو انجاز بعض القضايا الاجرائية ذات العلاقة بالساحل اليمني». ورفض مصدر مطلع في رئاسة الجمهورية اليمنية تأكيد او نفي ما تردد عن قرب انعقاد قمة ثنائية بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح والسلطان قابوس بن سعيد لتوقيع الاتفاق النهائي بين البلدين بصدد ترسيم الحدود. «التوقيع قرار سياسي بهت والصورة التي سيتم بها يعود الى المؤسسات الرئاسية في البلدين» وفقاً لما قاله المصدر وكانت الجولة الاخيرة من المفاوضات اليمنية - العمانية عقدت في مسقط يومي ١٥ و ١٦ ايلول (سبتمبر) الجاري بين فريقا تفاوض يمني وعماني اتت الي انجاز صياغة قانونية كاملة لاتفاق ترسيم الحدود بين البلدين.

وكان وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الارياني اول من كشف لـ «الوسط» خلال مقابلة خاصة في ١٥ حزيران (يونيو) الماضي، تفاصيل ترسيم الحدود العمانية - اليمنية، فالحدود المشتركة الممتدة على طول ٢٠٠ كيلومتر تنطلق بصورة مستقيمة، خلافاً للتخطيط الحدودي القديم غير المتعرف به، من نقطة رأس خربة علي على الساحل الهندي متجهة من دون تعرج نحو صحراء الربع الخالي ثم تتعرج وتتحرف قليلاً عند نقطة واحدة هي مثلث حبروت، وعلمت «الوسط» انه بموجب الاتفاق الجديد حصلت سلطنة عمان على ٢٤ كيلومتراً مريماً في مثلث حبروت، وحصل اليمن على ١٩٠٠ كيلومتر مربع.

الجديد في الاتفاق الاخير والنهائي لترسيم الحدود العمانية - اليمنية تمثل في مضمون الصيغة التي اتجزها فريقا التفاوض اليمني والعماني. وعلمت «الوسط» ان الصيغة النهائية اخذت في الاعتبار الملاحظات التي كانت صناعا قدمتها على نص مسودة اعدها مسقط قبل بضعة اشهر. كما لحظت الصيغة الاخيرة لاتفاق الحدودي ملاحظات عمانية جديدة كان وزير الاعلام العماني عبدالعزيز الرواس ناقشها مع المسؤولين اليمنيين خلال زيارته صنعاء في منتصف شوز (يوليو) الماضي. وابرز ما يميز الاتفاق الحدودي النهائي بين اليمن وعمان، كما علمت «الوسط»، النقاط الآتية.

- الحرص على ضمان اللغة القانونية لينود الاتفاق لتراعي الصيغة النهائية القوانين النولية.

- ضمان اللغة السياسية ليأتي الاتفاق خالياً من ثغرات قد تسبب في





الوسط

المصدر :

٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

وعلمت «الوسط» ان مفاوضات ترسيم الحدود اليمنية - العمانية صاحبها محادثات ذات طابع اقتصادي بحث انتهت باتفاق البلدين على إقامة منطقة تعاون اقتصادي على المساحة الحدودية المشتركة تتضمن أربعة مثاقف. وشرحت المصادر ان تكون المثاقف في منطقة قريبة من حبروت وحريف. واكدت مصادر يمنية وعمانية رفيعة المستوى لـ «الوسط» وجود تفاهم بين مسقط وصنعاء على تنصيب التعاون الاقتصادي يرقى الى مستوى اتفاق اقتصادي متكامل يهدف الى تحويل منطقة الحدود الى بقعة مزدهرة تعززها تسهيلات جمركية. وتراهن صنعاء على علاقاتها الدولية لتخطية نفقات انجاز طريق بري معبد بين منطقة سيهوت اليمنية وصريف اليمنية، ويبلغ طوله ٤٠٠ كيلو متر وتقدر تكاليفه بنحو مليون (مليار) دولار نظرا الى اختراقه منطقة جبلية وعرة. وكان اليمن فشل في الحصول على تمويل لشق هذه الطريق الجبلية من الصناديق العربية والخليجية بعد حرب تحرير الكويت. اتفاق الترسيم الحدودي بين مسقط وعمان اقتدى بتجربة التعاون الاقتصادي العمانية - الاماراتية، لا سيما المثاقف الحدودية الاربعة بين سلطنة عمان وجارتها الشمالية دولة الامارات العربية المتحدة التي استضافت في عام ١٩٨٢ الاجتماع الاول للجنة الفنية لترسيم الحدود العمانية - اليمنية بعد ان لعبت ابو ظبي دورا مؤثرا لانجاز اتفاق المصالحة بين عمان واليمن، برعاية مجلس التعاون الخليجي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢. وفي هذا السياق علمت «الوسط» من مصادر يمنية رفيعة المستوى ان صنعاء قد تدعو رئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الى حضور القمة الثانية بين الرئيس علي عبدالله صالح والسلطان قابوس بن سعيد لتوقيع اتفاق الترسيم النهائي بين البلدين، والمفضل ان يحدد مواعده قبل انتهاء الفترة الانتقالية في اليمن في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل ■

اي التباس او مشاكل في المستقبل.  
- التزام الدقة في الصياغة اللفظية لبنود الاتفاقية.  
- تعديل ترتيبية بنود الاتفاق حرصا على نسق منطقي متعارف عليه في اتفاقات الحدود.

وكان فريق فني مكون من مهندسين وخبراء مسح ساعد فريق التفاوض اليمني - العماني بعد زيارة ميدانية للمناطق الحدودية المشتركة حيث استطاع للتفاوض وضع الارغام الخاصة بعلامات الحدود، واستعين باجهزة حديثة لانجاز هذه المهمة التي عاجلت، ميدانيا، كل الامور الاجرائية التي كانت عالقة.

وحرص الجانب اليمني، طوال فترة التفاوض مع سلطنة عمان، على تغليب مبدأ حسن الجوار والرغبة في التعاون على ما عناه. وتكررت مصادر رفيعة المستوى في صنعاء لـ «الوسط»، «لدينا في الجمهورية اليمنية شبه قناعة متفق عليها من كل الفرقاء، وهي ضرورة ان يكون اتفاق الترسيم مع سلطنة عمان قدوة ونموذجا يحتذى بالنسبة الى ملفات حدودية اخرى ولزجوا ان يبرهن اتفاق الترسيم مع عمان عن رغبة اليمن الصائفة بتغليب التعاضد مع الدول الاخرى». في هذا الاطار يفهم حرص صنعاء ومسقط، خلال مفاوضاتهما الاخيرة، على تضمين الاتفاق النهائي الاخير ملاحق اضافية الى جانب النص الاساسي لتطريز البحث. ولوحظ ان الملاحق حولت اتفاق الترسيم من مجرد وثيقة سياسية الى اطار للتعاون والتبادل الاقتصادي والقضوي بين البلدين. وفي هذا السياق ذكر وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الارياني لـ «الوسط» ان «لدى الاخوة في عمان فهما حضاريا لقضية الحدود. فهي لتجبر الناس وتسهل امورهم». وعلمت «الوسط» ان الملاحق نصت على الامور الآتية.

- تنظيم حقوق الرعي لوافائي البلدين في المناطق الحدودية، وسيسمح لوافائي عمان في محافظة ظفار المتاخمة لليمن ولوافائي محافظة الهرة الحاذية لعمان بالتنقل عبر الحدود المشتركة خلال مواسم الامطار والرعي من دون تعقيدات تأشيرات العبور الرسمية.

- المنطقة الحدودية بين محافظتي الهرة وظفار اليمنية والعمانية، لغتوها لتتقل مواطني البلدين في سكانها وقد تكون مساحتها ١٠ كيلومترات مربعة، لا يقع لوافائي المحافظات الاخرى من الرعاة استخدامها. والملاحق ان الحق الخاص بهذه القضية لم يات بجديد على تقليد رعي مستمر من مئات السنين إنما نظمته وقفته في ملحق متفق عليه تماشيا لحدوث سوء فهم سياسي لهذا التقليد البدوي الوروث.





المصدر :

٢٩ من ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

### قطر سلمت مذكرة الرد بشأن جزر جوار، الى محكمة العدل الدولية

الدوحة - ق.ن.ا - صرح مصدر  
مسئول بوزارة الخارجية القطرية  
امس بأن الحكومة القطرية سلمت  
محكمة العدل الدولية امس مذكرة  
الرد القطرية على مذكرة دولة  
البحرين المقدمة للمحكمة في الحادي  
عشر من شهر يونيو الماضي

وقد ادعى المصدر القطري المسئول  
ارتياحه التام من عرض الخلاف بين  
الدولتين الشقيقتين على السيادة على  
جزر جوار، والمسائل الأخرى ليأخذ  
مساره الصحيح أمام محكمة العدل  
الدولية لهله وفقا للقانون الدولي  
الذي ارتضاه الطرفان كأفضل السبل  
الودية لحل خلافتهما .





المصدر : **النابا (الطبعة)**

٢٩ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والاعلومات

## قطر تقدم مذكرة الى المحكمة الدولية والبحرين تصر على عرض مشترك

تقدمت بمبارتها املة بان تحلها معها دولة قطر من اجل عرض القضية عن محكمة العدل الدولية بصورة مشتركة، وذلك عن طريق ابرام اتفاق خاص يشمل جميع امور الخلاف وتمكين المحكمة الدولي في جميع امور الخلاف التي ترفع الدولتان في عرضها عليها، كما سيمكن ذلك المحكمة ايضاً الوصول الى قرار مبرر وشمان حل كافة الخلافات القائمة بين الدولتين الشقيقتين في شكل نهائي.

والخلافات بين الدولتين في الحد البحري بينهما، وجز حوار (بما في جزائر) والجزائر، واقتتال الدليل وقطعة جزائر، وخطوط الاساس الارخبيلية ومناطق صيد الاسماك ومغاسبات التلؤلؤ.

وكان مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في دولة البحرين قال في وقت سابق ان المذكرات المرفوعة حالياً امام محكمة العدل الدولية تتعلق بمسألة اختصاص هذه المحكمة في قبول الطلب القطري المتعدد وذلك بناء على امر المحكمة بصدار بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٦ الذي يقضي بان تبدا المحكمة بيت حلالي الاختصاص والقبول في شكل منفصل قبل المحول في الاجراءات المتعلقة بصلب القضية. كما أصدرت المحكمة امراً اخر في تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٦ يقضي بمتابعة هذه الاجراءات المالية للمروضة امام المحكمة.

ورغبة من دولة البحرين في الاسراع بايجاد حل نهائي لوضع الخلاف بين الدولتين الشقيقتين، فقد

الدوحة العامة - «الحياة» - ف. ز. ١ - صرح امس مصدر مسؤول في وزارة الخارجية القطرية الى وكالة الانباء القطرية بان وكيل دولة قطر امام محكمة العدل الدولية سلم امس الى المحكمة مذكرة تخضع رد كيطر على مذكرة البحرين المقعدة لديها في ١٩٩٢/٨/١٢، وذلك وفقاً للاصر الذي اصدرته المحكمة في هذا الصدد في ١٩٩٢/٢/٢٦

وايدى المصدر المسؤول ارتباطه القسم الى ان عرض الخلاف بين الدولتين الشقيقتين على السيادة على جزر حوار والمسائل الاخرى يأخذ مساره الصحيح امام محكمة العدل الدولية لانه وفقاً للقانون الدولي الذي ارضاه الطرفان كفضل السبل الودية لحل خلافهما.







### اليمن وعمان توقعان قريباً اتفاق الحدود

صباح - وكالات الأنباء - صرح الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بأن اليمن وسلطنة عمان ستوقعان قريباً اتفاقية رسم الحدود بينهما بعد أن اتفق الشار على صيغتها النهائية وقال الرئيس علي صالح في مؤتمر صحفي عقده أمس أن أحداث العنف الأخيرة في اليمن لن تضر الدولة عن مواصلة ترسيم الديمقراطية، وأجراء التسهيلات البابية في موعدها وأضاف أن الوحدة اليمنية ملك للشعب اليمن وهو حارسها وحاميها



المصدر : الحى ————— (الأسبوعية)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ١٩٩٢

**ثويني بن شهاب والعطاس ينوبان  
عن قيادتهما... ومحادثات  
الحدود مستمرة في السعودية  
عمان واليمن  
توقعان اليوم  
الاتفاق الحدودي  
في صنعاء**





المصدر : الحرة - (الندنبة)

للنشر والذخامات الصحفية والعلومات

التاريخ : ١٤٠٢ ١٩٨١

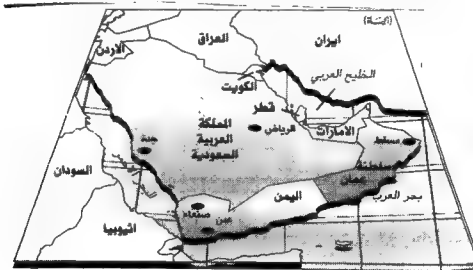
وفد كبير الى العاصمة اليمنية يضم  
انضامه الى السيد بن شهاب كلا من  
السيد عبدالعزيز بن محمد القواس  
وزير الاعلام والشيخ محمد بن علي  
القضي وزير الكهرباء والمياه والوزير  
محمد بن نصار الطوي الامين العام  
لديوان التشريع في مكتب نائب رئيس  
الوزراء للشؤون القانونية. وجميع  
هؤلاء ساهموا ببرجات متفاوتة وفي  
مراحل مختلفة في المفاوضات لترسيم  
الحدود بين البلدين على مدى عشر  
سنتين. وكذلك يضم الوفد السيد عليم  
بن طارق آل مسعود وكيل وزارة  
الخارجة للشؤون السياسية والسيد  
الحطمان البوسعيدني وكيل وزارة  
الدخالة.

ويذكر ان المجلس لعب دوراً  
رئيسياً في التوصل الى الاتفاق وذلك  
منذ كان رئيساً للدولة في ما كان

□ صنعاء -  
من خير الله خير الله:  
□ مسقط -  
من حسين عبدالغني.

■ علمت «الصباح» من مصادر  
مطهرة ان سلطنة عُمان واليمن  
سوقا لثمان اتفاق ترسيم الحدود  
بينهما في صنعاء اليوم الخميس.  
واوضحت هذه المصادر ان السيد  
قويي بن شهاب الممثل الخاص  
للسلطان قابوس بن سعيد سيؤوب  
عن حكومة السلطنة في التوقيع على  
الاتفاق. بينما يؤوب عن الحكومة  
اليمنية رئيس وزرائها السيد حيدر  
ابو بكر العطاس.  
وعلى رغم ان السلطان قابوس ان  
يوقع الاتفاق بنفسه كما كان متوقفاً  
منذ فترة بسبب ظروف خاصة الا ان  
مسلط حرصت على تأكيد اهميتها  
بهذا الحدث السياسي، وقررت ارسال

التيمة في الصفحة (٤)







## عمان واليمن توقعان اليوم

تنمة الصفحة الأولى

يعرف باليمن الجنوبي بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦. وعمل خلال توليه للسلطة آنذاك على التمهيد في التوصل إلى اتفاق في شأن الحدود مع سلطنة عمان. وتابع جهوده في هذا المجال بعد إعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠. ولعبت الوحدة اليمنية دوراً حاسماً في تسهيل التوصل إلى الاتفاق إذ أدت عملياً إلى وضع حد لأي نوع من النزاعات السياسية كان يمكن أن تعرق مثل هذا النوع من الاتفاقات.

وإضافة إلى العطاس لعب السيد عبدالواسع سلام وزير العدل اليمني دوراً أساسياً في التوصل إلى الاتفاق. إذ تابع سلام الذي تعرض لحادثة اغتيال في ٢٦ نيسان (أبريل) الماضي ويعالج حالياً في الولايات المتحدة ملف المفاوضات بين البلدين منذ كان وزيراً للعدل في التطور الجنوبي السابق بعد أحداث ١٩٨٦. وسيوقع العطاس وبين شهاب الاتفاق الأساسي لترسيم الحدود وكذلك المحققين المرتقبين به. وقالت المصادر نفسها لـ «الحياة» إن الاتفاق الأول ينظم حقوق الرعي المشتركة بين البلدين ويتيح باستمرار ممارسة التقاليد الصائدة في المنطقة الحدودية منذ مئات السنين والتي تسمح للقبائل والرعاة اللذين فيها بالتنقل داخل الحدود وفقاً لاسم شعول الأمطار.

ويشمل الاتفاق الثاني تنظيم سلطات الحدود بين البلدين والتي تركت لها مهمة تحديد منافذ العبور البرية على امتداد الحدود وطولها ٣٠٠ كلم. ومهمة تحديد إجراءات: القاترة والجمارك والمساعدة على تحويل هذه الحدود منطقة اقتصادية ينمو فيها التبادل التجاري والاستثمار المشترك.

وأضافت إن الاتفاق الذي صيغ على نهج اتفاقات مماثلة سابقة، خصوصاً اتفاق ترسيم الحدود بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية (الذي / مارس ١٩٩٠) سيسمح بانتقال مباشر وميسر للأفراد من التاجرين بسياراتهم عن طريق البر. ويتضمن هؤلاء يملكونهم خصوصاً في منطقة الحدود التي عائلت أو عثمان وأحدة انقسمت على جانبي هذه الحدود.

وعلمت «الحياة» أن السيد ثويني يحمل رسالة من السلطان قابوس إلى الرئيس اليمني الذي سيستقبل الوفد العماني مساء اليوم في إشارة أخرى إلى تأكيد أهمية الاتفاق.

ونفذ مصادر منطقة أخرى في مسقط إن يكون الوضع الإنساني في اليمن ومسلسل التفجيرات التي تستهدف بعض المسؤولين والشخصيات العامة سبباً في عزوف العمال العماني عن زيارة صنعاء للتوقيع بنفسه على الاتفاق. وأشارت في هذا الصدد إلى أن البلدين اتفقا منذ فترة طويلة على الفصل بين التوقيع على الاتفاق وموضوع عقد قمة عمانية - يمنية في صنعاء وأكدت أن السلطان قابوس قبل بالفعل الدعوة التي وجهت إليه لزيارة العاصمة اليمنية. وتولت إن تدم الزيارة في وقت لاحق من العام المقبل. وستقدم الحكومة اليمنية استقبلاً رسمياً كبيراً في مطار صنعاء للوفد العماني الذي سيستقبله العطاس وعدد من الوزراء والمسؤولين اليمنيين. وسيحاط التوقيع على الاتفاق بمراسم احتفال كبيرة سياسية وإعلامية.







## الجامعة العربية ترحب بتوقيع اتفاقية الحدود الدولية بين اليمن وسلطنة عمان

صنعاء - وكالات الأنباء : رحبت جامعة الدول العربية أمس بتوقيع سلطنة عمان واليمن على اتفاقية ترسيم الحدود الدولية بين البلدين لفتح آواصر الأخوة والأمن والاستقرار من أجل خير الضميين اليمنيين واليمنيين.

وقال مصدر مسئول بالجامعة إن هذا الاتفاق يؤكد حرص البلدين على توطيد دعائم التعاون والاتفاق وتواصل الجسور وحسن الجوار ويؤكد أن الأمة العربية قادرة على حل خلافاتها بالاتفاق والحوار.

ووصف ثوبين بن شهاب الممثل الخاص للسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان هذا الحدث بأنه تاريخي. وأعرب عن أمله أن تكون الاتفاقية بمثابة جسر تواصل وثاق على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وقال حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني إن مفوضات ترسيم الحدود بين صنعاء ومسقط التمتت بالموضوع وسألتها بوح الاخلاص والمثيرة باعتبار ذلك الأسلوب الناجح والعمل لمعالجة مثل هذه القضية الكبيرة.

وأعرب المصدر عن أمله أن استمرار الجهود لحل كافة النزاعات في الشرق الأوسط بطريق الوسطاء السلمية.

وقد أعربت سلطنة عمان واليمن عن سعادتهما بتوقيع اتفاقية الحدود الدولية بين البلدين.





المصدر : الوفا

النشر والذمات الصحفية والاعلامات : التاريخ : ٢ ١٩٩٢

### توقيع اتفاق الحدود بين اليمن وعمان

صنعاء - وكالات الأنباء أعلن أمس  
مصدر يمني مسئول أن اليمن وسقطنة  
عمان ستوقعان في صنعاء الاتفاق على  
ترسيم الحدود بينهما بواقع الاتفاق  
رئيس وزراء اليمن «حيدر ابويك  
المختار» ونائبه «بن شهاب آل سعيد»  
الممثل الخاص لسلطان عمان ورئيس  
الاتفاق على ترسيم الحدود الممتدة على  
مسافة ٢٠٠ كيلو متر بين  
المهرة في شرق اليمن الجنوبية سبعا  
ومحافظة ظفار العمانية العربية





المصدر : الحياة (العدد ١٠٠٠٠)

النشر والتخزين : الصحافة والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢ / ١٠ / ١

وقتها العطاس وثويني بن شهاب... ورسالة من قابوس إلى علي صالح

## اليمن وعمان : اتفاقية الحدود مفتاح لتعاون واسع وتواصل

□ صنعاء - الحياة

ظهر اسم في صنعاء «اتفاقية الحدود» في احتفال في القصر الجمهوري، وأب عن قيادتي البلدين في التوقيع السيد حيدر أبو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء اليمني والسيد ثويني بن شهاب الممثل الخاص لسلطان قابوس بن سعيد. وإشاد المسؤولين في البلدين بالعلاقات الثنائية الأخوية، وأكدوا أن الاتفاقية ستكون مفتاحاً لتعاون واسع وجسراً للتواصل.

وبعد مراسم التوقيع جرى تبادل كلمتين، وبينت لكند العطاس، أنها سعيدة بالغة أن تحتفل هذا اليوم بالتوقيع على اتفاقية الحدود بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان الشقيقة، والتي أتت ثمرة لجهود مخلصه ومطابقة للبلدين الشقيقين. لقد رسمنا مع الأخوة في عمان في بداية مفاوضات الحدود نهجاً واضحاً، وأضما برتازن على الحوار الأخوي الصادق وللخص للبحث في هذه القضية المهمة بين البلدين وعلى قاعدة أن لا ضرر ولا ضرار. ويسبب هذا المنهج الواضح الذي رسمناه

تمكن بلدانا الشقيقان من الوصول إلى هذه الاتفاقية ومخاطبتها التي تحدد تفصيل الحدود بين البلدين (-). ولا تهدف من التوقيع معاً مع الأخوة العمانيين على هذه الاتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين إلى إغلاق بلدينا بعضهما عن بعض بل تهدف إلى أن تكون هذه الاتفاقية فاتحة للمخول في مجالات التعاون الأخوي للامر بين البلدين والتنظيم حركة شخصيات في صورة تمكنهما من تحقيق المنافع المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية. وتحرص معاً على أن تكون هذه الاتفاقية قاعدة لأعمال مشتركة واسعة وكبيرة تحقق مواصلة مسيرة التنمية في كل من اليمن وعمان. وأشار إلى أن «اليمن حريصة كل الحرص على أن تكون هذه الاتفاقية مفتاحاً لتعاون واسع بين البلدين الشقيقين الذين تربطهما علاقات تاريخية صديرة في القدم».

وشدد على أن «هذا الطريق وهذا الأسلوب الناجح والعسكري الذي اتخذته اليمن وعمان في معالجة هذه القضية التي تعتبر من القضايا الكبيرة والشائكة بين الكثير من شعوب العالم العربية وغير العربية،

تأمل بأن يكون هذا المنهج الذي مكنا من الوصول إلى هذا الاتفاق للبارك طريقاً أيضاً لبلدنا ولصداقنا في معالجة مختلف قضايا الحدود بالحوار الأخوي المخلص والصادق والذي لا يستهدف من أي طرف الاضرار بالطرف الآخر خصوصاً نحن في الوطن العربي، ولا يستهدف منه أي بلد أن يضر بشعبه أيضاً، وأن تستقبل «جزيرتنا العربية» في مزيد من التعاون والتكاتف بين شعوبنا والصمد على تشابه كل الصداح الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا وتربطها».

وقال السيد ثويني بن شهاب في كلمته: مبيناً أن تعبر عن معانينا والودع المرافق بالتوقيع على اتفاقية في الجمهورية اليمنية على اتفاقية الحدود الدولية بين بلدينا (-). وأنها إذ نتطلع عن شفافتنا إلى مداولات العربي وثوقي عن الصلات الأخوية بين بلدينا اليمنيين الأهل بالتعاون بين حكومتنا البلدين وشعبيهما تتكون اتفاقية الحدود الدولية جسراً للتواصل والتساخي على أساس الاحترام المتبادل لتسيادة الوطنية

١ تمة في الصفحة (١)



## اليمن وعمان : اتفاقية الحدود

تمة الصفحة الأولى

وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.  
وكان الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح استقبل نظيراً في حضرة  
الطاس السيد لوييني الذي نقل إليه رسالة من السلطان قابوس من سعيد تتصل  
بـ «العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وما توصلا إليه من نتائج ايجابية  
ومرضية في شأن اتفاقية الحدود» وعبرت الرسالة عن الرغبة الصادقة والأكيدة  
للسلطنة في «القضاء على علاقات أخوية لوثق وأرسخ تعود بالقبض والنفذ على  
الشعبين الشقيقين» وجاء في رسالة السلطان أنه طوّر مبادية عنه إلى صاحب  
السوق لوييني بن شهاب آل سعيد لممثل الخاص لجلالته التوقيع على اتفاقية  
الحدود التي تمثل خطوة مهمة لتعزيز روابط الأخوة بين البلدين والشعبين  
وتمتعها.

وجرى في اللقاء تبادل الاحاديث الودية فأشاد الرئيس اليمني بالمستوى  
المتقدم الذي وصلت إليه العلاقات التي تتركز على وشائج قوية من الإخاء  
الصادق والتعاون للفرء منها بروح الحوار والتفاهم التي سادت مفاوضات  
الحدود اليمنية - العمانية والتي حققت نتائج ايجابية بحلف الشعبان اليوم  
لعارها العظيمة بالتوقيع على اتفاقية الحدود بينهما والتي تمثل حدثاً تاريخياً  
بارزاً في مسار العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وفي تاريخ المنطقة والإمة  
العربية والإسلامية. وأشار إلى أن التوقيع على اتفاقية الحدود بين البلدين  
يمسح بروح الثقة والتفاهم وصيغة النهج الذي التزمها البلدان الشقيقان في  
حل مشكلات الحدود بينهما ما سيحبل من الحدود جسراً من التواصل والتعاون  
بين الشعبين الشقيقين الجارين» متمنياً «أن تكون بداية الدول حذو البلدين في

حل مشاكل الحدود بالطرق السلمية بروح الحوار والتفاهم ويمتدح لا غالب ولا  
مغلوب».

وهدى الرئيس اليمني السيد لوييني تهنياته إلى السلطان قابوس وتمنياته

للشعب العماني.  
وحضر المقابلة السادة صالح أبو بكر بن حسنين وزير النفط والثروات  
المعدنية واسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية وعبد الوهاب محمود وزير  
الكهرباء والمياه ومحمد أحمد جرهوم وزير الإعلام وأحمد شيف الله العزيز  
وكيل وزارة الخارجية وسفير اليمن في عمان.

في القاهرة (الحياة) أعرب مصدر مسؤول في الرئاسة العامة لجامعة الدول  
العربية عن ترحيب الرئاسة العامة بالتوقيع على اتفاقية الحدود بين سلطنة  
عمان واليمن. وقال في بيان عن الجامعة «أن هذا الاتفاق يؤكد حرص البلدين  
على توطيد معالم التعاون والاتفاق وتواصل الجسور وحسن الجوار بين  
البلدين الشقيقين. ويؤكد أن الإمة العربية قادرة على حل خلافاتها بالاتفاق  
والحوار».

وأعرب المصدر عن امله بأن تتواصل الجهود من أجل حل جميع النزاعات في  
الشرق الأوسط بالطرق والوسائل السلمية.  
ووجهت الخارجية المصرية بالتوقيع على الاتفاقية.







المصدر : صحيفه الكويت

للتشر والخد مات الصحفية والهلو مات التاريخ : ٢ ١٩٩٢

# تستعمل على ملحقين ينظمان الحقوق والسلطات المشتركة عمان واليمن توقعان اتفاقية ترسيم الحدود

مستطاع، صنفاء، «صوت  
الكويت» عمان واليمن امس في عمان،  
اتفاقا لترسيم الحدود بين البلدين  
بعد مفاوضات طويلة ودية  
استمرت اكثر من ١٠ ايام، ولقد  
الاتفاق نيابة عن السلطان قابوس  
اليميني من شهبان وتجاهل من  
البريطاني على عبدالله صالح

رئيس وزراء زالة جبريل ابراهيم  
العماني، وقال نائب رئيس الوزراء  
العماني للشؤون الخارجية السيد  
سعد بن مسعود ال سعيد ان  
الاتفاق يساعد على دعم  
الاستقرار في المنطقة في ضوء  
التغيرات التي تشهدها الساحة  
الدولية، وأكد ان ما تم اتجاذه  
يعبر شاملا على حسن التوافق  
بين البلدين، مشيرا الى ان الاتفاق

هو اسلوب حضاري لنهج اتفق  
العمانيون الاجمالي في جميع  
المجالات.  
وقد وقع بين شهبان والعماني  
رسما ترسيم الحدود  
الاتفاق الاساسي لترسيم الحدود،  
وكذلك الملحق لترسيم الحدود،  
ونظم الملحق الاول، خلق الرعي  
المتحركة بين البلدين، فيما ينظم  
الثاني سلطات الحدود، لاسيما بما

يتعلق منها بتحديد مناطق الحدود  
التي على اعداد الحدود وغيرها  
٢٠٠ كيلومتر، بين محافظة الهرة  
في شرق اليمن الجنوبي ساريا  
ومحافظة ظفار العمانية الغربية،  
وكذلك تحديد اجراءات التخليص  
والجمارك والمساعدة على تحويل  
هذه المنطقة الى منطقة اقتصادية  
تتبع فيها التبادل التجاري  
وتخصص الولد العماني الذي  
حضر مراسم التوقيع عددا من





المصدر : صحف الكويت

للتشهر والخد مات الصحفية والهلو مات التاريخ : ٢ ١٩٩٢

كبار المسؤولين المتناجين على  
راسهم وزير الاعلام عبدالعزيز بن  
محمد الرواس، ووزير الكهرباء  
والماء الشيخ محمد بن علي القتيبي  
والأمين العام لديوان التشريع  
الوزير محمد بن نصار العليوي  
ووكيل وزارة الخارجية للشؤون  
السياسية هشام بن طارق آل  
سميد ووكيل وزارة الداخلية  
فحطان البوسعيد.  
وكان الاتفاق قد انجز في  
منتصف الشهر الماضي، ونشرت  
نصوصه أجهزة الاعلام في صنعاء  
ومسقط، لكن بصيغ مختلفة مطلعة  
قالت ان بعض التعديلات  
الرئيسية ادخلت عليه اخيراً قبل  
وضعه في صيفته النهائية.





المصدر : الأمانة العامة

النشر والتوزيع : الصحافة والمعلومات التاريخ : ٢٠١١ ٢٠١١

### توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين عمان واليمن

صنعاء - وكالات الأنباء - وقعت كل من اليمن وسلطنة عمان أمس الأول على اتفاقية ترسيم الحدود بينهما وقع على الاتفاقية من الجانب اليمني حسين العباسي رئيس الوزراء ومن الجانب العماني توفيق بن شهاب آل سعيد للنائب الشخصي للسلطان قابوس سلطان عمان وتضمن الاتفاقية على ترسيم الحدود المشتركة على مسافة ٢٠٠ كيلومتر بين محافظة المهرة في شرق اليمن الجنوبي سلطنة عمان ومحافظة ظفار العمانية الغربية.





## ١٠ مواد أساسية وملحقان للاتفاقية اتصالات عمانية، يمنية لتعيين نقاط الحدود

مسقط، «صوت الكويت»- تجرى حالياً اتصالات بين سلطنة عمان واليمن لتشكيل لجنة فنية مهمتها القيام بمسح وتحديد نقاط وخط الحدود المشتركة على الطبيعة وأعداد الخرائط اللازمة لذلك وفق المواصفات الفنية المشتركة. وتأتي هذه الخطوة تنفيذاً لما جاء في اتفاقية الحدود الدولية التي وقعها البلدان في احتفال ضخم في صنعاء في الأسبوع الماضي وقد وقع الاتفاق عن الجانب

العماني الممثل للسلطان قابوس بن سعيد السيد لؤيني بن شهاب آل سعيد، ووقعه عن الجانب اليمني رئيس مجلس

الوزراء أبو بكر المطاس. وقد حضر مراسم توقيع الاتفاقية من الجانب العماني وزير الأعلام محمد بن عبد العزيز الرواس ووزير الكهرباء والماء الشيخ محمد بن علي الفتي وأمين عام ديوان التشريع مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية محمد بن علي بن ناصر العلوي ووكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية السيد هيثم بن طارق آل سعيد ووكيل وزارة الداخلية فحطال بن محارب البوسعيد وسفير سلطنة عمان في صنعاء عوض بن محفوظ بن علي باكثير والمسؤول في وزارة شؤون مكتب القصر سلطان بن حمد بن سعود البوسيدي

ويعكس هذا الحضور العماني المميز مدى اهتمام السلطنة بالاتفاقية وحرصها على أن تكون جسور تواصل وتآلف على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. كما قال السيد لؤيني بن شهاب في حفل التوقيع.

واستناداً إلى المعلومات التي حصلت عليها «صوت الكويت» فإن اتفاقية الحدود بين السلطنة واليمن تتكون من ١٠ مواد أساسية تتضمن وصفاً لخط الحدود الفاصل بين البلدين حيث يبدأ من الجنوب عند رأس ضربة علي (الشاطي) ويخط مستقيماً إلى أن ينتهي عند المنطقة ذات النسق الجغرافي

لدائرة العرض ١٩ درجة شمالاً مع ٥٧ درجة شرقاً مروراً بصحروت. كما تشتمل الاتفاقية أيضاً على اتفاق البلدين حول تحديد الحدود البحرية وفقاً لقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة وقانون البحار. وقد أرفق بالاتفاقية ملحقان، الأول بشأن تنظيم سلطات الحدود الذي يشتمل على ١٨ مادة توضح طبيعة التعامل في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين في منطقة الحدود، والثاني يتكون من ٩ مواد تعنى بكيفية تنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود بحيث يسمح لمواطني البلدين المتواجدين في المناطق الحدودية الاستفادة من المراعي وفقاً للأعراف القبلية السائدة في المنطقة، على أن تلوم سلطات الحدود بتنظيم الاستفادة

بعضهم هذا الملحق. وفي تعليقه على توقيع الاتفاقية، قال رئيس الوزراء اليمني أبو بكر المطاس إن الهدف من توقيع الاتفاقية ليس إغلاق بلعينا عن بعضهما بل فتح مجالات التعاون الإيجابي الثمر في كل المجالات. وأكد أن الاتفاقية ستكون قاعدة لأعمال مشتركة واسعة تحلق مسيرة التنمية في كل من اليمن وعمان مشيراً إلى أن اليمن حريص على أن يكون هذا العمل مفتاحاً لتعاون كبير وواسع بما من شأنه المساهمة ليس فقط في تطوير الشعبين اليمني والعماني بل كل ما يهم شعوب الأمة العربية والإسلامية.

وكان مجلس التعاون لدول







المصدر : صوت الكويت

للنشر والتذمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٩٩٢ ٢٠١ ١٩

الخليج العربية قد اصدر بياناً  
اشاد فيه بالاتفاقية واعتبرها  
نموذجاً يحتذى به لخصايها مماثلة  
في المنطقة.





النشر. والخد مات الصحفية والهملو مات

التاريخ :

٧ ١٩٩٢

## توقيع اتفاقية الحدود بين اليمن وعمان

● وقعت عمان واليمن اتفاقية الحدود بينهما ... وكانت لهذه الاتفاقية في أنها جاءت في وقت يشغلون فيه الاهتمام والاهتمام على الحدود في وسط نزاعات حدودية طاحنة بين أكثر من طرف عربي . وقد تكونت اتفاقية الحدود الدولية بين عمان واليمن من طرف مواد تتضمن وضعاً لحمل الخط الحدودي الفاصل بين البلدين ومحتفل مستقبلاً لجهة تلبية مشتركة لهذه الغاية بجمع وتجميع نقاط وضع الحدود على الطبيعة وإعداد الشروط اللازمة لذلك كما تشمل الاتفاقية البلدين حول تحديد الحدود البحرية وفقاً لقرارات القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة للقانون البحري كما تشمل الاتفاقية تحديد المياه البحرية للبلدين وفقاً لقواعد القانون الدولي .

وتضمن الاتفاقية ملحقين الأول ينظم سلطات الحدود وفق المسارات المصايف عليها في الاتفاقية والثاني يعني بجهة تنظيم حقوق الرعي والتملك والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود بحيث يسمح لخواصني البلدين المتواجدين في المناطق الحدودية الانتفاع من المراعي طبقاً للاعراف المحلية .

وعقب توقيع الاتفاقية قال لوييني بن شهاب في سعيد المالح الخاص للمصالح القوس إننا إذ نتطلع مع الشفاعة إلى مد أواصر القريب وتوثيق عرى الصلات الأخوية بين بلدينا ليصونا الأمل في أن تسرع خطى التعاون بين حكومتنا ونهضي البلدين لتكون اتفاقية الحدود الدولية جسور تواصل وتناخ على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

وقال المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء اليمني للأه رئيساً مع الأخوة في عمان في بداية مفاوضات الحدود بين البلدين نهجاً وأضماً يتركز

على الحوار الأخوي هذه القضية الهامة بين البلدين وعلى قاعدة أنه لا غدر ولا شرار هذا المنهج الواضح الذي رسمناه من بلدينا الشقيقين من الوصول إلى هذه الاتفاقية التي لحدود ترسيم الحدود بين البلدين الشقيقين . وقال إننا نهدف والأخوة الصديقين من توقيع هذه الاتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين نهدف مما ليس إلى إغلاق بلدينا عن بعضهما بل نهدف أن تكون هذه الاتفاقية حلقة لنفتح مجالات

التعاون الأخوي للمصر في كل المجالات بين البلدين والتكامل حركة شموينا بصورة تمكنهما من تحقيق للمصالح المشتركة ليساً بينهما في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقال المهندس العطاس إننا نحرص مما على أن تكون هذه الاتفاقية قاعدة لأعمال مشتركة واسعة وكبيرة تحقق مسيرة التنمية في كل من اليمن وعمان . فاليمين حريصة كل الحرص على أن تكون هذه الاتفاقية مفتاحاً للتعاون كبري واسع بين البلدين الشقيقين اللذين تريطهما علاقات تاريخية شاربة أصلاً في التاريخ وتربط بينهما المصاهرة الإسلامية التسمية وبهذه الطريقة ستوسع والتعاون نحو التي المستقبل ونسهم مما ليس في تطوير شموينا وإنما في كل ما لهم المحبوب لهذا العربية والإسلامية والعالم بصورة عامة وإننا نتق تماماً بأن هذا الطريق

وهذا الأسلوب اللطيف والعمل الذي لشكلته اليمن وعمان في معالجة هذه القضية التي تعتبر من القضايا الكبيرة والشكلية بين كثر من شعوب العالم العربية والعربية تمثل أن يكون هذا المنهج الذي يمكننا من الوصول إلى هذا الاتفاق طريقاً أيضاً للأشقاء .

وكان عبدالعزیز الرواس وزير الإعلام أن توقيع اتفاقية الحدود الدولية بين عمان واليمن انطباع تاريخي مهم سيترك بصمته في المستقبل الخلاق بما فيه خير وصالح البلدين لأنها ستكون جسر تواصل وتعاون مثمر وحجر زاوية في البناء العربي . لهذه الاتفاقية هي النقطة المحورية الإيجابية اليوم في بحر من التفرق العربي الذي نتكفي أن نصل سويلاً على رب المصير بين طرفيه .

وكان عبدالعزیز الرواس أن هذه التسمية التاريخية لفظاً شائعاً إليها شعباً البلدين كثيراً لأرب الشفاعة والتوبة التي حصلت بينهما عبر سنين مليئة وأن يبدأ صفحة جديدة من التعاون البناء الذي يقوم على التصالح للتشركة واحترام السيادة الوطنية بين الطرفين .

وقد تم بتوقيع الاتفاقية من الجانب اليمني المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء .





المصدر : **الأمم المتحدة**

لنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٩٢

## ■ اليمن - السعودية - عمان :

### بداية لاحتواء نتائج «الخليج»

وقع اليمن وسلطنة عمان اتفاقية ترسيم الحدود بينهما التي بدأ التحضير لها منذ عدة سنوات، وذلك في نفس الوقت الذي بدأت فيه اللقاءات فنية بين اليمن والسعودية من أجل إعداد اتفاقية حول الحدود بين البلدين. وتكتسب هاتان الخطوتان أهمية خاصة في الوقت الحالي، فهما من جهة يعدان فاتحة طيبة لاستئناف العلاقات بين اليمن ودول الخليج بعد التوتر الشديد الذي سادها بسبب الموقف اليمني من الغزو العراقي للكويت، والذي رآته دول الخليج مؤيداً للعراق. وقد عبر رئيس الوزراء اليمني حيدر أبو بكر العطاس عن هذا المعنى بتكليمه أن الاتفاقية اليمنية اليمنية تهدف لأن تكون فاتحة للدخول في مجالات التعاون الأخوي الثمر بين البلدين وتنظيم حركة شعبيتهما في صورة تمكنهما من تحقيق المصالح المشتركة، وأن مستقبل الجزيرة العربية في مزيد من التعاون والتكاتف بين شعوبها والعمل على تشابك المصالح الاقتصادية لها وترابطها.

كما كانت الاتصالات اليمنية-السعودية حول ترسيم الحدود مناسبة لكي يقوم وفد يمني بزيارة السعودية لأول مرة منذ اندلاع أزمة الخليج، وتزامن مع لقاء وزير خارجية البلدين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وهو الأمر الذي يحدث لثاني مرة بعد اجتماع وزير المعارف السعودي مع وزير خارجية اليمن في يوليو الماضي بحيفه، وتم خلاله الاتفاق على عقد اجتماعات المتعلقة بإعداد اتفاقية الحدود.

ومن جهة أخرى يمكن أن تعد الاتفاقية اليمنية اليمنية نموجاً تحاذي به دول الخليج الأخرى في حل مشكلاتها الحدودية التي اشتدت الصراعات حولها في الفترة الأخيرة، خاصة وأنها مشكلات مزمنة تتل كلفة دول وإمارات الخليج، نظراً لاندثار معالم ترسيم الحدود بينها، فنتيجة عن العوامل الجوية والجغرافية في المنطقة وبداخل السكاني والقبلي بين كافة الدول والإمارات المجاورة.

وقد راعت الاتفاقية اليمنية-السعودية هذه الخصوصية، حيث تضمنت ملحقين ينظم الأول حقوق الرعي المشتركة، ويسمح بإسداء مرافق ممارسة التقاليد السائدة في المنطقة الحدودية منذ مئات السنين التي تتمتع للقبائل والأعراف القديمين فيها التنقل لدخول الحدود وفقاً لخواص وطول الأنهار. ويشمل الثاني تنظيم سلطات الحدود بين البلدين، والتي تركت لها مهمة تحديد نقاط العبور على امتداد ٢٠٠ كيلومتر في طول الحدود بينهما، ويسمح بالتنقل مباشر وميسر للأفراد من الجانبين يسيرانهم عن طريق البر، خاصة وأنهم ينتمون إلى عائلات أو عشائر ولعدة انقسمت على جانبي الحدود.

**خالد السرجاني**











المصدر : **الكنيسة**

11 ١١١٢

النشر والند مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :

# اتفاقية حدود بين سلطنة عمان

كشفت مريم رويين

□ ولدت سلطنة عمان واليمن حوزة اتفاقية حدود بين البلدين .  
 تضمنت الاتفاقية على مواد تتعلق بتسليم بعض الحدود الحدودية المتنازعة  
 بين البلدين . كما اتفق على تشكيل لجنة لدراسة مشتركة مبادئها  
 القيام بتسليم وتعيين نقاط وحد الحدود على الطبيعة وإعادة  
 الممرات اللازمة لذلك . كما تشمل الاتفاقية الدول والتقاليد الأمم  
 الحدود البحرية ولا لقواعد القانون الدولي والتقاليد الأمم  
 المتحدة للقانون البحار .  
 وتضمن الاتفاقية تحقيق ... الأول يتكلم سلطات الحدود . وفي  
 المسارات الحدودية عليها في الاتفاقية . والثاني يتكلم بتعيين وتنظيم  
 حقوق الممرات والتقاليد والاتفاق من موارد المياه . في منطقة  
 الحدود بحيث يتسبب لمواضع البلدين المتنازعين في التنازل  
 الحدودية الاتفاق من الجوانب المعنوية السيد الرئيس بن  
 قام بتوقيع الاتفاقية من الجانبين الرئيس بن  
 شهاب الحقن الخاص للسلطان قابوس ومن الجانب اليمني حيدر  
 ابو بكر العطاس رئيس الوزراء .  
 وقد أكد عبد العزيز الرواس وزير الاعلام العماني ان توقيع  
 اتفاقية الحدود الدولية العمالية اليمنية تعتبر مناسبة تاريخية  
 يتطلع إليها شعبا البلدين على أن تلبى القوة التي جعلت بينهما  
 عبر سنين ماضية وأن يبدأ صفحة جديدة من التعاون البناء  
 الذي تقوم على الصلح الحضارية واحترام السيادة الوطنية بين  
 الطرفين .







النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ٤١ ١٩٩٢

وزير الدولة اليمني للشؤون القانونية د. الوسيط :

## هذا هو المضمون الحقيقي لاتفاق الحدود بين اليمن وعمان

كلمته، قال لؤيني بن شهاب، «لنا ان نتطلع مع لشقاذا الى مداواصر القريي وتوليقي عري الصلات الاخوية بين بلدنا. ليهدمونا الامل ان تسرع خطى التماون لتكون الاتفاقية جسور تواصل وتاج بين حكومتي وشعبي البلدين على اساس الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية» وضم الوفد اليمني

المراقق لؤيني بن شهاب، كلاً من عبدالمعز الروس وزير الاعلام الذي كان حلفاء الوصل من الجانب اليمني بين قيادتي البلدين، خصوصا في الفترة الاخيرة من اعداد الاتفاقية، ومحمد علي القنبي وزير الكهرباء والماء، ومحمد بن علي بن ناصر المالوي الامين العام لليونان للتشريع بمجلس الوزراء، ومهدي بن طارق آل سعيد وكيل وزارة الخارجية، وقحطان بن محارب اليوسميدي وكيل وزارة الداخلية، وآخرين.

وتراوحت رمود فصيل الأحزاب والقوى والوساط اليمنية على توقيع هذا الاتفاق بين الترحيب والقصم وقال مصدر قبلي في المؤتمر للشعبي العام لـ «الوسط»، انه لا يتوقع ظهور أية تحفظات على الاتفاق وكانت شخصيات وتيارات من بعض الأحزاب، أعلنت معارضتها او تحفظاتها حول بعض النقط الواردة في الاتفاق، عند الاعلان عن الانتهاء من صياغته في اوائل هذا العام، بحجة انه تضمن تنازلاً عن مساحات من الاراضي اليمنية. ولكن هذه التحفظات الملمة لم تلبث ان تلاشت اثر توضيح المجلس حقائق النقاط المطروحة موضوع التحفظ، ونفيه صحة ما تشيع حولها في حينه.

### مضمون الاتفاق

وكشف اسماعيل الوزير وزير الدولة اليمني للشؤون القانونية في حوار مع «الوسط» ان اتفاق ترسيم الحدود اليمني - اليمني يتضمن ٢ وثائق، الاولى، الاتفاق الرئيسي الذي احتسب تفاصيل حول نقاط الحدود واسماكتها وخطها العام، والثانية وثيقة ملحقان تابعان للاتفاق تم التوقيع عليهما مع الاتفاقية. وأوضح الوزير

كشفت وزير الدولة اليمني للشؤون القانونية السيد اسماعيل الوزير لـ «الوسط» المضمون الحقيقي لاتفاق الحدود بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان، وهو الاتفاق الذي تم توقيعه في صنعاء في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) الجاري خلال احتفال عقد في القصر الجمهوري وناب عن قيادتي البلدين في التوقيع رئيس مجلس الوزراء اليمني السيد حيدر ابو بكر العطاس والممثل الخاص للسلطان قابوس بن سعيد السيد لؤيني بن شهاب. ولم ينشر نص هذا الاتفاق حتى الآن وقبل ان نتحدث عن مضمون الاتفاق الحدودي لا بد من التوقف عند ما جرى خلال حفل التوقيع

وصل السيد لؤيني بن شهاب الى صنعاء في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) الجاري على رأس وفد رفيع المستوى، واتفق الرئيس اليمني للفريق علي عبدالله صالح حيث سلمه رسالة تضمنت تكريماً للسلطان قابوس بتوقيع الاتفاق الحدودي. وأشار الرئيس علي عبدالله صالح بظهور علاقات التعاون بين اليمن وعمان وبروح الحوار الأخوي التي سادت المحادثات لحل مسألة الحدود بين البلدين. ووصف اتفاق ترسيم الحدود بأنه «عمل حدثاً بارزاً في تاريخ البلدين والأمة العربية» وتمنى «ان تحوّل الدول العربية في ظل خلافاتها الحدودية جدو البلدين بأسلوب الحوار الأخوي السلمي ومنطق لا غالب ولا مستغوب». وعقب اللقاء انتقل الوفدان اليمني والعُماني الى القصر الجمهوري حيث تم توقيع الاتفاق وملحقته في حفل حضره عدد من الوزراء وكبار المسؤولين في البلدين ومندوبو الصحافة وكالات الأنباء. وفي التكملة للتعبيرات عن إثر توقيع الاتفاق، أشاد العطاس بالجهود التي أدت اليه. وقال: «لقد رسمنا مع الأشقاء في عمان في بداية مفاوضات الحدود، نهجا يرتكز على الحوار الأخوي وعلى قاعدة ان لا ضرر ولا ضرار، لنا تمكن بالذات من الوصول الى توقيع الاتفاقية هذه. وأشار العطاس الى ان الاتفاق لا يهدف الى إغلاق بابين عن بعضهما الآخر، بل ليكون فاتحة تعاون أكثر وتنظيم حركة شعبيهما بصورة تمكنهما من التعاون المشترك في مختلف مجالات التنمية. وفي





الوسيلة

المصدر :

١٢ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر واخذ مات الصحفية والهملو مات

### عنقاء

### عبد الوهاب

### المؤيد

بين البلدين ونحو ذلك. وهذه القضايا قد يكون الحديث عنها الآن سابقاً لأوانه.

● قلتم في أحد تصريحاتكم أن الاتفاق الحدودي سيصبح سياري الفصول عند التصديق عليه. فهل لنا أن نعرف متى ومن سيصدق على الاتفاق؟

- التصديق على الاتفاق سيتم في كل بلد بحسب الأنظمة السارية فيه. ففي الجمهورية اليمنية سيتم مناقشته والتصديق عليه من قبل مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء وإقراره من مجلس النواب وفقاً للنسب.

● كان مقرراً أن يتم التوقيع على الاتفاق من قبل الرئيس علي عبدالله صالح والسلطان قابوس ثم تم ذلك من قبل رئيس الوزراء في اليمن والممثل الخاص للسلطان قابوس، فهل يترتب على هذا أي أثر قانوني؟

- لعل التحجير الآن أنه كان متوقفاً وليس مقررًا. والتوقيع على الاتفاق من رئيسي البلدين هو تحقيق للجانب المحوي فقط، أما الأثر القانوني فيستوي فيه التوقيع عليه من قبل الرئيسين أو من يفوضانه أيًا يكن منصبه وموقعه بلا فرق.

وفي الرياض أعرب مجلس التعاون الخليجي في بيان صدر يوم ٢ تشرين الأول (أكتوبر) الجاري عن ارتياحه لتوقيع اتفاق الحدود بين سلطنة عمان وقيمن واعتبر أن ذلك «سيكون مثلاً يحتذى به في حل الخلافات الأخرى وجاء في بيان للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي نشر في الرياض أن هذا الاتفاق سيكون «مثلاً في حل الخلافات بين الدول العربية والإسلامية»

لـ «أبوسطة» أن الحق الأول خاص بتنظيم سلطات الحدود، والثاني خاص بتنظيم حقوق الرعي والتنقل عبر الحدود وطرق الانتفاع بموارد المياه

وقال إن الخط البري للحدود يتميز بإحداثيات في الأرض تتحدد بخطوط الطول والعرض، وفي ضوء هذه الإحداثيات توضع علامات الحدود على الأرض وتوضح لللاحق المسافات والأبعاد التي تتخلل العلامات. وفي ما يأتي الحوار مع الوزير.

● هل تضمن الاتفاق أو أحد ملاحقه تحديد مواقع العلامات أم أن هذا العمل سيتم مستقبلاً وكيف؟

- وثائق الاتفاق التي تم التوقيع عليها حددت الاتجاه الرئيسي لخط الحدود واتجاهه محسباً

بالنقاط الرئيسية الثماني إضافة إلى الأسس التي يترتب عليها ما تضمنته الاتفاق، ومن ذلك مواقع العلامات. فقد نص الاتفاق على أن تقوم حكومتنا البلدين بتشكيل لجنة فنية مشتركة من مهامها وضع المساحة الدقيقة وتحديد مواقع العلامات وبالتالي تحديد المسافات التي تتخللها وضع الخرائط للتصديقات الكاملة

### ● وبالنسبة إلى الحدود البحرية؟

- يمشد خط الحدود البري في اتجاه المياه الإقليمية للدولتين واتجاه الاقتصادية التي تليها وقد حددت الاتفاقية حقوق كل دولة في المياه وفقاً للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة في ما يخص قانون البحار.

● وكيف تم تحديد خط الحدود في الأساس؟

- تم ذلك من قبل لجان فنية مشتركة قامت بتحديد من خلال زيارات وعمليات مسح على الطبيعة. وبالطبع فقد تم ذلك بما يحقق مصلحة البلدين والحقوق الكاملة لكل منهما واستغرت العملية كما هو معروف عشر سنوات. إذ أن المفاوضات اليمنية - العمانية على الحدود بلغت في عام ١٩٨٢.

● هل تفهم من قولكم أن هناك ملاحق لم يتم التوقيع عليها؟

- نعم هناك ملاحق، أو بالأصح مجموعة مبادئ عامة أخرى سيتم بحثها مستقبلاً باعتبار أنها أسس لاتفاقيات مشتركة، وهي متروكة للدواعي المستقبلية بحسب طبيعة ونوع كل منها، مثل الممتلكات الخاصة وحقوق الانتفاع بها بالنسبة إلى المواطنين والثروات الطبيعية فيما وجدت، وكيف يمكن استغلالها المشترك بالاتفاق





## علي ناصر ارجاع عودته الى صنعاء الى ما بعد الانتخابات مجلس النواب اليمني يوافق على اتفاقية الحدود مع عمان

وكان تقرير اللجنة  
بدراسة الاتفاقية تضمنت  
التوصيات للحكومة  
لجعلها تتوصل مع الحكومة  
لنقل انشاء طريق  
الحدود مع عمان  
التي كانت تحت  
وتسهيل نقل البضائع  
للمسافر اليمني  
والحدود بينهم  
رؤس الاسواق العمالية  
مشاريع استثمارية  
وجوية بين البلدين  
والقناة والطريق

علي ناصر  
من السيد علي ناصر محمد  
التنفيذي (١)

البحث والتحري ومسئول تنفيذ  
قرارات مجلس الوزراء بتنفيذ  
الخطة الاستراتيجية ومسئول تنفيذها.  
وعلى وزير وزارة الداخلية  
والامن بوضع سياسة عامة للوقاية  
من الجريمة ووضع سياسة اصلاح  
التيه واضحه.  
وقرر مجلس النواب تأجيل  
مناقشة الاوضاع الامنية في ضوء  
التقرير المقدم الى الجلسة المقبلة التي  
ستعقد السبت.

الاتفاقية مع عمان  
وعلى السيد علي ناصر  
النواب الى تقرير لجنتي الشؤون  
الخارجية والعلاقات الخارجية  
والشؤون الدستورية والقانونية عن  
الاتفاقية الحدود الدولية ومعلقاتها بين  
اليمن وسلطنة عمان. وابدى النواب  
جسملة من الملاحظات والاراء ازاء  
الاتفاقية وصوت المجلس عليها.

□ صنعاء -  
من عبدالرحمن الحيدري  
□ دمشق - الحيدري

د - تمت الحكومة اليمنية الى  
مجلس النواب تقريراً  
الأوضاع الامنية في الجمهورية بناء  
على طلب أعضاء المجلس الاسبوع  
الماضي.

وتتعلق التقرير الذي قدمه  
غالب مطهر القمش وزير الداخلية  
والامن الى الاوضاع المسئلة بعد  
اعادة تشكيل الوحدة والسياس  
الجمهورية اليمنية وانعكاسها على  
الوضع الامني بالحدود. وأشار الى اهم  
حوادث الاخل بالامن التي اكتشف  
سركوبها والاجراءات الامنية الواجبة  
الخذلة ازامحاء.  
كذلك اشار التقرير الى حوادث  
الاختلاس بالامن التي لا تزال ومن







### مجلس النواب اليمني يوافق

تتمة الصفحة الأولى

السابق لما كان يسمى اليمن الجنوبي، ان علي ناصر ارجا عونه الى صنعاء الى ما بعد اجراء الانتخابات التمهيدية في صنعاء. ووافقت ان الرئيس السابق كان لتتمة مدة شهر تموز (يوليو) للشهي ابرار بالعمود الى ياتحه التي خرج منها قبل اعلان الوحدة بين شمالي اليمن في ايار (مايو) ١٩٩٠. واصفي معظم واقته في سورية. ووافقت ان قراره بعدم الصودة سربطت اسسها برافيدته في الا يكون طرفا في اي نوع من التراضات السياسية في البلد في وقت تقير كل الدلائل الى ان الانتخابات سيجري نولفر الشهر المقبل ايل موعد انتهاء الفترة الانتخابية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) لو ان انتهالها بوقت قصير. وطعت المجلة من مصادر قريبة من علي ناصر انه على وشك انجاز كتابة

مذكراته وتتناول لوحة كاملة عن تاريخ اليمن الحديث وذلك حتى قيام الوحدة اليمنية.

ويسمى علي ناصر حاليا غير لقيامه توكيسة عربية للدراسات والفكر تهتم في شكل اساسي بشؤون اليمن والخارج ومنطقة البحر الاحمر. وعلم انه ياتر اتصالا مع بعض الاوساط للعنية بهذا الشأن ومع مراكز الدراسات والبحاث والنشر ومع عدد من المفكرين والباحثين في عدد من البلدان العربية. وعدد من المفكرين الاجانب المهتمين بشؤون تاريخ العرب وتراثهم الحضاري.





١٩٩٢ - ٢٠١٢

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

## مجلس الرئاسة اليمني يصادق على اتفاقية الحدود مع عمان

مستعانة من حمود منصور

صادق مجلس الرئاسة اليمني اس على اتفاقية ترسيم الحدود اليمنية .  
للعمانية. الموقع عليها في مطلع شهر أكتوبر (تشرين الأول) الحالي في اجتماع  
حضره الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب اليمني، والمهندس حميد  
ابو بكر الحطاس رئيس الوزراء، واسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية. وأكد  
المجلس في جئسيات قرار الصابغة أن الاتفاقية انجزت على أساس لا ضرر ولا  
ضرار. لارساء قاعدة علاقات وثيقة، وفتح افاق جديدة للتعاون بين البلدين. وقالت  
مصادر مطلعة أن المجلس صادق على عدد من الاتفاقيات والقوانين الأخرى.





الأهرام

المصدر :

للتشـر والخذ مات الصحفية والعلو مات

التاريخ :

٢٦ سوبر ١٩٩٢

### اليمن تصدق على اتفاقية رسم الحدود مع عمان

صنعاء - وكالات الأنباء - صدق البرلمان اليمني على اتفاقية رسم الحدود مع عمان أمس الأول إتهام ٢٥ عباساً من النزاع على الحدود بين البلدين.

وأكدت حكومة اليمن في بيان لها أن مجلس الرئاسة الذي يضم ٥ أعضاء وقع على اتفاقية الحدود مع عمان بعد موافقة البرلمان اليمني عليها بوصف البيان الاتفاقية بأنها خطوة أساسية لتطوير علاقات الأخوة والتعاون بين البلدين، وكانت اليمن وعمل قد توصلت إلى اتفاق في الأول من أكتوبر الحالي لتسوية النزاع على الحدود بين البلدين، تنازلت عمان بموجب عن جزء كبير من مطالبها طاروين ناحية أخرى يتجه وفد من الشيوخ - القانونيين والفنيين في اليمن إلى الرياض اليوم لاستكمال جلسات الجولة الأولى من المفاوضات اليمنية السعودية حول الحدود، والتي بدأت في ٢٨ من سبتمبر الماضي.



## □ وزير الإعلام العماني للأهرام: إنفاذية اليمن ومساند نموذج لحل خلافات المدود بين الدول العربية



الإيجابي معها - كما حدث - يمثل ارادة سياسية على كلا الجانبين وأضاف وزير الإعلام اليمني في حديثه للأهرام أن سلطة عمان حرصت على انتهاج والدية معينة في التعامل مع جيرانها فهي لا تلذذ في الاعتبار بعض المساحات الجغرافية ولكنها تعني قبل ذلك بالترابط الذي يجب أن يكون بين الجيران من ناحية وبين شعوب المنطقة من ناحية أخرى

وقال الرواس إن السلطة ترى وقناعة عميقة أن الخلافات بين الأشقاء العرب هي في النهاية خلافات طارئة ولا تنس من تجارزها والتخطي عليها

وأضاف أنه فيما يتعلق بقضايا المدود التي تثار بشكل مستمر على بعض العلاقات العربية باعتبارها قضايا تطرح دوما على شجاعت ذليلة للانفجار مالم يتم التعامل معها بحكمة ودراية وبشروطه فقد اصطلت سلطة عمان الفوضيخ في التعامل مع هذه القضايا حيث انتقلت في تحركها من مبدأ أساسي وهو أن المدود بين الأشقاء ليست مسألة شبر هنا أو روية هناك - كما أن المدود ليست خطية للصمد أو الانتحار ولكنها ينبغي أن تتحول إلى خطوط للاتقاء والتعاون للنشر بين الجاهلين مشيرا في هذا الصدد إلى أنه إذا كانت السلطة قد توصلت إلى توافق اتفاقية سائلة مع المملكة العربية السعودية في شهر مارس ١٩٩١ فأنها بذلك قد تكون شريعت المثل أكثر من مرة في مجال التعامل المتناقص مع هذه القضية الحسنة

### مسقط من سلامة حسن

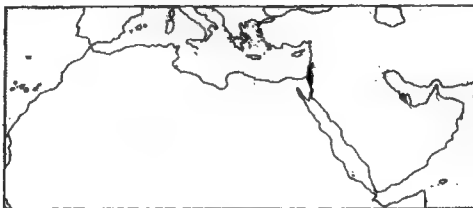
أعلن عبد العزيز الرواس وزير الإعلام العماني أن لامتثال السلطة هذا العام بمبدأها الرقبي يأتي وقد حلت عمان جميع مشاكلها مع كل جيرانها، وفي حالة تدور الخضر والنظر بتنازل وباتت للمستقبل وأكد الرواس أن حدث توقيع اتفاقية المدود بين عمان واليمن يمثل حرص السلطة عمان على التضامن العربي وتلهمها لروح الأشوة وحسن الجوار مشيرا إلى أن قضايا المدود بطبيعتها من أكثر القضايا حساسية وأكثرها سهولة بالنسبة لسكان توجهوها واستخدامها لأتابة لشاعر وزير الشكر وإن التماس

عبد العزيز الرواس - جنة وقال أن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية العمانية اليمنية التي يترأس مع اختلافات البلدين بأعباءهما الوطنية من شقة أن ينعكس إيجابيا على مجمل الأوضاع في المنطقة خاصة وأنه يؤكد أن دول المنطقة فادرة بالفعل على الاتفاق وعلى تجاوز الخلافات وعلى بناء طريق للتعاون والتفارب بين شعوبها وأشار الرواس إلى أن اتفاقية المدود بين عمان واليمن انبثقت من حال المدود من الجهود والمفاوضات التي تسمى إلى اعطاء كل ذي حق حقه وإن تكون اتفاقية لا شبر ولا شرارة ولا غلب ولا سلب وإنما اتفاقية الأشوة والصفاء المشترك وقال الرواس أن المسئلة التي وقفتها عميلة أن الخلافات بين اكتشاف العرب في في النهاية خلافات طارئة ولا تنس من تجارزها والتخطي عليها





## (٩) حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية



### حسن ابوطالب

عمان والشرط الجنوبي سابقا من اليمن في مطلع الثمانينات ، والذي تولى لمدة أربع سنوات ليمود مرة أخرى في ١٩٨٧ دون أن يحقق أى نتائج ملموسة اللهم سائلة التفاوض ذاتها .

وكمعظم حالات الحدود العربية - العربية ، فإن حالة اليمن الموحد مع جارتها عمان شرقا والسعودية شمالا ، يتدخل فيها مزيج من الاعتبارات التاريخية والعرقية والاقتصادية والسياسية والانسانية أيضا . ولكل من هذه الاعتبارات دوره في إثارة أو في احتواء القضية على نحو معين تبعاً للطرف التاريخي العلم . وفي هذا التقرير سنحاول إلقاء الضوء على قضية تطور مسألة الحدود اليمنية من المفاوضات حتى توقيع الاتفاقية الخاصة بترسيمها في الأول من أكتوبر ١٩٩٢ ، وتطور حالة الحدود اليمنية السعودية ومشكلاتها المختلفة .

#### لولا : الحدود اليمنية العمانية .

يظهر خط الحدود القديم بين عمان وسلطنة المهرة - التي تمثل حالياً إحدى محافظات الجنوب في اليمن الموحد مثلما كان شكلها في ظل التشطير - إلى عام ١٩٦٥ ، حين وقعت سلطات الحماية البريطانية التي كانت تسيطر على

تتمثل نزاعات الحدود اليمنية وترسيمها مع كل من السعودية وعمان حالة متميزة في سياق المقارنة مع باقي حالات نزاعات الحدود العربية العربية ، إذ أنها تقدم نموذجاً - في سياق تطوراتها الأخيرة يختلف إلى حد بعيد مع التطورات المعاصرة التي لحقت بحالات حدودية عربية أخرى . ونشير هنا على وجه التحديد إلى توقيع اتفاق الحدود بين اليمن وعمان ، والمفاوضات الفنية الإجرائية بين اليمن والسعودية التي تطورت عبر ثلاث اجتماعات للخبراء من كلا البلدين في الرياض وجدة ومضياء . وتبدو المفارقة المثيرة للاهتمام أن هذه التطورات ذات الطابع الإيجابي تمت بعد قيام دولة الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٢ ، والتي جمعت بين شرطي اليمن السابقين . وفي حين كان الشرط الجنوبي من اليمن مستقلاً عن الحدود مع عمان ، كان الشرط الشمالي - المعروف باسم الجمهورية العربية اليمنية - مستقلاً عن الحدود مع السعودية . وفي زمن التشطير ، حالت أسباب عدة من بينها التشطير ذاته دون خوض أى من الطرفين اليمنيين في حوار جاد حول مسألة الحدود مع أى من عمان أو السعودية . وحتى في الأحوال التي شهدت قدراً من الخوض في ملف الحدود ، كانت النتائج محدودة للغاية . ونشير هنا على وجه التحديد إلى حالة التفاوض الأول بين





## المصدر : الساسة العرب

التاريخ : سنة ١٩٨٢

## النشر والذات الصحفية والاعلومات

امران : الأول منها رغبة مشتركة في إعادة النظر في اتفاقية الحدود الموروثة عن سلطات الاحتلال البريطاني ، ومن هنا كان التشكيك في اتفاقية ١٩٦٥ على وجه التحديد من قبل اليمن الجنوبي . اما الامر الثاني فهو التعويل على الادعاءات بالحقوق التاريخية كسند لكلا الطرفين في ادعاء السيادة على اكبر مساحة ممكنة من الحدود المشتركة . وواقع الامر ان الدقائق التاريخية كانت مفقولة الى حد كبير ، خاصة وان الرجوع الى الماضي بعيد نسبيا - ٢٠٠ سنة او اكثر قليلا - كان يدفع الى ادعاء بالسيادة اليمنية على غالبية عمان وليس فقط منطقة الحدود المشتركة ، وبصفة خاصة منطقة « ظفار » . ونفس الامر ينطبق على الادعاء بالحقوق التاريخية اليمنية ، والتي تستند الى وحدة الاصول العربية للقبائل « الازده » الذين يكونون غالبية سكان عمان ، والذين ينحدرون الى اصول من منطقة مارب اليمنية في وسط اليمن الموحد حاليا . وفي تلك المرحلة من التفاوض ، ونظرا الى الاستناد الى حيثيات تاريخية قديمة الى حد بعيد نسبيا ومنقطة في نفس الوقت ، لم تسفر المفاوضات عن أية نتائج ملموسة فيما يتعلق بتقسيم نهائي للحدود . ولكن ظلت سابقة التفاوض في حد ذاتها كقضية مقبولة احتواء أية نزاعات او ادعاءات على الحدود .

وقد تكرر الشيء نفسه في عام ١٩٨٧ ، بعد ان تم احتواء نتائج الصراع على السلطة في الجنوب اليمني في يناير ١٩٨٦ ، ولكنه تعثر نسبيا نظرا لاتفاق شطري اليمن - بعد ان شرعا في القام دولة وحدة اتحادية بينهما منذ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ - على تأجيل البت في المسائل الحدودية الى ما بعد اعلان وقيام دولة الوحدة اليمنية ، وهي لا يتم توقيع اتفاقات شطرية في مسائل تخص اليمن كله .

بعد قيام الوحدة دخلت المفاوضات اليمنية اليمنية حول الحدود مرحلة اتسمت بالجدية والاصرار على انتهاء هذا الخط . وتمثلت الامور المحفزة على سرعة الاجازة في اعتماد جملة من المبادئ العامة التي يتم من خلالها تجاوز منطوق اتفاقية ١٩٦٥ من جانب ، ومن جانب الادعاءات التاريخية القديمة من جانب آخر . وتمثلت هذه المبادئ في التراضي والتوازن وعدم الافراط او التفریط في الحقوق والسيادة اليمنية لكل منهما ، وعدم سعي أي من الطرفين لتحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر ، وان يكون خط الحدود مستقيما الى أقصى حد ، وان يتم تجاوز مبدأ الحقوق التاريخية ما أمكن ذلك ، وان يراعى تسهيل الانتقالات بالنسبة للقبائل التي تعيش على جانبي الحدود . وقد أدى اصرار وجدية الجانبين الى التوصل الى اتفاقية حدودية مطبقة فيها كل تلك المبادئ . وكان مبدأ جعل خط الحدود مستقيما الى أقصى درجة ممكنة مثيرا لبعض المعوقات خاصة في

ما كان يعرف بالحمايات الشرقية لعن مع سلطان مسقط وعمان اتفاقية للحدود . ولم يكن الخط المتضمن في اتفاقية ١٩٦٥ سوى تطويرا وتعديلا لخط سابق كان يعرفه بخط « هيكم بوثم » حكم عدن في نهاية الخمسينات ومطعم الستينات ، وهو الخط الذي تضمنته الاتفاقيات الموقعة بين سلطنة المهرة وسلطنة مسقط وعمان في عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٠ . وكان طبيعيا ان يكون الهدف من رسم تلك الحدود وفرضها على الاطراف المحلية سواء اليمنية او العمانية هو حماية المصالح البريطانية في المحميات الشرقية . ومع استقلال الجنوب في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، اعترفت سلطات الجبهة القومية التي تسلمت الحكم في الجنوب في اول بيان لها بحدودها الموقعة مع جيرانها وبالعامل على احترام هذه الحدود . الا ان التطورات السياسية التي لحقت بالمنطقة أدت الى محاولة تجاوز اتفاقية ١٩٦٥ ، وتشير هنا الى ثلاثة اسباب رئيسية .

١ - التطورات التي لحقت ببنيّة وطبيعة السلطة السياسية في الشطر الجنوبي من اليمن ، وتحوله الى نظام يعتقد الفكر الماركسي الشمولي وارتباطه بالاتحاد السوفيتي السابق ، وسعيه الى مواجهة ما اعتبره أنظمة عربية تقليدية تدور في الفلك الاستعماري البريطاني والأمريكي .

٢ - اندلاع حركة المقاومة المسلحة في اقليم « ظفار » العماني المتأخم للقائمين اليمنية الجنوبية ، وحصولها على دعم سياسي وعسكري من النظام الحاكم في الجنوب اليمني سابقا .

٣ - قدرة النظام في عمان بمساعدة خارجية - إيرانية على وجه التحديد بداية من مطلع السبعينات - في إنهاء كل أشكال المقاومة المسلحة في اقليم « ظفار » .

ترتب على العمليات العسكرية العمانية نشوء واقع حدودي بين الجنوب اليمني وعمان اتسم بعدم الاتفاق كلياً مع خط الحدود المرسوم في اتفاقية ١٩٦٥ . وقد أدى ذلك الى نشوء مايسمى بحدود الامر الواقع . وساهم مناخ التوتر اذذاك بين البلدين في تكريس هذا الوضع لفترة من الزمن .

في بداية الثمانينات بدت هناك مؤشرات لتحسين العلاقات بين البلدين على اثر التغيير الذي لحق بالسلطة السياسية في الشطر الجنوبي لليمن ، حيث دانت السلطة السياسية والحزبية لعل ناصر الذي اخذ في انتهاز سياسة قوامها الانفتاح على الدول العربية المجاورة . وكان من نتائج هذه السياسة ان تحسنت العلاقات العمانية مع اليمن الديمقراطي سابقا ، واخذ البلدان في فتح ملف الحدود بغرض تسويته . وعقدت عدة جولات للمفاوضات بين عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٤ .

تميزت مفاوضات ١٩٨٧ - ١٩٨٤ الاولى بتبادل الاراء حول كيفية رسم الحدود بين البلدين ، وظهور فيما





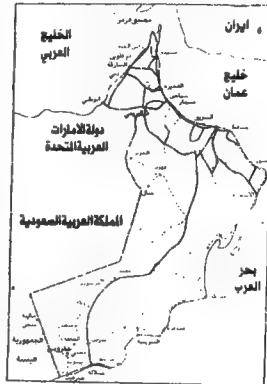
## المصدر : السيرة العلمية

سنة ١٩٩٢

التاريخ :

## النشر والذخات الصحفية والمعلومات

خط الحدود العمانية - اليمنية المتفق عليه كما هو وارد  
في خريطة حديثة أصدرتها مصلحة المساحة العمانية



\* المصدر الحياة ١٩٩٢/١٢/٢٢

في المناطق الحدودية منذ مئات السنين ، والتي تسمح للقبائل والرعاة المقيمين فيها بالتنقل داخل الحدود ، ولها لوائح مطول الاطوار . ويشمل الملحق الثاني تنظيم سلطات الحدود بين البلدين ، والتي تركت لها مهمة تحديد مناهل العبور البرية على امتداد الحدود وطولها ٢٠٠ كم ، ومهمة تحديد اجراءات التأشيرة والجمارك والمساعدة على تحويل هذه المنطقة الى منطقة اقتصادية مشتركة ينمو فيها التبادل التجاري والاستثمار المشترك . ويصمم الملحق الثاني بالانتقال المباشر والميسر للأفراد على الجانبين بسياراتهم عن طريق البر ، خاصة وان غالبية لافني تلك المناطق الحدودية من عائلات وعشائر واحدة تعيش على الجانبين .

ول هذا الصدد تبرز عدة دلالات هامة وهي :

١ - ان الاتفاق على ترسيم الحدود اليمنية العمانية على النحو السابق خرج بها من عباءة الحدود الموروثة من حقبة الاستعمار البريطاني لمنطقة الجنوب اليمني ، والتي كانت مقننة في اتفاقيات ١٩٥٤ ، و ١٩٦١ و ١٩٦٥ . كما خرج بها من حالة حدود الامر الواقع ، الى مرحلة الحدود المتفق عليها بالتراضي والتوازن والمصالح المشتركة . وهي بهذا الصدد تعد حدودا عربية صرفة ليس لاي جهة خارجية يد في تحديدها ، وذلك على عكس الكثير من خطوط الحدود العربية العربية الاخرى .

٢ - ان البلدين لم يعتدوا في ترسيم الحدود بينهما على الاتفاقيات القديمة او المطالبات التاريخية ، وانما تجاوزوا ذلك من خلال الاعتماد على جملة مبادئ هادئة لهما من صميمها وبرضاها .

٣ - ان الاتفاق الجديد اسقط عمليا اية مطالبات متبادلة خاصة ما شاع في مطلع السبعينات من ادعاءات اليمن الجنوبي سابقا بحقوق تاريخية باقليم ظفار التابع لعمان .

٤ - ان الاتفاق يقدم نموذجا للتوصل الى ترسيم حدود يجهل منها معايير للتواصل الحضاري والانساني بين الشعبين الواقعة على جانبيها ، وهو ما يبدو من المبادئ والاسس التي تضمنتها ملحقا الاتفاقية على النحو المشار اليه . ول هذا الصدد يشار الى ان مجلس النواب اليمني في جلسة قراره على الاتفاقية في ١٣ / ١٠ / ٩٢ اوصى الحكومة بان تحمل جاهدة على التوصل مع الحكومة العمانية لتحقيق انشاء طريق يربط بين البلدين لتسهيل انتقال السلع والمنتجات ذات المنشأ اليمني والمعماني ، وان يتم التوصل بسرعة الى الاجراءات التنفيذية لتسهيل انتقال المواشي وضمن تواصلهم . وتضمنت توصيات مجلس النواب ايضا دعوة الى رؤوس الاموال العمانية الى اقامة مشاريع استثمارية مشتركة وانشاء خطوط مواصلات برية وبحرية وجوية بين البلدين وتبادل الخبرات الفنية والتعليمية .

المنطقة المسماة بمثلث حبروت التي تتداخل فيها مصالح القبائل العمانية واليمنية على نحو كبير نظرا للتعرج الكبير في الخط الحدودي القديم للحدود . ومع اعتماد مبدأ الخط الحدودي المستقيم ينطلق الخط الحدودي من منطقة « خربة علي » على المحيط الهندي ويصورة مستقيمة حتى منطقة « حبروت » لتخرج قليلا . ثم ينطلق بعدها بصورة مستقيمة في اتجاه صحراء الربع الخالية الى النقطة التي تلتقي فيها الحدود بين كل من عمان واليمن والسعودية . وتقول المصادر اليمنية ان استقامة الخط الحدودي اعادت لليمن منطقة مساحتها تزيد قليلا عن ٤ كم مربع في حدود محافظة المهرة ، وهو على عكس بعض الانتقادات الحزبية اليمنية التي قالت بان الاتفاق ادى الى تنازل اليمن عن حوالي ١٨ كم مربع . وهكذا بعد جولات عدة من المفاوضات تم التوصل الى اتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين ، تم التوقيع عليها في العاصمة اليمنية صنعاء في الاول من اكتوبر ١٩٩٢ . والاتفاقية ملحقان اولهما ينظم حقوق الرعي المشتركة بين البلدين ، ويتيح باستمرار ممارسة التقاليد السائدة

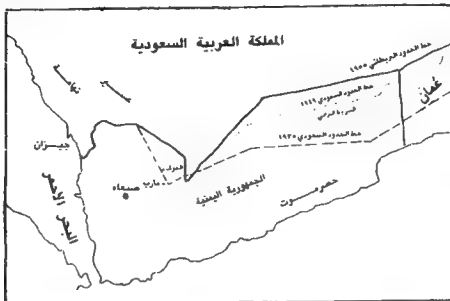




المصدر : الساسة المراسلة

للنشر والخد مات الصحفية والهلو مات

التاريخ : سنة ١٩٩٢



المصدر : شؤون الشرق الأوسط - العدد ١٢ - سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٢

قوات الامام يحيى والملك عبد العزيز بن سعود . وكان جزء من دوافع تلك المواجهة تأييدا من ادعاءات بالمسيادة من قبل الامام يحيى على تلك الامارة باعتبارها تابعة للمخلاف السليماني التابع تاريخيا لحكام صنعاء . في الوقت الذي كان فيه أميرها الحسن بن الادرسي قد وقع اتفاقية حماية مع الملك السعودي عام ١٩٢٦ ، والتي عرفت باسم اتفاقية مكة ، وتضمنت تمهيدا من الملك عبد العزيز بدفع كل مأسى يتمد خارجي أو داخلي يقع على اراضي عسير الواقعة تحت سيطرة الادارة . وفي اتفاقية ١٩٣٠ الموقعة بين نفس الطرفين تنازل الادارة عن ادارة شئون الامارة للملك عبد العزيز . الا ان تطور الامور دفع الادارة الى محاولة التراجع عن هاتين الاتفاقيتين والجوء الى الامام يحيى طلبا للمساعدة . مما سبب بعض التوتر في تلك المنطقة . وازاء ذلك وبعد حوالى عام من اعلان قيام المملكة العربية السعودية ، أعلن الملك عبد العزيز رسميا ضم امارة عسير بشقيها الشرقي الذي كان يحكمه آل عاصف بتفويض مباشر من الملك عبد العزيز ، والجنوبي الغربي الذي كانت ولايته جزئيا راجعة الى آل الادارة . وقد اثار هذا الضم حفيظة اليمنيين الذين رأوا فيه تدبير على ارض تدبير بالولاء للامام يحيى ، وتمتد جزءا اساسيا من ارض اليمن الطبيعية الكبرى .

وفي محاولة لترسيخ مختلف جوانب قرار الضم السعودي لتلك الامارة ، جاءت المطالبة بترسيم الحدود

٥ - ان الاتفاق ابرز اهمية الحوار والتفاوض كآلية هامة للتوصل الى ترسيم الحدود بصورة واضحة ودون لبس كمقدمة لاضفاء طابع الاستمرارية والاستقرار على ما يتم التوصل اليه من اتفاقيات تفصيلية .

١ - تقنيا - الحدود اليمنية السعودية .

١ - اتفاقية الطائف لعام ١٩٢٤ .

بالرغم من ان اتفاقية الطائف لعام ١٩٢٤ الموقعة بين الملك عبد العزيز بن سعود والامام يحيى امام المملكة المتوكلية اليمنية تمثل حجر الزاوية في مسألة ترسيم الجزء الاكبر من الحدود اليمنية السعودية ، فإن الملاحظات الخاصة بتوقيع تلك الاتفاقية ، فضلا عن عدم وضوح عملية تجديدها في عام ١٩٧٤ ، وكثرة التفسيرات الرسمية وغير الرسمية حول قانونية المعاهدة ذاتها فيما يتعلق بالحدود ، اضافة الى بعض اطروحات حول الحقوق التاريخية ، تجعل من مسألة الحدود بين البلدين قضية شائكة الى حد بعيد ، وكثيرها من قضايا الحدود العربية/ العربية تلعب الاعتبارات السياسية دورا في احتواء او اثارة القضية على نحو معين في لحظة تاريخية معينة . ونظرا لما احتوته اتفاقية الطائف من مبادئ ومعلن ليس فقط اراء ترسيم الحدود . ولكن اراء تنظيم العلاقات اليمنية السعودية ، فإنه يحسن بنا الاشارة الى الظرف التاريخي الذي وقعت فيه .

وقعت اتفاقية الطائف في اغلب المواجهة العسكرية - التي جرت وقائعها عام ١٩٢٤ في اجزاء من امارة الادارة في غرب وجنوب منطقة عسير الطبيعية - بين







## المصدر: السلطة الدولية

التاريخ: سنة ١٩٦٦

## النشر والتذات الصحفية والمعلومات

القاضي عبد الله احمد الحجري للملكة السعودية جاء فيه « اتفقت الجانبين التام مجدداً على اعتبار الحدود بين البلدين حدوداً فاصلة بصفة نهائية ودائمة . وذلك كما نصت عليه المادتان الثانية والرابعة من معاهدة الطائف » .

وتقوم وجهة نظر المملكة السعودية على اعتبار ان هذا البيان تضمن اعترافاً نهائياً بديمومة الحدود كما هي سببية في اتفاقية الطائف لعام ١٩٢٤ ، في حين ان وجهة نظر يمنية ترى ان البيان في حد ذاته لا يصل الى مرتبة الاعتراف بديمومة الحدود ، فهو مجرد بيان صحفي ، وليس اعلاناً او بياناً يمتد بالتصديق على تلك الحدود بصفة ابدية . ويتضمن وجهة النظر تلك ان البيان نفسه لا يُلغى حق الطرف اليمني في المطالبة بتعديل الاتفاقية وما حوله من احكام خاصة بالحدود او بأي شيء آخر . خلاصة في فترة التجديد كل ٢٠ عاماً .

ويمكن القول ان وجهتي نظر البلدين حول الحدود بينهما تتضمن في داخلها بعضاً من مفاهيم الحقوق التاريخية . فمن وجهة نظر السعودية ان امانة الادارة يشغلها الشرقي والغربي / الجنوبي كانت تدعى بالولاة لامراء الدرعية منذ قيام الدولة السعودية الاولى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ( ١٧٤٥ - ١٨١٨ ) ، وان معاهدت بعد ذلك سواء لجهة توقيع الاتفاقيات مع آل عائش - حكام الجهة الشرقية - او الادارسة - حكام الجهة الغربية والجنوبية - او اعلان الضم الرسمي لامارة عسير كجزء من المملكة كان امراً طبيعياً ويتسهم من الحقائق التاريخية ذاتها . اما الاتفاقية - او بالاحرى المعاهدة - من وجهة النظر السعودية فهي ملزمة للطرفين ، وانها شاملة تنظيم مسائل عدة في العلاقات بين البلدين ، وانها كانت مدخلا لتطبيق الاستقرار في المنطقة .

والقول بالمطالب التاريخية يدفع الى تصور خط الحدود على نحو مختلف جذرياً عن ذلك الخط الذي رسمته سلطات الاحتلال البريطاني لعام ١٩٥٥ بين المحميات والامارات والبلدان الخليجية في شبه الجزيرة . وتتضمن خطأ الحدود بين كل من السعودية واليمن وعمان على النحو الظاهر في الخريطة المرفقة . وفي كلا الحطين القائمين على دعاوى تاريخية قديمة - ليس هناك ما يثبتها في صورة وثائق او اتفاقيات معترف بها - سواء لعام ١٩٢٥ او ١٩٤٩ ، فهما يضمن اجزاء من الداخل اليمني ولاسيما الجوف ومازب . وهما من المناطق التي ثبت فيها توافر احتياطي كبير من النفط ، وتعمل فيها شركات اجنبية من اجل استخراج وتسويق هذا النفط . وبالطبع فان اليمن ترفض مثل هذه التصورات رفضاً قاطعاً .

اما العهد الخاص بالحقوق التاريخية من وجهة النظر

بين الملكتين لتحفز المواجهة العسكرية .. وفي تلك المواجهة ونظراً لظروف القتال والعناد والخبرة العسكرية والحصول على معونات فنية من بريطانيا انتصرت القوات السعودية ودخلت الى بعض اراضي يمنية ومن لشهرها نجران . وازاء ذلك الموقف وخوفاً من سيطرة القوات السعودية على مزيد من الاراضي اليمنية ، قبل الامام يحيى وقد القتال والدخول في مفاوضات مع الجانب السعودي .

نتج عن تلك المفاوضات توقيع اتفاقية الطائف ( انظر الملحق ) ، والتي تضمنت ثلاثاً وعشرين مادة تناولت الى جانب ترسيم الحدود في جزء من الحدود المشتركة بين البلدين ، انتهاء حالة الحرب بينهما وتنظيم العلاقات بينهما في كافة النواحي . وفيما يتعلق بالحدود فقد تضمنت المادة الرابعة من الاتفاقية تعديدها على نحو مفصل بين نقطة ميدي والموسم على البحر الاحمر وحتى اطراف الحدود بين « من عدا يام من همدان بن زيد وائل وغيره وبين يام » . وفيما لهذه المادة فكل ما هو يسار هذا الخط فهو من المملكة السعودية وكل ما على يمينه فهو من الملكة اليمنية . وتضمنت المادة الثانية اعترافاً متبادلاً باستقلال كل طرف على نحو واضح دون لبس ، وان يستقل كل منهما أي حق يدعيه في قسم او لقسم من بلاد الاخر خارج الحدود الطبيعية للجهة في صلب هذه المعاهدة . وفي المادة الخامسة تعهد الطرفان بعدم ايجاد اي بناء مصطنع في مسافة خمسة كيلو مترات من كل جانب من جانبي الحدود . تضمنت المادة الثامنة التزام الطرفين بالاستئذان عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما سواء كان سببها ومشروعاً هذه المعاهدة او تفسير بعض موادها . وفي حالة عدم التوافق يلجأ الطرفان الى التحكيم الموضحة شروطه في ملحق المعاهدة ( انظر الملحق ) .

وفي المادة ٢٢ تمديد مدة الاتفاقية بعشرين عاماً لعمية تامة قابلة للتجديد او للتعديل خلال الستة اشهر الاولى التي تسبق تاريخ انتهاء مفعولها . فإذ لم تجدد او تميل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول الى مابعد ستة اشهر من اعلان احد الطرفين المتعاقدين الفريق الاخر رغبته في التعديل .

ويعد التوقيع على الاتفاقية تم تشكيل لجنة خالصة لتعيين مواقع الحدود ووضع علاماتها ، وقد انتهى عمل اللجنة في خلال عام ١٩٣٥ ، ويبلغ عدد الاعمدة التي تم تثبيتها ٢٤٠ عموداً على طول الخط الممتد من شمال ميدي على البحر الاحمر الى حالة الربيع الخال . وفي واقع الحال ان احداً من الطرفين لم يثر مسألة تجديد الاتفاقية او تعديلها جزئياً او كلياً بصفة رسمية في عامي ١٩٥٤ و ١٩٧٤ . بل ان بياناً مشتركاً ( انظر الملحق ) صدر في اعقاب زيارة رئيس الوزراء اليمني









## المصدر : السيادة الدولية

سنة ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

ويصفه عامة وبناء على خبرة اجتماعات لجان الخبراء . يمكن الاستنتاج بأن المفاوضات اليمنية السعودية سوف تأخذ وقتاً طويلاً ، وأن الطرفين لم يتلقيا بعد المسائل الجوهرية . ومع ذلك فمن المهم التأكيد على ثلاث دلالات هامة وهي :

الأولى وهي أن سجد اعتماد أسلوب التفاوض المباشر يثبت رغبة الطرفين في التوصل الى تسوية نهائية للحدود بينهما بكل ماتتبعه من ترسيم للضلوط وتنظيم الانتفال على جانبيها وغير ذلك من المسائل المرتبطة بها .

الثانية أن المصد السياسي - ونقصه المستوى الواقعي للعلاقات بين البلدين - المتسم بقدر من البرود نظراً لعدم التخلص بعد من كل اثر المواقف المتبادلة أثناء أزمة الخليج الثانية - يؤثر على بدء الانجاز وعدم الاتفاق على

المسائل الجوهرية رغم تواصل اجتماعات الخبراء . الثالثة أن الطرف اليمني في تلك الاجتماعات لم يطلب رسمياً إلغاء اتفاق الطائف ، وإنما طلب ضرورة معالجة المشاكل التي أثرت ومازالت تثار في العلاقات بين البلدين منذ ٥٨ عاماً وحتى الآن ، وكذلك المشكلات التي لم تتضمنها الاتفاقية . وفي هذا يتضح بعض الانسجام في مواقف الطرفين .

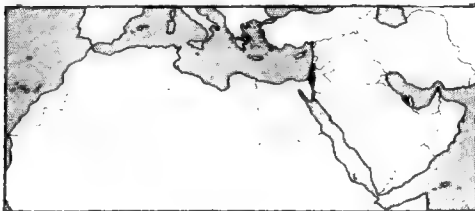
تصوره لخط الحدود الذي تتناوله معاهدة الطائف . ٢ - تعيين الحدود وترسيمها في المنطقة التي لا تتناولها معاهدة الطائف حتى حدود سلطنة عمان ذلك بأن يقدم كل جانب تصوره لخط الحدود في هذه المنطقة .

١ - تعيين الحدود البحرية .

وفي الجولة الأولى للخبراء لم يقدم الجانب اليمني رداً محدداً على المذكرة السعودية ، في حين قدم مذكرة تضمنت نصوصاً قانونية حول ما اسماء حفظ حق البلدين ومصالحهما أثناء عملية التفاوض ، نظراً لأنها ستأخذ وقتاً طويلاً . وطالب الجانب اليمني بتوقيع اتفاقية تضمن تلك الحقوق تحت مسمى « اتفاق لا حدود ولا خسائر » ، إلا أن الجانب السعودي رأى أن المصالح القانونية للطرفين محفوظة بالفعل وفق الاعراف الدولية في مثل هذه المفاوضات ، وأنه لا حاجة لتوقيع مثل هذا الاتفاق الذي يلتفتد الى المبررات الشرعية والقانونية تجاه دفع سير المفاوضات . وقد انصب اهتمام الجانب اليمني في الاجتماعين الثاني والثالث على المطالبة بالاتفاق على اليه للتفاوض وحفظ الحقوق القانونية ، في حين انصب اهتمام الجانب السعودي على التأكيد على وجهة نظره المصافة في مذكرة ١٠ سبتمبر .



## (١١) النزاع بين قطر والبحرين



محمد ابو الفضل

٣ - تطالب ان يكون موضوع التحكيم امام محكمة العدل الدولية حول الجزر المتنازع عليها فقط اما البحرين فيمكن عرض وجهة نظرها فيما يلي :

١ - رفض كل مطالب قطر بالنسبة للجزر وموقعها الجغرافي القريب منها ، على اعتبار ان ثمة جزر قريبة من بلد وتخضع لسيادة بلد آخر ، منها جزر قريبة من تركيا وتتبع اليونان .

٢ - المطالبة بثبوت منطقة « البرابرة » القطرية لها .

٣ - ان بريطانيا قننت الامر الواقع بالنسبة للحدود ، وهو ما تم اعتماده في كل دول الخليج ، مما يعنى ملكيتها الفعلية لمجموعة الجزر الثلاث .

٤ - ضرورة ان ينصب عرض الموضوع امام محكمة العدل ، على الخط المائى بين البلدين والحدود البحرية ، مع الاخذ في الاعتبار الوجود التاريخي للبحرين في منطقة الزبارة .

بهذه الحجج التى يطرحها كل طرف ، نرى من الصعوبة بمكان تناول هذا الموضوع بدون توضيح جذوره وعوامل تطوره .

الجذور والتطورات .

تعود جذور هذا النزاع إلى ما قبل الاستقلال . عندما كانت قطر جزءا من البحرين ، ثم انفصلت عنها في ا -

لايفصل نزاع الحدود بين قطر والبحرين عن بقية نزاعات الحدود في المنطقة العربية ، من زاوية طرح نفس المزايع والمبررات التى تثبت حق كل طرف ، والتى يستند فيها بالاساس الى مايسميه بالمعوق التاريخية ، ويتركز هذا النزاع في ثلاث جزر رئيسية غنية بالبترول والمياه العذبة والموقع الهام ، هى ، فشت الديبل وحوار وجردة ، بالإضافة إلى منطقة الزبارة .

وكاد هذا النزاع ان يتسبب في مواجهة عسكرية كبيرة بين البلدين ، كما ادت تطورات ، وصعوبة التوصل إلى تسوية حقيقية إلى عرضه امام محكمة العدل الدولية ، وهو يعد اولى خلاف حدودى في منطقة الخليج ، يعرض امام هذه المحكمة ، حيث اعثت هذه الدول حل خلافاتها بنوع من الدبلوماسية التى تحاط غالبا بالكتمان ، منطقة في ذلك من علاقاتها التاريخية وروابطها القبلية ، التى تتوافق مع قدرات وتوازنات كل دولة .

تتلخص وجهة النظر القطرية في .

١ - ضرورة فرض سيادتها على مجموعة الجزر الثلاث فشت الديبل وحوار وجردة التابعة للبحرين الآن .

٢ - ان خط التقسيم بين البلدين يجب ان يسير في الوسط بين اراضيها والبحرين ، حتى نقطة التقاطع مع خط عرض جزر حوار .







## المصدر : السياسة الدولية

نوفمبر ١٩٩٢

١٩٩٢

## النشر والخدات الصدفية والمعلومات

فيما بعد لستمر الوضع بين مد وجذر حتى حصول البلدين على الاستقلال . حيث بدأت مرحلة جديدة تسودها الروح الوطنية ، لاجداد وسيلة لحل الخلاف بشأن هذه الجزر ، الذي أصبح سمة عامة في المنطقة ومن مخلفات الميراث الاستعماري . فعرضت قطر على البحرين بأن تتكفل بإنشاء جزيرة في المياه الإقليمية البحرينية ، مقابل جزيرة حواري الموجودة في مياه قطر الإقليمية ، كما عرضت أن تبرم معها اتفاقية تعاون اقتصادي في مجال التنقيب عن البترول ، داخل المناطق المختلف عليها ، مع احتفاظ كل من البلدين بموقفه بالنسبة لحق السيادة ، إلى حين الاتفاق على تسوية ترضى الطرفين ، مبنية على أسس القانون الدولي . كما تقدمت قطر أيضاً للبحرين بمشروع إنشاء جسر يصل بينهما ، رغبة في فض الخلاف بالطرق الودية .

مع ذلك تمسكت البحرين بالقرار البريطاني وحق سيادتها على الجزر محل النزاع ، إلا أن محاولات حثيثة بذلت من الجانبين ، توصل على إثرها الطرفين إلى عام ١٩٧٨ ، إلى اتفاق بعدم القيام بأي تصرف ، يؤدي إلى تعزيز مركز الطرف الآخر في الجزر ، أو يؤدي إلى تغيير أوضاعها الزاوية ، حتى يتم الاتفاق على تسوية بين الطرفين ، وفقاً لأحكام القانون الدولي . ومما لبث النزاع أن تجدد مرة أخرى في مارس ١٩٨٢ ، بعد قيام رئيس وزراء البحرين بتشدين سفينة حربية بحرينية ، سميت حواري ، ثم إجراء مناورات عسكرية في منطقة فشت الديبل . فاعتبرت قطر هذه التصرفات بمثابة عمل استفزازي ، وانتهاكاً لكل جهود الوساطة ، واحتجت رسمياً على ذلك ، ثم قدم المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي بحث الخلاف وتهديد الأوضاع ، بعد وساطة من السعودية إلى أن أعطت البحرين رسمياً في أكتوبر ١٩٨٤ عزمها على إجراء دراسات مع خبراء عالميين ، بشأن تنفيذ مشروع ضخم يهدف إلى ربط جزء من منطقة فشت الديبل ، التي يتخلل معظمها في نطاق الجرف القاري لقطر ، بقصد إنشاء مدينة عليها ، ومد جسر يربط بين البلدين ، يغطي حوالى ثلاثة أرباع المساحة البحرية التي تفصل بين البلدين .

وزادت الأمور سوءاً ، عندما أصدرت البحرين قراراً في ديسمبر ١٩٨٥ ، يقضي بإقامة منطقة للتدريب العسكري ، محظورة بصفة دائمة في المجال الجوي شمال غرب قطر . تشمل جزر حواري ، وجزءاً كبيراً من الجرف القاري القطري ، بل وتمتد داخل مياهها الإقليمية في بعض الأماكن ، وأزاء هذه المواقف المتكررة من جانب البحرين ، احتجت قطر رسمياً بذاكرة شديدة للهبة ، وطالبت البحرين بسحب قرارها الأخير . في نفس الوقت الذي أبلغت فيه قطر احتجاجها إلى المنظمة الدولية للطيران المدني ، التي طالبت البحرين بعدم خرق المجال الجوي فوق الأراضي وإياه الإقليمية لدول أخرى ذات سيادة .

مستقلة عام ١٩٦٨ ، مما أدى إلى خلافات حول الحدود بينهما ؟ أهمها الخلاف حول الزبارة ، الذي يرجع إلى عام ١٨٩٥ عندما انسحب رجال من قبيلة آل بن علي برزاعة سلطان بن سلامة ، من البحرين إلى قطر ، وحولوا ولائهم من آل خليفة إلى آل ثاني الذي منحهم قرية الزبارة وسائد الآثار هذا التصرف وتدخلت إنجلترا لتهدئة الموقف ، والحيلولة دون مهاجمة تلك القبيلة للبحرين ، في نفس الوقت الذي رفضت فيه البحرين هذا التصرف الذي يمس سيادتها ، فتوترت العلاقات وتدخلت إنجلترا - ذات السيادة في المنطقة - مرة أخرى للحيلولة دون نشوب صراع يمكن أن يهدد مصالحها ، إلا أنها أظهرت تافهاً مع قطر ، ورات أن حاكم البحرين منذ ١٨٧٢ ليست له حقوق واضحة أروامه في قطر ، وإذا يجب منه كلما أمكن من إثارة تعقيدات في المسألة من هذا المنطلق وحرصاً منها على ذلك ، نصحت حكام البحرين بالتخلي عن دعوى المطالبة بالزبارة ، لكنهم لم يستجيبوا لنصيحها ، ثم تدخلت في الاتفاقية الانجليزية التركية لعام ١٩١٣ نصاً يقضي : بأنهما لن تسمح بأن يتدخل شيخ البحرين في الشؤون الداخلية لقطر أو يسمى إلى ضمها إليه وبمحاولة من جانبها - إنجلترا - لإرضاء البحرين ، قضت بتبعية جزيرة حواريها ، التي تدعى قطر ملكيتها وضرورة سيادتها عليها ، ففي الخامس من أبريل ١٩٢٨ طلبت شركة بتروليم كونسيشن من شيخ البحرين ، معرفة ما إذا كانت حواري وفشت الديبل تخص البحرين أم لا . كما قام المقيم البريطاني بكتابة رسالة إلى شيخ قطر يبلغه فيها ضرورة النظر إلى مسألة ملكية حواري وفشت الديبل ، بموجب الحجج المتوافرة حالياً ، على أن يتم الرد على الحكومة البريطانية ، ثم عقب بقبوله من وجهة النظر السياسية ، فانه من اللازم تماماً أن تعطي جزر حواري للبحرين حيث أن هذا سيعدال ويؤازر القرار السابق بإعطاء الزبارة إلى قطر .

ومع بدايات عام ١٩٤٧ شكت قبيلة آل النعيم - التي حولت ولائها للبحرين بعد انفصال قطر عنها - إلى حاكم البحرين محاولة شيخ قطر إقامة مركز جمارك في الزبارة ، الذي اعتبر ذلك بمثابة تدخل سافر في شؤون شعبه ورتبت بريطانيا عقد مفاوضات بين البحرين وقطر ، ولعدم نجاح هذه المفاوضات ، بحث التمدد البريطاني في البحرين في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ برسالة إلى كل من حاكم قطر والبحرين جاء فيها :

أ - تحديد الخط الفاصل بين قطر والبحرين على أنه سيمر من عند جزء حواري باعتبارها تابعة للبحرين .  
ب - تحديد منطقة جزر حواري التابعة للبحرين في رأي الحكومة البريطانية .

ج - تقرير تدمية فشت الديبل وحجراته للبحرين ، مع بيان أنها ليستا جزيرتين بل هما حصصان ليست لهما مياه إقليمية .





## المصدر : السياسة الدولية

سنة ١٩٩٢

التاريخ :

## النشر والغذات الصحفية والهملومات

العام ، بينما اتخذ فيه القرارات التالية :  
أولاً - طلب المجلس الوزاري من السعودية بذل المساعي الحميدة فوراً لإنهاء الخلاف بين البلدين .  
ثانياً - يسجل في الأمانة العامة للمجلس الاتفاق الذي تم بين قطر والبحرين فيما يتعلق بالتزام الطرفين بتجميد الوضع ، وعدم اتخاذ مايسبب تصعيد الخلاف .  
ثالثاً - وقف العمليات الاعلامية المتبادلة بين البلدين وعدم اللجوء الى الاثارة .  
رابعاً - تأكيد استمرار العلاقات الاخوية بين البلدين ، وعودة الأوضاع الى ماكانت عليه سابقاً .  
وكان من نتائج هذا الاجتماع أن قامت السعودية بدور نشط للوساطة ، وتوصلت بالفعل الى مجموعة من المبادئ لمعالجة الأزمة الحدودية ، والتي قبلها الطرفان ، وتضمنت مايلي :

- ١ - يتعهد الطرفان بعدم القيام بأي تصرف من شأنه أن يميز مركزه القانوني ، أو يضعف المركز القانوني للطرف الآخر ، أو يغير الوضع الراهن لمواضيع الخلاف .
- ب - يتعهد الطرفان بالامتناع عن ممارسة أي نشاط اعلامي ضد الطرف الآخر ، سواء تعلق ذلك بالخلاف أو غيره لحين التوصل الى حل نهائي .
- ج - يتعهد الطرفان بالامتناع عن القيام بأي تصرف يعيق سير المفاوضات ، أو يعكر الجو الاخرى اللازم لتحقيق اهدافها .
- د - يتعهد الطرفان بالامتناع عن عرض الخلاف على اية منظمة دولية .

وعقب التوتر الذي ساد العلاقات بين قطر والبحرين بعد حادث ابريل ١٩٨٦ حاول مجلس التعاون الخليجي احتوائه ومنع تفاقمه ، وقامت السعودية بدور نشط لوضع تسوية ملائمة وتهدئة الأوضاع . واستطاعت ان تجمع بين ويزيري خارجية قطر والبحرين في الرياض ، للتفاوض بشأن الأزمة الحدودية الأخيرة ، وتقدمت السعودية في مايو من نفس العام بخطة عمل تمثلت في الآتي :-

- ١ - اعادة الوضع الى مكان عليه قبل ٢٦ ابريل ١٩٨٦ .
- ٢ - التمتع بعدم العودة لاستخدام القوة العسكرية ، مدامت المساعي مبذولة للتوصل الى حل يرضي الجميع .
- ٣ - تشكيل هيئة للارشاف والرقابة العسكرية لاعادة الأوضاع الى ماكانت عليه .
- ٤ - يتم النظر في كافة الخلافات الحدودية بين الطرفين ، في إطار قانوني وتاريخي ، يقدم من خلاله البلدان مايلبثانه من وثائق وإثباتات للمناطق محل النزاع .
- على اثرهذه الخطة ، انسحبت القوات من الجانبين في ١٥ يونيو ١٩٨٦ ، الى مواقعها السابقة . وتم الاتفاق بين طرفي الأزمة ، على الإدخال جزيرة فشت الدليل وجزر حوار سوى صيدى البحرين ورجال خفر سواحلها فقط ، كذلك الايقوم أي من طرفي النزاع بتغيير الوضع في جزيرة

وكانت اخطر مراحل تجذر النزاع بين البلدين ، والتي كانت أن تصف بكل جهود الوساطة وتؤدي إلى مواجهة عسكرية في ٢٦ ابريل ١٩٨٦ ، عندما هاجمت أربع طائرات هليكوبتر تابعة سلاح الجو القطري جزيرة فشت الدليل ، حيث كان يجري إنشاء مقر تابع لقوات الدفاع البحرينية ، مما اسفر عن سقوط بعض الجرحى من بين الفنيين وعمل الشركة الهولندية المكلفة بهذه الانشاءات ، كما اسرت القوات انظرية ٢٠ فرداً منهم وتم ذلك حشد لقوات البلدين على الحدود ، وقطع الاتصالات بين الدوحة والمنامة ، وقامت قطر بإبرار عدة مدرعات ، في جزيرة فشت الدليل ، ورفعت العلم القطري عليها ، ونشطت زوارقها البحرية في القيام بأعمال دورية في المنطقة ، عززتها بقطع من المدفعية والصواريخ . كما قامت بتدعيم الجزيرتين الأخرتين المتنازعت عليهما - حوار وجردة - وأعلنت قطر أن الجزيرة منطقة محظورة بعد ساعة من قيام قواتها بالاعرة عليها ، ومن جانبها قامت البحرين بحشد بعض قواتها في جزيرة حوار . وعبرت في بيان عن اسفها لقيام قوة عسكرية قطرية بعمل عسكري ضد اراضيها ، واحتجاز عمال مدنيين عرب ، واعتبرت هذا العمل خارجاً عن مبادئ حسن الجوار ، مؤكدة استعدادها للاستجابة التامة لمساعي الوساطة وانتهت هذه الأزمة بالعودة مرة أخرى الى ماكانت عليه الأوضاع قبل نشوبها .

### جهود الوساطة

شكلت أزمة الحدود بين قطر والبحرين تحدياً كبيراً أمام مجلس التعاون الخليجي ، خاصة وأنها أثارت بقوة في بداية تكوين المجلس في بداية عقد الثمانينات وحاول المجلس تسوية هذا النزاع ، إلا أن جهوده كمجلس جماعي لم تحقق نجاحات . قد يكون ذلك لاسباسية تضاد الحدود في المنطقة ، وصعوبة معالجة مشاكل جماعي وكان أن قامت السعودية بدور الوساطة بين طرفي النزاع كما وجه رؤساء الدول الأعضاء في المجلس رسائل الى اميري الدولتين ، واتصل رؤساء دول عربية أخرى غير خليجية ، لتهدئة الموقف على الجانبين . لكن الملاحظ أن السعودية لميت دوراً هاماً في مساعي الوساطة ، نظراً لما تحظى به من قبول كبير من جانب دول المجلس وحوارات الدبلوماسية السعودية احتواء الأزمة خلال كل فترات تصاعدها ، إلا أن هذه الجهود واجهت معوقات عدة ، ولم تؤدي الى انتهاء النزاع .

عند اندلاع أزمة الحدود بين قطر والبحرين في عام ١٩٨٢ والخاضع بجزء حوار ، عبر مجلس التعاون الخليجي عن اسفه ، وأبدى قلقه من شأن تأثير هذا الحادث على المنطقة ، وأصدر المجلس الوزاري لدولة في دورته الثالثة التي عقدت بالرياض في مارس من نفس





التاريخ: سنة ١٩٩٢

## النشر والذخائر الصحفية والمعلومات

الواضح أن جهود الوساطة لم تتوقف، في نفس الوقت الذي استمرت فيه العلاقات القطرية البحرينية خلال حرب الخليج الثانية بسببها نوع من التوتر حيث طل كل طرف يصير على أحقيته في مجموعة الجزر محل النزاع، فتدخلت السعودية للتوفيق بين البلدين، واستطاعت أن تجمع بين وزيرى خارجيتهما والاتفاق في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ على ثلاثة بنود رئيسية تأكيداً للجهود والمساعدات السابقة:

أولاً - استمرار مساعي الملك فهد بن عبد العزيز حتى مايو ١٩٩١، ويؤيد بعدها أن يتقدم الطرفان بطرح الموضوع على محكمة العدل، بناءً على الصيغة البحرينية التي قبلتها قطر، والإجراءات الترتيبية عليها، مع استمرار المساعي الحميدة للسعودية، أثناء فترة عرض الموضوع على التحكيم.

ثانياً - التأكيد على ما تم الاتفاق عليه سابقاً، ثالثاً - إذا ما تم التوصل إلى حل آخرى مقبول للطرفين، يتم سحب القضية من التحكيم.

### اللجوء إلى محكمة العدل الدولية

بعد أن تعثرت جهود الوساطة، اتخذت قطر قراراً أدى إلى تصعيد حدة نزاعها مع البحرين مرة أخرى، حيث قدمت طلباً في ٨ يناير ١٩٩١ إلى محكمة العدل الدولية، بشأن السيادة على المناطق المتنازع عليها، ولأقوى هذا الطلب المنفرد، اعتراضاً من جانب البحرين، وتأكيداً على ضرورة تقديم طلب مشترك من الدولتين. واللائق للنظر أنه عندما اقترح طرفاً الأزمة في عام ١٩٨٧، إمكانية الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية، بعد تأييد الرياض الأعلى لدول التعاون هذا الاقتراح في قمة الثامنة بالرياض، كان تبرير هذه الخطوة من جانب المجلس، كما أوضح وزير الخارجية السعودي، أن قبول كل من الطرفين التحاكم أمام محكمة العدل الدولية، ليس صدى إيجابياً فحسب، بل أمراً مبرحاً لمستقبل العلاقات بين دول المجلس، وللجهود لمحكمة العدل الدولية أمر طبيعي، فعول المجلس إضافة إلى كونها أعضاء مجلس التعاون والجامعة العربية، أعضاء هيئة الأمم المتحدة، التي تركز سياسة دول المجلس، على المساواة على ميثاقها الذي يشكل هذا الجهاز القانوني وسيلة لحسم النزاعات. والواضح أن شمة اتجاه اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، اكدت فيما بعد المبادئ المكونة لأطار الحل، التي سبق الاتفاق عليها في ديسمبر ١٩٩٠ بين الدولتين، وبوجه خاص ما نص عليه المبدأ التالي: تتمتع حكومتا الطرفين بالتساوي مع حكومة السعودية لتسديد أفضل سبيل لبيت في تلك المسألة أو المسائل على أساس من أحكام القانون الدول، ويكون قرار الجهة التي يتم الاتفاق عليها لهذا الغرض نهائياً وملزماً للطرفين. وعليه تم الاتفاق بين الطرفين على تشكيل لجنة تضم ممثلين من دولة البحرين ودولة قطر، وممثلين عن السعودية، لغرض الاتصال بمحكمة العدل

الدولية، واستكمال المتطلبات اللازمة لرفع موضوع الخلاف إليها طبقاً لأنظمة المحكمة وتعليماتها. وتأكيداً للرفض السابق من جانب البحرين لطلب قطر المنفرد لمحكمة العدل، طرحت حكومة البحرين في يوليو ١٩٩٢ مبادرة لحل النزاع الحدودي، عن طريق الوسائل القضائية، وتقديم طلب مشترك للمحكمة، وإبرام اتفاقية بينهما، تشمل جميع أمور النزاع، وتضيق المحكمة من النظر والبت في كل أمور الخلاف التي ترغب الدولتان في عرضها عليها، ويرفض تركيز الخلاف في الجزر الثلاث فقط، وقد أوضحت المذكرة القطرية لمحكمة العدل والتي قدمت في سبتمبر ١٩٩٢ هذه المعاني مرة أخرى.

### خاتمة

من الملاحظ أنه بداية من أبريل ١٩٩١ بدأت مجموعة من التداعيات تتمثل في خطوة قطر بقرائها الخاص بتحديد عرض المياه الإقليمية لقطر والمنطقة، المتناخمة لها، فرفضت البحرين على اعتبار أن هذا التحديد يؤثر على حدود دولة البحرين الإقليمية، وفي سبتمبر من نفس العام أعلنت الخارجية القطرية احتجاجها لدى البحرين، عن اختراق زبون بحريني حربي مياه قطر الإقليمية، وقيامه بإطلاق النار على زبون قطري، وقبل يومين هذا الحادث اعتدت قوات بحرية بحرينية، تعاونها طائرة هليكوبتر حربية، على زبون من مدني تابع لدولة قطر، كان يقوم بأعمال مسح بحري في المنطقة. لكن دولة البحرين نفت صحة هذه الادعاءات.

وجاء التصعيد الأخير لشككة الحدود القطرية السعودية وتزامنه مع التوتر الاقليمي الخاص بالوضع الإيراني في أير موسى ليضع دول مجلس التعاون والامانة العامة للمجلس، أمام مصاعب كبيرة من جراء تزايد احتمالات تطور المشكلات الحدودية بين أعضاء المجلس، مما يعطي الفرصة لأطراف اقليمية باستغلال هذه الأوضاع، من هذا المنطلق وحرصاً على المصالح العربية، من الضروري التوصل إلى حل توفيقى بين البلدين يجنبهما عواقب تفاقمه، لأن الحلول الأخرى التي تعتمد على الحق التاريخي لن تجد كثيراً في هذه المنطقة بالذات، لأن معظمها إمارات حديثة النشأة، والاعتماد على هذا الحق يزيد الأوضاع توتراً، كما أن عرض هذا النزاع أمام محكمة العدل، فضلاً عن عدم تراضى الطرفين، يمكن أن يمثل مأزقاً آخر بعد صدور حكمها، طالما لا توجد قناة مشتركة بهذا العرض ووضع القضية في المسار الصحيح، يمكن في طرح جميع نقاط الخلاف أمام لجنة مشتركة من الجانبين، ثبت أن نزاعات البلدين بصورة كلية تقوم على التوازن والتراضي، ومن الأفضل أن تتطرق أعمال هذه اللجنة، داخل مجلس التعاون الخليجي، لامكانية الرجوع إليه في حال نشوب أية خلاف، في الوقت الذي من المنتظر أن يظهر فيه مجلس اعتمادا اكبر لحل مثل هذه النزاعات في المستقبل وتسويتها بصورة شاملة.



## عبد المجيد : اتفاق الترسيم بين اليمن وعمان خير نموذج لمعالجة قضايا الحدود العربية

كتبت : رشا ابو المجد

صرح الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن الاتفاق الاساسي لترسيم الحدود اليمنية العمانية تم من خلال الحوار الإخوي المخلص والأمين وفي إطار قاعدة لإضرر ولا ضرار وقال الأمين العام في الاحتفال الذي أقيم أمس بمقر الأمانة العامة بالقاهرة لإيداع اتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان الذي حضره عبدالله اليوسعدي سفير سلطنة عمان بالقاهرة وأحمد النجدي مندوب اليمن بالجامعة العربية ان الاتفاقية جاءت خير نموذج لمعالجة قضايا الحدود العربية في اطار مبادئ التعاون والتضامن دعا عبدالمجيد الدول العربية لأن تحل قضايا الخلافات الحدودية فيما بينها بالحوار والمصالحة وان تكون

مشاكل الحدود خطوط نمو وارتقاء لا أن تكون خطوط نزاع ونوتر وطبيعة وقال لنا كعرب قسرون على الارتقاء الى مكان سمرق بين دول العالم الذي لايعترف إلا بالكيانات الكبرى وان نجبر الآخرين على الا يمارسوا ازواجية في المعايير عند معالجة لقضايا المصرية.

وصرح السفير عبدالله بن حمد اليوسعدي بأن هذه الاتفاقية جاءت تشويجا لجهود متواصلة بين البلدين الشقيقين اتسعت بالحوار الهادئ للوصول الى هذا الانجاز التاريخي الهام. وأوضح السفير عبدالله بن حمد ان هذه الاتفاقية وقعت في صنعاء في الاول من اكتوبر الماضي وتم تبادل وثائق التصديق عليها في مسقط في ٢٧ من ديسمبر الماضي.

واضاف بأنه لايجب اعتبار هذه الاتفاقية حليزا وإنما هي فاتحة خير وجسر يعبر من خلاله الشعبان الشقيقان الى افق جديدة من التعاون المستمر بينهما.







المصدر : أضواء

النشر والتخديتات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢

### الجامعة العربية تحتفل بالفان الحدود بين عمان واليمن

● هنا التفتور عمت عبدالحية  
الامين العام لجامعة الدول العربية  
المسكن قايوس سلطان عمان ، والرئيس  
اليمني علي عبدالله صالح بالقرار التفتية  
الحدود بين البلدين . ووصفها بانها  
نموذج لمعالجة قضايا الحدود العربية في  
امار مديء التعاون والتضامن وتوافق  
عري الصلات والروابط التاريخية التي  
تربط بين البلدان العربية الشقيقة ..  
جاء ذلك أثناء الاحتفال الذي اقيم بفر  
الجامعة العربية بمناسبة ايداع نسخة  
من اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين في  
الجامعة . وحضره الصخر عبدالله  
اليومسدي صخر عمان وشوويها في  
الجامعة العربية . والصخر احمد  
الشجني مندوب اليمن . وقد شارك  
السيكرن بما تم تفتيره وكل الصخر  
اليومسدي ان الاتفاقية ان تكون حلولا  
بين البلدين . ولا بين الشعبين .  
وسكون الفتحة شر وجسورا يعبر من  
خلالها الشعبان الى مزيد من التعاون  
والاخاء . وكل الصخر الشجني ان  
البلدين ضمن النموذج الامثل لحل قضايا  
الحدود ..





الأهرام

المصر :

٧ فبراير ١٩٩٢

النشر والإذاعات الصحفية والهلو مات التاريخ :

### اليمن وعمان يسلمان غالي نسخة من اتفاق الحدود بين البلدين

نيويورك حمدي فؤاد - تويعت كل من سلطنة عمان واليمن نسخة من اتفاقية الحدود الموقعة بينهما لدى الإقامة العامة للأمم المتحدة تم ذلك خلال اجتماع الدكتور بطرس غالي الأمين العام للمنظمة الدولية مع كل من سليم بن محمد القصبي مندوب سلطنة عمان في الأمم المتحدة والقائم بأعمال بعثة اليمن في المنظمة.

وقد أعرب الدكتور غالي عن ارتياحه للتوصل للبلدين في هذه الاتفاقية لترسيم الحدود بينهما بهيئة منضمة استغرقت ١٠ سنوات.





المصدر : الحياة

للتشهر والخد مات الصحفية والاعلومات التاريخ : ٩٢ / ٢ / ٢٠٠٢

## مسقط وصنعاء تتفان على بناء طريق بينهما

# الانسحابات وفتح المنافذ لن تنتظر ترسيم الحدود اليمنية - العمانية

□ مسقط من حسين عبد الغني  
□ صنعاء من محمد بن عبد الرحمن الحميري

■ قالت مصادر مطلعة في مسقط واليمن ستفحصان المعابر والمنازل الحدودية الغربية بينهما بعد اجازة عيد الفطر المبارك. وأن البلدين اللذين يرغبان في تطوير علاقتهما التجارية خصوصاً في المنطقة الحدودية. ان ينتظرا العملية الفنية لترسيم الحدود والتي ستستند إلى شركة عالمية متخصصة وستتفرق عادة وقدما طويلاً.

وانشأت هذه المصادر إلى ان تنظيم امسحاب قوات الطرفين إلى المواقع الجديدة بموجب اتفاقية الحدود يمكن ان يتم أيضاً بعد العيد ولم تستبعد احتمال استناد عملية ترسيم الحدود بموجب الاتفاقية التي وقعت في تشرين الأول (اكتوبر) وصوبت عليها في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢ ولودعت هذا الشهر لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة إلى الفقرة الثانية التي تنص حالياً ترسيم الحدود العمانية - السعودية تلتزم بالالتزامات الموقعة في آذار (مارس) ١٩٩١.

ثلاثة معابر وقالت ان الاتفاقية العربية للمحتمل ضمنها بين عمان واليمن ثلاثة معابر طبيعية هي صرغيت وحبروت وشحن.

وسلكت المصادر نفسها عن أي من هذه المعابر يصلح ان يكون الطريق البري الرئيسي بين البلدين فاجابت ان لكل منها مزايا وعيوباً، فمخبر صرغيت مثلاً هو الممر الذي يؤدي إلى الطريق الأحمر لكنه وعر وصعب فيؤدي إلى واد مسحيق يتعين بناء جسر لمجوره وهو امر يزيد الكلفة المتوقعة أما الممر الثالث فقد يكون الانسحاب على رغم انه أطول من الآخرين وهو ممر شحن المنطقة التي انتقلت إلى اليمن بموجب اتفاقية الحدود.

وكتشفت هذه المصادر ان عمان

واليمن اتفقتا على إنشاء الطريق البري بينهما. ويشكل هذا الاتفاق تجاوزاً للجهود اليمنية السابقة التي لم تكال بالفجاح إذ حاولت صنعاء بناء الطريق مستعملة بالمصانع

العربية الخليجية أو الفولاية. وقالت ان محادثات جرت هذا الأسبوع في مسقط بين وكيل الوزارة المختصة بشؤون الطرق في البلدين وعرض فيها الجانب اليمني دراسة فية للبدائل الثلاثة لإنشاء الطريق بين الدولتين.

ورجحت هذه المصادر في شكل تخميني ان يعمل الجانبان في اختيار طريق شحن على رغم انه الأطول لكنه سيكون أقل كلفة من متطاري صرغيت وحبروت.

واشارت إلى ان القرار الذي اصدره السلطان قابوس بن سعيد أول أمس والذي بتشكيل لجنة وزارية برئاسة السيد قيس بن عبيد الله لشؤون الطرق والمواصلات

تتضمن بالجوانب المتعلقة بتواصل الحدود بين السلطنة واليمن والتي تأكيد الزواوي إنشاء مركز تجاري ضخم في منطقة شمال حبروت أي قرب شحن مطيرة ان هذين الأمرين يرجحان وقوع الاختيار على طريق شحن.

ولوححت ان هذا المركز سيكون نواة لمنطقة تجارية حرة بين البلدين في منطقة الحدود لنقل السلع العمانية واليمنية ذات المنشأ الوطني عبرها. ويستبعد ان تكون المنطقة الحرة بعيدة عن الطريق الرئيسي بين البلدين.

مشاكل التمويل ونظراً إلى ان الاجتماع الأخير الذي عقد على مستوى وزراء في عمان لم يكن مؤهلاً لمناقشة سبل تمويل هذا الطريق فإن اجتماعاً سيعقد على المستوى الوزاري بعد عيد الفطر المبارك عندما يزور وزير

التمه في الصفحة (٤)





المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٤ / ٢ / ٥٢

للنشر والخد مات أنصحية والهلو مات

## الإنصاحات وفتح المنافلن تنتظر

تمة الصفحة الأولى

التصميم البصري مسقط للاجتماع مع نظيره وزير لواصلات للمصاني سالم بن عبدالله المزالي.

وقالت هذه المصادر أن اختيار الطريق لعمه قد يتم بطريقتين الأولى لتخاذ قرار سياسي يمينه والثانية إحالة الموضوع على شركة نواية متخصصة لحدد الطريق الأفضل. وأظهرت أن ميزة الخيار الأول لتعمل في انحصار الوقت الذي اتفق الجانبان على ابعينه نظراً إلى رغبتهما في الإسراع في تشييد الحركة الاقتصادية وتيسير انتقال المواطنين ودعم الصلات الاجتماعية والثقافية بينهما. وعن حل مشاكل التمويل، أكدت هذه المصادر أن لهم اتفاق البلدين على العمل في شكل مشترك في بناء الطريق. ومن الوايد ضمن هذا الاتفاق أن تكون مساهمة دولة كبر من مساهمة الدولة الأخرى. وإذا لم تستطع إمكانات البلدين تغطية نفقات الطريق يمكن أن يتوجها مما إلى الصناديق الخليجية والعربية أو الصناديق الدولية أو البنوك التجارية العالمية أو إلى دول مقيمة لتوفير التمويل. وكل ذلك يمكن الاتفاق عليه بين البلدين.

السماعي

وفي صنعاء وصف المهندس انيس ناصر السماوي وكيل وزارة الإنشاءات والتعمير - فرع عدن نتائج زيارته لسلطة عمان بأنها كانت ايجابية. وركزت على التمسيد لتوقيع اتفاقية للتعاون بين البلدين يتم بموجبها ربط البلدين الجارين بشبكة حذيفة من الطرق.

وقال السماوي أنه حرص في اللقاءات والمحادثات مع المسؤولين في مسقط كل القضايا الفنية المتعلقة بإعداد الدراسات والتصاميم لذلك الطرق استعداً للتصديق الذي يتوقع أن يبدأ مباشرة بعد استكمال تلك الدراسات.

وأضاف أن فريقاً من البلدين سيشارك في تحديد مسارات الطرق للوقوف تفصيلها وتكليف شركات استشارية القيام بأعمال التصميم الهندسية اللازمة بإشراف التخصص في مجال الطرق في البلدين ومقريلتهم.







الصحف

المصدر :

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

ع ١٩٩٤

## البيض في عُمان الثلثاء لتطبيق اتفاقية الحدود

□ مسقط - من حسين عبدالغني

■ قالت مصادر مطلعة في مسقط، انه «الحيطة» ليس ان السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني سيقيم بول زيارة رسمية لسلطنة عمان بعد غد الثلاثاء. وستكون هذه أيضاً أول زيارة رسمية يقوم بها البيض لإحدى دول مجلس التعاون الخليجي

وسيجري البيض محادثات مع السلطان قابوس بن سعيد ومع السيد ثويني بن شهاب المللي لائتلاف السلطان والرجل الثاني في ترتيب البروتوكول العماني. وأوقعت هذه المصادر ان محادثات البيض ستشمل عملياً تطبيق اتفاقية الحدود الدولية بين البلدين بما في ذلك فتح الحدود والتواصل بين مواطني البلدين في المناطق الحدودية وفتح المباد وتسهيل حركة انتقال الباص والشاحنات أصعب إلى العلاقات الثنائية في مجالات النفط والصناعة والاستثمارات المشتركة وتوالت هذه المصادر الاعلان عن فتح الحدود بين البلدين وإيجاز الانتسابات العسكرية المتبادلة بين قوات البلدين حسب الخط السيد للحدود قريباً في ضوء العمليات الفنية

المستمرة بشكل طبيعي بين السلطات العمانية واليمنية.

وأعتبرت هذه المصادر زيارة البيض الذي كان أحد للتجسسين بقوة لتجاوز اتفاق الحدود بين الدولتين بمثابة دالة رمزية على التطور في العلاقات بينهما.

وتعبراً عن أهمية الزيارة سيرافق نائب الرئيس اليمني وفد رفيع المستوى يضم وزراء الخارجية والدفاع والتجارة والتشابات ومدير مكتب مجلس الرئاسة واثنين من محافظي المحافظات الحدودية المتاخمة لعمان (حضرمت والمهرة).

وستكون هذه أول زيارتيه يقوم بها وزير الدفاع اليمني العميد هيثم قاسم طاهر لسلطنة عمان ولم تستبعد المصادر نفسها أن يبحث وزير الدفاع اليمني مع المسؤولين العسكريين في عمان في القضايا العسكرية المتعلقة بالحدود والاستجابات الموفرة وتنظيم الإجراءات الأمنية في المنطقة الحدودية مستقبلاً وقضايا الأمن الاقليمي.

واستبعدت هذه المصادر ان يسعى السيد البيض الى طرح قضية العلاقات اليمنية - الخليجية وقالت هذه المصادر انه على رغم ان اليمن وعمان تتفقان على ضرورة العمل لتطبيع العلاقات في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، الا ان العلاقات بين اليمن ودول الخليج العربية متخفت مرحلة الوساطة ويات في استطاعة اليمن الآن اجراء اتصالات مباشرة مع معظم هذه الدول.

من جهة أخرى توقعات هذه المصادر ان تتلخس عمان واليمن خلال اليومين المقبلين من الاتفاق على قضية الطريق الاستراتيجي الرئيسي الذي يربط بينهما والذي توجد في شانه ثلاثة خيارات. ويتوقع ان يعلن ودان عماني ويمني برأيهما وزير المواصلات العماني ووزير الانشابات اليمني اليوم منطقة الحدود على الطبيعة وتحصين الطريق الأفضل في ضوء هذه المعايير. وفي تقدير هذه المصادر ان هذه الزيارة ستوفر نصف الجهود والوقت المطلوبين لسم قضية اختيار للنقل الأفضل الذي يمر عبره الطريق والذي سيكون اما ضمن او صرافيت او جبروت ويهدد هذا الطريق لشاء منطقة تجارية حرة مفتوحة بين البلدين.





المصدر : الحرة

التاريخ : ١٩٩٢ أبريل

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

## أكد التزام الاشتراكي نتائج الانتخابات اليمنية البيض : اتفاق مع عمان على الانسحابات وفتح الحدود

□ مسقط -

من حسين عبدالقضي:

جبراتها، مشدداً في هذا المجال على عدم وجود أي خلاف حمودي مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

واعتبر أن «الوقت لم يحن بعد لعوية العلاقات السياسية مع بغداد. لكنه أشار إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي متفقة على التمسك بوحدة العراق وسلامة أراضيها وشعبها. (تصريحات يوسف بن علوي ص ٤) واعتبر السيد القضي أن توقيع اليمن وسلطنة عمان لتفاهية الحدود هو مفتاح للعلاقات الثنائية وولفر

مصادقاته مع السلطان قابوس بن سعيد أدت إلى الاتفاق على العديد من الخطوات والإجراءات في مجال تطبيق الاتفاق الحمودي لتوقيع بينهما في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي كتطبيق الانسحابات وترسيم العلاقات الحدودية التي حددتها الاتفاقية وفتح الحدود والمخارج. كذلك أكد وزير الدولة اليمني لشؤون الخارجية السيد يوسف بن علوي بن عبدالله في لقاء صحفي في مسقط أمس الأربعاء زيارة نائب الرئيس اليمني، أن سلطنة عمان أنهت مشكلاتها الحدودية مع جميع

■ أكد السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني أمس في مؤتمر صحفي عقده في مسقط في ختام زيارته لسلطنة عمان أن الحزب الاشتراكي اليمني (الذي يتولى منصب الأمين العام فيه) سيلتزم بنتائج الانتخابات العامة التي ستجرى في اليمن في الصباح والعشرين من الشهر الجاري «أياً تكن هذه النتائج». وأضاف المسؤول اليمني أن





المصدر: الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٧٣

العمانية للجميع الأمر الذي فتح الباب لمناقشة قضايانا من دون حذقة والعمل على تطويرها في مختلف المجالات.

وقال نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الذي تحدث عن توافق في التفكير وفي النظر للأمور، مع السلطان قابوس والمسؤولين العمانيين أن التركيز في العلاقات الثنائية كان على نقل اتفاقية الحدود إلى حيز التنفيذ الفعلي وبناء الطرق وفتح المعابر بين البلدين وتسهيل حركة المواطنين والعمل المشترك من أجل تطوير القدرات التجاري وخلق أجواء طبيعية جداً بين البلدين. كما ألقى على سحب القوات وفقاً للاتفاقية وانعاشها إلى أوضاعها على هذا الأساس وإسناد الاتفاقية.

وعن قضايا الحدود الأخرى التي تتعلق باليمن أكد العيشي أن علاقات اليمن مع الإثراء في العمومية هي علاقات تاريخية وإن القيادة اليمنية أولت اهتماماً لهذه العلاقة منذ البداية فهي أول بلدان لحكومة الوحدة جرى تكديس استخدام اليمن لمناقشة موضوع الحدود بروح إيجابية وروح البحث عن حل.

ورأى أن هناك جهوداً تبذل من أجل مواصلة البحث في هذه المسألة وادينا لجنة من الفئتين من البلدين تلتزم وفق برنامج وهذا لتتوصل رسمياً مع العمومية على أعلى المستويات وتلتزم تقدمها وتضمن أن نواصل هذه الجهود ونعبر كل شيء للنقاش بروح البحث عن حلول. وأكد تنقله بالمفاوضات والاتصالات التي تمت مؤخراً إلى أن بعض القضايا يحتاج إلى صبر وعمل وإلى أن أمانة الطبيعة موجودة وإن هناك تقدماً، ونحن نشاهد المتأخر الطبيعة ناصها.

من ناحية أخرى ورداً على سؤال لـ «الحياة» عن للصابع الذي يؤدي إليها لضيق الحزبين الحاكمين في اليمن في تنفيذ مشروع الدمج بينهما قبل الانتخابات العامة. ومدى تهديد ذلك لفرصهما في الفوز بهذه الانتخابات قال العيشي: «لنا حزب اشتراكي ملتزمين ما اعلامه وما اعلمنا الشعب اليمني عليه سئلتم أي نتائج تظهر عنها هذه الانتخابات مهما كانت».

وأعترف بوجود الديناميات والمصاعب سواء بين حزبه وحزب المؤتمر الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح، أو داخل الحزب الاشتراكي نفسه. وقال: «إن الديناميات شيء طبيعي جداً وأرجو أن نعالجها في الأحزاب اليمنية ولا نطغيا بل حتى أن نسميها باسمها نحن خرجنا - من تيريندا - بهذه النتيجة وهي القبول بالديناميات والخلافات بل وحتى بالمناظر».

وأعتمد أن هذه الأجتهات تهدد الطريق لتطور لاحق وتدعم النهج الديموقراطي في اليمن الذي هو جديد وغمره مفيد ويحتاج إلى تقليل لبعض المصاعب. وأكد أن الحوار مستمر مع حزب المؤتمر للوصول إلى صيغة أرقى للعلاقة بين الحزبين.

وأعلى العيشي في المؤتمر الصحافي نشاطياً أكد لاحقاً وزير الخارجية اليمني سواء أن الحزبين الحاكمين في اليمن متفانين على الاستمرار في الحكم ومع لحزاب الأخرى في مرحلة ما بعد الانتخابات وإن اليمن سيبس طرفها الخاص لا يمكن أن يحكمها حزب بمفرده بل يجب أن يحصل الاشتراكي على الأغلبية في الانتخابات أن يحكم بمفرده والمفهوم نفسه موجود لدى حزب المؤتمر الشعبي».





المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٢

النشر والخدات الصحفية والمعلومات

## محادثات السلطان قابوس والبيض تستعجل تنفيذ الاتفاقية الحدودية

□ مسقط -  
من حسين عبدالفتي

■ استقبل السلطان قابوس بن سعيد امس السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني اثر وصوله الى مسقط في اشارة رسمية الى الهمية التي يوليها العُمانيون للزيارة الاولى التي يقوم بها السيد للسلطنة. احدى دول مجلس التعاون الخليجي واجرى السلطان قابوس محادثات على انفراد مع السيد استغرقت ساعتين سبقها لقاء خضره اعضاء الوفد اليمني الذي يضم عددا كبيرا من نواب رئيس الوزراء والوزراء بينهم وزير الخارجية الدكتور عبد الكريم الريمي ووزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر. وتناول البحث وسائل تطوير العلاقات بين البلدين .

يربط بين البلدين ويمتد في اسفل تنفيذ الجوانب الاقتصادية من الاتفاقية الداعية الى فتح الحدود والقناة منطقة تجارية حرة حولها وانسياب البضائع وقطارها واولى البيض في بيان امني به امس اهتماما فائقا للعلاقات العمانية - اليمنية. واكد الحرص على «استغلال الجوانب لاستعادة الحمة العربية» التي تشجع على تجاوز المواقف. وقال: «ان القوات حسان لترسيم جسر الثقة واعادة ترتيب البيت العربي».

واكدت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان المسؤول اليمني سيحرص على ان يؤكد للقيادة العمانية ان الانتخابات المقبلة في اليمن حدث محلي ان يكون له تثير في التعدادات والانتخابات التي التزمها اليمن وفي رغبتها في حل قضايا الحدود وتطبيع العلاقات مع جيرانه.

وتستهدف الزيارة التي يقوم بها نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الاسراع في تطبيق الاتفاقية الجوانب الاقتصادية والامنية. ويعتقد بأنها ستفتح الى امام الخطط الموضوعة لبدء عملية الانسحاب المتزامن للقوات البلدين من المنطقة الحدودية الى نقاط جديدة حددتها الاتفاقية التي تخطى بموجبها كل من الطرفين عن اراضٍ للطرف الاخر وحصل على اراضٍ اخرى في مقابلها.

وتوقع ايضا ان تدفع الزيارة في اتجاه التظام على تعيين شركة دولية لترسيم الحدود ووضع خريطة دولية جديدة بموجب الاتفاقية لتوقعة في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) لخاصي.

وقبل وصول البيض بساعات توصل الجانبان العماني واليمني الى اتفاق على لقاعة طريق بري مشترك







المصدر: السوق الدولية

التاريخ: ٤ - أبريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## منطقة حرة بين اليمن وسلطنة عمان واعادة ترتيب مواقع قوات البلدين

عن: من لطفي شطارة

وتعميد الطرق، وتطوير التبادل التجاري، واعادة ترتيب اوضاع القوات المسلحة للبلدين وفق ما نصت عليه الاتفاقية. ودعا الى راب الصنع في وحدة الصف العربي.

الى ذلك أكد السيد يوسف بن علوي عبد الله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية ايمان بلاده بالحوار لحل الكثير من القضايا. وقال في مؤتمر صحافي عقده أمس عقب زيارة البيضاء للسلطنة ان اليمن تستطيع، دون الحاجة الى وساطة، فتح باب الحوار مع اشقيائها في دول الخليج العربية. وأعلن الوزير العماني ان بلاده انتهت خلافاتها الحدودية مع جيرانها.

وأضاف ان عمان ستعمل قريباً جداً على ترسيم حدود منطقتها الاقتصادية البحرية مع باكستان. وأشار الوزير العماني الى ان الخلاف الحدودي مع دولة الإمارات العربية المتحدة سوي نهائياً.

عاد الى صنعاء أمس علي سالم البيض، نائب الرئيس اليمني، بعد زيارة رسمية لعمان استغرقت 3 أيام، أجرى خلالها محادثات مع السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وكبار المسؤولين في مسقط بشأن توثيق العلاقات بين البلدين، بعد المصافحة على اتفاقية ترسيم الحدود بينهما. ومن أبرز الموضوعات، التي تناولتها المحادثات، الخاصة بمنطقة تجارية جردية في محافظة المهرة الحدودية بين البلدين، كما دعى المهندس عبد الله الكرنيسي، وزير الأشغال العامة، في مسقط، لحواسلة دراسة الخطوات التطبيقية لبناء طريق يري يربط مسقط، والقيظة، عاصمة محافظة المهرة. وأعرب البيض، قبيل مغادرته مسقط، عن ثقؤله بشأن مستقبل العلاقات بين البلدين، مثل فتح المعابر





المصدر : الحياة

التاريخ : ١ أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**انتهاء تمرد لجنود يمينيين تأخرت روايتهم**

## **اليمن وعمان تفتحان الحدود بدءاً من أول حزيران**

□ صنعاء -

من عبدالرحمن الحيفري

□ عدن -

من إقبال علي عبدالله

السلطان قابوس بن سعيد. وكان ملكاً في السنين تاييد البلدين محادثات السلام في المنطقة مع ولائهم بتنازل الصعوبات التي تعترض الجهود التي تبذلها الدولتان اليراعيتان (الأمن السلام) والمجتمع الدولي لتحقيق السلام في المنطقة.

■ انتهت اليمن وسلطنة عمان على فتح الحدود بينهما بدءاً من أول حزيران (يونيو) المقبل بعدما حدثتا تطمين رسمي للبحرين.

وأعلن ذلك في مكان مشترك صدر بعد الزيارة التي قام بها السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني لسلطنة عمان وانتهدت مساء أول من أمس وتخللتها محادثات مع





المصدر : الحياة

التاريخ : ١٦ آذار ١٩٥٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## اجتماع حدودي قريباً بين عمان واليمن لترتيب انسحاب القوات

□ صفاء -

من عبد الرحمن الحيدري  
□ لندن - الحياة □

أكدت مصادر دبلوماسية لـ «الحياة» أن سلطنة عمان والجمهورية اليمنية ماضيتان في تنفيذ جدول الانسحابات وفتح للمناخ البرية كما اتفق عليه في المحادثات التي أجراها في مسقط الأسبوع الماضي نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني السيد علي سالم البيض.

وقالت هذه المصادر أن اجتماعات مستقلة بعد أسبوع على الحدود بين ممثلين للدولتين لأجل ترتيبات انسحاب القوات العمانية واليمنية إلى المواقع الجديدة كانت جديدها اتفاقية ترسيم الحدود الدولية الموقعة في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، وستجلى قوات كل بلد عن بعض مواقعها السابقة لطرف الآخر في تبادل حثمه القرار البلدين مبدأ ترسيم الخط الحدودي خطاً مستقيماً لا يتعرج سوى في نقطة واحدة هي مثلث حيروت التي ستكون قريبة من المنفذ السوري الرئيسي بين البلدين. حيث ستتضمن منطقة تجارة حره.

وأكدت هذه المصادر أن انسحاب قوات البلدين سيكون عملية روتينية وميسورة نظراً إلى جو الثقة الكبير بين الطرفين والذي دعمته زيارة البيض لعمان حيث استقبل استقبالاً رؤساء الدول. وتوقع أن يكتمل تركيز قوات البلدين عند نقاط خط الحدود الجديد قبل الأول من شهر حزيران (يونيو) المقبل وهو الموعد

الذي اتفق عليه أثناء زيارة نائب الرئيس اليمني لمسقط ليكون بداية فتح للمناخ البرية والسماح بانتقال المواطنين من الطرفين في سياراتهم للمرة الأولى منذ عشرات السنين.

وعلم أن الإجراءات العملية الخاصة بفتح المنافذ وبشؤون المواطنين من الأوراق وتأمينات السفر ستناقش في الاجتماعات المقبلة على الحدود بعد أيام.

وأكدت المصادر عدم صحة الأنباء التي تنشرها الأسبوعية «العين» تأييداً عن عبور كتيبتين من الجيش اليمني الحدود إلى عمان وتسليم أسلحتهم إلى السلطات العمانية. وقالت هذه الولاية جمة وتفصيلاً. كما نأت أن يكون الجيش نظرياً إليها في محادثاته مع المسؤولين العمانيين.

وفي صفاء نالي مصدر عسكري مسؤول عبور كتيبتين من محافظة المهرة إلى سلطنة عمان وقال: أن كتيبتين يمينيتين وكتيبتين عمانيتين تحركت قبل أسبوعين من زيارة البيض لسلطنة عمان. أي قبل شهر للتحرك إلى معامك لترسيم الرسمي للحدود التي اتفق عليها البلدان نهاية العام الماضي. وإلى النقاط الجبركية عند الحدود المشتركة.

سالم صالح

على سعيد أخري، توفيق عضو مجلس الرئاسة اليمني الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي السيد سالم صالح محمد تضمن العلاقات بين اليمن وتول مجلس الشورى الخليجي، ونوه بتجربة المجلس التي





# الحياة

المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢

استثمرت الوثائق والخصائص المتميزة، وأكد أن ملف الحدود «فتح بجديّة مع السعودية للتوصل إلى حل مرضٍ للطرفين».

واعتبر سالم صالح محمد أن العلاقات بين اليمن وسلطنة عمان يمكن أن تشكل مثلاً حياً لتجاوز آثار الماضي ومخلفاته، ورأى أن البلدين استطاعا «بحكمة قيادتهما السليمتين وبثأيد شعبي كبير التوصل إلى حل أكثر المشاكل تعقيداً والتي تمثل لغماً موقوتاً بين كثير من الدول».

وكتب في افتتاحية نشرها هذه الأسبوع صحيفة «النور» وصوت العمال أن اليمن «ينظر إلى مجلس التعاون الخليجي باعتباره إحدى التجارب الإقليمية المستمرة التي استثمرت الوثائق والخصائص المتميزة».

وتابع أن ملف الحدود الذي فتح الآن بجديّة مع المملكة العربية السعودية للتوصل إلى حل مرضٍ للطرفين يقوم على قاعدة الحقوق المشروعة للجميع، ولعلّ في تفاعل بين «مؤشرات جيدة بدأت بتفكيك شبكة الصعوبات».

معتبراً أن «لا بد من طرح جريّ للعمل من أجل إيجاد منظومة سياسية متكاملة لدول الجزيرة والخليج وشعوبهما».

تقوم على أساس المصالحة والمصالح المشتركة والتعايش.

وشدد على أن «الامن الاقليمي يمثل أهمية قصوى لدول المنطقة التي تستلزم

كثير احتياط من لطفة في التعامل».

ونذكر زيارة نائب الرئيس اليمني للسلطنة ووصفها بأنها صبادرة لفسر حاجز الشكوك والجمود في واقع يعترف للجميع بأنه موقت لا بد من أن يزول.

ولقد ان اليمن وعمان بعد انجاز اتفاقية الحدود التي حافظت على الحقوق التاريخية المشروعة لكلا البلدين، انطلقا على البدء بخطوات سياسية والتضامنية وثقافية، تؤكد الترابط الوثيق بين الشعبين الشقيقين، مثل إقامة المشاريع المشتركة.

وفتح معابر حدودية لتتقل المواطنين، والإهم من ذلك التوصل إلى الاتفاق مشترك بإنتفاء مبرر وجود وحدات عسكرية على جانبي الحدود».

وأضاف سالم صالح محمد: سلطنة عمان هي عضو مؤسس في مجلس التعاون الخليجي الذي يشكل إحدى تجارب التجمعات الإقليمية المشتركة. وما أثمرته مع اليمن لا بد أن يكون له تأثير مباشر على معجده علاقات اليمن بغيرها في الجزيرة والخليج.

والتي أثمرت بفضل نتيجة حرب الخليج. وزاد أن التفاعل «يمتد على دعوات المصالحة والمصالحة حيث بدأت الاتصالات والزيارات على مستويات رفيعة».







المصدر : الحياة

١٩ أبريل ١٩٧٧

التاريخ : للنشر والخد مات الصحفية والهلو مات

## لجنة عسكرية عمانية - يمنية تبحث الانسحابات وفتح الحدود

□ مسقط -

من حسين عبد الغني:

■ قالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان لجنة عسكرية من سلطنة عُمان والجمهورية اليمنية بدأت أمس مفاوضات فنية - عسكرية في منطقة ضمن الحدودية.

واشارت المصادر الى ان هذه الاجتماعات التي تعقد على مستوى العسكريين تأتي بعد اقل من اسبوعين على زيارة نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض لمسلط وتم خلالها

الاتفاق على تنفيذ بنود اتفاق فتح الحدود والمناخذ البرية بدءاً من مطلع شهر حزيران (يونيو) المقبل.

واكدت المصادر ان الواسعين العسكريين سيبحثان في تفاصيل ما تم الاتفاق عليه سياسياً، وتحديد وسائل تنفيذه. ومن هذه التفاصيل وضع جدول نقطة الانسحابات العسكرية لقوات الطرفين الى المواقع الجسدية التي حسمها الاتفاق الحدودي. وتحديد المواقع الفعلية للمتقنين البريين اللذين تم تجميعهما كطريق عبور بين البلدين وهما طريق

الزبونة - القحضة وطريق صرغيت - حوف. وسيبحث الاجتماع العسكري في قواعد منح التاشيرة لمرافق المدنيين والتسهيلات التي ستقدمها سلطات الحدود في كل منهما لمرافق البلد الآخر.

واكدت المصادر ان هذه الاجتماعات ستسهل انجاز الانسحاب العسكري وفتح للمناخذ وتحديد نقاط العبور واجراءات التاشيرة قبل الموعّد للمصعد الذي حسمه البلدان لفتح الحدود بينهما في مطلع حزيران المقبل.





المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠٠٢ ٢٠٠٢

## بدء الإجراءات لفتح الحدود البرية بين مسقط وصنعاء في أول يونيو

مسقط، أبوظبي،  
الشرق الأوسط

الثناء الزيارة التي قام بها نائب  
الرئيس اليمني علي سالم  
البيض إلى مسقط منذ حوالي  
أسبوعين.

واستناداً إلى المصادر نفسها  
فإن الاتفاق يتضمن التنازع  
مركزين للهجرة والجيومات  
ومركزين للشرطة على مصالمت  
مقاربة عند المعابر الحدودية بين  
اليمن تمهيداً لبدء العمل في  
الموعد المقرر.

ونقلت الأنباء صحافية عن

أكدت مصادر سياسية أمس  
أن سلطنة عمان واليمن قررتا بدء  
الإجراءات لفتح الحدود البرية  
البحرية بينهما اعتباراً من أول  
يونيو (حزيران) المقبل، وذلك  
للمرة الأولى منذ 20 عاماً.  
ونشرت هذه المصادر أن هذا  
القرار يأتي تنفيذاً لاتفاق في  
هذا الشأن تم التوقيع عليه

مصادر يمنية في مسقط أن معبر  
الحدود الأول سيكون في منطقة  
«المزينة» أما معبر الحدود  
الثاني فسيكون في منطقة  
«مرفيت». وكانت لجنة عسكرية  
مشتركة قد مدت منذ يومين  
محادثات فنية، عسكرية في  
منطقة «شحن» الواقعة على  
الحدود بين البلدين لوضع  
الاتفاق التي أجزت خلال زيارة  
البيض إلى مسقط موضع التنفيذ.  
وقالت مصادر مطلعة أن أبرز

ما جرى بحثه وضع جدول بخطة  
الانسحابات العسكرية لقوات  
الطرفين إلى المواقع الجديدة التي  
حددها الاتفاق الحدودي، إضافة  
إلى تحديد المواقع النهائية  
للمنشدتين البريين اللذين حددا  
كطريق عبور بين البلدين، ثم  
قواعد منح التأشيرة لوافدين  
السلطنة واليمن والتسهيلات  
التي ستقدمها لهم سلطات  
الحدود.





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢١ أبريل ١٩٩٣

المصدر: الشريط

سالم صالح محمد في مقال في الشريط

## علاقات اليمن وعمان مثل لتجاوز مخلفات الماضي التعاون وحسن الجوار يبعدان شبح التوتر والنزاع





ولا تتخلف مطلقاً، إن بلدان هذه المنطقة الحساسنة من العالم، والتي تخزن معظم احتياطي النفط من المنطقة، وتتصرف على مررات ومسطحات مائية هامة وضرورية للمواصلات المحلية والفتوزو بالاطلة. وتتصرف دول المنطقة عضوياً في مضمون أمن الاممي مترايب بصعب تجزئته. لا تتخلف ان المستعمرات العالمية والتشكيل مفهوم جديد للعلاقات الدولية لا يستند حركة ائته من مسؤوليات الاستقطاعات الاممولوجية الجادة لم يعدز دول المنطقة على البعد عن اسلوب مبتكر في العلاقات بين دوله، يقوم على ثوابت التاريخ والجغرافيا والدين واللغة والمصير المشترك. فمهمها ولدت التسامحات السياسية واختلفت وجهات النظر. حيال بعض الامور، من شفاق، ان تستقيم اتفاعات متسرعة فته. لا تستقيم ردم تراكم العلاقات الاخوية القاريفية، انما هي مراحل سياسية تنتهي بفناء مسيبتها، انفي الاموال حية والاوقات هي التي اعد بناء علاقات المستغل بطاقة التواصل الخلاق.

ويمكن ان تصل علاقات الجمهورية اليمنية ببساطة عمان مثلاً حياً لتجاوز آثار ومخلفات الماضي، حيث استطاعت الدولتان بمكة فاعادتهما السياسيةين ويتابع شعبي كبير. ان توصلا لحل اعقد مشكلة تمثل لغماً موقوفاً بين كثير من الدول. ومنها العربية. لقد فتمتا ملك الحدود والمقتاة نهائياً، بانجاز اتفاقية حافظت على الحقوق التاريخية المشروعة لكل البلدين. واتفق البلدان على البدء بخطوات سياسية واقتصادية وثقافية تؤكد الشرايط الوثوق بين الشعبين الشقيقين، مثل إقامة المشاريع المشتركة، وفتح معابر حدودية لتسهيل المواطنين من الجانبين، والامم من تلك التوصل الى لقاعة مشتركة مانفاه مرور وجود الوحدات العسكرية على جانبي الحدود.

وسلطنة عمان، كما يعرف. عضو مؤسس في مجلس التعاون الخليجي، الذي يشكل احدى تجارب التجمعات الاقليمية المشتركة، وما انجزته مع اليمن لا بد ان يكون له تأثير مباشر على متعدد علاقات اليمن بجيرانه في الجزيرة والخليج، التي اضررت بعنف نتيجة حرب الخليج، واختلف زوايا تقويم الموقف حينئذ، والتخلف الذي يفرضه التكبر من الجانبين لشؤون دول هذه المنطقة مبني على دعوات للتسامح والصراحة، حيث بدأت الاممالات

ديبلوماسية الاعجاب الشخصي. لقد انبثقت المتغيرات، خصوصاً على الساحة العربية، ان من الاسباب الحقيقية لتزدي تلك العلاقات سلبية الهوليس الشخصية، التي مثلت ذات يوم احدى ايجابيات بناء تلك العلاقة، والتي على اساسها صيغت لغة خطاب سياسي واعلامي، تتأرجح يوماً صعوداً وهبوطاً. لتتقلب رأساً على عقب من الفتح الخفائي الى السهقة والسلب القذع.

التغيرات المستمرة، والتجارب الحادة اثبتت ان تلك الاسلوب تقاعمت اليقظة، واضحت هذه الآلية لا تخدم لقاعة علاقات جادة واضحة الاسباب والتشؤن والبلدان العربية اتسوع من غيرها كإيجاد آلية واضحة عملية لا سيما انها تترك مصيرها المشترك، وانها تولجه عدواً مشتركاً وتهديدات عامة والقائمة مشتركة، حتى على المستوى الداخلي وان تعمقت الاسباب والمسببات.

وعلى اعمية العلاقات بين جميع البلدان العربية بمختلف تجمعاتها الاقليمية، فأن ما سوف نركز عليه في هذه الفوضى هو طبيعة العلاقات بين دول شبه الجزيرة العربية والخليج. والفواقم المشتركة بين هذه الدول وتدخل مهموما الاقليمية، واقتراض اساليب ديناميكية لاعادة صياغة وترتيب الأولويات. وافاق المستغل. لا سيما ان هذه الدول تمثل كتلة جغرافية وسياسية اقليمية متقاربة جداً في مصالحها القائمة، ومهموما المشتركة.

يترس سلم صالح محمد - عضو مجلس الرئاسة اليمني والأمين العام للامم المتحدة - تجربة تطوير العلاقات بين اليمن وعمان، بعد اقتراح اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين ويتطرق، في هذا المقال الذي حص به، لفتنق الايسة. الى طر تلك التجربة سونجا لبدء نظام جديد من العلاقات العربية.

العلاقات العربية العربية على اعميتها واتساع وتنوع مجالاتها، وتنبهده هوسوها. من لواشبع المشكلة جداً، بل للعقدة، لا تتجلى لأي متتابع اسرارها، الطبيعي او المتزدي، بناء ضيق مصاصيمي واضح يصعد اجميبتها، ويبنى على تلك الافتراضات معينة. مثل كل العلاقات القائمة بين الدول.

لأن هذه العلاقات، وهي سياسية غالباً، لم تبن على قواعد السلوك السياسي الصحيح، ولم تؤسس على مبادئ الذوات العربية المشتركة، ولا حتى الشرايط الاقليمية بمختلف مصالحها. ولا على ضوء اهداف تتخلق بمصطحة عليا للشعوب العربية مجتمعة.

ولعل جعل تلك الاسباب هي التي تلوذض يوماً اجماع العربي المشترك حول مواضع عدة. وذلك مؤدي لاحتكاك لتزدي مستوى العلاقات، بل يؤدي لصيغتها الى هدم مبنياها.

والعلاقات بين الدول ليست من الامور السهلة التي يمكن اقامتها، او تطبيقها بشكل عاطفي، او استخدام







## المصدر: المراجعة الدورية

التاريخ: ٢١ أبريل ١٩٩٢

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والزيارات على مستويات رفيعة، لا يمكن أن تخطي مضمونها عن غير. ويؤكد ذلك البيان المشترك الذي صدر في ختام زيارة الإخ على سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، حيث أكد فيما يخص الوضع في المنطقة أهمية التعاون والتفاهم بين دولها، على أساس مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وتعزيز الأمن والاستقرار للمنطقة وشعوبها، وإبعادها عن شبح التوتر والانفراج. واليمن ينتظر مجلس التعاون الخليجي على أنه من الشجرات الواشقة والخصائص المميزة لدولة

● وجود تضحية كبيرة في بنية دولة اقتصادياً واجتماعياً، مع تقارب واضح في ميكانتها وانتمائها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وحدة العقيدة والفكر ومثالي

العادات والتقاليد. استبداد دولة على أرض منبسطة، لا توجد بينها حواجز طبيعية تقريباً.

وفي هذا المجال فإن استطاعت دول المغرب العربي استئصال خصائصها من طابعها بالامة تجمعها الاقليمي مع فرق واحد هو ان القطر لم يكن فاسماً مشتركاً بين دولها، واستطاعت، حتى الآن، مواصلة تجربتها رغم شتى العراقيل. ورغم ان اليمن يشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي في الغلبة هذه الخصائص ويملك، بعدوحتها خاصة جنوبية هامة لهذا التجمع الاقليمي، رغم تراكم مؤثرات الصراعات الماضية، وعلى الحدود التي فتح، الآن، يجمعه مع المنطقة العربية السعودية للوصول إلى حل مرضي للطرفين يقوم على قاعدة حقوق الجميع المتشعبة، فإنها لم تصبح لحد مكونات هذا النسق المؤثرات الجديدة التي بدأت في تلك خطوط شبكة المصوبات التي صبحت من جرأه تراكم المؤثرات السياسية السابقة، وترى ان اسلم السبل في التفكير بإيجاد طرق إلى جديدة ليداء متفهمة من العلاقات الراسخة القائمة على الاحاطة وتنمية مصالح شعوب المنطقة لا يمكن لآثار مسائل هامة تشغل تلك المراتق والبيئات مثل:

أولاً التفكير الجدي في ابعاد شكل من العلاقات التي تجمعه الجبهة بين دول المنطقة وشعوبها، تقوم على انساني العلاقات السابقة التي استندت في سياسات (المحاور)

الايديولوجية والسياسية والعسكرية القضاة وقتذاك بين قطبي العالم، والتي استندت لمنظمة كبرى، وتضخمت عن سياسات كبيرة، الترت على نمو وتنام شعوب المنطقة.

ولا بد من التفكير وال طرح الجريء، للوصول من أجل إيجاد متفهمة سياسية متفهمة لدول وشعوب الجزيرة والخليج، تقوم على أساس المصالحة والمصالح المتفرقة والمتعاضد، للوصول إلى صيغة ملموسة لشكل تلك العلاقة ويكون من الأفضل لو توصلت بلدان المنطقة إلى شكل راقى رفيع لكل تلك العلاقات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية للوصول إلى التكامل الحقيقي بين دول وشعوب الجزيرة والخليج.

ثانياً يمثل محال الأمن الاقليمي أهمية قصوى لدول المنطقة سيما ان هذه المنطقة تخزن كثير احتياطي العالم من الطاقة إضافة إلى موانئها الاستراتيجية على أهم الممرات والمسطحات المائية في العالم، ومن الطبيعي أن تشكل قوى أمنه الاقليمي من دولة ذات المصلحة المباشرة في ذلك ويمكن تطبيق ذلك المفهوم علي في البدء بخطوات ملموسة كالتالي:

١. الإطراب أي كان مصدره ومصدره ومنعته والأدلة وان يتأثر تلك بالإقامة علاقات متكافئة وندية بين المؤسسات الرسمية والشعبية وبين أجهزة دول المنطقة المعنية لمواجهة تلك الظواهر المختلفة، التي تلقى الجميع - لأن مثل تلك الظواهر الغربية تعمل على تقويض مختلف الأنظمة تحت دعوى شتى.. وتتلالي في النتيجة انتهائية حتى مع أهداف العدو المشترك.. الصهيونية.. رغم مزاعمها المتطرفة بأن أعمالها الإرهابية مقاومة العدو

ثالثاً، الوضع العسكري، تجرعت اليمن وسلطة عمان اتفاقاً تاريخياً يحدّث به خليجياً وعربياً، وحلت مشكلة الحدود سلمية، وهي من المشاكل الحقيقية التي تعترض بناء علاقات عربية - عربية سليمة. ويعد ترسيم الحدود ثلثات مبررات وجود حضور عسكري على الجانبي.

إذا لا بد من تذكير مفهوم «الطبيعة العسكرية» القائمة على تلك الوجهة بين اليمن وعمان، ويتبع ذلك سريان مثل هذا الوضع مع بقية بلدان المنطقة لتتحول العقيدة العسكرية من «العداء إلى الإخاء والتعاون» وفتح باب العمل المشترك في هذا المجال للوصول إلى صيغة متفهمة تقوم على التعاون والتكامل.

رابعاً: العلاقات الثقافية والإعلامية يعد هذا المجال من أهم

المجالات لا سيما ان الخطاب السياسي الإعلامي سابقاً، أضر كثيراً بمستوى العلاقات بين بلدان المنطقة ويمكن ان تقوم دول المنطقة بإقامة مؤسسات ثقافية إعلامية ومراكز دراسات مختلفة وتبادل الخبرات والمعلومات والإنجازات الثقافية والعلمية والمخند الدراسية، سوف يؤدي مثل هذا الوضع المتطور إلى تراكم الجهود المشتركة لمواجهة الغزو الثقافي الصهيوني، الهدف إلى تعمير الثقافة والصناعة العربية.

الاسلامية، ويؤكد مثل هذا الاتجاه المشترك في صياغة مفهوم شامل ومتجانس يوضح ابعاعات جماعات التشخيص والتفكير الذي يضم سياسة العدو التطورية. خصوصاً: الموارد البشرية من المصروف ان اليمن من بين دول شبه الجزيرة العربية التي تتمتع بكثافة سكانية كبيرة، وهذه ميزة قد توفر استمرار العملية الانشائية المكثفة والمطوبور هو كيفية تنظيم العملية الموجودة لدى الجميع، واستنصاح المنطقة وفق لتفاسير بات محددة واضحة.

رماً كانت هذه الاممات الصاعدة أبرز مفاعيل لقائمة علاقات منطقية وأشخص ذات مضامين مستقبلياً استراتيجيية لا تقت في عيشها التباينات الهامشية التي يصعب عليها حينئذ أن أسبق جاد في صلب تلك العلاقات الراسخة.

وتكون زيارة الأخ على سالم البيض، مبادرة لرد الشكوك والجهود، في واقع يعترف بالجمع أنه مؤات ولا بد ان يزول.

رماً كانت هذه الاممات الصاعدة أبرز مفاعيل لقائمة علاقات منطقية وأشخص ذات مضامين مستقبلياً استراتيجيية لا تقت في عيشها التباينات الهامشية التي يصعب عليها حينئذ أن أسبق جاد في صلب تلك العلاقات الراسخة.





المصدر: الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢١ صفر ١٩٩٣

## مبادرات يمنية - عمانية لتسليم المنشآت وفتح المنافذ الحدودية

□ صنعاء، موسكو - الحياة

عقدت امس في منطقة بضمخه جلسة محادثات يمنية - عمانية برئاسة السيد محمد عبدالله كده محافظ محافظة المهرة اليمنية والسيد مسلم بن علي اليوسفي وزير الدولة محافظ ظفار في سلطنة عمان. وبثت لاداعة صنعاء امس ان الجانبين بحثا قضايا مرتبطة ببؤود اتفاق الحدود الواقع بين البلدين مثل وضع المعسكرات الأخيرة لتسليم

للنشآت من الجانب العماني الى الجانب اليمني المقرر في اولش ايار (مايو) المقبل. إضافة الى البحث في الاجراءات الخاصة بفتح ثلاثة منافذ برية بين البلدين ويتوقع احتياج المنافذ الثلاثة في شمس وحبروت وحوف في غضون ايام. من جهة أخرى يبدأ فيتكتور بوسوفالايوك المدير العام لادارة افريقيا والشرق الأوسط في الخارجية الروسية اليوم الزمراء زيارة لليمن يبحث خلالها في العلاقات الثنائية

ومشكلة اللجون. وعلمت الصحافة انه قد يدرس امكان وساطة لحل الخلافات بين صنعاء والذول المجاورة لها. ويذكر ان هذه اول زيارة يقوم بها مسؤول روسي رفيع المستوى الى اليمن بعد انقطاع طويل. ولهم ان الطرفين يرغبان في حسم موضوع الديون التي قدرت بمئة بلايين دولار مشرطة على اليمن الجنوبي قبل الوجود وترى موسكو ان تسوية المشكلة قد توفر لجواء مناسبة لاعادة الزخم السابق للعلاقات بين الجانبين.





### مسقط استقبلت بارتياح انباء صنعاء

## احتفالات تراقف فتح الحدود بين سلطنة عمان واليمن

مسقط : من وفائي دياب

أكدت مصادر دبلوماسية لـ «الشرق الأوسط» أن سلطنة عمان واليمن ماضيتان في تنفيذ جدول الاستعدادات العسكرية وفتح المناطق البرية كما اتفق عليه في المحادثات التي أجراها نائب رئيس مجلس الرئاسة علي سالم البيض. وتقول المصادر أن النتائج الأولية للانتخابات اليمنية التي قوبلت بارتياح في العاصمة العمانية ستساعد على تطبيق اتفاقية ترسيم الحدود الدولية بين عثبات، وربما جعلت فيها أيضاً وتقوم المصادر نفسها أن يكتمل تمرکز قوات البلدين عند نقاط خط الحدود الجديد قبل أول يونيو (حزيران) المقبل وهو الموعد المتفق عليه ليكون بداية فتح المناطق الحرة والسماح بانتقال المواطنين من الطرفين بسلامة لهم. وتؤكد هذه المصادر أن هذه الخطوات التاريخية ستتم في إطار احتفال رسمي وشعبي يشارك فيه كبار المسؤولين العمانيين واليمنيين ولا تستبعد عقد أول اجتماع للجنة العمانية - اليمنية المشتركة في مفاوضات جبروت التي تحولت إلى منطقة تماس حدودي في الخريطة الجديدة.

واستناداً إلى الكلام المتداول في مسقط فإن منطقة جبروت التي كانت سبياً رئيسياً في تاجيل اتفاقية ترسيم الحدود ستتحول إلى منطقة خجاعة حرة بين البلدين، والأهم من ذلك أنها ستشكل نقطة المخرج الوحيدة في الخط الحدودي المرسوم بشكل مستقيم على امتداد 300 كيلومتر. ويشير إلى اجتماع عقد منذ أيام على الحدود بين البلدين بين وزير الدولة محافظ ظفار مسلم بن علي اليوسعيدي ومحافظة منطقة المهرة محمد بن عبد الله كدة جرى خلاله البحث في الإجراءات الخاصة بفتح المناطق ومخول المواطنين. كما يشير إلى اجتماع آخر سيعقد خلال اليومين المقبلين لاستكمال البحث في الملفات الفنية المعقدة.

وتقوم المصادر أن تشهد العلاقات بين مسقط وصنعاء دفءاً قوياً في الفترة المقبلة خصوصاً مع بدء تنفيذ الطريق البري الذي سيربط بين البلدين والمباشرة في إقامة نقطتي العبور بين منطقتي المزينة وضنكوت على الجانب العماني ومنطقتي القبيطة والحوف على الجانب اليمني.

في ذلك غير مصدر عماني مسؤول عن ارتياحه لسير العملية الانتخابية في اليمن والتفكيرات الأولى لتدليلها. وقال أن السلطنة اعتبرت دائماً أن الانتخابات اليمنية هي شأن داخلي لها فاعتبرت بامتياز لما لها من أهمية على صعيد العلاقات المشتركة. وزاد أن مسقط تتعامل باستمرار مع صنعاء وفقاً لأروح الأخوة والصداقة وانطلاقاً من ذوايت سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخل في شؤون الغير.

وأكد المصدر أن الاتصالات المشتركة التي وقعت خلال زيارة البيض إلى العاصمة العمانية تشكل قاعدة ثابته للتعاون والتعاون بين الجانبين بطرق انظر عما يحدث داخل اليمن. وتقول المصدر أن يتم تنفيذ الاتصالات بشكل إيجابي وعلمي نظراً إلى جو الثقة الواضح بين الطرفين الذي دعمته زيارة البيض إلى مسقط حيث استقبل استقبال رؤساء الدول.





المصدر : المصالة

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٦٣

للنشر والخد مات الصحفية والمعل مات

## الحدود العثمانية - اليمينية ابتداء من اول حزيران

# منافذ مفتوحة وعائلات يلتئم شملها . . . وبطاقات خاصة

□ مسقط - من حسين عبد الحفي  
■ في مرحلة ما قبل ١٩١٢ التي شهدت  
مصر أم حرميا وسياسيا بين سلطة عثمان ودا  
كان يهدف باليمن اليمني كان عموم العثمانيين  
أو اليمنيين العبود بين اللذين أمرا مستعبد  
أو يرايح الصنعية في الحسن الأحوال ولم يكن  
منافذ الحدود غير الشرعي غير مسالك وادري

بوتة بمساعدة الرعاة من اهل المنطقة الذين  
يؤمنون بدهاء طيرهم وإستادوا التنقل بين  
فواوس التلال من هذا الجانب إلى ذلك الجانب  
وهي منذ ١٩١٢ ، عندما اقبل البدو على  
البحر للبحار لاجل التزاح السياسي  
والعسكري، كان على كلير من اهل المناطف  
الحدودية الراغبين في زياره اثارهم أو احوالهم  
أو عثائروم الموجهين على الجانب الآخر من  
الحدود الانتظار طويلا للحصول على تأشيرة  
لدخول ثم السفر بالقطار مسافة قد تزيد على  
التي تكفي لانتقال من منطقة إلى أخرى لا  
تزيد عنها في الواقع سوى بضعة كيلومترات  
معتدلة.  
هذه السعاة الاساسية والاجتماعية لإناء  
مناطف معلوما من اصل واحد كالقنائل البحرية  
التي جعل بعضها الشخصية السنية وبعضها  
الأكبر الشخصية العثمانية مستبعد شيئا من  
الناضي تاريخاً تذكره الاجيال المقبلة بعد

توزيع عمان واليمن على اتفاقية ترسيم الحدود  
وعد توافسها على فتح هذه الحدود أمام  
مواطنيها وبدأ من اهل حوزان (زبور) الدخيل  
والاقلية العنصرية المولعة في تشتر الاول  
(الكنعاني) الثاني والاشعريين الذين عطفوا  
بعضهم على البعض واستكروا ويؤمنون من  
اليمنيين اسبوع قبل التوقيع على اتفاقية  
الحدود، وبغير الشرعي في مطبخه إلى تنقل  
منظم وبشروع  
وعلمت القوية ان هذا التنقل مستبعد في  
اتصافين الاصله الاول لـ حلة خاصة في  
الرياح من العاصيين فيولاد سكون حركهم  
جماعيا في صورة قبائل وعشائر وأسر كعائلا  
وكان مستغلها من هذا الجانب من الحدود إلى  
الجانب الآخر نبدأ لورس الاشارة ويرعى كل  
قبيلة وهذا المورد الذي المورد له طبق خاص  
في اتفاقية الحدود هو في واقع الامر مجرد

تقنين نظامها وجدت قريبا وادريها وقليها  
وعتتها وعتتها ظروف حياة البدو الرحل في  
هذه المناطق التي لم تتشعبد أيا بالظروف  
السياسية وسط حدودهم ووعيهم "مردم لقط  
على الغرائب الدالية ويسمى هؤلاء الرعاة  
ب"مناطف حرة" تعدد الجانب الذي قدموا منه  
(العماني أو اليمني) ويسكنون لها ابن حوزان  
الخاص ويصونها جهة واحدة هي سلطة الحدود  
في كلا الجانبين  
ويسكنون في مطبخ القنائل التنقل في هذا  
الجانب أو ذلك من الحدود إلى مطبخ الآخر  
الامر الذي سمحت به الاتفاقية والتي طارح  
بلا كسرية لأن يسمح للقنائل شمل منطقة  
الولاية من هذه القنائل ليس لأن  
السلطات لا تسمح، ولكن لأن العرف القبلي  
التعا في المنطقة (٤)







المصدر : البيان

للنشر والخد مات الصحفية والهعلو مات التاريخ : ١٠ حزيران ١٩٦٣

## منافذ مفتوحة وعائلات يلتئم شملها...

تحت الصفحة الأولى

المساعد والذي يبعد سرحي كل قبيلة وحقوقها ولا يجيز للتدني عليها هو الذي لا يسمح  
أما الاتجاه الثاني والذي يخص «عموم» المواطنين في البلدين والذين سيبدؤون  
بالإفادة منه مد أول حزيران المقبل أيضاً فيتمثل السماح لهم بالتنقل عبر المنافذ  
الرسمية سواء بسياراتهم لأغراض الزيارة في السياحة في المرحلة القريبة، أو  
بمشاحناتهم وسلمهم في المرحلة المستقبلية في إطار الخطط الثنائية الموصوعة  
لتحقيق الانسياب الشامل لحركة التجارة وإنشاء منطقة تجارية حرة بين البلدين  
قرب حبروت وهناك توجه إلى توسيع حرية التنقل فيصبح متكاملاً أمام المواطنين  
في هذا البلد استخدام البلد الآخر نقطة عبور بوية إلى بلد ثالث، أي يكون مثلاً من  
حق المواشي اليمني الحاصل على تأشيرة من دولة الإمارات العربية المتحدة،  
المحصل على تأشيرة من سلطات الحدود اليمنية تسمح له بالمرور عبر أراضي  
السلطة للوصول إلى الإمارات.

غير أن اليمينيين الذين لديهم مخاض في سوق العمل المحلية ربما اقترحوا في  
مرحلة لاحقة أشكال تطوير للتشيرة لمواطنيهم ليحصلوا على تأشيرة «إقامة للعمل»  
في عمان التي يعمل فيها نحو نصف مليون واحد اجنبي في الوقت الحالي.  
وسيعود المواطنون عبر منفذين بريين جدد أثناء زيارة السيد علي سالم  
البيضي نائب الرئيس اليمني لعمان في الشهر الماضي، المنفذ الأول الذي يطلق  
عليه في عمان اسم الطريق الاستراتيجي (لأنه سيكون الطريق الأساسي لعمود  
التجارة والشحن ولأنه يكل شبكة الطرق البرية على مستوى العالم العربي كله). هو  
طريق فريدة - العيصة، ويقع بالقرب من حبروت وشحن. سيكون الأطول مسافة  
والأكثر كلفة وسيصل إلى حوالي ٤٥٠ كيلومتراً لكن البلدين اختاره لأنه سيكون  
طريقاً مستقيماً يمكن اختياره بسرعة في خلال أربع ساعات تقريباً.  
لجما المنفذ الثاني فهو صرلنت - حواف. وهذا الطريق معيد بالاستطاعات حالياً في  
الجانب اليمني والقصر مسافة نحو حوالي ١٥٠ كلم. لكنه طريق صعب جداً بفعل  
ارتفاعه وانحداراته الحادة. الأمر الذي يجعل من الصعب السير في معظم أجزائه  
بسرعة تزيد على ٢٥ كلم في الساعة. كما يصعب على الشاحنات (ذات المقطورة)  
استخدامه. فضلاً عن الصعاب التي يجثم على المنطقة في فصل الصيف (حبروت)  
- الجبل / سينمير. ما يجعله شبه مهجور لمدة ٢ شهور. ولهذا لن يكون طريقاً  
تجارياً بل طريق «اجتماعي» للسيارات الصغيرة يربط بين مدينتي صلالة اليمنية  
وحوف اليمنية.

وإذا كان الهدفان كليهما من الاتفاقية الاستقرار السياسي ونزول التهديد الأمني  
من المواطنين كسبوا الاتصال المباشر والاتصال مجدداً بتقاربهم وعشائرتهم  
الذين مرت بهم في الماضي الظروف السياسية. إضافة إلى شكة من المصالح  
الواسعة يبر شعبين اشتروا بالمزاجية في التجارة وتبادل المصالح مد كل الجانب في  
الزمن القريب. وحتى السيارات الليبانية المحملة التي يعاد تصديرها من عمان إلى  
السوق اليمنية هذه الأيام





المصدر: السبأ الأوسط

التاريخ: ٢٤ ١٢ ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## وضع حجر الأساس للمينة حرة عمان تفتتح منفذاً برياً على الحدود مع اليمن

مسقط: من سعيد موسى

للمحدود الدولية الموقعة بين  
البلدين في أكتوبر (تشرين الأول)  
من العام الماضي. مؤكداً أن هذه  
الخطوة ستدعم علاقات الود  
وحسن الجوار القائمة بين اليمن  
وسلطنة عمان بما يخدم مصالح  
وطموحات شعبي البلدين. وكرر  
البيان أن سلطنة عمان ستقوم  
ببناء مرافق حكومية وسكنية  
وتجارية لتسهيل حركة عبور  
المسافرين والبضائع.  
ووضع لوزاوي في الاحتفال  
التتمة..... ص 4

خطت سلطنة عمان واليمن  
أسس خطوة كبيرة نحو توثيق  
العلاقات بينهما. عندما وقع نائب  
رئيس الوزراء العماني للشؤون  
الخارجية والاقتصادية قيس بن عبد  
المنعم الزواوي. علم بلاده على  
الجانب العماني من نقطة العبور  
البرية على الحدود بين البلدين.  
وقال بيان رسمي في مسقط  
أن افتتاح نقطة العبور يعتبر  
للمرة الأولى من تصار اتفاقية





المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ مايو ١٩٩٢

### عمان تمتع

نفسه حجر الأساس لبنية المزيونة التي  
ستبنيها عمان على جانبيها من الحدود  
والتي ستقبلها مدينة المصيف التي  
ستبنيها ليس على الجانب الآخر ومن  
المسرح أيضا إنشاء طريقين يربون ارباب  
البلدين الأول بين المزيونة والمصيف  
والثاني بين المصيف والمصيف.  
وعملت المصيف الأوسط ان سلطنة  
عمان انتهت من اعداد الدراسات الخاصة  
بالشباب المزيونة وانها تامل ان يبدأ العمل  
بها خلال الشهور القليلة المقبلة. وتجري  
حالياً اتصالات بين عمان والمصيف ليست  
امكانات إنشاء منطقة حرة هناك. وكانت  
غرفة تجارة وصناعة عمان قد قدمت عدة

ترميمات في هذا المجال من شوارعها اعطاء  
شبهات خاصة لعمليات التوسيع  
والاستيراد التي ستجريها شركات القطاع  
الخاص في المصيف.  
ويأتي الاحتفال برابع عام السلطنة على  
نقطة المصير قبل خمسة ايام فقط من  
الاحتفال الرسمي بفتح الميناء البرية امام  
حركة البضائع وتنقل المسافرين. وقد شارك  
في هذا الاحتفال عدد من كبار المسؤولين  
المصير بينهم الفريق اول علي عبيد ماجد  
بن عبيد الله الخزاعي وزير المواصلات  
ومفتي بن علي سلطان وزير التجارة  
والصناعة ومسلم بن علي اليوسفي وزير  
الدولة ومخاطب طاهر والفريق اول سعيد بن  
رائد الكرابي للفتش العام للمصير  
والجوارك ومحمد بن موسى اليوسف امين  
عام مجلس التنمية





المصدر: الحياة

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٢ مايو ١٩٩٢

## مع اكتمال الانسحابات المتبادلة الى الحدود الجديدة فتح أول معبر منذ ربع قرن بين اليمن وعمان

[ مسقط - من حينين عدد الثاني ]

التابعة له. وكان كل من البلدين حصل على اراض وتنازل عن أخرى بموجب الترسيم الجديد للحدود على اساس خط مستقيم من البحر الى الصحراء ما عدا نقطة واحدة يتعرج حولها هي نقطة مثلث حيروت التي يقع المنفذ الحدودي الذي امتنع لس فرها

واضافة الى افتتاح المعبر البري الحدودي الذي سيكون المعبر الاساسي لانتقال البضائع والبشر بين البلدين. وضع السيد الروابي أمس حجر الأساس لمدينة العزبة العمانية الجديدة التي ستكون نواة لمنطقة للتجارة الحرة بين الدولتين. ويأمل العمانيون الذين تطورت تجارة اعادة التصدير لنهم في السنوات الاخيرة بزيادة موارد هذه التجارة من خلال فتح السوق اليمنية ذات القدرات الاستهلاكية الكبيرة (١٤ مليون نسمة) امامهم

واكد وزير التجارة والصناعة العماني السيد مفلوح بن علي سلطان أهمية المدينة الجديدة في تنمية التبادل التجاري بين عمان واليمن مشيراً الى ان اتفاق التبادل التجاري بين البلدين سيوقع قريباً.

■ المفتح السيد فهد بن عبدالمعظم الروابي نائب رئيس الوزراء العماني للشؤون الاقتصادية ورئيس اللجنة الخاصة بالعلاقات العمانية - اليمنية أول مركز للعبور البري على الحدود بين عمان واليمن. ورفع الزواوي علم بلاده على معبر المنيوية قبل خمسة ايام من التاريخ المخطط عليه بين الحكومتين على فتح الحدود امام مواطنيهما وهو تاريخ الأول من حزيران (يونيو) وينتهي هذا الاقتتاج الرسمي للمعبر والذي يعتبر نتيجة لمعاهدة ترسيم الحدود الدولية التي وقعها البلدان في الأول من تشرين الأول (اكتوبر) الماضي مرحلة بقيت فيها الحدود مغلقة طوال ربع قرن بسبب نزاعات سياسية وعسكرية. وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان رفع العلم العماني وفتح مركز الحدود يعني ان عملية الانسحابات العسكرية المتبادلة بين قوات البلدين الى الخطوط الجديدة التي رسمها خط الحدود الذي تضمنته المعاهدة تمت وان كلا من البلدين بات الآن يمارس السيادة على الاراضي







المصدر : العالم اليوم

للتشر والخد مات الصحفية والهلو مات التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٢

## «الزبونية» مدينة جديدة على الحدود اليمنية - العمانية

المنفذ الحدودي البري بين اليمن وعمان. يتم افتتاحه هذا الأسبوع، في احتفال يشارك فيه كبار المسؤولين من البلدين، وشيوخ قبائل المنطقة. قيس بن عبيد النعم السبعاوي، نائب رئيس الوزراء العماني للشؤون المالية والاقتصادية، يقوم أثناء الاحتفالات بوضع حجر الأساس لمدينة «الزبونية»، التي قرر السلطان قابوس بن سعيد إنشاءها بهذا الاسم لخدمة المنفذ البري. المدينة تشتمل على موافق حكومية وتجارية وسكنية، بهدف توفير كافة التسهيلات التي تخدم عبور المسافرين، بالإضافة إلى إنشاء الأسواق والمخازن التي يستفيد منها سكان المنطقة.

افتتاح المنفذ البري يأتي كإحدى ثمار اتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين في أكتوبر ١٩٩٢.



مباحثات الحدود بين اليمن وعمان





المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٢/٧/٧

ياسندوه متفائل بنتائج زيارته للبحرين

## بن علوي يبحث في صنعاء فتح الطرق البرية لليمنيين

رسالة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان إلى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وأعضاء المجلس أن الوزراء سيناقشون المسائل تنفيذ الاتفاق الموقع بين البلدين، الذي تسمح عمان بموجبة للمواطنين اليمنيين العاملين في دول الخليج بالمرور عبر أراضيها، واستخدام الطرق البرية للانتقال بين وطنهم وأماكن عملهم وإقامتهم.

وجسمر بالسكر أن وزير الخارجية اليمني أنهى الليلة قبل الماضية زيارة رسمية للبحرين، سلم خلالها رسالة من الرئيس

لندن: من لطفي شطارة  
صنعاء من حمود منصور

وصلى إلى صنعاء مساء أمس يوسف بن علوي عبد الله وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية في زيارة رسمية لليمن تستغرق بضعة أيام. وقالت مصادر يمنية مأسسة أن برنامج الزيارة يتضمن مباحثات يجريها الوزير اليمني مع محمد سالم ياسندوه وزير الخارجية اليمني حول مستقبل العلاقات بين صنعاء ومسقط، والنور الذي تقوم به عمان لتحسين أجواء العلاقات اليمنية - الخليجية.

ومن المقرر أن يسلم بن علوي

للتمة ..... ص 4





المصدر : الشرق الأوسط

للتنشر والتأخذ من الصحف والمعلومات التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٢

### بن علوي

على عهد الله صالح إلى الشيخ حمدي بن  
سلمان آل خليفة، قال المرافقين أنها متعذر

بمجرد لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين  
البلدين. ومن المتوقع أن يصل إلى صمتاء  
الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وزير  
خارجية البحرين. رداً للزيارة التي قام بها  
بإسمه إلى القامة قبل يومين. وقال وزير  
الخارجية اليمني - في تصريحات له الشرق  
الأوسط أمس دناي لثاني بالمستوفى في  
القامة تدل على أن ما بقي من شواكب في  
العلاقات اليمنية - الخليجية والعلاقات  
العربية - العربية في طريقها إلى التزوال.  
وأوضح أن هناك إدراكاً لدى الجميع  
بأنه من الأوان لكي يتشبع من الانسحاب  
لواجهة ضرورات الحاضر والمستقبل.  
وعلمت الشرق الأوسط أن سفير  
زيارة الشيخ حمد بن جلهم بن جبر آل  
ثاني وزير خارجية قطر إلى صمتاء بعد  
في يوم 16 يونيو (شور الحادي) وهي أول  
زيارة يقوم بها مسؤول قطري رابع المستوى  
إلى اليمن منذ شوب أزمة الخليج الأخيرة  
في 12 أغسطس (آب) عام 1990.





الحياة

المصدر :

٨ يولي - ١٩٩٦

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علي صالح تلقى رسالة من السلطان قابوس

## محادثات عمانية - يمنية لتطوير العلاقات

□ صنعاء - «الحياة»

■ نقل وزير الدولة للشؤون الخارجية للعماني السيد يوسف بن علوي بن عبدالله الذي وصل صنعاء في ساعة متقدمة ليل الثلاثاء - الأربعاء رسالة من السلطان قابوس إلى الرئيس اليمني الطبريق علي عبدالله صالح. وأتيح رسمياً أن الرسالة تتعلق بالعلاقات الحميمة بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وأفاق توسيع التعاون الاقليمي المشترك في المجال التجاري والفني وغيرها مما يترجم تطلعات الشعبين الشقيقين ويحافظ مصالحهما المشتركة إضافة إلى المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية التي تهم البلدين وإثمة العربية. وبلت الأذاعة اليمنية أن الرئيس اليمني بحث لقاء استقباله قبل ظهر أمس للمسؤول العماني علي جوثب

سيجري بحثها خلال الجلسة المقبلة للجنة اليمنية - العمانية المشتركة. ووصفت صحيفة «الشرق» الحكومية العلاقات اليمنية - الاخيرة بـ «بمعة قوية نحو استئنافها والمضي بها من حال الجمود التي وجدت نفسها فيها من جراء أزمة الخليج». وأشارت إلى عدم وجود ميل لدى الجانب اليمني، إلا لقاء العراق من مسؤولية الخو أو اتجاه لاغتيال أو لنكار حق الكويت في تحرير أرضها واستعادة سيادتها. وقالت «إننا نتيجة هذه الممارسة والعسك مع النفس مطالبون بالمكاشفة حول السبلات المحلية المؤدية إلى الإزمات حتى نترك طريق المستقبل الخاص والجديد ورسم معالمه وفق استراتيجية إيجابية للتكامل الاقتصادي والتوافق السياسي والتعاون الإنساني والالتزام باحترام الاستقلالية الداخلية.

العلاقات وسبل تطوير مجالات التعاون وبخاصة في المجال التجاري والاستثماري وكذلك شق وتعميد طريق يربط بين سلطنة عجمان واليمن. وأشار الطبريق علي عبدالله صالح بـ «المستوى المتطور الذي وصلت إليه العلاقات اليمنية - العمانية والتي تمثل نموذجا طيباً للعلاقات الاخوية بين الانظمة». وفي إشارة إلى اتفاق الحدود الذي وقع بين البلدين قال طه فطح الحفا وأسعة وجديدة أمام مسيرة العلاقات والتعاون المشترك بين البلدين الشقيقين. إلى ذلك بدأت أمس في مسيئة وزارة الخارجية اليمنية المحادثات اليمنية - العمانية الرسمية برئاسة وزير خارجية البلدين. وأعلن رسمياً أنها تناولت مناقشة مختلف أوجه العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل التفعيل وتطويرها كما تم عرض أهم المشاريع التي







المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٣ للنشر والخد مات الصحفية والعلو مات

اجتماع اللجنة المشتركة في سبتمبر المقبل

## بحث خطوات المنطقة التجارية على الحدود اليمنية. العمانية

صنعاء - من حمود منصور

قللت مصادر مطلقة في وزارة الخارجية اليمنية ان جلسة المباحثات التي عقدها يوسف بن علوي وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية مع محمد سالم ياسندوة وزير الخارجية اليمني استعرضت الخطوات التنفيذية لبناء وتمهيد طريق بري يربط اليمن وعمان، والجامعة المنطقة التجارية على الحدود بينهما التي ستضم مشروعات صناعية باستثمارات مشتركة.

واضافت المصادر ان اللجنة اليمنية - العمانية المشتركة ستعقد اجتماعها المقبل خلال شهر سبتمبر (أيلول) المقبل لمناقشة تنفيذ عدد من المشروعات في ضوء الدراسات التي اعتمدها القوزارات المختصة في كل من البلدين.

واكد عوض بن محفوظ باكتير، سفير عمان في صنعاء، في تصريحات له، الشرق الأوسط، ان الوزير العماني سيلتقي اليوم عددا من المسؤولين في الحكومة اليمنية لاستكمال بحث جدول الأعمال، ثم يعقد مؤتمرا صحافيا في مقر وزارة الخارجية اليمنية حول إنجازات الزيارة.

وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قد تسلم أمس رسالة من السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، تتعلق بتعزيز العلاقات بين البلدين وتوثيق تعاونهما المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية، إضافة إلى عدد من القضايا الإقليمية والدولية التي تهم البلدين الشقيقين.

وأشار الرئيس اليمني أثناء اللقاء بمستوى العلاقات مع عمان خاصة بعد توقيع اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين، وقال انها تمثل نموذجا للعلاقات بين الإقليم.

وحضر تسليم الرسالة كل من محمد سالم ياسندوة وزير الخارجية اليمني، ومحمد ياسعد سفير اليمن في مسقط، وعوض بن محفوظ باكتير سفير عمان في صنعاء.





المصدر : البيان

النشر والخد مات الصحفية والهلو مات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

### **مسؤول بحريني : محكمة العدل الدولية ستستمع لرافعات لتحديد اختصاصها في الخلاف مع قطر**

■ الخاصة - الصحافة - صرح  
مصدر مسؤول في الرئاسة باني حكومة  
دولة البحرين ايلالت رسميا من قبل  
مكتب محكمة العدل الدولية بان  
الحكمة جددت يوم الاثنين والعشرين  
من شهر شباط (فبراير) ١٩٩٢ موعدا  
اميدية سماع لرافعات للشهوية  
لخاصي دولتي البحرين وقطر امامها  
في امور الاختصاص والاقول في شأن  
قضية تحديد الحدود البحرية والاقول  
الاقليمية بين البحرين وقطر  
والجدير بالقدر ان حكومة دولة  
البحرين اعترضت لدى المحكمة  
الدولية على الطلب القطري المنشرد  
للقدم في ٨ تموز (يوليو) عام ١٩٩١  
على اعتدال ان المحكمة لا اختصاص  
لها في النظر في موضوع الخلاف بين  
دولتي البحرين وقطر الا بعد التقدم  
الى المحكمة بطلب مشترك من قبل  
الطرفين ويوم الاثنين سمع ذلك  
بموجب اتفاق خاص موقعا من قبل  
الطرفين.

وقال المصدر في تصريح لوكالة  
انباء الخليج اول من امس انه وبناء  
على ذلك فان محكمة العدل الدولية  
ستنظر بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٩٢ بشكل  
محدد في امر اختصاص المحكمة في  
النظر في الخلاف البحريني - القطري  
ولا علاقة لها في النظر في الموضوع  
الرئيسي للخلاف.





المصدر : **الرفعة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ شباط ١٩٧٧

## محكمة العدل تبحث النزاع الحدودي بين البحرين وقطر

المنامة - دويتشه: تبدأ محكمة العدل الدولية في ٢٨ فبراير القادم سماع للرافعات في دفع البحرين بعدم اختصاص المحكمة بنظر قضية النزاع بين البحرين والقطر بشأن جزر صغيرة يعتقد أن تكون غنية بالبترول. أكدت المصادر الصحفية أن المحكمة لن تذهب موضوع الخلاف نفسه وإنما ستستمع فقط إلى مرافعات الجانبين بشأن اختصاصها بنظر الموضوع. أشارت المصادر أن البحرين اعترضت لدى المحكمة الدولية على الطلب القطري للفرد على اعتبار أن المحكمة غير مختصة بنظر الطلب.

وكان النزاع قد نشب عام ١٩٨٦ عندما نُزّلت قوات قطرية على سفور مرجانية متنازع عليها واحتجزت لمدة ١٧ يوما أصلا لجانبا كانوا يدرسون محطة لغمر الاسواق البحرينية والمناطق المتنازع عليها تخضع حاليا لسيطرة البحرين بمقتضى اتفاقية لترسيم الحدود وقعت أثناء إدارة بريطانيا للبحرين الخارجية للبلدين في الثلاثينات.





المصدر : الحياة

للنشر والذمات الصحفية والاعلامات التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٢

## اتصال هاتفي بين أمير البحرين وأمير قطر

■ جندة الخاصة - الصحافة -  
لجري الشيخ عيسى بن سلطان آل  
خليفة أمير دولة البحرين اتصالاً  
هاتفياً أمس بالشيخ خليفة بن حمد آل  
ثاني أمير دولة قطر نيادلاً خلاله  
الاجتماعات الودية عن العلاقات الاخوية  
الطويلة بين البلدين الشقيقين.  
وتكررت بوكالة انباء الخليج، التي  
يلت للنها ان الجانبين عرضا، آخر  
الوضاح والمستجدات الراهنة على  
ساحتين العربية والدولية.







المصدر :

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٠ سبتمبر ١٩٩٢

## زيارة قابوس لصنعاء الشهر المقبل واتجاه إلى تكامل سياسي - اقتصادي

□ مسقط - من حسين عبد الغني

والسياسي  
وشهدت على أن المحور الأساسي للزيارة المقررة منذ  
فترة طويلة وأجأت بسبب استحقاقات يمنية بالملكية أهمها  
الانشغالات العامة سيكون العلاقات المتنامية بين البلدين  
ووضعت الزيارة بأنها «رسمية وعملية»  
وتابع أن السلطان قابوس والوفد المرافق له سيلقيان

الثمة في الصفحة (١)

■ أكدت مصادر مطلعة في مسقط لـ «الحياة» أن  
السلطان قابوس من ميعاد سيمرور صنعاء في تشرين الأول  
(أكتوبر) المقبل، وهي المرة الأولى التي يزور فيها حاكم عماني  
اليمن وأوضح المصادر أن الزيارة التي تأتي بعد ستة على  
توقيع اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين ستسمح بتطوير  
علاقاتهما ونظما إلى مرحلة التكامل الاقتصادي





النصر

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ سنة ١٩

## زيارة نابوس لصنعاء الشهر المقبل

تتمة الصفحة الأولى

دمشق، وترحيباً من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وأعضاء مجلس الرئاسة والزعماء والبرلمان اليمني، وأن الزيارة مستمرة لمرس تطوير العلاقات الثنائية لتصبح نواة لظار عماني - يمني مرشع لخطوات تعاون وتكامل في المستقبل. وأشارت إلى العلاقات وتطورات شكلت إطاراً عميراً للعلاقات بين البلدين التي شهدت فترة توتر استمرت ربع قرن، وهذه الاتفاقيات والتطورات هي - إعلان القيادة والمسؤولين في البلدين أن عمان واليمن تجمعهما رؤية سياسية في النظر إلى التطورات الإقليمية في الخليج والشرق الأوسط وأن مواقف البلدين من الأزمات التي مرت بها المنطقة أخيراً اتسمت بالتقارب الشديد.

- أن الاتفاق السياسي بينهما يرض على التنسيق السياسي والديبلوماسي لراء التطورات والاحداث الإقليمية والدولية، والتنسيق في الاجتماعات والمؤتمرات عبر إرسال مبعوثين أو عبر القنوات الدبلوماسية في مسقط وصنعاء.

- إقامة لجنة مشتركة على مستوى وزاري يرأسها وزيراً التجارة في البلدين، وقت اتصالاً لتنظيم التعاون، بحيث في إطاره كل الاتفاقيات السابقة وبموجب الاتفاق مع كل من البلدين البلد الآخر وضع «المجلة الأولى في الرعية» في الحوافز والعلاقات الاقتصادية والتجارية والصناعية والاستثمارية.

- اتفاق سلطنة عمان واليمن على إقامة منطقة تجارة حرة في نقطة الحدود الرئيسية على الحدود في منطقة المزينة التي ستقع داخل الأراضي العمانية.

- الموافقة على البدء بشق طريق استراتيجي بين منطقتي المزينة والقيضة وقيام وفد من شركتي الطيران اليمنية بزيارات قريبة للاتفاق على خط جوي مباشر بين صنعاء ومسقط وعن ومسقط.

- الاتفاق على مبدأ الاستثمار العماني في مصافي النفط اليمنية وفي مناطق الاستثمار النشط المفتوحة وإنشاء مصرف يمني - عماني.





## يصل الستار على النزاع الحدودي ويفتح الباب أمام تكامل سياسي واقتصادي توقيع عقد ترسيم الحدود بين اليمن وعمان

□ مسقط -

من حسين عبدالغني:

■ وقع نائب رئيس الوزراء اليمني قيس بن عبدالغفران لوزي امس «عقد» ترسيم خط الحدود الدولية بين سلطنة عمان والجمهورية اليمنية تنفيذا لاتفاق الحدود الموقع بين البلدين في الاول من تشرين الاول (نوفمبر) عام ١٩٩٢.

وتمت على العقد شركة باعنا لوقت بيد، الاثنية للشخصية التي سبق وثقت ترسيم الحدود الدولية بين عمان والمملكة العربية السعودية (بموجب اتفاق حجر الجبل في آذار/مارس ١٩٩٠).

وتم التوقيع في مسقط بواسطة الحكومة اليمنية والشركة الخاصة بعد ان اشغلت الحكومة بشأن التسمية والهيمنة هذا العام على ترك موضوع جميع الشركة في الجانب اليمني وينص عقد الترسيم على تحديد

الخط الحدودي وفق المواصفات الفنية التي وضعها فريق من الجانبين والتي تشمل على دعامات حدودية على طول الخط وإنشاج خنادق بمقاييس رسم مختلفة إضافة إلى أعمال التصوير الجوي وأعمال المسح الميداني باستخدام أحدث الأجهزة ذات التقنية العالية لضمان حصول كل طرف على حقله وأراضيه كما حددها الاتفاق الحدودي.

وسيمستغرق تنفيذ العقد نحو ثلاثة أعوام يذهب نصفها تقريبا للأعمال الميدانية والنصف الآخر لاعادة الخرائط ومعالجة النماذج الجغرافية في المنطقة الحدودية.

تكامل سياسي واقتصادي وشالت مساند في مسقط ل«البيان» ان توقيع العقد في مسقط من دون حضور الجانب اليمني يعكس مدى الثقة السياسية التي اكتسبها الطرفان خلال العام الذي تلى توقيع

الاتفاق ذلك لأنه يعتبر بمثابة اسدال الستار على الفصل الخامس من عملية انتهاء النزاع الحدودي بين البلدين وفتح لكتاب ارجحة من التكامل السياسي والاقتصادي خصوصا ان توقيع العقد يأتي قبل فترة قصيرة من زيارة سيقيم بها السلطان قابوس بن سعيد لليمن هي الاولى لاصحاب

عماضي وأضافت هذه المصادر ان عمليات المسح والتصوير الجوي والميداني التي ستقوم بها الشركة ستساعد ايضا في تحديد حجم الحشوات الطبيعية في المنطقة الحدودية ويقتضي على فتح الباب لتنفيذ أحد بنود ملاحق الاتفاق الذي ينص على قيام البلدين بالاستثمار المشترك الثروات وامكانيات المنطقة الحدودية. ولم تنص المصادر في مسقط عن قيمة العقد وهل ستحمل عمان تكاليفه كلها ام انه سيتم التسميته بين البلدين.





المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

النشر والإذاعات الصحفية والاعلانات

وفقاً لمواصفات تقنية أعدها خبراء من البلطيق

## سلطنة عمان توقع اتفاقاً

# لترسيم الخط الحدودي مع اليمن

مسقط : الشرق الأوسط

ومن المقرر أن تقوم الشركة الألمانية بانتاج خرائط بمقاييس مختلفة اضافة الى تحديد خط الحدود على الأرض عن طريق استخدام أحدث التقنيات في التصوير الجوي والمسح الميداني.

ويرجح أن يستغرق تنفيذ المشروع ثلاث سنوات على أن يتم خلال الخمسة عشر شهراً الأولى انعام الأعمال الخيرية على الأرض بينما يستغرق إعداد الخرائط ومعالجة البيانات المسحية وجمع المعامل الجغرافية بالمنطقة الحدودية حوالي واحد وعشرين شهراً ورأى مسؤولون عمانيون أن هذه الخطوة تعني أن اتفاقية الحدود الواقعة بين مسقط وصنعاء في أكتوبر (تشرين الأول) من العام الماضي دخلت الآن مرحلة التنفيذ العملي.

وينتظر أن يقوم السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة الى اليمن في النصف الأول من الشهر المقبل.

دخلت سلطنة عمان امس خطوة جديدة باتجاه ترسيم اتفاقية الحدود الدولية مع اليمن عندما وقعت اتفاقاً مع شركة هانزا أوفت بيلد، الألمانية لترسيم الخط الحدودي بين البلدين.

وقام الوفد نيابة عن الجانب العماني نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية قيس بن عبد الله الزواوي وعن الشركة الألمانية مديرها العام ولم يذكر ثمنه عن قيمة العقد أو تكلفة المشروع.

ويمنح عقد الترسيم على تحديد الخط الحدودي وفقاً لمواصفات تقنية أعدها خبراء من الجانبين خلال جلسات عمل مستمرة طوال الأسابيع الأخيرة. ويشتمل الخط على دعائم حدودية على امتداد الخط الفاصل بين سلطنة عمان واليمن.





## قايوس عاد إلى مسقط بعد زيارة اليمن ٢١ مليون دولار منحة عمالية لإنشاء طريق بين البلدين



قايوس

ولقائهم في المجال الجوي ، بالإضافة إلى التهانئ في مجالات النفط والمعادن والفنل الجوي. وقسم الزواوي أنه تم الاتفاق على وضع برنامج العمل التتبعي لهذه المشروعات

صنعاء . وعلاقت الانتهاء . عاد السلطان قايوس بن سعيد سلطان عمان إلى مسقط أمس بعد أن قام بزيارة لليمن استمرت ثلاثة أيام بدعوة من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح .

وقد أجرى السلطان قايوس خلال زيارته لليمن التي تعد الأولى من نوعها محادثات مع الرئيس علي عبدالله صالح تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها وتعزيزها في مختلف المجالات بالإضافة إلى التطورات الراهنة على الساحتين العربية والدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين . وأعلن خيس الزواوي نائب رئيس وزراء سلطنة عمان للشؤون المالية والاقتصادية أن اليمن وسان ووقعتا على اتفاقية تسع بموجبهما حكومة السلطنة اليمن ٦١ مليون دولار لتمويل مشروع الطريق الذي يربط بين السلطنة واليمن بطول ٦٥٠ كيلو مترا . وقال : إن هذا التوقيع يأتي تقوية للعلاقات الأخوية بين البلدين وتأكيدا على الرغبة المشتركة في تطوير التعاون بينهما في مختلف المجالات . وأضاف أن المحادثات بين اليمن وسان تطرقت إلى عدة موضوعات من بينها تشجيع الاستثمارات بين البلدين





## شد على وحدة العراق وسيادة الكويت

# باسنوده: العلاقات اليمنية. العمانية مدخل لترتيب البيت العربي

تأليف  
عبد الله بن  
يحيى  
المرعبي  
مدير  
الخدمة

□ نيويورك - من الوحدة درغام:

أكد وزير خارجية اليمن السيد محمد سالم باسندوه عزم بلاده على المساهمة في تعزيز التعاون والتكامل بين مختلفها، وقال في كلمة القها كنسج اجم الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل قوا' الخمس ان العلاقات اليمنية - العمانية، أصبحت نموذجا مثيرا يسلح ان يحذرى به... وهذه البداية كمنصحة تشكل احد المقاصح الاساسية للحركة الاقتصادية والبحارية والامنية في المنطقة، ونوفر لك إمكانية كبيرة للتكامل الاقتصادي والتعاون الاثني مع كل الدول في المنطقة.

وتابع ان العلاقات اليمنية - العمانية تكسب اهمية خاصة نظرا لوقعية الى مستقبل المنطقة وثق استقرارها وازدهارها التنموي، ذلك انها تمثل مخرلا عمليا مهما لترتيب البيت الاثمي والعربي، ولا تشكل أي خطر على مصالح الآخرين. وشدد على الاممية التي يوليها الثمن للعلاقات مع «القطنة» وحدثت مسألة الحدود اليمنية - الصومالية وعرض الاتصالات والمبادرات الخاصة بها، وقال: «ما يجرى العمل على التفاوض ان الشعبين اليمنيين لجاريين يتطلعان يصدق الى تشجيع هذه المفاوضات بتواحيات المصالح المشتركة لا اجلا بلان الله لا سيما ان البنيات الحديثة متوفرة لدى الجانبين ما يجعل حل المشاكل سهلا

مصححة مختلفة، بين الكويت والعراق «وخلق اجواء تؤمن الوفاق الاخرى اللازم بينهما والاستقرار في المنطقة، وشدد على ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العربية وسلامتها. واعان دعم اليمن الاتفاقي بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل كخطوة اولى، نحو حل شامل. وقال: «ميدونا الامل بان يتجزز اتفاق غزة - اريحا بين منظمة التحرير واسرائيل بالتفاهل مماثلين على صعيد مساري المفاوضات السورية - الاسرائيلية والمفاوضات اللبنانية الاسرائيلية عاجلا لا آجلا، بما يكفل عودة هضبة الجولان الى سيادة الشقيقة». وانسحاب اسرائيل من جنوب لبنان الشقيق، وان تستكمل هذه الاتفاقات مزيد من الاتفاقات التي تضمنت الجلاء الاسرائيلي للتكامل مع كل الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس وعن كل الأراضي العربية التي لا تزال تحت وطأة الاحتلال، وإفلاص السلطات الاسرائيلية عن اجراماتها التوسعية واعتماداتها الخائضة ضد جمع الاتفاقي في فلسطين ولبنان وغيرها من الأراضي العربية المحتلة. وادى الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني والاضدادات على اراضي لبنان وشعبه، واطلى بموافاق قوية وسريعة لتجسير اسرائيل على فكك عن عواثها على لبنان، وكف القويضات لغاء لقتلار الجمعية التي تكبها الشعب اللبناني.

وممكنا. ولعل مما لا يخفى على احد ان ما يربط اليمن بالملكة العربية السعودية اكثر مما يبعد بينهما، واستطيع القول انني خرجت من لقائي اشيرا مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بن عبدالعزيز مشجعة لا وجهه كعمنا به فالحا مبركا لضرورة الشاخي والتضامن والتواصل بين البلدين. وطرق باسندوه الى العراق مؤكدا انه في ضوء ما ابداه من تجلواب ملموس في تطبيق قرارات مجلس الامن، لم يعد هناك ما يبرر استمرار فرض الحصار خاصة ان معاناة الشعب العراقي بلغت حدا لا يطاق، واكد سيادة دولة الكويت كدولة مستقلة ليست جزءا من دولة اخرى. وقال ان تامين سلامة دولة الكويت واستقلالها وسيادتها امر لا يد منه، لكن تحقيق هذا في صورة دائمة ونهائية لا يمكن ان يتأتى الا لم يتم التوصل الى صيغة اتفاق مشترك يرضي عنه الطرفان، وتعهد كل الدول العربية بخاصة، وللتجمع الدولي عموما ضمان الالتزام به وعدم الخروج عليه.

وتابع قائلا هذا الاتفاق ينبغي ان يكون على نحو يكفل لاسطة دولة الكويت التي ان ما تعرضت له يوم الاثنين من في (اغسطس) ١٩٩٠ ان يتكرر مستقبلا. ويحدث يشمل حل كل القضايا المتعلقة حتى لا يتأخر هناك مجال لمحوذ اي خلاف مستقبلا. ولت ان الهية حيلام علاقات



## القمة اليمنية - العمانية: مستقبل التعاون بين دول الجوار واستعادة التضامن العربي

■ صنعاء -



السلطان قابوس لسيما

عبدالوهاب المؤيد

جاءت زيارة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، لليمن تأكيداً لعلاقات التعاون والتقارب التي بدأت بشكل مكثف منذ ثلاث سنوات. وكانت أولى نتائجها توصيل البلدين إلى توقيع اتفاقية ترسيم الحدود في صنعاء في أول تشرين الأول (أكتوبر) من العام الماضي، حيث

مكّلت هذه الاتفاقية انطلاقاً نحو مزيد من التعاون المشترك وتوسيع وتعدد قنوات الاتصالات والزيارات المتبادلة، ومنها زيارة السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة لسلطنة عمان، في أوائل نيسان (أبريل) الماضي، بالإضافة إلى اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة التي شكلتها الحكومتان لتطوير وتنظيم التعاون والتنسيق بين مختلف جوانبه، من خلال دورات تعقدتها اللجنة في صنعاء ومسقط.

في هذه الزيارة، وهي الأولى التي يقوم بها السلطان قابوس لليمن، عقدت ثلاثة اجتماعات مشتركة برئاسة زعميي البلدين، الفريق علي عبدالله صالح والسلطان قابوس، تناولت القضايا الثنائية وغيرها ونتائج أعمال اللجنة الوزارية المشتركة. كما عقد أعضاء الوفد العماني، مع نظرائهم من اليمنيين، اجتماعات ثنائية تم فيها التوقيع على عدد من اتفاقات التعاون التي سبق بحثها وإقرارها في العام الحالي، ومنها: تسهيل تبادل الإنتاج الزراعي والصناعي الحراري ذي المنشأ المحلي بين البلدين، وإنشاء شركة نفطية يمنية - عمانية، وسوق على الحدود من ناحية عمان يدخلها اليمنيون من دون تاشيرات وكذلك فتح خط جوي بين العاصمتين بمعدل ٤ رحلات أسبوعية.

كما تضمنت الاتفاقات اسهام سلطنة عمان بمبلغ ٢١ مليون دولار (منحة) لتمويل مشروع طريق بري يربط بين البلدين، طوله ٢٥٠ كيلومترًا. وتمويل إنشاء ثلاث صوامع للفلل في عدن، بطاقة تخزينية تبلغ بين ٢٠ و٢٥ ألف طن.





المصدر :



١٧ ٤٩ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من ناحية أخرى كان أشيع أن السلطان قابوس سيبحث أثناء الزيارة مسألة الخلاف بين قيادة الانقلاب، وأن برنامج زيارته قد يشمل العاصمة الاقتصادية عدن. ولكن هذا لم يتم. ونفت مصادر يمنية لـ «الوسط» معرفتها بمدى البحث في هذه المسألة من عدمه. إلا أنها أشارت إلى احتمال أن يكون الرئيس صالح والسلطان قابوس بحثاً في الاجتماع المعلق الذي عقده مساء أول يوم من الزيارة في ثلاثة مواضيع هي: الخلاف بين قادة الانقلاب، ومستقبل علاقات التعاون بين دول المنطقة، والجهود المبذولة لاستعادة التضامن العربي. ■







الجمهورية

المصدر :

١٩٩٢ ٢٥ ٢٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مبعوث عُُماني يستكمل في اليمن مسعى مصالحة بين طرفي القيادة

من بعد انسراج في الصلاحيات داخل  
القيادة اليمنية، محاولة من العُمانيين  
لرفع التقدم، الحاصل والوصول به  
الى مصالحة كاملة يمكن بعدها  
المؤسسات الدولة لليمنية استئناف  
عملها والتركيز على المهتمات الشعبية  
التي تنتظرها.

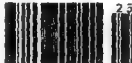
واشارت هذه المصادر الى ان  
زيارة المبعوث العُماني لعُمن ولقاءه  
بالمسيد البيضي تمضي ما تريد عن  
وجود «عتب عُماني عليه لعدم  
تولجده في استقبال السلطان قابوس

(لتنس في الصفحة ٤)

□ مسقط -  
من حسين عبدالغني:  
□ صنعاء -  
من عبدالرحمن الحيدري:

■ وصل الى صنعاء أمس السيد  
الحسين بن عيسى بن عيسى الزواوي نائب  
رئيس الوزراء العُماني للتشؤون العامة  
والإعلامية جاسراً رسالة من  
السلطان قابوس بن سعيد الى  
الرئيس البيضي علي عبدالله صالح  
وقالت مصادر مطلعة في مسقط  
ان رسالة السلطان قابوس وزيارة  
المبعوث العُماني تأتيان في إطار دور  
الوساطة الذي تلعبه عُمان من أجل  
انتهاء للصلاحيات بين الرئيس البيضي  
ونائبه السيد علي سالم البيض. إذ  
سيقيم الزواوي اليوم بعد انتهاء  
مباحثاته مع الرئيس صالح بزيارة  
الى عُمن لنقل رسالة من السلطان الى  
البيضي وأجراء محادثات معه.  
ورجحت هذه المصادر ان يكون  
الحراك السريع بعد أيام قليلة فقط

ISSN 0967-5590



9 770967 559101

23





المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ ٢٥ ١٠

## مبعوث عماني يستكمل في اليمن

تتم المسححة الأولى

ووداعه الانام زيارته لعضءاء منالغ الشهر الحالي.  
وحسب هذه المصادر فإن مواقع الوساطة لا تعود فقط الى ما تموكة عمان  
على استقرار اليمن كاحدى ضمانات استقرار امنها والامن الاقليمي، ولكن ايضا  
لان المصالحة بين صالح والعبيد ستمد عملية التكامل الاقتصادي والمرفقي  
المزنية بين البلدين، مفرأ الى ان معظم مشروعات هذه التكامل من طرق ومسطقة  
تجارة حرة وتعاون تقني سيكون عمليا في المرحلة الأولى على الاقل مع جنوب  
اليمن الغريب من الحدود المملنية.

صالح

من جهة اخرى قال الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة، علينا  
جميعا شخصيات لاجتماعية وسياسية وشيوخ واعيانا وشبابا وامنأ وجيشأ  
واحرأيا وتطبيقات سياسية وعلماء ان تشعل الامة والمسؤولية في الحفاظ  
على الوحدة بالدرجة الأولى وعلى الديمقراطية في الدرجة الثانية.  
واضاف الفريق صالح، الذي كان يتحدث أمام الوفود التي وصلت من  
مختلف المحافظات وتمثل الحطاء والاعيان والشيوخ ورجال الأعمال وعملي  
المنظمات الجماهيرية والهيأة والقسماء الى دار الرئاسة لتقديم التهنئة الى  
رئيس مجلس الرئاسة وعضائه على ذلهم لقة مجلس النواب في الانتخابات  
التي جرت أخيراً: «الوحدة ملك لك هذه الوجوه كثيرة، ملك لكل مواطن يعني ولم  
تكن ملكاً لتتقيم سياسي أو شخص أو مسؤول في أي مراق من مراق الدولة...  
لكن الوحدة أصبحت امانة ومسؤولية في اعتنا جميعاً».

واكد ان وطننا في كل حوار أو اشكالات سياسية ان نحتكم الى المؤسسة  
للمستورية، وعلى الجميع ان يحتكوا الى المؤسسات للمستورية المصلحة للامة  
اليمنية.

ونشار الى ان الاحتكاك السياسي والمصالحات تأتي في اطار الديمقراطية.  
ولو لم تكن هناك ديموقراطية معلقة تمارسها فولا وعملاً لكن الوضع يختلف  
عما هو اليوم، لكنه مكسب من مكاسب الثورة والجمهورية والوحدة ان يتجاوز  
الناس غير المؤسسات وغير الهيئات وغير اللغات الفصل من ان يحتكوا الى  
أي شيء آخر... وهذا لم يعد مسؤولية شخص وانما مسؤولية حكومة الائتلاف  
ومسؤوليتنا جميعاً، ومسؤولية كل مواطن شريف ان يتمكن في كل مراق  
وموقع من واقع العمل وفي كل مكان».





المصدر :

١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## محادثات إيرانية - عمانية تبحث الأمن في الخليج

علاقات معقدة مع إيران. ومن جهته أكد بن طاريق الذي يزور إيران منذ أول من أمس الجمعة أن بلاده مرغبة في استعوار علاقاتها الودية مع إيران لتضمنة مصالح الشعبين الإيراني والعماني والشعوب الأخرى في المنطقة.

والتساير إلى أن بلاده ترغب في إجراء تعاون أكبر مع إيران في مضيق هرمز وبحر عمان حسب ما تكررت الأزمات. وأكد المصير ذاته أن بن طاريق أجرى محادثات أيضاً مع نظيره الإيراني الأميرال علي شمخاني.

البحري. وقال «إن الأمن الحقيقي في الخليج والحدود والبحرية لن يتم إلا عن طريق إجراء تعاون أكبر بين بلدان المنطقة».

والتساير المصير ذاته أن الرئيس الإيراني أعرب عن أمله بأن تكون العلاقات الإيرانية - العمانية «مثالاً لجميع البلدان الأخرى في المنطقة». يذكر أن عمان هي الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والبحرين) التي تطالب بالاعت

■ طهران - أ ف ب - بحث إقامة طهران من الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني بحث أمس السبت مع قائد البحرية العمانية الأميرال شهاب بن طاريق المقيم في شأن «تعاون بحري بين البلدين لضمان أمن منطقة الخليج».

وأكد الرئيس الإيراني خلال هذا اللقاء أن من واجب بحريتي البلدين تأمين الأمن في مضيق هرمز وبحر عمان. وأعرب عن تأييده «تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في ميدان الدفاع



### قبيل اختتام قمة دول مجلس التعاون الخليجي بالرياض:

## أمير البحرين: خلافات الحدود مع قطر معروضة أمام محكمة العدل الدولية استعداد مشروط للمصالحة مع الدول العربية التي ساندت العراق

وأشار أمير البحرين بإعلان دمشق والعلاقات المميزة التي تربط دول الخليج خاصة البحرين بمصر وسوريا. وبحول العلاقات الخليجية مع الدول العربية التي ساندت العراق خلال حرب تحرير الكويت. أعرب الشيخ عيسى بن سلمان عن استعداده دول الخليج للمصالحة مع هذه الدول وأشار إلى أن ذلك ينبغي أن يقوم على أسس واضحة وثابتة.

وأكد أمير البحرين أن استقرار منطقة الخليج أمر هام للعامة والمصالح: أن يستقر إيران جزء أساسي من استقرار المنطقة ككل.

واستذكر أمير البحرين حوادث الإزهاج والتطرف التي تقع في مصر ويعد من الدول العربية والإسلامية. وقال: إن الدين الإسلامي يرى من تصرفات من يتطرفون تحت لوائه.

الرياض. من أمين محمد أمين واسامة سرهيا: تاجل انعقاد الجلسة الختامية للجنة الخليجية الـ ١٤ في الرياض عدة مساعيات أمس لاستمرار المشاورات بين قادة دول المجلس حول القضايا المطروحة على القمة.

وفي الوقت نفسه أشار الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين بالعلاقات الأخوية التي تربطه بالشيخ حسني مبارك. وبالمنصب للمصري. وبالذور المصري لدعم دول الخليج. وأشار إلى أن هذا الدور لا يمكن تجاهله. وكشف أمير البحرين خلال لقائه بالمصحفين المصريين لسي عن أن خلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي لم تحل وسيظل اللق يشقها قلتما. وقال: أن الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر قد انتقل إلى محكمة العدل الدولية. وذكر أن الأمة العربية لم تستطع حل خلافاتها فيما بينها.







المصدر : **الأمم المتحدة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩١**

امير البحرين:

### محكمة العدل تنظر

### الخلاف العدودي مع قطر

أكد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين أن الأسلوب الصحيح الذي يجب اتبعه في قضية الخلاف العدودي بين البحرين وقطر هو إجماع جميع أطراف الخلاف الثلاث بين البلدين بصورة مشتركة إلى محكمة العدل الدولية عن طريق اتفاقية خاصة يتم إبرامها بين الطرفين وليس عن طريق التقاضي المتفرد الذي تقدمت به دولة قطر وأصبح امير البحرين أن محكمة العدل الدولية تنتظر فقط الأمر المتعلق بالاختصاص





المصدر : **الفرصة**

١ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بدء المرافعات أمام محكمة العدل الدولية لتقرير ان كان لها اختصاص للنظر في طلب قطري تعترض عليه البحرين

□ الخاتمة - الحيافة

بدأت أمس جلسات المرافعات الشفهية أمام محكمة العدل الدولية التي ستقرر ما إذا كان للمحكمة اختصاص للنظر في الطلب القطري الذي تقدمه به دولة قطر إلى المحكمة في ٨ تموز (يوليو) ١٩٩١.

وقال الدكتور حسين مصمم المصاحبة وزير الدولة للشؤون القانونية، وكيل دولة البحرين أمام المحكمة، إن هذا الطلب مفسر، اعترضت عليه دولة البحرين في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٩١ وطلبت المحكمة برؤيته باعتباره طلباً خاطئاً وغير قانوني ومخالفًا لـ اتفاق عليه الطرفان في السابق في شأن عرض الخلاف القائم بينهما على المحكمة.

وأضاف أنه نتيجة لاعتراض دولة البحرين على الطلب القطري المقدم في عام ١٩٩١ فحسب اتفاق الطرفان في اجتماع مع رئيس المحكمة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١ على أن يقتصر نظر المحكمة خلال المرافعات الكتابية والشفهية أمامها على مسألة محددة وهي اختصاص المحكمة في نظر الخلاف بين الطرفين على أساس الطلب القطري للتفرد، وذلك من دون أن تطرق هذه المرافعات إلى القضية الرئيسية أي عرض الخلاف بين البلدين حول تحديد الحدود البحرية والمسائل الإقليمية.

وتابع أن اعتراض دولة البحرين على الطلب القطري للتفرد يرجع - ضمن أمور أخرى - إلى أن دولة قطر ستسأل من خلال هذا الطلب أن تعرض على المحكمة لقب بعض أمور الخلاف التي تقدم مصالحها لا كلفة أمور الخلاف بينهما وبين دولة البحرين، أما وجهة نظر البحرين فهي أن الخلاف لا يمس بين الدولتين في شأن تحديد الحدود البحرية والمسائل

الإقليمية بينهما يجب أن تنظر فيه المحكمة على أساس اختصاص واضح يشوبها النظر في الخلاف بموجب اتفاقية خاصة ببرمها الطرفان ويتقدمان على اسمها إلى المحكمة بطلب مشترك يتضمن موافقة الطرفين معاً لا طرف واحد بمقرره كما فعلت دولة قطر حين تقدمت بطلبها للتفرد إلى المحكمة.

أما من حيث الإجراءات فإن محكمة العدل الدولية المشكلة من ١٧ قاضياً مستمعين ابتداء من هذا اليوم ٢٨ شباط (فبراير) وحتى ١١ آذار (مارس) الجاري إلى للرافعات الشفهية لكل من وكيلي دولتي البحرين وقطر والصامتين والمستعدين اللذين يمثلونهما وذلك في ما يتعلق باختصاص المحكمة الدولية في النظر في الطلب القطري للتفرد.

وسوف تستغرق جلسات الاستماع للمحكمة في المرافعات الشفهية أمامها عشرة أيام عمل، تخصص الثلاثة الأيام الأولى منها لاستماع مرافعات دولة قطر ثم تخصص ثلاثة أيام أخرى مماثلة لاستماع مرافعات دولة البحرين. علاوة على أن للمحكمة سبوت تمتع بعد ذلك كلاً من دولة قطر ومن بعدها دولة البحرين يوماً واحداً إضافياً لكل منهما للدلاء بالرافعات باختصار.

وبعد انتهاء جلسة المحكمة في ١١ آذار الجاري ستوقع جاسستها إلى حين مراجعة قضية المحكمة مرافعات الطرفين وتسجيل اليوم النهائي لاستئناف جلسة المحكمة التي سيعقد فيها الحكم في مسألة الاختصاص للمروضة عليها. وسيحتاج ذلك إلى فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر بعد انتهاء جلسة المحكمة الأخيرة في ١١ آذار.





مشرق الأوسط

المصدر :

١ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء المرافعات أمام محكمة العدل الدولية

## قطر تنتهم البحرين بتعزيز وجودها العسكري حول «حوار»

لندن - القاهرة - لاهاي : الشرق الأوسط

يوما واحدا اضافيا للدلائل بمرافعته الختامية. وبعد انتهاء جلسة المحكمة في 11 مارس (آذار) الحالي ستترفع جلساتها التي جرت في رابعة ضياء المحكمة المرافعات الطرفين وتحديد اليوم النهائي لاستئناف جلسة المحكمة التي سيصدر فيها الحكم في مسألة الاختصاص المطروحة عليها. ويحتاج ذلك الى فترة لا تقل عن ثلاثة اشهر.

وتكرر التهميش امام المحكمة ان لدى قطر ما يدعوها الى الاعتقاد ان البحرين تقوم بتعزيز وجودها العسكري على جزيرة «صوار». وقال ان البحرين بلغت بمدفعية ثقيلة ومركبات عسكرية الى الجزيرة بالرغم من تعهد سابق بعدم تغيير الوضع الراهن هناك بانتظار تسوية النزاع القائم.

وكانت البحرين قد اعترضت على الطلب الذي تقدمت به قطر في 8 يوليو (تموز) 1991 الى المحكمة وطالبت برفضه باعتباره «خاضعا وغير قانوني ومخالفا» لما اتفق عليه الطرفان في السابق بشأن عرض الخلاف القائم بينهما على المحكمة.

التمة

ص 4

بدأت أمس في محكمة العدل الدولية في لاهاي المرافعات الشفهية المتعلقة باختصاص المحكمة في النظر بالقضية التي رفعتها قطر بشأن جزر «حوار» وقيشت الدبل وجراد، المتنازع عليها مع البحرين. ويمثل دولة البحرين وكيلها أمام محكمة العدل وزير الدول للشؤون القانونية الدكتور حسين محمد البحارنة. ويمثل دولة قطر مستشارها لدى محكمة العدل وكيل حكومة قطر المستشار القانوني بمكتب ولي العهد وزير الدفاع نجيب بن محمد النعيمي. وتشكل محكمة العدل الدولية من 17 قاضيا وهي برئاسة القاضي الجزائري محمد البجاوي الذي انتخب لهذا المنصب في السابيع من فبراير (شباط) الماضي.

ومن المقرر ان تستغرق جلسات الاستماع الى المحكمة في المرافعات الشفهية عشرة ايام. تخصص الایام الثلاثة الاولى منها لاستماع مرافعات قطر ثم تخصص ثلاثة ايام اخرى لمناقشة لاستماع مرافعات البحرين. وتمنح المحكمة بعد ذلك كلا من الطرفين





المصدر : **مصرى اليوم**

التاريخ : **١ مارس ١٩٩٤**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### قطرتهم

وقال وزير الدولة البحريني للشؤون القانونية الدكتور حسين البشارية انه نتيجة لاعتراض البحرين على طلب قطر فقد اتفق الطرفان في اجتماع مع رئيس المحكمة على ان يقتصر نظر المحكمة خلال الاربعة ايام الكتابية والشفهية لملامها على مسالة محددة وهي اختصاص المحكمة في نظر الخلاف بين الطرفين على اساس الطلب القطري المفرد. وذلك دون ان تتطرق هذه الاربعة ايام الى القضية الرئيسية لأمور الخلاف بين الطرفين حول تحديد الحدود البحرية والمسائل الاقليمية.

ولمصادف ان اعتراض دولة البحرين

على الطلب القطري المفرد يرجع - ضمن أمور أخرى - الى ان دولة قطر ستحاول من خلال هذا الطلب ان تبرز على المحكمة لخط بعض امور الخلاف التي لا تخضع مسالها. لا كافة امور الخلاف بينها وبين دولة البحرين اما وجهة نظر البحرين فهي ان الخلاف القائم بين الدولتين بشأن تحديد الحدود البحرية والمسائل الاقليمية بينهما يجب ان تنظر فيه المحكمة على اساس اختصاصها وليس بضررها النظر في الخلاف بموجب اتفاقية خاصة بينهما الطرفين ويتقدمان على اساسها الى المحكمة بطلب مشترك يتضمن موافقة الطرفين معاً لا موافقة طرف واحد بطرده كما حدث دولة قطر حين تقدمت بطلبها المفرد الى المحكمة.

على صعيد آخر، أعلن مصدر رسمي في السفارة أمس ان الرئيس المصري حسني مبارك تلقى رسالة من امير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني تركز حول الوضع في الخليج، جعلها وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جابر آل ثاني وكان الشيخ حمد قد وصل الى القاهرة بشكل مفاجئ الأحد وغادرها أمس عائدا الى القاهرة بعد ان اجتمع مع مبارك بحضور وزير الخارجية المصري عمرو موسى.





**قطر... عتاب الأشقاء،  
لا اختصام الغرباء!**

محمد الرميحي \*

■ ثمة حقيقة وراء فعل بعض الديبولوجيات الواردة دعوى محاول البعض استزاعها في الأرض العربية، هذه الحقيقة تتمثل في أن الحلاوة كانت متلاً حراً، لم تخر علمه أي محاولة للتخجير حتى بلانث تربة الأرض والمتاح العربيين، ولهذا كان سقوط هذه الديبولوجيات عرياً، سابقاً على تدسين سلطانها في موطنها الجديدة، وما بعد ذلك التأسيس بما نسمي في الحديث عن وهو سوف يختلف تماماً عن تلك الديبولوجيات التي يكتنرها باليات العربية لاستخدام الحار لم تخر لها أي تطورات للتطبيق في مكنتها ومناشئ المسبيين، ويسود أن الزمة الصغرية التي تطوق على طية الخليج الحالية، هي من تلك النوع ومبررة ادارتها عربياً وإن بدا أنها تطبق منطق ديپلوماسية الزمة، إلا أن تطبيق فكرة المذوج العربي لاسواق والمناهج وتطبيقاتها من نوع، من نوع، من نوع، ما عهد بالوصول إلى نتائج الصراخ تماماً لفنانات التي ارهاها مورو العرب، وقد سالت ديپلوماسية ادرة الزمات في زمن الحرب الباردة، وكانت الغاية منها تسخين التوترات التي تصل إلى حالة الخطر، عنئذ تم تفرغ التوتر، وحسوت السوازن، ووصول الاطراف للمقابلة في حلوم.

■ مثل ذلك وعلى الطريقة العربية بالطبع، يحدث الآن في ادرة الزمة الصغرية في نور زولها في عهد الامية، ويسود أن ثمة من ميمر الامية في قطر والبحار في الخليج، بطريقة ادرة الزمة فترة الحلاوة الحالية، التي كانت من مزارعها الاثار العارية، ومن يفعل ذلك بشكل حراي يسي في ذلك الادرة كانت تؤول إلى حالة القووق، التي كانت خطر الحلاوة وانهايار الخافقة في الصراع بين قطبي الحرب الباردة (اسمها) في نور، وأرد، بحسبان

استمالة مواجهة المارق بأهل الثور  
 لوجود ذلك الزعم القسري في  
 الطعن، أما أدلة العائدية في أدلة  
 زمة أطرافها، أو بعض أطرافها، كميّات  
 صغيرة مع وجود العواطف العربية  
 (الشعرية) كعامة سريعة الاستيعاب،  
 ووجود أنواع أخرى من الترهين تحقق  
 المنفعة، ذلك كله يجعل من أدلة الصراع  
 بين الحرب الباردة المتخفية نوعاً من  
 المبالغة والمخاطرة. ملاحظة احتمال  
 الحصول على نتائج ليست في المطوية  
 ومخاطرة الترهين لأوصاف قومي غالبة  
 في جرح تجميع كل أطراف النزاع ليس  
 إشفاقاً في سرّة واحدة، وذلك لأنهم  
 تعبوا أولاً بل هو عملية معقدة جداً  
 لتدعيم الحق في عقيدة تاريخياً.

### وجغرافياً واقتصادياً أيضاً.

كل هذه المجمعة كانت في حالة انقراض  
الصحة الإسلامية التي هي فاجات بها فطر  
أخونها في أسرة مجلس إعتقوا  
الخروجي، خصوصاً أكتويت عندما  
ضربت على أبيه على شائعة تفرغوا  
برنامجا بعنوان «الحصار»، ثم تسجله  
داخل العراق، وعرضوا لانتقال إلى  
في كتابها أطفال العراق ونعزى إلى  
قبل الحصار الذي يضمره الجميع  
الولي حول هذا البلد، والأمم فيقول  
حول هذا النظام الذي يملأه صدام  
سجين وحربه الحاكم ولتسكن في  
أقدار وأعتق العراقيين، كما في  
التفكيرين القسري لقاء مع وزير  
الداخلية صدام في فيه ما في ثم مع مؤيد  
سبيته وأراد ما أدرك ما تصديه أنه  
العبادة المعينة العراقية، وكان ذلك على  
رأساً في أفغانستان الكويتيين الذين  
عنى كان لديهم فلاحاً مجتهداً إنشائي  
السلطة الخلقية يتكلم منها هذا  
النظام الذي ما زال يضمر نوايا  
العدوان ضد الكويت بعدم اعتراؤه  
الترسيم الولي لصعود الكويتية  
باحتفالاً وتعبية للأسرى والموقوفين  
من أبناء الكويت وبعثاته التي ما  
في بطلها - جهاراً أو خلسة -

حقوقي عراقية مزعومة في الكويت وكان جرح للشارع عملياً على وجه الخصوص لاجل عدم بينة الكويت على مشارف الاحتلال بعيدا الوطني الثالث والاربعين بعد تحريرها الثالث من الغزو والعراق. وقد شارك في انجاز التحرير لودن في حياض سفيها - الكويت - دولة فلسطين بل ان ذ قدمت لاجل جبهة اخلاصا منعت الضمير الى الفاز في العراق على ارضه. وحتى يضيء الشعب في مجراه الخلفى الذي يامل فيه كل خليجيه يدبره عزرة الوثائق في الاسرة الخبيثة وصداها. فلا بد من ذكر الفضل في موضع الشكر. فمنذ للجنة الاولى لوضع الكويت للعراق في الكويت ١٩٩٠ (الغسطس) قبل ان يقرر بانه الفزو وطلبت وينسب للعراق من الكويت، وعدة لثواب الكويتية كما امنت التسهيلات لثواب التحالف بضمير رسمي واسمي وان تطاهرة اخوة واعلنا ذلك في قاعة احدث لثواب حرة الشايق وكذا في الاجتماع المشترك لجلس الوزراء ومجلس الشورى العراقيين اثنان وحيدان واستقبلت لثواب لهدف حرب تحرير الكويت قوات دولة حرة وقوات جيوش امريكية في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠. كما ان دائرة الخارجية القريب تخطت لثواب الخارجية كما اداها البطولي في مشارف الخبيث الذي كانت الكف في ذلك من خواء الى العوان المدمية من الفعالية في مواجهة ارادة تحرير الكويت التي اتمعت لثواب الاثارة





واتحاد المغرب العربي يبدو في حالة احتضار طويل ولا يكاد يبقى على تكوره الا انقسامات انشائه في مشكلاتهم الخاصة الجزائر وازمتها الداخلية وليبيا وازمتها الخارجية وتونس

والمغرب لدى كل منهما ما يشغلها عما يجاورهما. فهذا الاتحاد والعمى في حكم الخنثى.

اما مجلس التعاون لدول الخليج العربية فانه البقية الباقية من التجمعات العربية المستمرة في الحياة بل هو التجمع العربي الوحيد المكتمل له سبل النجاح. وعلى عكس التجمعات الأخرى (سجل التعاون العربي خاصة) فإن فكرة الفزو العربي المكتمل لم تتسلف بل ولدت لواقع الضاربة بين انشائه وكان الموقف المتميز لدول هذا المجلس في الأزمة إحدى صور التضامن العربي التاريخي. وعلى رغم أن هذا المجلس لم يصل إلى ما يامل فيه أبناء دول الخليج العربي أقيمت إلا أن ظروف سياسته وفكره أجهزته (المجلس الأعلى، والمجلس الوزاري والأمانة العامة) للتماسك، وسميته - وإن كان حديثاً - في إنجاز تنسيق اقتصادي راق وتيسير على حركة سواحله في أرجائه. هذا المجلس هو بارقة الأمل الوحيدة الباقية في استمرار تجمع القيمي عربي وإن كان فرعياً، في مواصلة الحياة.

فهل خروج قطر، وإن اعلامياً، على إجماع بقية دول المجلس، واقتربها من النظام العراقي - تلطم الذي انفجر في جسم النظام العربي... هل هذا الخروج يحمل بوادر التلمس في بناء هذا المجلس؟

إن طرح سؤال ذلك السؤال مجرد طرحه يسبب الكثير من الألم لكن لا بد من مواجهة ذلك الخبيجة لنفسها حتى لا تقع فريسة لما يعينها انهيار هذا التجمع. والإجابة عن هذا السؤال يمكن أن تكون لا، ويمكن أن تكون نعم. والقوصل إلى هذه الإجابة أو تلك إنما يمكن في لغة الالتفات على احتواء عدم احتواء هذا الأسلوب الخطر في إدارة الأزمة - إن كانت هناك أزمة حقيقية فالحالات العربية على المحمد في في جوهرها نوع من الخلاف العائلي الذي يمكن تسويته إن احسن التعامل مع هذا الخلاف عبر الحوار الشافوي الجيد والخطاب العربي الصحيح.

تبقى مسألة قابلة للنقاش بخصوص ما ألقاه التلفزيون القطري عن المحاصر إضافة لحدث وزير خارجية نظام صدام. فيما أن تكون المسألة لقاعة

والخلفاء من العالم للمثل للسرعية المولية.

لا بد من ذكر الفضل لنوي الفضل، حتى تثبت نية الصديق في النقاش وحتى يعضي النقاش إلى موقفه في الصدور المخلصه ككتاب بين انشاء لا خصام بين فرقاه. ثم كرجاء في رب الصدور، إن كان هناك حقاً ما يشبه الصدور فالأمر أهون وإن كنا لا نؤمن بالتهوين كما لا نؤمن بالتهويل لتفادها ضل بالحقيقة.

والمعرفة خطورة ما يحدث ما نعلمه هذه الصدمة الاعلامية القطرية، فأننا نعود بالأمور إلى أبعد من موطن الاندماج إلى ما قبل نشوب شران الفتنة الكبرى في الثاني من آب الأسود عام ١٩٩٠. لقد كان النظام العربي يبدو متطوراً في ثلاثة محاور أو ثلاثة تجمعات القومية عربية هي: (١) اتحاد المغرب العربي الذي يضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، أي الدول العربية في شمال إفريقيا. (٢) مجلس التعاون العربي الذي أبرمت في بغداد في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٨١ اتفاقية انشائه خلال اجتماع ضم زعماء كل من مصر والعراق والأردن واليمن وهي الدول التي ضمتها هذا المجلس (بعض النظار عن توجهاتها) والنواب المعلقة أو المضمرة لدى كل منها). ثم (٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي صدر بيان العزم على تأسيسه الأول في الرياض في ٤ شباط (فبراير) عام ١٩٨١ عقب اجتماع لوزراء خارجية دول الخليج العربي الست: المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة. وقد أعلن رسمياً عن تأسيس هذا المجلس في أبو ظبي في ٢٥ ايار (مايو) ١٩٨١ في أول اجتماع لزعماء الدول الست.

هذه التجمعات الثلاثة (على رغم ما تكثف من نوايا العراق ومن تبعه من دول مجلس التعاون العربي، باستثناء مصر في تعاملات الفزو العراقي للكويت). قد تكون كما زعم تجمعات فرعية تحت المظلة (المضوية أو الرسمية) التي تبسطها بقايا جامعة الدول العربية. وهي على أي حال كانت للحاور الثلاثة التي يتحرك فيها أو يتكون منها النظام العربي. فمماذا بقي منها الآن مجلس التعاون العربي الذي تسلفه نسفاً مفارقة صدام حسين الجنوبية والكردية عندما عزت قوله للكويت لم يعد منه شيء غير جروح عميقة وشك ريبية في كل مشروع معلن. ولقد أغلقت مصر رسمياً أبواب انتمائها إلى هذا المجلس قبل أيام كتأكيد على حقيقة بطلانه منذ ولدت والعمه الفزو





المصدر :

٢٠٠٤

التاريخ :

٢٠٠٤

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قطرية بأن ما يتعرض له شعب العراق إنما هو من صنع الحصار الدولي المضروب على العراق حتى يُعزل لأكامل إرادة المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وفي هذا الشأن قد يكون من نافذة القول أن تذكر أن الحصار الحقيقي والتدمير الحقيقي لبنية العراق وحياة شعبه إنما هي من صنع النظام الدكتاتوري المفاخر الذي يحكمه بالحدود والثار وشبكة عملاء البعث العراقي وجلاي هذا النظام. ويكفي لذلك

أن تقول بأن لفظه هذا النظام العدواني من روية الحكم في بغداد والقيام نظام ديكتاتوري جديد يحترم للشريعة الدولية وحقوق الإنسان. قيام مثل هذا النظام الجديد في العراق إنما يعني سورياً وثقافياً أنه هذا الحصار عن الشعب العراقي الذي يمر حياته صدام وزمرته أكثر مما فعل أو يفعل الحصار الدولي الذي هو نتيجة أخرى لمفاخرات صدام وزمرته.

وإذا لم تكن هذه الاتهامات التفرقة الطورية معبرة عن القناعة وكانت نوعاً من ممارسة الضغط النفسي على أطراف خليجية أخرى بفرض توجيه خصومتها في طرق نصب في ساحة اقتصادها في هذه الخصومة، فإن ذلك يعيدنا إلى الحديث الذي بدأنا به عن ديبلوماسية الإزمات وإدارتها بطرق الحرب الباردة الملائمة ونطبيقاتها دون مراعاة الاختلافات النوعية للمكان والزمان وخصائص أطراف الإزمة أن جاز تسميتها أزمة.

فمن سمات إدارة الإزمات بالطريقة الملائمة في النظام العالمي القديم، كانت هناك سمة «الاستقطاب الثنائي» التي مارسها القطبان الكبيران آنذاك - الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - بهدف رفع درجة تأثير الأطراف الثالثة في الأطراف الأساسية. وهنا تكون إدارة الصراع - في الحالة القطرية - حساساً خطراً تماماً عندما تتعامل بهذا المنطق مع نظام البعث العراقي. نظراً لتفاوت القوى الواضح فإن المستقطب هو قطر وليس العراق، بكل ما يمتد به ذلك من شروط الضرورة الموضوعية للعلاقة على الكيان الأصغر أن عاجلاً أو آجلاً، مما يحمل في تعامله نظراً لتفهم التركيبة القطرية بالنظام الأيديولوجيا والمفاخرة اللذين يشكلاهما نظام صدام حسين كما أن الاستمعة

بطرف - كعراق صدام - للتدخل من طرف آخر، إنما يجعل مخاطب نيل عراق صدام من قطر الصغيرة ومخالف هذا النظام التي كانت تهدف الخليج كله ونطمع فيه لم يُبشر وإن ثلثت إلى حين، ثم إن ثلثت حتى تعود. فالمسألة هنا ليست نواداً عن أطفال العراق بقدر ما هي فتح نافذة نادرة ليختص نظام صدام بشعار على الاختناق. وفتح هذه النافذة لنظام صدام إنما يهدد ضمن من يهدد أصحاب النافذة نفسه وإن على المدى الطويل. فسلوة الكيانات الخليجية الصغيرة في ارتباطها لا في تفككها. وهي إن ضلعت صارت لقمة مشتتها، والألوان من حول الخليج كبيرة ومفتوحة.

وفي الله قطر من شبر اللحد في الخصام، فالذين تضاعفهم أو هكذا يبيعون، إنما هم انشاء يحملون لها امتناناً أن يحمي ووداً أن يحول.

• رئيس تحرير مجلة «العربية» الكويتية





قصر الأمانة

المصدر :

٢٠٠٤

التاريخ :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## اليوم الثاني أمام محكمة العدل الدولية ثلاث مرافعات لقطر حول خلافها مع البحرين

لندن - لاهاي: الشرق الاوسط - ق.ن.ا

استمعت محكمة العدل الدولية في لاهاي امس، ولليوم الثاني على التوالي، الى مرافعة دولة قطر المتعلّقة باختصاص المحكمة في النظر بالقضية التي رفعها، بشأن جزر حوار وفيشت البيبل وجرادة، المتنازع عليها مع البحرين.

وكانت الاجراءات القانونية للجلسة قد بدأت اول من امس بمرافعة نجيب بن محمد النعيمي المستشار القانوني بمكتب ولي العهد وزير الدفاع وكيل دولة قطر ومستشارها لدى المحكمة، واستكملت امس بمرافعة اخرى لمستشار دولة قطر ايمان سانكلير عن اختصاص المحكمة بالقطر في الفصل في الخلاف القائم مع البحرين ثم بمرافعة ثالثة لاستشار حكومة قطر شنكر داس الذي قدم سردا تاريخيا للوقائع والحقائق التي تتعلق بالمناوشات.

ومن المقرر ان تبدأ البحرين بعرض مرافعتها بعد غد الخميس وسيكون اول المتحدثين الدكتور حسين محمد البجارنة وزير الدولة

التتمة ..... ص 4 تفاصيل ..... ص 5







فقرق الأول

المصدر :

١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### ثلاث ملاحظات

للتسوية القانونية وكيال دولة البحرين امام  
الحكومة الذي قال ان الحكومة ان تتطرق الى  
القضية الرئيسية لأمور الخلاف كتجديد  
الحدود البحرية والمسائل الاقليمية. بل  
ستبحث في مسألة محددة هي الخصائص  
الحكومية في بحث الخلاف على أساس  
الطريق الذي تقدمت به قطر

و جاء في مرفوعة شتكرولس ان ولى  
عهد البحرين بحث مشروع صيغة عامة  
لإسوية النزاع الى ولى عهد قطر في  
1988/10/26 وقد رأت قطر في ذلك الحق  
لها غير مناسبة لعدم تصديقها  
لإسوية النزاع التي سوف تمال الى  
محكمة العدل الدولية. ولكن حتى يمكن  
قطر من عرض النزاع على المحكمة والفقت  
على الصيغة البحرينية في قمة مجلس  
التعاون لدول الخليج العربية التي  
عقدت في الدوحة في ديسمبر (كانون الأول)  
1990 حيث وقع الطرفان اتفاقية تتضمن  
احالة النزاع الى المحكمة بعد مايو (أيار)  
1991 وأكد في مرفوعته ان البحرين هي  
التي أوضحت انه من الممكن احالة النزاع  
الى المحكمة بطلب لعرض النزاع على  
محكمة العدل الدولية ولكنها اعترضت على  
هذه الطريقة بعد تقديم قطر طلبها الى  
المحكمة

ثم تحدثت بطلب عن الوضع القانوني  
الاتفاقية ديسمبر التي وقعها وزراء خارجية  
قطر والبحرين والسعودية في الدوحة نيابة  
عن حكوماتهم. وأكدت ان المادة (7) من  
الاتفاقية تعطي الحق في اعتماد اتفاقية  
الدوحة اتفاقية دولية كما أوضح مدير  
صلاحيه وزراء الخارجية للتوقيع على  
اتفاقية دولية ترمي دولهم





المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ شباط ١٩٩٤

قدمت مراجعتها أمام محكمة العدل الدولية

# قطر تدعو لحل خلافها مع البحرين على أساس تسوية سلمية قانونية

لاماي : الشرق الأوسط ، ق.ن.١

تابعت محكمة العدل الدولية أمس جلساتها التي تدور حتى الحادي عشر من الشهر الجاري لسماع المرافعات الشفوية المتعلقة باختصاص المحكمة بالنظر في الطلب الذي قدمته دولة قطر في الثامن من شهر يوليو (تموز) عام 1991 بشأن سيادتها على جزر حوار وشنشي الديبل والقطعة جرداء وتحديد خط الحدود البحرية بينها وبين دولة البحرين. وقد ترأس الوفد القانوني الرسمي لدولة قطر أمام المحكمة الدكتور نجيب بن محمد النعيمي المستشار القانوني بمكتب ولي العهد وزير الدفاع وكل دولة قطر ومستشارها لدى محكمة العدل الدولية. واستقبل النعيمي مرافحته باستعراض مواقف البحرين فقال: إن البحرين طالبت في خطاب مؤرخ في 14 يوليو 1991 عدم ادراج الطلب المقدم من قطر في القائمة العامة ويعدم اتخاذ اجراء بشأن الدعوى. وقد تم ابراز البحرين ان المادة 38 من القواعد الخامسة من قواعد المحكمة لا يمكن تطبيقها في الظروف الحالية. ومن ثم تم ادراج الدعوى في القائمة العامة وتم منحها عنوان حسب الترتيب الذي اعده ورئيس المحكمة في 11 اكتوبر (تشرين الأول) 1991 ثم شكلت البحرين في رسالة في 18 أغسطس (آب) 1991 في القضية المحكمة في النظر في الدعوى التي رفعها قطر. وتم حل هذه المسئلة نتيجة لاتفاق تم التوصل اليه في ما بعد بين البلدين يقضي بتسوية لمسائل المتعلقة بحق النظر في الدعوى وقبولها بالنسبة لهذه القضية قبل تقديم اية مرافعات حول وفتح الحالة الموضوعية. ويعدها قالت البحرين في مرافعتها انه من قبل الامانة بالنسبة لدولة ان يتم تقديمها للمحكمة من جانب دولة اخرى وان توضع في موقف لدعي عليه. ان الاجراء الى السبل السلمية لتسوية نزاع لا يمكن اعتبارها على الاطلاق امانة وعلى اية حال فان المحكمة سوف تشير الى انه لو قدمت البحرين اعتراضا مبدئيا فانها كانت ستكون في موقف المدعي.

والصالح في ديسمبر (كانون الأول) 1987 اتفقت قطر والبحرين على انه حتى يصدر الحكم النهائي للمحكمة حول المسائل محل النزاع يقوم كل طرف من الآن بالاستمرار عن أي عمل من شأنه دعم موقفه القانوني وانحياز المواقف القانونية للطرف الآخر أو يغير الوضع الراهن في ما يتعلق بالمسائل المختلف عليها. ويمكن هذا الاتفاق تمهيد الطريقين السابقين بموجب القاعدة الثانية من مبادئ عام 1987 لاتحاد التوصل الى تسوية والذي تصفق في اطار الوساطة السلمية الذي تشير اليه في المرافعات تحت عنوان الاتفاق. ولم تهل قطر شيئا من اجل تحميل الوضع القانوني القائم بين الطرفين او تحميل الوضع الراهن بشأن المسائل محل النزاع ولم تنازع البحرين بنسب هذا القيد. ومنذ ذلك الحين اقررت قطر بهذا التأكيد. ومع ذلك فان لدى قطر من الاسباب ما يدعوها الى الاعتقاد بان البحرين تدعم وجودها العسكري في جزيرة حوار الرئيسية بما فيها ابحاث مدغلة لكافة وسيارات عسكرية مختلفة في الجزيرة. وعلى اية حال الى ماذا تشير هذه الاعمال... انها تشير بوضوح الى ان النزاع القائم منذ فترة طويلة بين الدولتين المتنازعتين الذي ظلت قطر تسعى منذ اكثر من خمسين عاما لايصال حل عاجل له الى ازال لثما وحاجة لتسوية سلمية على اساس من القانون الدولي.

وعاد النعيمي بالذاكرة الى الخلفية الجغرافية والتاريخية للنزاعات الحالية والقائمة منذ فترة طويلة. وقال انه طبقا لمادة 6 من قواعد المحكمة فان المرافعة الشفهية المطلوبة سوف توجه الى المسائل التي لا تزال محل خلاف بين الطرفين وان تجاوز عموم المسئلة التي تشتملها المرافعات او تكرر الخلافات والمجادلات التي تمتحونها.





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٤

واضاف: بدأ النزاع المتعلق بجزر حوار التي تقع على طول الساحل الغربي لقطر خلال الثلاثينات في ظل التقديرات عن الميثوق في المنطقة. وفي أعقاب الاحتجاجات التي تنعقد بها قطر للسلطات البريطانية ضد دخول البحرين الى حوار قررت الحكومة البريطانية في عام 1939 أن جزر حوار تنتمي الى البحرين وليس الى قطر. واجتهدت قطر بشدة ضد هذا القرار في ذلك الوقت واستمرت في معارضته وفي تأكيد بطلانه. ونشأ النزاع حول ترسيم الحدود البحرية نتيجة لقرار بريطاني صادر في 1947 بتقسيم حدود قاع البحر بين الدولتين طبقا لمبادئ المساواة عن طريق خط وقطع في الوسط يقوم على أساس تعيين النقط الساحلية للجزيرة البحرين الرئيسية وشبه جزيرة قطر. وقد حدد القرار استثنائا لنقط التقسيم بعيد الأول بان للبحرين حقوق سيادية في مناطق فشتني العبدل واطعة جرادة التي تقع على الجانب القطري من الخط بينما الثاني هو رسم الخط بحيث يحاقق القرار البريطاني الصادر عام 1939 بان جزر حوار تنتمي الى البحرين وتقرر صدور القرار البريطاني في عام 1947 لم تعترض قطر على ذلك الجزء من الخط الذي قررت الحكومة البريطانية أنه يقوم

على أساس تقسيم الخط الساحلي للدولتين والذي حدد وفقا للمبادئ المعاملة. ولكن اجندت قطر بشدة على هذين الاستثنائين ووافقت معارضتها لهما منذ ذلك الحين. وعلى التقييد من ذلك جادلت البحرين في أن جزيرة جشان كان يجب تعيينها كجزء من مجموعة جزر حوار وقالت انها تعترض فشتني العبدل واطعة جرادة خاضعة لحقولها السيادية مؤكدة أن خط التقسيم يجب أن يتم تعديله دائما لذلك.

وقال : ان وجهتي نظر قطر والبحرين يمكن الحصول عليهما من التريفي البريطاني ومن الوثائق الأخرى التي تمتلكها قطر والبحرين كل في أراضيها. وفي مذكره صدرت عام 1964 تلعت البحرين بمطالب منطقة بحدود قاع البحر بين الدولتين. وزعمت البحرين في هذه المذكرة أن فشتني العبدل واطعة جرادة جزر ذات مياه القيسية ومن ثم يجب اعتبارها سائلا خارجيا بفرض تحديد الخط الأساسي الذي يتم منه قياس المياه الإقليمية وخط الوسط. وفي مذكرة الرد الصادرة عام 1965 رفضت قطر هذه المزاعم في المذكرة نفسها على أن يتم تسوية كل هذه النزاعات من خلال التحكيم. وفي البداية وافقت البحرين على ذلك كما وافقت الحكومة البريطانية على عملية التحكيم. وارتجت قطر مسألة الترسيم البحري جنباً الى جنب مع مسألة تسمية جزر حوار في مجموعة اتفاقية التحكيم التي تلقت الى الوكيل السياسي البريطاني في قطر عام 1966 ومع ذلك احييت البحرين عملية التحكيم برفضها الموافقة على تقديم موضوع تسمية جزر حوار الى التحكيم وفي 29 مارس 1966 تم ابلاغ قطر بان البحرين ليست مستعدة لتقديم مسألة السيادة على مجموعة جزر حوار التي منحت للبحرين عام 1939 للتحكيم.

وقال بعد انتهاء الوجود البريطاني في قطر والبحرين عام 1971 ظل النزاع المتعلق بجزر حوار باقيا وكذلك النزاع المتعلق بالحدود البحرية. وفي عامي 1975 و1976 اثار قطر مع السعودية مسألتا تتعلق بالنزاعات القائمة مع البحرين وتسمية. لذلك تمت الموافقة على قيام السعودية بمساعدة بين قطر والبحرين للوصول الى تسوية لهذه الخلافات. وقد اقترحت مجموعة من مبادئ التمسكية للنزاعات بين البلدين في ما يتعلق بالسيادة على الجزر والحدود البحرية والمياه الإقليمية. واشترطت لمبدأ الثاني الصفحات على الوضع الراهن. وخطر المبدأ الثالث بين أمور أخرى على قطر والبحرين تقديم النزاعات الى أي منظمة دولية. ولعرض للمبدأ الرابع تكوين اللجنة من ممثلين للدول الثلاث بهدف الوصول الى حلول مقبولة من جانب الطرفين على أساس العمل. وقال قد تم قبول الاطار في عام 1983م من قبل دولتي البحرين وقطر مع المبدأ الخامس الذي يحدوي في صياغته الأخيرة على مايلي... في حالة فشل المفاوضات المشروطة في المبدأ الرابع في الوصول الى اتفاق على حل مسألة أو أكثر من المسائل المختلف عليها فإن حكومتى البلدين سوف تقومون بالتشاور مع حكومة المملكة العربية السعودية لتحديد الوسائل الفعالة لحل المسألة أو المسائل على أساس قواعد القانون الدولي ويجب أن تكون حكم الهيئة المتفق عليها لهذا الغرض نهائيا وملزما. وتناول التسمية اتفاقية الدوحة التي وقعت عام 1991 بشأن الأزمة فاشرا الى أن اتفاقية الدوحة تمنح كلا من قطر والبحرين على حد الفرصة أن تقع كل النزاعات في إطار الصيغة البحرينية التي تنظر فيها المعركة. وقال ان الصيغة البحرينية وضعت عمدا لنقلها كل المسائل محل





المصدر : هــ رـ ق ١٢٠

التاريخ : ٢٠٠٤ هـ ١٤٢٥  
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النزاع بين قطر والبحرين بدون ايضاحها بالتفصيل بسبب حساسيتها. وفي ظل هذه الخلفية ونظرا للتاريخ الطويل للمفاوضات حول حالة النزاع في المحكمة فانه من غير الواقعي الاعتقاد بان الاطراف في اتفاقية الدوحة ديسمبر 1990. اشترطت التقدم في المحكمة بهذه اتفاقية خاصة تقدم بصورة مشتركة في المحكمة. ان النزاعات التي تعترضها قطر والقطعة في إطار الصيغة البيرمنية مطروحة امام المحكمة. واذا رغبنا البحرين في اضافة نزاعات اخرى تعجزها تقع ايضا في إطار الصيغة البيرمنية فان كل ما ينبغي عليها عمله هو التقدم بطلب الى المحكمة. وعلاوة على ذلك تشير الى ان البحرين قالت انها في موقف غير موافق لحقيقة انها وضعت في موقف المدعى عليه ولحق ان انكر علنا اليوم بصلواتي وكذا لدولة قطر انني سائل على طلب الاطراف من المحكمة تضييقهم تقديم مرافعاتهم الكتابية في وقت متزامن خلال المرحلة للقضية من الدعوى من اجل تجنب مثل هذا الضرر المزعوم. واحب ان انكر البحرين انها اذا تقدمت بطلب فان المحكمة قد تقرر في اي وقت ضم دعاوى التضييق وهو الامر الذي لا تعترض عليه قطر

والحالة: سوف تقوم الآن بتوضيح كيفية النظام الذي سيقيم للمنشأ القانوني لحكومة قطر بطابعه الخاصة القضايا المختلفة في هذه الاجراءات. او لا سيالوم السير ايان سينكلير يخصص المتطلبات اللازمة لوضع اساس اعية المحكمة في النظر في الدعوى على النحو الذي تم تصديده في النظام الاساسي وقواعد المحكمة. وسوف يعاقبه مستر شاكر داس الذي سيقيم حقائق القضية بما فيها ما يتعلق بالوساطة واتفاقية 1987 وعمل اللجنة الثلاثية اتفاقية الدوحة 1990 وسوف يظهر على وجه الخصوص ان اسرار البحرين على تقديم طلب مشترك بمقتضى اتفاق خاص لا يتفق مع الحقائق. سوف يتخذ السير ايان سينكلير الكلمة مرة اخرى ليبحث وضع اتفاقية الدوحة. وسوف يستكمل البروفيسور جان سالون تحليل الوضع لاتفاقية الدوحة بالظهور ان البحرين لا تستطيع ان تتجاهل بحق بان تطبيق موافقتها على هذا الاتفاق تعد انتهاكا للمتطلبات الانشائية للبحرين مما يجعل هذه الموافقة. وسوف يتحول البروفيسور جان بير الى موضوع تفسير اتفاقية الدوحة ويصفى مستندنا لحكومة قطر بصوف اناول الجوانب اللغوية التي اثارها البحرين في ما يتعلق بتفسير اتفاقية الدوحة. كما سيلقه البروفيسور سالون كلمة مرة اخرى لرد على الامور المختلفة التي اثيرت عنها البحرين في ما يتعلق بالدعوى الحالية. ثم سينتاول مسألة قبول الطلب الفوري وعندئذ سيقتحم السير فرانسيس ثلاث الجولة الاولى من المرافعة الفورية بتكليف موفد دولة قطر في تفصيل النظر في النزاع من جانب المحكمة والقول المطلب الفوري.

ويذكر ان المحكمة ستسمع بعد غد في المرافعة للبحرين التي سيلقيها وزير الدولة لشؤون القانونيون الدكتور حسين محمد الجارانة والتي ستتناول الشرق الاوسط اهم بنودها في حينه.







### قطر انجزت عرض قضيتها

## البحرين تبدأ اليوم تقديم مرافعاتها أمام محكمة العدل

لندن - لاهي - الشرق الأوسط

اختتمت قطر أمس مرافعاتها أمام محكمة العدل الدولية حول اختصاص المحكمة في النظر بالقضية التي رفعتها بشأن جزر حوار، وفيبحث الدليل، وجريدة، المنازع عليها مع البحرين.

وتكلم يوم أمس، وهو اليوم الثالث للخصم، المحامي لتقديم مرافعاتها الكتابية والشفهية البروفيسور كونول، كما تحدث أيضاً البروفيسور جين سالون ثم البروفيسور السير فارنيس فارز، وتحدث أخيراً الدكتور نجيب بن محمد النعيمي وكيل قطر ومستشارها لدى محكمة العدل الدولية الذي ركز كلامه على تفسير اتفاقية الوحدة الموقعة في ديسمبر (كانون الأول) عام 1990 لا سيما من الناحيتين القانونية واللغوية. كما تحدث أيضاً عن مدى منح الاتفاقية حق التقدم بطلب منفرد لأي دولة من الدولتين أمام محكمة العدل الدولية حال انتهاء الفترة المحددة في الاتفاقية وهي خمسة شهور اعتباراً من نهاية ديسمبر (كانون الأول) 1990.

ومن المقرر أن تبدأ البحرين اليوم تقديم

مرافعاتها في القضية وسيكون أول المتحدثين وزير الدولة البحريني للشؤون القانونية مستشارها لدى المحكمة الدكتور حسين محمد المحارنة. وكان البحرين قد نكر في وقت سابق أن اعتراض دولة البحرين على الطلب القطري المنفرد يرجع ضمن أمور إلى أن قطر تحاول من خلال هذا الطلب أن تعرض على المحكمة فقط بعض أمور الخلاف التي تخدم مصالحها وليس كافة أمور الخلاف بينها وبين البحرين.

وشدد على أن الخلاف القائم بشأن تحديد الحدود البحرية والمسائل الإقليمية يجب أن تنظر فيه المحكمة على أساس اختصاص واضح يخولها النظر في الخلاف بموجب اتفاقية خاصة بمرمها الجانبين ويتقدمان على أساسها إلى المحكمة بطلب مشترك يتضمن موافقتها معاً.

ويذكر أن المحكمة خصصت ثلاثة أيام للبحرين لتقديم كافة مرافعاتها الكتابية والشفهية كما فعلت مع قطر. وسيعطى كل جانب يوم إضافي للمعليب على ما ورد في المرافعات قبل أن تجتمع المحكمة لإصدار قرارها النهائي.



# محكمة العدل الدولية تستمع الى مرافعات البحرين عن صلاحيتها للنظر في دعوى قطر المنفردة

□ لاهاي (هولندا) - الحياة

استأنفت محكمة العدل الدولية في لاهاي أمس جلساتها للاستماع الى مرافعات دولة البحرين في ما يخص بصلاحية المحكمة للنظر في بصورة منفردة بتاريخ ٨ تموز (يوليو) ١٩٩١ للنظر في خلافها الجغرافي مع دولة البحرين. واستمر جلسات المحكمة حتى الحادي عشر من آذار (مارس) الجاري. وقال الدكتور حسين البحراني رئيس الوفد القانوني لدولة البحرين بصفتها وكيل دولة البحرين ومستشارها امام المحكمة كلمة أمس افتتح بها مرافعات دولة البحرين الشفهية التي تستغرق ثلاثة أيام واستهل الدكتور البحراني كلمته بالاعراب للمحكمة عن مبالغ الاحترام والتقدير من دولة البحرين لمكانتها، كما شدد على أهمية الدور الذي تقوم به المحكمة مساهماً منها في التوصل الى تسوية دبلوماسية للمنزعات بين الدول. وعبر الدكتور البحراني عن تقدير

حكومة دولة البحرين لـ «الجهود المميزة التي قامت بها حكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة في سبيل حل الخلافات بين دولتي البحرين وقطر» وقال انه منبهي للحفاظ على العلاقات الأخوية القائمة بين البحرين وقطر في جو من المسالمة والود والترابط التي تشهدها دول الخليج. وأضاف الدكتور البحراني «ان دولة البحرين تشعر بالأسف لأن يكون حضورها لأول مرة في هذه المحكمة ليس من أجل دعم لخصائص المحكمة بل للاعتراف عليه، وأكد ان «المواقف التي فرض على حكومة دولة البحرين لا يحملها على الاعتراف من حيث الجدا على قيام المحكمة بتسوية كافة امور الخلاف التي ادعى الى الاختلاف بين دولتي البحرين وقطر» وقال ايضاً ان دولة البحرين تشعر بالرضا كونها احدى دولتين خليجيتين تشاركتان في تقديم قضية الى المحكمة وان دولة البحرين قد بينت بما لا يدع مجالاً للشك وفي ما لا يقل عن خمس مناسبات رغبتها في المشاركة ايجابياً في التقدم مما الى المحكمة بطبق مشدرك للنظر في خلافاها مع دولة قطر» وعرض الدكتور البحراني فافوض ان للحادثات التي سبق ان جرت بين دولتي البحرين وقطر في ما يتعلق بأسور الخلاف بينهما مجتنباً على أساس انه اذا لم يمكن التوصل الى





١٩٨٧ وحول الاجتماعات التي عقدها اللجنة التي سميت باللجنة الثلاثية التي جاء تشكيلها من اجل وضع آلية الطبق المشترك الذي يدمجه ططرفان الى المحكمة ، والتي البروفيسور لوتز باحث بمركز مرفاته التي تتاول فيها طريحة محضر النوبة والحواء وتأثيره.

وأدلى الدكتور البحارنة قبل بدء جلسات امس ببينان رة فيه على الاعاءات التي طرحها وكيل دولة قطر في كلمته الافتتاحية يوم الاثنين ٢٨ شباط (فبراير) الماضي والتي قال فيها ان دولة البحرين تحمل على ثقل معدات عسكرية الى جزر صوار. وأوضح الدكتور البحارنة في هذا الشأن ان دولتي البحرين وقطر تشتركان في منظومة دفاعية واحدة في نطاق مجلس التعاون الخليجي ودان وجود قوات دولة البحرين على ارض بصريتيه هو أمر طبيعي ومستمر ولا ينبغي التفتير بهابكث والرعية.

وزاد ان معارضة دولة البحرين السيادة البحرينية فوق أراضيها لا تشكل تهديدا لدولة قطر ولا تغييرا لحد من الاتساق من الوضع القائم بين الدولتين سواء من الناحية القانونية او غير ذلك.

وتعديما على مرفاعة وكيل دولة قطر الافتتاحية وما اوردته أكد الدكتور البحارنة ان «حقوق البحرين في الزيارة وفي المناطق البحرية التي سبق ان مارستها دولة البحرين سادتها مؤازرة ومعروها جيدا أدى شعبي البحرين وقطر بالانضال الى كافة شعوب المنطقة».

وأعرب الدكتور البحارنة عن «خيبة الأمل من اتساع دولة قطر سياسته المتصاحبة والافتراء على مستوى منطقة الخليج، مبيها اعتراضه واحتجاجة على الاعاءات القطرية التي تطالب بالاراضي والبحار التي تقع تحت سيادة دولة البحرين».

وفي الختام جند الدكتور البحارنة التقصير على ان هذا البيان الذي ادلى به بهدف ان تصحيح وتصوير بعض البيانات الخاطئة التي قضيها ملكو دولة قطر وفي التفتيد مرة اخرى ان القضية المطروحة حاليا امام المحكمة تقتصر في موضوع اختصاص المحكمة وعلاقة بها مطلقا بالقضية الرئيسية للنزاع القائم بين دول البحرين وقطر. مستشهدا في الوقت وبالطريقة التي تراها مناسبين بعرض قضيتها بشكل شامل ومفصل.

عن الاتصاف العراقي والحذالة دولة الكويت وهي الأزمة التي اعتقدت قمة مجلس التعاون اسفها من اجل معالجتها.

وأوضح ان محضر النوبة «لا يعتبر انشغالاً دولياً ولكنه يمثل استجابة لرغبة حكومة دولة قطر للخروج من المأزق الذي خلقته. وذلك بتوقيع محضر من قبل دولتي البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية في تلك الحفلة العصبية التي مرت بها المنطقة. ولم تكن دولة البحرين تدفع انذاك ان تطبق دولة قطر لتوقيع ذلك المحضر كان يخفي من طياته نوايا خطيرة غير ظاهرة في ذلك القفزة».

وقام الدكتور البحارنة الى ان حكومة دولة قطر انتهزت فرصة اجتماع القمة الخليجية الذي عقد عام ١٩٩٠ في العاصمة القطرية وعصمت الى تخفيض اعمال قمة دول الخليج وذلك بطرحها على اجتماع القمة موضوع علاقاتها مع دولة البحرين للضغط على دولة البحرين وحملها على التوافق على صيغة تضمن دولة قطر في ما بعد من التزم به طلب مفرد حسب الشروط التي تضعها دولة قطر. بعض النظر عن ان القضايا الهامة تتطلب حلاً أساسية في ما يخص بالقضايا المحددة التي سوف تطرح امام المحكمة وفقاً للامور الاجرائية وللطوائف الدستورية للطرفين.

ومضى يقول: «ان دولة البحرين رغبة منها في خلق جو يساعد القصة الخفيفة على انجاز اعمالها وسط الأزمة التي واجهتها المنطقة. فجلت بالتوقيع على ذلك المحضر الذي منح الدولة الوسيط فرصة اخرى للوصول الى تسوية تفاوضية بين الطرفين والذي والسفالت الدولة الوسيط معقضاء ان يرغم الطرفان خلالهما في محكمة العدل الدولية بصورة مشتركة بعد ان يتم الاتساق بينهما على ذلك بعد شهر ايار (مايو) ١٩٩١».

ثم قدم الدكتور البحارنة الى المحكمة السادة المستشارين القانونيين الذين سيتناولون عرض ما تبقى من الاربعات المتشوقة الخاصة بدولة البحرين وهم: البروفيسور بويوت والبروفيسور لوتز باحث والدكتور جيميتيز دي اريتشيفيا والبروفيسور فايل والسيد كيث هابيت.

وبعد مرفاعة الدكتور البحارنة قدم البروفيسور بويوت مرفاعته حول الاتساق المعبود بين الطرفين في عام

اتفاق بهذا الشأن. فسان البلدين يتقدمان معاً ويطلبون مشتركة الى المحكمة عن طريق الاتفاق خاص يشمل كل امور الخلاف بين الطرفين. وعلى كل حال، فسان دولة قطر لم تدع بالترافعها للتحذات حول التقديم المشترك واعلها بدلاً من ذلك لجأت الى تقديم طلب مفرد في شهر يونيو (تشرين) عام ١٩٩١».

وأعرب عن اسفه لان دولة قطر حاولت ان تخلل بينها المفرد ان تتم القضية بصورة تخدم مصالحها فقط منجهاها لصالح دولة البحرين. مسلاوة على ان دولة قطر اريدت ان تستحوذ على جميع القضايا التي سببها من المحكمة ان تتخذ قراراً في شأنها».

وكان وكيل دولة قطر اشار خلال مرفاعته في بداية جلسات الاستماع يوم الاثنين الماضي الى الاسباب التاريخية والخلاف التي أدت الى نشوء هذا الخلاف بين البلدين. وتطرقا لما سبق ان اتفق عليه ططرفان مع المحكمة من ان جلسات الاستماع التي تعقد حالياً تكون مقتصرة على موضوعي الاختصاص والقبول. فان الدكتور البحارنة رفض ان يتطرق في مرفاعته الى قضية الخلاف الرئيسي بين البلدين والتي اصابت دولة قطر التي تطالب بالاراضي الواقعة تحت سيادة دولة البحرين. رداً على المرافعات القطرية التي تناولت قضايا تدخل في صلب قضية الخلاف الرئيسية.

وأجمع الدكتور البحارنة للمحكمة على ان «في يوم بالتعليق على هذا التوجه القطري طيس من واقع قبوله بالطروحات المقترحة ولكن لسبب بسيط هو ان هذا التوجه لا مجال له في المرافعات التي تجري حالياً امام المحكمة وتعلق باختصاص المحكمة فقط في النزاع «الخلاف» وقال ان دولة البحرين «عترضت ولا تزال تطرح على اختصاص المحكمة في النزاع في الخلاف المروض عليها بناء على الطلب القطري المفرد».

وقد الدكتور البحارنة بما أدت به دولة قطر في مرفاعتها للكتوبة والقضايا من ان لها الحق في تقديم طلبها المفرد الى المحكمة وفقاً لمحضر النوبة الذي وقعه كل من وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية في الدوحة بتاريخ ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠» وأضاف ان «دول الخليج كانت خال من الفكرة التي تعالجت فيها القصة الخليجية في الدوحة ثم بمرحلة من الضغوط وعدم الاستقرار التي نجمت





المصدر : الشرق الأوسط

٢٠٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## استئناف المرافعات أمام محكمة العدل اليوم البحرين تتهم قطر بخرق اتفاق للتقدم معاً للمحكمة

لاهاي - لندن:  
«الشرق الأوسط»

وتم التنقل الى جميع قضايا النزاع بين الدولتين كإستراتيجية محكمة ليعرضها البعض وغير قابلة للتجزئة، بحيث يتم حلها بصورة شاملة. لظهر أن ادراج القضايا التي قدمتها قطر في طلبها تعتبر ناقصة في هذا الجانب الهام. بغض النظر عن جوانب أخرى وأن السبيل الوحيد لضمان تقديم قضية الزيادة إلى المحكمة يمكن في إطار الطلب الصحيح بمقتضى الصيغة البحرينية.

واشار إلى أن القضية ليست مجرد قضية مساواة أو انتقام من السيادة فاعتما وثقلت دولة البحرين - في عام 1987 - على أن تكون هذه المحكمة ساحا للملاذ الأخير، لم تفعل ذلك على أساس فهمها بأنها ستوضع في موقف الممعى عليه مع كافة اللوازم التي قد تترتب على هذا الموقف، وقال إن قطر «أثبتت أن تكيف القضية بالطريقة التي تناسبها».

يوصل المروفييسور لوفز باخت - المستشار القانوني لدولة البحرين - مرافعته اليوم أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي حول «التواحي الموضوعية في الدعوى التي أقامتها دولة قطر» بشأن نزاعها مع البحرين على حيز حوار، الواقعة في المياه الإقليمية بينهما بالخليج.

وقامت مرافعة البحرين لمدة يوم الجمعة الماضي، بمذكرة قيمها الدكتور حسين الجارنة - رئيس الوفد القانوني ووكيل دولة البحرين - وأكد فيها أن دولة قطر وافقت في عام 1987 على أن التقدم إلى المحكمة سيكون موضوعاً لاتساق نال، ودعا إلى رفض الطلب القطري المتضرر، لأن قطر قدمت بطريقة تخدم مصالحها الذاتية وبصورة غير كاملة. وأضاف الجارنة أنه لو تمت الاستجابة لنصوص المبدأ الأول







الأهرام

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١ محرم ١٩٩٤

### قطر تؤكد التزامها بالقرارات الدولية

□ القاهرة - من محمد علاء

■ زار القاهرة لمدة ثلاث ساعات ليل السيد وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني للمرة الثانية خلال اسبوع، ونقل رسالة الرئيس المصري حسني مبارك من أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وأجرى الوزير محادثات مع نظيره المصري السيد عمرو موسى.

وعلمت «المدينة» أن المحادثات ركزت على اطلاع القاهرة على الموقف القطري من قرارات مجلس الأمن للخاصة بالعراق وتأكيد احترامها، وأكد الوزير القطري مجدداً أن تعاطي الإعلام في بلاده مع مسألة الشعب العراقي يأتي في إطار تغطية معاناة الشعوب المسلمة في كل مكان، مشيراً إلى أن بلاده ليست الوحيدة في المنطقة العربية المهتمة بوضع للعائلة عن الشعب العراقي.

وأعلن أن الوزير القطري اطلاع القاهرة أيضاً على موقف بلاده في شأن الاتصالات مع إسرائيل في ما يتعلق بمشروع استبعادها بالفاز الطبيعي، وأكد أن ما طرح خلال لقائه نظيره الإسرائيلي شمعون بيريز في لندن ونيجيريوك هو مسودد أفكار، مشيداً على أن قطر تمشير التقدم في موضوع التعاون الاقليمي بين العرب وإسرائيل ومن التقدم في المفاوضات الثانية.

وعلمت «المدينة» أن الشيخ حمد أعرب عن استغرابه ردود فعل دول عربية على موقف قطر من هذين الموضوعين.

وكان الوزير القطري سلم مبارك الأسبوع الماضي رسالة من الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وتسلم رسالة جوابية





المصدر :

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## البحرين تستأنف مرافعاتها في لاهاي في شأن اختصاص محكمة العدل الدولية النظر في خلافها الجغرافي مع قطر

أدى من هذه التنازلات المتفق عليها. وانتشر في ختام مرافعتها في أنه نتيجة لذلك طُرحا أمام المحكمة الدولية في لاهاي، الذي توصل إليه الطرفان.

وفي ما يخص أمور الخلاف، اضاف المستشار في علم المحكمة كير ان الاطراف والبلدان في الاجتماع السلسل للجنة الثلاثية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ على البتة، والضمان التي حددت موضوع ونطاق الخلاف الذي يطرح على المحكمة. واستطرد الدكتور جيمس مينديز أريستيفا فشرح ان دولة قطر لم تقبلها الصيغة البحرينية العامة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ لتكون قد قبلت في النهاية بطلب لدولة البحرين بخصوص الزيارة ولم تضع أي حظر على هذا الطلب.

والتي للمستشار الضوء على ثلاثة اتفاقات هي مبادئ الاتفاق للوصول إلى تسوية واتفاق اجتماع اللجنة الثلاثية على أمور الخلاف وقبول قطر بطلب دولة البحرين. وقال أنه من طريق تقدم مشترك إلى المحكمة بواسطة اتفاق خاص فقط يمكن تنفيذ الالتزام بالاتفاق الثلاثية علاوة على ذلك فإنه لم يكن بالاتفاق من خلال محاولات دولة قطر في طلبها للفرد تعديل ما اتفق عليه الطرفان. وان دولة قطر تحسّلون ان تقسيم نفسها بأعادة تمديد موضوع الخلاف من خلال حضورها بصورة منفردة لطلبه للتفريق عليه ما يعتبر انتهاكاً للاحكام التي تم التوصل اليها. وتابع المستشار مرافعته متذكراً

التي كانت تهدف إلى رفع الخلاف بين الطرفين إلى المحكمة. مشيراً إلى حقيقة أنه دأب بالامكان فصل موضوع اجتماع الدولة أو الحضر عن القضية كحالة من جانب دولة قطر لتوفير أساس مستقل لتأكيد اختصاص المحكمة. وأوضح المستشار ان السبب من وراء ذلك ينحصر جزئياً في التردد للعقول لهذه الأمور مولي الاعتقاد بأن من غير المحتمل ان يقوم الطرفان بالتخلي عما احرزاه من تقدم عبر ثلاث سنوات من المفاوضات وعما نص عليه مضمّن الدولة موضوع في احد بنوده من ان الطرفين اتفقا على تأكيد ما سبق الاتفاق عليه بين الطرفين.

وقدم المستشار دوييت إلى المحكمة بعد ذلك ملخصاً للأمر الذي تم الاتفاق عليه بصورة عامة وهي: (أولاً، ان الطرفين سيبدلان أمام

المحكمة بكامل هيئتهما. ثانياً، ان الطرفين سيتوجهان إلى المحكمة وفقاً لاتفاق خاص يشكل أساساً لموضوع اختصاص المحكمة. ثالثاً، ان الطرفين لم ييسقوا ان اتفاقاً على فترة تقدم احدهما بطلب منفرد حتى في حالة اختيار طريق بديل من اللجوء المشترك.

رابعاً، ان ما عرف بالصيغة البحرينية كان حلاً مؤقتاً في ما يخص التقدم بطلب مشترك إلى المحكمة.

خامساً، ان الطرفين اتفقا على تضمين قضية الزيارة باعتبارها إحدى القضايا المختلف عليها. وقال المستشار ان ما حدث في الدولة لم يكن باستطاعته ان يغير

الأساس - و - أ - استندت محكمة العدل الدولية في مدينة لاهاي صباح امس الاثنين جلسات الاستماع إلى المرافعات الطويلة المقدمة من المستشارين القانونيين لدولة البحرين في ما يتعلق بما اذا كان للمحكمة اختصاص للفقر في الطلب المنفرد الذي لتمته قطر عليها بتاريخ ٨ تموز (يوليو) ١991.

وفي مستهل جلسات امس استمعت المحكمة إلى البروفيسور لوتز باخت اذ تابع مرافعته الذي مداه في جلسات يوم الجمعة الماضي (٤ آذار/ مارس) وقدم البروفيسور لوتز باخت تحليلاً من الفاحية القانونية لصيغة مختصر الدولة التي تم التوقيع عليه خلال القمة الخليجية التي عُقدت في الدولة عام ١٩٩٠ كما بين للمحكمة الوضع القانوني الصحيح لذلك الصيغة.

ونتيجة لذلك قدم البروفيسور دوييت دوييت ما تبقى من مرافعته التي بدأها أمام محكمة العدل الدولية يوم الجمعة الماضي وتناول فيها على وجه الخصوص اتفاق عام ١٩٨٧ الذي عقد بين دولتي البحرين وقطر والأمر التي نتجت عنه.

ولخص المستشار في مرافعته العلاقة بين اتفاق عام ١٩٨٧ وما أعقب ذلك من اجتماعات اللجنة الثلاثية واجتماع الدولة والحضر الذي وقع في تلك الاجتماعات شارحاً الفصّة بين تلك المراحل الثلاث وعلمه المفاوضات التي عملت بين الطرفين. وأوضح للمحكمة أنه ينبغي أولاً عليها ان تكون على احاطة تامة بالصورة الكاملة للقضية في مراحلها المستمرة





العدد ١٢٥٠

المصدر :

٨ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكمة بأنه وكان من الواجب على الدولة الدعية ان تصد موضوع الخلاف الذي قمته امام المحكمة مسالاً عن الأساس الذي قامت دولة قطر بناء عليه بتحديد موضوع الخلاف لتتمكن المحكمة بدوره من ان تتخذ قراراً في شأنه. وأضاف ان دولة قطر في محاولاتها للتلاعب بالصيغة البحرينية قد اساءت استعمال تلك الصيغة لأن الدولة الدعية لا يمكن لها من الدعية القانونية ان تنتقل وتختار قضايا في الخلاف ترغب في في رفعها الى المحكمة في حين تتجنب التحديد القضائي لقضايا قائمة بالفعل بما في ذلك الخلاف نتيجة لعدم رغبتها في ان يتم رفعها الى المحكمة. وان الاستخدام الصحيح للصيغة البحرينية هو ان يتم تضمينها في اتفاق خاص تماماً. كما فعلت دولة البحرين في مشروع الاتفاق الخاص الذي اقترحه على دولة قطر في شهر حزيران (يونيو) ١٩٩٢ ولم تتجاوب دولة قطر للخلاف بالقبول به.

بعد ذلك قدم البروفيسور بروسير فايل ملاحظته فاورد الكلمة على ان القضية المطروحة تناقض ملاحظة دولة البحرين على عرض القضية امام المحكمة التي تسلمت الطلب بصورة متفرقة.

وسوف تختم دولة البحرين اليوم القاء ملاحظاتها امام المحكمة. وتبدأ دولة قطر بعد غد الخميس بتخصيص موقعا من القضية ثم تقوم دولة البحرين في اليوم الذي يليه بتخصيص موقعا من هذه القضية في الجلسة الختامية للامتحانات.



## النعيمي طالب محكمة العدل بقبول الطلب القطري بدء الجولة الثانية والختامية من مرافعات قطر والبحرين

لاهاي، لندن،  
الشرق الأوسط، ١٠ ن.ا

ومستشارو البحرين في  
مرافعاتهم السابقة. وقال ان قطر  
لم تتقدم بطلبها المنفرد الى  
الحكمة الا بعدما ضاقت بها  
جميع السبل.  
وطالب النعيمي في كلمته ان  
تصدر المحكمة حكماً بقبولها  
الطلب القطري، معتبراً ان الطلب  
قانوني بموجب اتفاقات دولية  
وقعتها قطر مع البحرين في عامي  
1987 و1990.

وسوف نستمع المحكمة اليوم  
الى المرافعات الشفهية لمؤولة  
البحرين قبل ان تصدر حكمها  
النهائي.

بدأت امس الجولة الثانية  
والختامية من مرافعات قطر  
والبحرين الشفهية المتعلقة  
باختصاص محكمة العدل الدولية  
بالنظر في الطلب الذي تقدمت به  
قطر بشأن السفينة على جزر  
محوار، وتطبيقات الجبل،  
وغيره، وتعيين خط الحدود  
البحرية بينها وبين البحرين.  
ولستؤنفت الاجراءات  
القانونية بكلمة للدكتور نجيب بن  
محمد النعيمي وكيل حكومة قطر  
ومستشارها لدى محكمة العدل رد  
فيها على الاقوال التي قدمها وكيل







المصدر : **فريق الأربعة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٤

## محكمة العدل الدولية استأنفت جلساتها

# قطر تؤكد قانونية طلبها إلى لاهاي ولا تمنع بطلب منفرد من البحرين

لاهاي، ١٠ مارس  
«الشرق الأوسط» -

استأنفت محكمة العدل الدولية جلساتها أمس للاستماع إلى مرافعات حكومة دولة قطر الشفهية للجدولة الثانية والخاتمة المتعلقة بشأن اختصاص المحكمة بالنظر في الطلب الذي قدمته دولة قطر بشأن سيادتها على جزر حوار ولشقت للجدول وطعنة جرداء وتعيين خط الحدود البحرية بينها وبين دولة البحرين. وبدأت الإجراءات القانونية

بمكلمة للدكتور نجيب بن محمد الفهيمي وكيل حكومة دولة قطر ومستشارها لدى محكمة العدل الدولية ره فيها على الإجراءات التي فعلها قطر ومستشارو دولة البحرين في مرافعاتهم السابقة. وأوضح أن دولة قطر لم تتقدم إلى المحكمة بجميع السبل. وبين أن الطلب القطري قانوني بموجب اتفاقية دولية ولعنفا إضافة للخلاف القائم بينهما على محكمة العدل الدولية في حالة عدم

توصل الطرفين إلى حل للخلاف. وفتح القبول وكيل دولة البحرين بشأن الحقائق التي تتعلق باجتماع قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت بالموعة في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٠ والتي وقعت اتفاقية التوجه على هامشها والتي كانت لوساطة بسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية العامل الكبير في التوصل إليها. وبين أن المحادثات التي دارت بين رؤساء دول المجلس التعاون والمحادثات الثلاثية بين اسير دولة قطر ورئيس وزراء البحرين كان موضوع الخلاف القطري البحريني من بينها. وأوضح للمحكمة أن دولة قطر أعادت توصيحا منطقيا وحقيقيا في تفسيرها القانوني والقانوني لنص الاتفاقية الدوحة وليس كما افترضه البحرين في مرافعاتها بهذا الشأن.

وأكد أن دولة قطر لها الحق في التقدم إلى المحكمة من حيث الواقع والقانون مستندا في ذلك إلى الصيغة الدعوية بمكلمة «الطرفان» بوجوب، والتي تعني أيا من الطرفين وليس الطرفين معا كما ادّعى مستشارو دولة البحرين. وشملت كلمته ردا على الإجراءات البحرينية والتي شددت فتنة القضاء لما فيها من حقائق منطقية وأدلة تامة توضح للمحكمة اللوائح القطري للحق في قضيتها على محكمة العدل الدولية لحل النزاع القائم بينها وبين البحرين الذي طال اسمه وأنه أن الأول لاظهار الحق والعدل ولن تطرق إلى المحكمة كان طويلا وشاقا وما هي قطر والبحرين أمام العدالة الدولية التي ترجو دولة قطر أن تكتفل بالفصل في النزاع بين الجانبين.

بعد ذلك تقدم شكري داس مستشار دولة قطر أمام محكمة العدل الدولية بمرافعة رد فيها على مستشاري دولة البحرين المتعلقة باتفاقية ١٩٨٦ واتفاقية الدوحة ومعايير العجلة الثلاثية ونحو المذلة العربية السعودية كوسيط في حل الخلاف القطري. البحريني. وبين للمحكمة أن اتفاقية ١٩٨٦ لم تنص على

توليع اتفاقية خاصة لاحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية وإنما نصت على اعادة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية بأي وسيلة سواء كانت اتفاقا خاصا أو تلقيا متفردا. وأكد شكري داس في مرافعته أن المملكة العربية السعودية قامت بمساعيدها على خبر ما يمكن ولم تمنح لأي جانب أو أمير دولة قطر يتم برسائل إلى رؤساء البحرين قضيتين لكك فهد بن عبد العزيز يلعبه فيها بأن دولة قطر سوف ترفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب منفرد إذ لم تتوصل السعودية إلى حل الموضوع بعد انتهاء المهلة التي نصت عليها اتفاقية الدوحة ١٩٩٠. نالها ذلك قول البحرين بأن قطر لم تعد الوساطة السعودية مهلة كافية لحل النزاع. كسما أوضح شكري داس للمحكمة بأن محاضر اللجنة الثلاثية كانت عبارة عن مباحثات وأجست اتصالات بين دولة قطر والبحرين وأن اتفاقية ١٩٨٦ واتفاق الدوحة ١٩٩٠ هما اتفاقيتان بوليتان نظم بهما دول مجلس التعاون. وتيم ذلك مرافعة أيا من مستشاري مستشار حكومة قطر أمام محكمة العدل الدولية على مستشاري دولة البحرين بشأن الصيغة البحرينية مستندا في ذلك إلى الدلائل والحقائق المسجلة.

أكد مستشار في مرافعته على الحق القطري بموجب الصيغة البحرينية التي قبلتها دولة قطر لأنها نصت على إعطاء الوساطة السعودية مهلة وقد سقطت دولة قطر ذلك قبل تقديم طلبها للمحكمة كما أكد اتفاقية الدوحة التي تخلو دولة قطر تأميم طلب منفرد للمحكمة. وأثار مستشار في مرافعته نقطة تهرب مستشارو دولة البحرين من سي المهلة المحددة لحل النزاع لأنها تعطي أيا من الطرفين الحق في تقديم طلب منفرد إلى محكمة العدل الدولية. قدم بعد ذلك ساليان مستشار دولة قطر أمام محكمة العدل الدولية مرافعة شرح فيها الظروف التي أتت إلى الخلاف القائم بين قطر والبحرين واستند فيها إلى حقائق وأدلة توضح كما تطرق





المصدر :

فهرس العرب

التاريخ :

١١ أغسطس ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مرافعتها إلى الناحية القانونية،  
للمسيرة الطلب القطري وموضوع  
الخلاف وأكد خلال مرافعته حق دولة  
قطر القانونية في تقديم طلبها  
للمحكمة وفقا لوثائق دولية مشابهة  
لذلك، كما أكد للمحكمة أن دولة  
البحرين تستطيع أن تتقدم بطلب  
منفرد إلى محكمة العدل الدولية وأن  
دولة قطر لا تتعرض على ذلك.

وبين للمحكمة أن المسودة التي  
قدمتها دولة البحرين في 1992 هدفها  
كسب الوقت لعدم تقديم موضوع  
الخلاف إلى المحكمة، علما بأن الخلاف  
قاسم بين الدولتين لمدة تزيد على  
خمسين عاما وقد اقتضت قطر  
دخلتها لتقديم طلبها إلى المحكمة في  
1991/7/8 لاجاء حل عادل وشرعي من  
قبل هيئة قضائية دولية. ورد سائلين  
على مستشار البحرين بأن السبب في  
رفض قطر التوقيع على المسودة  
المحريبية مشروع الاتفاق الخاص  
الذي قدمته دولة البحرين في يونيو  
(حزيران) 1992 جاء أن دولة قطر لا  
تثق بأن البحرين جادة في الوفاء  
التي كان فيه الطلب القطري معروضا  
على محكمة العدل الدولية.

بعد ذلك أوضح جين كوندوك  
مستشار حكومة دولة قطر أمام  
محكمة العدل الدولية في مرافعته أن  
الطلب القطري جاء بناء على اتفاقيات  
دولية ولعمتها دولة قطر والبحرين في  
1987 و 1990 لاحالة الخلاف القائم

بين الدولتين إلى محكمة العدل  
الدولية. كما أكد للمحكمة الحق  
القانوني للطلب القطري بموجب هذه  
الاتفاقيات وبموجب القضاء للهيئة  
التي جندتها اتفاقية الدوحة لاحالة  
التي جندتها اتفاقية الدوحة لاحالة  
المزاع إلى المحكمة. وبين كوندوك  
بصورة قانونية أن ما قاله مستشارو  
دولة البحرين ما هو إلا قصة خيالية  
تتناقض مع الواقع والحقيقة.

ولختم الدكتور نجيب بن محمد  
التميمي هذه المرافعات بأن طالب من  
المحكمة أن تصدر حكما بقبولها  
الطلب القطري وسوف تستمع محكمة  
العدل الدولية اليوم إلى المرافعات  
الشهيرة لدولة البحرين للجولة الثانية  
والخاتمة.





النصر

المصدر :

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١١ مارس ١٩٩٤

جلسة اليوم تخصص للرد البحريني

## محكمة العدل الدولية تستمع لمرافعة قطر النهائية

□ لاهي - من اسماعيل زايين :

■ واصلت محكمة العدل الدولية في لاهاي صباح أمس جلساتها لدرس صلاحيات المحكمة للنظر في طلب دولة قطر النظر في خلافاتها مع البحرين على الحدود البحرية (جزر حوار) وفشت الدبيل وقطعة جرادنة) وتحديد المياه الإقليمية بين البلدين. وخصصت جلسة أمس للاستماع الى الملاحظات الختامية للدول القطري، برئاسة السيد نجيب التميمي، على مرافعة البحرين التي استمرت ثلاثة أيام وانتهت الثلاثاء الماضي. وستستمع المحكمة اليوم الى الملاحظات الختامية للوفد البحريني. وعرض التميمي في شكل تفصيلي موقف قطر وتفسيرها القانوني مشدداً على اعتبار ان اتفاق الدوحة الموقع في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ من قبل الدولتين ويحسب ممل الدولة الوسيط الملقة العربية السعودية، وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل اتفاقاً ناجزاً. وقال ان الاتفاق، الذي جاء كخطوة منقطعة على اتفاق ١٩٧٨ يبعث على نيل الخلاف الى محكمة العدل الدولية في ملة محددة. ورفض التميمي للوفد البحريني القائل بضرورة التقسيم في شكل مشترك للمساحة على اسمي ان المحادثات والتفويضات للاتفاق الدوحة لم تشارك اي شكل بان الطلب المشترك ممكن التقدم.

واكد ان الطلب القطري يسوي على النحو القانوني الالتزام بالتقدم للمحكمة بطلب قطر في النزاع، فيما يفترض ان تقدم البحرين شكاواها ومطالبها بالطريقة نفسها خاصة بعد عدم ورود رد بحريني على الاجتماع السادس والأخير للجنة الثلاثية السعودية - القطرية - البحرانية. وشدد على ان اتفاق الدوحة واضح يحسم النزاع لصالح القطريين بضرورة الانتقال بالشك الذي بلغ عمره خمسين عاماً من دون حل، الى محكمة العدل. واكد ان لا مجال لاعتراف ان تشكل انتقاصاً من دولة البحرين تقديم الطلب القطري، لا بعد اختياراً قانونياً او اعتبارياً، حيث سيكون للطلب البحريني الغير نفسه من القوة القانونية والاعتبارية. وقدم مستشارو دولة قطر امام المحكمة رداً فصيلاً للخلاف على الجانب القطري في اتفاق الدوحة وطبيعته القانونية. وقال البروفيسور جان مير كونيت مستشار دولة قطر ان القراءة القانونية للحجرات والقرارات مضمون الاتفاقين الموقعين بين قطر والبحرين في الوحة وفي عام ١٩٨٧ تكمن من دون اي شك رغبة الدولتين في نقل القضية الى محكمة العدل اذا لم يتم التوصل الى حل من خلال الوساطة السعودية. وحلل البروفيسور جين جين سالون

وهو من مستشاري قطر الوضع القانوني لاتفاق الوحة، وقوته من وجهة نظر القانون الدولي، مؤكداً ان النص على توجيه «الطرفين» الى المحكمة، لا يعني عدم تقدم قطر بطلب يحدد قضايا النزاع من جانبها. وشدد رئيس الوفد القطري في تصريحات الى «الحياة» بعد جلسات امس، على ان «الطلب القطري احصاة الخلاف على محكمة العدل الدولية اريد به تجنب اي معاملة غير سلمية للحل، ما يعكس علاقات الأخوة بين بلدينا، وتكفي العلاقات القرابية - الكويتية التي طاعت بسبب عدم مواجهة الخلافات وحلها سلمياً الى كرامة في منطقة الخليج والعالم العربي». واكد ان وسلطة المملكة العربية السعودية بما زالت قائمة والجهود تبذل بهذا الاتجاه حتى التوصل الى حل يوفق مصالح الطرفين. وإذا نجحنا في التوصل الى ذلك الحل من دون محكمة العدل فسنقول اننا نسحب القضية. لكن هذه المسألة لا تزال مطقة منذ العام ١٩٧٧ وبنات جهود مشتركة وجهود الأخوة والاتقاء من دون التوصل الى حل. وطلب ترد ان يكون هذا الحل سلمياً، وفقاً للقانون الدولي. وتستمع محكمة العدل اليوم الى الرد البحريني على الملاحظات الختامية لدولة قطر، ثم تراجع الجلسات لاتاحة الفرصة امام الادعاء وهيئاته لدرس القضية قبل ابداء رايها في اختصاصها في القضية.





١٢٠٠

المصدر :

١١ مارس ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## أسئلة من محكمة العدل لمثلي البحرين وقطر

■ لاماي - «الحياة» - وجه القاضي ج. شوبيل نائب رئيس محكمة العدل الدولية بعداً من الأسئلة إلى مثلي قطر والبحرين. وتعد ممثل دولة قطر الرد خطياً في أسرع وقت. وهنا نص الأسئلة:

أ - ترجمة الأمم المتحدة لمحضّر (اتفاق) الدوحة تنص على أن «المساعي الحميدة، للمملكة العربية السعودية في شأن النزاع بين البلدين، تستمر حتى أيار (مايو) ١٩٩١». وعندما تنتهي تلك الفترة، يجوز أن يتقدم الطرفان بالقضية إلى محكمة العدل الدولية، وفقاً للصيغة البحرينية التي قبلتها دولة قطر. والإجراءات المترتبة عليها. هل هذا النص يعني أنه:

أ - في فترة استمرار المساعي السعيدة الحميدة، تعمل المملكة العربية السعودية على إيجاد تسوية لموضوع النزاع؟

ب - خلال تلك الفترة لا يجوز للطرفين (قطر والبحرين) طرح القضية على المحكمة؟

ج - بمجرد انتهاء تلك الفترة يجوز أن يطرح الطرفان القضية على المحكمة؟

ثانياً: الفقرة ٢ من محضّر الدوحة وترجمة الأمم المتحدة نصت على أنه «يجوز أن يطرح الطرفان القضية على المحكمة في الوقت الذي تنص الفقرة ٢ على أنه «إذا تم التوصل إلى اتفاق أخوي مقبول من الطرفين، يتم سحب القضية».

هل الجملة أو الجمل ذات الصلة في النص العربي الذي ترجمت منه هذه العبارات في إشارتها إلى «الطرفان» و«الطرفان الأثنان» تختلف في الفقرتين ٢ و٣ أو هي ذاتها؟

ثالثاً: إن ترجمة مسودة محضّر الاجتماع المطبوع على أوراق وزارة خارجية المملكة العربية السعودية والمؤرخ في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ تنص على «انتهت هذه المشاورات باتفاق الطرفين على صيغة

السؤال الذي سيتم للتقدم به إلى محكمة العدل الدولية من كل منهما، وهو كالآتي كما جاء في مذكرة البحرين. يطلب الطرفان من المحكمة أن تقرر...

هل النص العربي الأصلي الذي ترجمته ما تقدم، عندما ذكر «من أي منهما» والطرفان، يطلبان، استخدام العبارات ذاتها أو عبارات مختلفة لهاتين الجملتين.







## البحرين تطعن مجدداً في صلاحية محكمة العدل في البت في خلافها مع قطر

اللاهاي - المحيططعت البحرين امس في صلاحية محكمة العدل الدولية في لاهاي في البت في خلافها حول الجزر الملقاة مع قطر. وقال حسين محمد البجارت ممثل البحرين لدى محكمة العدل في اليوم الاخير من الترافعات حول صلاحية محكمة العدل الدولية وما اذا كان يمكنها قبول الطلب الذي تقدمت به قطر من جانب واحد في 8 يوليو (تموز) 1991، ان حكومة البحرين يؤسفها ان تضطر الى الطعن في صلاحية محكمة العدل الدولية بيد انه لا يمكنها ان تقبل بمحاولة قطر جررها امام محكمة العدل دون موافقتها وبشروط لا تصب في مصلحتها.

ويشار الى ان محكمة العدل الدولية ستقرر بشأن صلاحيتها في البت في المسألة وامكان قبولها قبل ان تبدأ في دراسة القضية الامر الذي قد يستغرق سنوات عدة. ومن المتوقع ان يصدر قرار المحكمة حول صلاحيتها في البت في الخلاف في يونيو (حزيران) او يوليو المقبلين.

واعلنت البحرين ان الطرفين تمهدا مبدئيا، في اطار اتفاقات في ديسمبر (كانون الأول) 1987 وفي ديسمبر 1990 بوساطة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود عرضا خلفهما سوية على محكمة العدل. وبالتالي لا يحق لقطر التقدم بطلب من جانب واحد لدى محكمة العدل.

ومن جهة اخرى اعترفت البحرين ان مسائل الخلاف بين الدولتين لا يمكن تجزئتها. وأشارت الى ان قطر عرضت على محكمة العدل جانبيا واحدا للخلاف وهو مطلبها الخاصة.

واضاف البجارت انه لم تتم الاشارة حتى الى الزيارة التي تطالب البحرين باراض فيها.

وكانت قطر قد اعلنت امام محكمة العدل ان اتفاق ديسمبر 1990 (او اتفاق الدوحة) اعطى الطرفين الحق بعرض الخلاف على المحكمة كل منهما على حدة في حال لم يتم التوصل الى اتفاق حول عرض الخلاف بصورة مشتركة.





العدد ٢٠٠

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ مارس ١٩٩٤

## مصر تعرض التوسط بين قطر والبحرين

□ القاهرة - من محمد علاء

■ أدت مصر لاستعدادها للتوسط في النزاع بين البحرين وقطر على جزر حوار وفشت الفيل، وكشفت مصادر دبلوماسية مطلعة لـ «المدينة» أن كلا من الطرفين يلجأ للقاهرة لاستخدامه للجدول الوساطة للمساعدة في حل النزاع.

وقالت أنه خلال زيارة كل من الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية قطر ونظيره البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة لمصر الأسبوع الماضي كل هذا الموضوع ضمن محادثتهما في القاهرة.



## وزير الدولة البحريني للشؤون القانونية : قرار محكمة العدل الدولية أكد صحة حججنا القانونية

□ لندن - الحياة

واعتمدت عليها دولة قطر في الدوحة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠، تقضي بمعرض جميع أمور الخلاف بين الطرفين على المحكمة وذلك ضمن الحدود التي تضمنتها الصيغة البحرينية.

وأما: أن الصيغة البحرينية تضمن حق البحرين بالخلافة بالجزيرة. خلاصة: قررت المحكمة أن تطلي الطرفين (البحرين وقطر) فرصة خمسة أشهر من تاريخ صدور القرار، بتقديم خلالها الطرفين بطلب مشترك أو بطلب منفصلين وضمن قضية واحدة يتضمنان كل أمور الخلاف بينهما وفقاً لخطابيات الصيغة البحرينية.

هذه هي العناصر الرئيسية التي تضمنها قرار المحكمة الصادر يوم الجمعة الماضي. وهذه العناصر كلها تضمنت وتوافق مع الحجج القانونية التي تقدمت بها دولة البحرين إلى المحكمة عند اعتراضها على الطلب المقدم من قبل دولة قطر في تموز (يوليو) ١٩٩١.

هذا وقد ألبت قرار المحكمة للتكوير صحة ما نهبت إليه دولة البحرين في مكتباتها وممتلكاتها أمام المحكمة من أن عرض الخلاف بين الدولتين على المحكمة يتطلب ضرورة الحصول على موافقة العراق وليس موافقة طرف واحد فقط، إذ أن مثل هذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال طلب مشترك في شكل اتفاقية خاصة يتم الموافقة عليها من قبل الطرفين.

وأما هي المحكمة اليوم - وبعد مرور ثلاث سنوات على الطلب القطري للمفرد - فقد أعطاه الطرفين مهلة مقارها خمسة أشهر بعد تاريخ صدور قرارها للتكوير، وذلك للاتفاق على التقدم إلى المحكمة بجميع أمور الخلاف بموجب طلب مشترك أو بطلبين منفصلين ضمن قضية واحدة، لكن القرار يؤكد أنه مهما كان شكل الطلب الذي يتقدم به الطرفان إلى المحكمة يجب أن تدم موافقة الطرفين عليه وأنه يجب أيضاً أن يتضمن جميع أمور الخلاف بينهما.

وقد باشرت دولة البحرين حال صدور قرار المحكمة يوم الجمعة الماضي، من خلال بيان وزير خارجيتها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، إلى دعوة دولة قطر إلى التفاوض معها من أجل التوقيع على اتفاقية خاصة تضمن عرض جميع أمور الخلاف بين الطرفين على المحكمة وذلك حسب منطق القرار المذكور للمحكمة.

■ صرح الدكتور حسين محمد البشارنة وزير الدولة للشؤون القانونية وقبيل دولة البحرين ومستشارها أمام محكمة العدل الدولية الذي يزور لندن حالياً، «الحياء» أمس بأن قرار محكمة العدل الدولية في قضية الخلاف بين دولتي البحرين وقطر بشأن الاختصاص والمقبول الذي صدر يوم الجمعة الماضي، هو قرار يتسم بالعدالة إذ أنه أكد بما لا يدع للشك صحة الحجج القانونية التي تقدمت بها دولة البحرين إلى المحكمة في مكتباتها الخطية وفي أدلة مرافقتها الشفهية أمامها.

وأوضح الدكتور البشارنة رداً على سؤال في شأن عناصر القرار بأن قرار المحكمة الصوّت في موضوع الاختصاص والمقبول على العناصر المهمة التالية:

«أولاً أن الطلب المفرد الذي قدمته دولة قطر إلى المحكمة في ٨ تموز (يوليو) ١٩٩١، المخالف في الخلاف بين دولتي البحرين وقطر - والذي اعترضت عليه دولة البحرين حينذاك - هو طلب ناقص لأنه لا يتضمن مع شروط المادة ٤٠ من النظام الأساسي للمحكمة ولهذا قررت المحكمة عدم النظر في الخلاف المذكور على أساس ذلك الطلب القطري المفرد.

ثانياً: أن الطلب القطري المفرد لم يتضمن كل أمور الخلاف بين الدولتين وإنما اكتفى فقط على عرض بعض أمور الخلاف إذ تجاهل على سبيل المثال، طلب دولة البحرين المتعلق بالجزيرة، ولذلك تجاهلت المحكمة الطلب القطري المذكور.

ثالثاً: أن الصيغة البحرينية التي



## محكمة العدل الدولية تفصل في النزاع القطري البحريني

اصدرت محكمة العدل الدولية حكمها باختصاصها في نظر النزاع بين دولتي قطر والبحرين. وطلبت المحكمة من طرف النزاع تقديم الوثائق حول موضوعات الخلاف في مدة قصصها محصورة لشهر تنتهي في ١١/١١/٩٤ واستقبلت الفارجية القطرية حكم محكمة العدل الدولية بالترجيح باعتباره مفضلا لتقرير الحقيقة وصرح مصدر مسئول بالفارجية القطرية بأن قطر تلتزم بعلاقات حسن الجوار مع الشقيقة البحرين، وأنها سمعت منذ البداية الوصول إلى الحقيقة، وهذا ما حدا بها لاجراء إلى محكمة العدل الدولية لتفصل في النزاع على أساس من قواعد القانون الدولي باعتبار أن ذلك هو خير وسيلة للمصالحة على روابط الاخوة التي تجمع بين شعبي السموالين الشقيقتين، ويحقق خيرا لشاركة ويحفظ علاقات حسن الجوار ويوفر الأمن والاستقرار في منطقة الخليج. وتركيب الفارجية القطرية التزام قطر بحكم محكمة العدل الدولية عندما يصدر منها كل من هذا الحكم مخالفا على روح الاخوة التي تحرص على أن تكون محور العلاقات بينها وبين جميع الاقطار بمنطقة الخليج.







# البحريين تأمل باتفاق مع قطر لنقل خلافتهم الى محكمة العدل

وكيلهما سيجتمعان في لندن في ٦ تشرين الاول

□ الخاتمة - من ضمن التلخيص  
 أصدرت دولة قطر بياناً من  
 تطهيرا الى أن يكون ٦ جمادى الثاني  
 تم الاتفاق على ملءه في لندن يوم ٩  
 تشرين الأول (الكلين) الخليل بين  
 وعلم البحرين وأمر أمام محكمة  
 العدل الدولية (البحرين) وتمت أن  
 يستمر في سرية أرواح البحرين  
 القضاة كإسما أو علنيا مشرعا يتم  
 بموجب اتفاقية بين المحكمة قبل  
 المحرر خلال يومين في المحكمة قبل  
 للصدر وهو ٣٠ تشرين الثاني  
 (البحرين) الخليل، وذلك لتلخيص  
 القرار مستنداً على العدل الدولية  
 الصادر في الأول من صفر (البحرين)  
 ١٩٩٤.

والشار مصدر مسؤول في وزارة  
 الخارجية دولة البحرين في تصريح  
 له أمس التي أن الاجتماع المذكور لم  
 الاتفاق عليه من أجل التفاوض  
 للوصول الى صيغة مشتركة بين  
 الدولتين لتلخيص قرار محكمة العدل  
 الدولية الصادر في الأول من صفر  
 ١٩٩٤ الذي قرر عدم النظر في الطلب  
 المقدم الذي تقدمت به قطر في  
 صفر ١٩٩١، طالما ظل دولة البحرين  
 في الخدمة على المحكمة مستنداً  
 على ما نصت اليها الاتفاق بين الدولتين  
 بما في ذلك دعم القرار المذكور  
 بقراره.  
 وكان قرار الخارجية البحرينية  
 الشيخ محمد بن مبارك يوم ٥  
 صفر ١٩٩٤ برسالة ختامية الى وزير

الخارجية دولة قطر يدعو فيها الى  
 عقد اجتماع مشترك على المستوى  
 الوزاري برعاية الدولة الوسيطة  
 القيلة القطرية استعجالية وإمام  
 الأبرشيات للتحلة بتلخيص قرار محكمة  
 العدل الدولية الصادر في الأول من  
 صفر (البحرين) ١٩٩١.  
 صرح وزير الخارجية دولة قطر من  
 هذه الدعوة برسالة بتاريخ ١٦ صفر  
 ١٩٩١ أعرب فيها عن قبول دولة قطر  
 عقد اجتماع بين الدولتين على  
 مستوى وكيل الدولتين أمام محكمة  
 العدل الدولية دون مشاركة الدولة  
 الوسيطة.  
 وكانت محكمة العدل الدولية  
 أصدرت في ١١ صفر (البحرين) ١٩٩٤  
 قرارها في مسألة الاختصاص





## قطر تعترض على مشروع البحرين لتحديد خلافتها باتفاق مشترك

■ الخاتمة - «الحياة» - قال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في دولة البحرين إن وكيلى البحرين رفض ايام محكمة العمل الدولية اجتماعا في لندن للتصديق لتحقيق اتفاق بين الدولتين على عرض كل امور الخلاف بينهما على المحكمة.

واوضح ان وفد دولة البحرين قدم في الاجتماع الثاني من نوعه الذي عقد اول من امس في لندن مسودة اتفاق مشترك يتضمن كل قضايا الخلاف. في حين قدم وفد دولة قطر صحيفة رسالة مشتركة تقدم الى المحكمة من جانب الطرفين. واضاف ان الطرفين تبادلا الملاحظات التي تشرح موقف كل دولة من المشروع الذي قدمته الدولة الاخرى واطرأ على وفد دولة قطر على مشروع الاتفاق المشترك المقدم من دولة البحرين. لانه يتضمن مطالبة دولة البحرين بـ (منطقة) الزبارة، وهذا الاعتراض الطعري على حق دولة البحرين في ما يتعلق بالزبارة لا يتسجم مع قرار محكمة فصل الدواية الصادر في الاول من تموز (يوليو) ١٩٩١.

وتابع: بالتشوشيع لسان دولة البحرين بتسجيلها الاعتراض على الطلب الطعري المقدم الى المحكمة في عام ١٩٩١ ترى انها (القضية) لا تزال خارج اختصاص المحكمة خصوصا ان قرار المحكمة المذكور رفض الفخر في الطلب الطعري المقدم لعام ١٩٩١ بكونه ناقصا، ولم يتضمن كل امور الخلاف بين الطرفين.

وبناء على ذلك القرار لسان دولة البحرين اكدت موقفها في ما يتعلق بضرورة عقد اتفاق بين الدولتين يتضمن كل امور الخلاف بينهما بما في ذلك حق دولة البحرين بالمطالبة باستعادة على الزبارة.

وترى دولة البحرين ان اختصاص المحكمة في الفخر في الخلاف لا يتعد الا بموجب شتى سريخ بين الطرفين وفقا للاساس والشروط التي تنال موافقة مشتركة من الطرفين. واتفق الوفدان على عقد اجتماع اخر في وقت لاحق.





المصدر : الحياة النخبة

١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## البحرين : تأييد فتوى بن باز بعدم جواز احتكام المسلمين الى محكمة العدل الدولية

□ لندن - الحياة

التفتي بين الدول الإسلامية الى محكمة العدل الدولية واستلهاها من الهيئات غير المسلمة او تحكيمها بين المسلمين في المسائل والمصالح والمصالح السياسية وغيرها.

ان ما اتى به سماحته لهو عين الحق لإجماع علماء المسلمين منهم وخلفهم عليه امتثالاً لأمر الله تعالى في كتابه العزيز ومنهج رسوله المصطفى - صلى الله عليه وسلم - لأن الاحتكام في مثل هذه الأمور الى غير شرع الله يكون خروجاً عن ملة الاسلام السمحة التي شرعها الله لعباده بقوله تعالى: فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك في ما شجى بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً.

هذا وإننا نشيخ بالمسلمين خصوصاً المسؤولين منهم بالاعتقاد بكتاب الله وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم في ما يصدر من خلافات بينهم حتى نثبت لقام لنا غير امة تخرجت للناس.

أيد رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية في دولة البحرين الشيخ محمد عبداللطيف آل سعد ما اتى به الرئيس العام لرابطة العالم الاسلامي للفتي العام للمملكة العربية السعودية رئيس هيئة كبار العلماء المسلمين الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز من عدم جواز التفتي بين الدول الإسلامية الى محكمة العدل الدولية.

وقال الشيخ آل سعد في بيان أصدره أمس وثقت «الحياة» نسخة عنه بعد الاطلاع على ما اتى به الرئيس العام لرابطة العالم الاسلامي للفتي العام للمملكة العربية السعودية رئيس هيئة كبار العلماء سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز والمفتي في جريدة الحياة العدد ١٦٨٤ الصادر يوم السبت ٢ جمادى الآخرة ١٤١٤ هـ الموافق ١٠ نوفمبر ١٩٩٤ (من) أنه لا يجوز





المصدر : **الهيئة الوطنية**

١١ - ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مسؤول أميركي كبير يزور البحرين وقطر

□ النشرة - من حسن القيس  
□ الموجة - الحياة

■ استقبل أمير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة أمس وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية بيتر تارنوف الذي يزور البحرين وفطر في إطار جولة على دول مجلس التعاون الخليجي.

واتد المسؤول الأميركي خلال المقابلة عمق العلاقات الوطيدة التي تربط بين البحرين والولايات المتحدة كما تبادل الأمير ورئيس الوزراء مع وكيل وزارة الخارجية الأميركية الآراء حول تعزيز الحاق التعاون بين البلدين إضافة إلى الوضع الراهن في المنطقة ونظرات مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

ولشد الأمير ورئيس الوزراء بما تشهده علاقات البلدين من تقدم وتطور في مختلف المجالات منوهين بالعمور الذي تخطط به الولايات المتحدة للمحافظة على أمن المنطقة وسلامتها.

وعبر المسؤول الأميركي عن ارتياح الإدارة الأميركية لخانة العلاقة بين البلدين والشعائر والتنسيق بينهما في مختلف الميادين.

وحضر المقابلة وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ووكيل وزارة الخارجية سعيد غاري محمد القصيمي وسفير الولايات المتحدة لدى البحرين بريد رانس.

ووصل تارنوف والوفد المرافق له أمس إلى الدوحة في زيارة إلى دولة قطر. وقالت مصادر قطرية إن المسؤول الأميركي سيجري محادثات مع المسؤولين القطريين حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما وصل إلى الدوحة أمس أيضاً وفد حاكم زكريا وزير المواصلات في سلطنة بروناي في زيارة رسمية لدولة قطر تستمر ثلاثة أيام يجري خلالها محادثات مع المسؤولين القطريين. تتجلى في اللقاءات بين دولة قطر وسلطنة بروناي خصوصاً في مجالات المواصلات والنقل.







## البحرين : لا اختصاص لمحكمة العدل للمنظر في دعوى قطر المفردة

□ الخاتمة - الحياة

■ ألقى مصدر مسؤول في وزارة الخارجية البحرينية بياناً إلى وكالة أنباء الخليج جاء فيه:

«إن القرار الذي صدر عن محكمة العدل الدولية في ١ تموز (يوليو) ١٩٩١، والذي دعا دولتي البحرين وقطر إلى الانسحاب على التمسك إلى المحكمة بكل مواضيع الخلاف بينهما في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، خلعت في لندن بين وكليتي دولتي البحرين وقطر اسم محكمة العدل الدولية، الدكتور حسين محمد البجاري والدكتور نجيب محمد النجيمي ثلاثة اجتماعات في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١ لغرض تنفيذ قرار المحكمة المذكور في شأن التسوية بين الدولتين في التمسك مشترك.

وفي هذه الاجتماعات تبادل الطرفان المذكرات بالملاحظات التي أداها كل طرف على مذكرات الطرف الآخر.

وفي الوقت الذي اتفق عليه الطرفان على تسمية الطلب الذي يتقدمان به إلى المحكمة بطلب مشترك JOINT ACT، اختلفا على الأمور التي كان يجب أن يتضمنها هذا الطلب. إن موقف البحرين كما هو مبين في مذكرتها ومشروعها للطلب المشترك بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٩١ المعروف على دولة قطر هو أن تخشع هذا الطلب جميع أمور الخلاف بين الطرفين بما في ذلك مسألة السيادة على الزبارة واعترضت دولة قطر على هذا الطلب العامل والذي ينسجم مع قرار المحكمة الصادر بتاريخ أول تموز (يوليو) ١٩٩١، أي في شأن عرض جميع أمور الخلاف على المحكمة.

ومن الواضح أن الموقف القطري في هذه الاجتماعات اتخذ موقفاً متشدداً ليس فقط من موضوع الخلاف في شأن الزبارة، وإنما تجاوز ذلك إلى الاعتراض على كل المفاوضات التي تخضعها مشروع الطلب المشترك المقدم

من قبل دولة البحرين. واعتبر في وفد دولة قطر على النقاط الآتية التي تضمنتها مشروع الطلب البحريني المشترك:

١ - أنص على أن التمسك إلى المحكمة يكون على أساس الصيغة البحرينية التي سبق أن قبلتها قطر.

٢ - طريقة تحديد مواضيع الخلاف المقدمة إلى المحكمة التي

تضمن مسألة السيادة على الزبارة.

٣ - تحديد لأحد الطلوبي لتسهيل التمسك بين الطرفين عن طريق المحكمة.

٤ - عرض دولة البحرين أن يطلب الطرفان من المحكمة تطبيق اسم القضية من الاسم الحالي الذي قدم على أساس الطلب المذكور للمدعى دولة قطر عام ١٩٩١ إلى اسم جديد يوافق المساواة بين الطرفين حتى التقدم إلى المحكمة بطلب مشترك من دون أن يكون هناك مدعى (الطرف) ومدعى عليه (البحرين). ولم توافق دولة قطر

لأول مرة على هذا الطلب.

٥ - الطلب من المحكمة تعيين مخيرة للصناعة في الأمور الفنية.

إن أهم مسألتين ميديتين اختلف الطرفان حولهما هما:

أولاً: أن دولة قطر تحسم على أنه يجب أن تحسم الإجراءات ضمن إطار الطلب القطري المذكور لعام ١٩٩١. وبحثت تلك على رغم حقيقة أن دولة البحرين لم توافق أبداً على مطلب دولة قطر في شأن أمور الخلاف بين الدولتين التي تم رفعها إلى المحكمة بموجب الطلب القطري المذكور.

ثانياً: أن دولة قطر قامت برافع بعض أمور الخلاف بين البلدين فقط إلى المحكمة. وهذا هو السبب الذي حدا بالمحكمة إلى أن تطلب من الطرفين أن يتقدموا بطلب جديد يمشي على جميع أمور الخلاف بينهما. ويجب أن يشمل هذا الطلب بالضرورة أي مسألة السيادة على الزبارة. وحتى إذا قدم الطلب في صورة طلبين منفصلين فإن من رأي دولة البحرين الراسخ أن يتم ذلك فقط بناء على اتفاق الطرفين.

وعلاوة على ذلك ليس دولة قطر تزعم في مذكرتها هذه الملاحظات بين الطرفين أن المحكمة بحثت أن لها اختصاصاً في النظر في الدعوى المرفوعة إليها على أساس الطلب المذكور الذي قدمته دولة قطر إليها عام ١٩٩١. وكبرت التباينات والتعديلات التي صدرت عن مصادر رسمية في دولة قطر هذا التفسير الخطائي لقرار المحكمة. إن موقف دولة البحرين الذي صرح به دائماً هو أن قرار المحكمة الصادر في ١ تموز (يوليو) ١٩٩١ لا يبت في مسألة اختصاصها بالنظر في الطلب المذكور لدولة قطر. وعممت المحكمة إلى ترك الأمر للطرفين كي يتلقيا الجواب بكل أمور الخلاف بينهما بموجب اتفاق.

وتتبع لعدم نجاح المفاوضات بين الطرفين لغرض الالتزام بقرار المحكمة في شأن التقدم إليها بجميع أمور الخلاف بينهما بموجب اتفاق مشترك، وجدت دولة قطر من المناسب أن تتقدم إلى المحكمة بمفردة يوم ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١ بطلب مفرد أسسته طلباً بموجب الفقرة ١١ من حكم المحكمة بتاريخ ١ تموز ١٩٩١.

ومن وجهة نظر البحرين فإن هذا الطلب الجديد هو طلب مفرد آخر من جانب دولة قطر. وأن واجب الطلب البحرين أن تعترض على ما تقدمت به قطر المفرد الجديد لأنه لا ينسجم مع قرار المحكمة الصادر في ١ تموز ١٩٩١ الذي يطلب الاتفاق ورضا الطرفين في الطلب المقدم إلى المحكمة سواء في شكل طلب مشترك أو في شكل طلبين منفصلين. إن ما أقدمت به قطر يوم ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) هو طلب واحد، في صيغة المفرد وليس طلبين منفصلين، أي صيغة الجمع، كما هو مبين بوضوح في الفقرة ٢٨ والفقرة ١١ من قرار المحكمة. إن هذا القرار ينص على أن المحكمة تعطي الفرصة للطرفين (أي كلاً من الطرفين)





منهما) بأن يتقدمتا إليها بكل أمور الخلاف.

لذلك ليس ممكناً للطرفين أن يعرضا كل أمور الخلاف على المحكمة بطريقة منفصلة إلا إذا أظهر كلا الطرفين القصد نفسه (أي اتفاقهما) في طلبيهما المتفصلتين. وليس باستطاعة أحدهما أن يتقدم بغيره في هذا الطلب باسم أو محل الطرف الآخر.

ويجب على دولة البحرين أن تؤكد مجدداً أنه في غياب موافقتها للخدمة على ذلك، فإن دولة قطر لا تستطيع الآن، كما لم تستطع في السابق أن تقرر بغيرها اختصاص المحكمة في نظر الخلاف بين الطرفين على أساس هذا الطلب المنفرد الجديد.

ومن وجهة نظر دولة البحرين، فسان هذا يعني أنه طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الجانبين باتخاذ النوع المحد في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ بخصوص طبيعة ومحتوى الطلب المشترك إلى المحكمة، فإنه لا يمكن أن يكون للمحكمة اختصاص للنظر في الخلاف بين الطرفين، وستبقى المحكمة كما هي الآن دون اختصاص للنظر في الدعوى التي قدمتها دولة قطر منفردة.





المصدر : الشرق الأوسط

١٧ ديسمبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في تعقيب على قرار لاهي، باستئناف النظر في الخلاف بين البلدين

# البحرين تعتبر أن طلب قطر المنفرد لا يلزمها بقبول اختصاص محكمة العدل الدولية

لندن، ١٦ ديسمبر  
«الشرق الأوسط»

وصفت البحرين أمس الطلب المنفرد الذي تقدمت به قطر إلى محكمة العدل الدولية حول الخلاف الحدودي بين البلدين بأنه غير صحيح وغير قانوني، ولا يلزمها بقبول اختصاص المحكمة في الموضوع.

وصرح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية البحرينية إلى وكالة

انباء الخليج بالبيان التالي:

«أصبحت محكمة العدل الدولية يوم ١٢ ديسمبر (كانون الأول)

١٩٩٤ بيانا قالت فيه إنها لم تأخذ

عملها في النظر في الخلاف بين دولتي البحرين وقطر والتي

عرض على المحكمة بموجب الطلب القطري المنفرد في عام ١٩٩١. وقد

نص هذا البيان على أن المحكمة قد

أصبحت حكمها الأول بشأن

الخلاف المذكور في ١ يوليو (تموز) ١٩٩٤. وقد تضمن ذلك

الحكم تقرير الامم المتحدة.

١ - إن الرسائل المتبادلة بين ملك المملكة العربية السعودية

وامير قطر بتاريخ ١٩ و ٢١ ديسمبر ١٩٨٧ وبين ملك المملكة العربية

السعودية وامير البحرين بتاريخ ١٩ و ٢٦ ديسمبر ١٩٨٧، وأن الوثيقة

للجنة مشتركة والموقعة في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ بين وزراء خارجية

البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية تعتبر اتفاقيات دولية تنشئ حقوقا والتزامات على الأطراف الموقعة عليها.

٢ - إن الطرفين قد تسهدا بموجب تلك الرسائل لعام ١٩٨٧ والخميسر لعام ١٩٩٠ بأن يرشعا

النزاع بينهما بكامله إلى المحكمة.

٣ - وبما أن الطلب المقدم إلى المحكمة من قبل قطر في عام ١٩٩١ قد عرض مطالبتها وحسبها

بإستثناء مطالب البحرين، فقد وجدت المحكمة أنها لم تكن من

أن يرفع لها كل الخلاف.

٤ - لذلك فقد قررت المحكمة في قرارها الصادر في أول يوليو

١٩٩٤ بأن يرفع اليها الطرفين جميع أمور النزاع بينهما خلال

فترة تنتهي في ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤.

٥ - وبنتاريخ ٣٠ نوفمبر تسلمت المحكمة من وكيل قطر رسالة مرفقا بها طلب تقديمها

للقرعة ٤١ من حكم المحكمة الصادر في أول يوليو ١٩٩٤.

٦ - وفي نفس التاريخ تسلمت المحكمة رسالة من وكيل البحرين

مرفقا بها وثيقة بعنوان تقرير دولة البحرين إلى المحكمة بشأن

محاولة الطرفين تنفيذ حكمها الصادر في أول يوليو ١٩٩٤.

٧ - في ضوء ردي قطر والبحرين على طلبات المحكمة

الواردة في الحكم المذكور، فقد استأنفت المحكمة نظرها في

القضية، ومن المنتظر أن يصدر حكم جديد في أسرع وقت ممكن.

وتعقبيا على بيان المحكمة المذكور، صرح المصدر المسؤول

بوزارة الخارجية إلى وكالة انباء الخليج قائلا:

١ - إن الرسائل المتبادلة بين خادم الحرمين الشريفين الملك

بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وبين كل

من امير دولة البحرين وامير دولة قطر في عام ١٩٨٧ وكذلك محضر

الدوحة لعام ١٩٩٠ الموقع من قبل وزراء خارجية دولتي البحرين

وقطر والمملكة العربية السعودية تؤكد بصراحة وبما لا يدعوى

للشك بأن على الطرفين (البحرين وقطر) أن يتسهدا بطلب مشترك

لا يطلب مفصل إلى محكمة العدل الدولية بضمضم جميع

أمور الخلاف بينهما وذلك وفقا للتصيغة البحرينية، ولكن دولة

قطر لم ترتبط بالاتزامات التي قررتها تلك الرسائل لعام ١٩٨٧

وكذلك محضر عام ١٩٩٠، وإنما تصرفات تصرفا مخالفا للاتزامات

التي تفرستها تلك الوثائق وتقدمت وحسبها، ودون مراجعة

٢٠١٥١





ودون تمييز بين نوعية هذه المطالب، اعترضت دولة قطر في نهاية المطاف على مطلب دولة البحرين العادلة والفضيلة مع قرار المحكمة المذكور. وقد أوصلت دولة قطر المباحثات بين الوافدين إلى طريق مسدود نتيجة لتشنجها وأصرارها على مطلبها ورفض مطالب دولة البحرين ضمن المطالب المشترك. وبذلك انتهت للمباحثات بين وكلي الدولتين دون نجاح. 6 - أما في ما يتعلق بلجوء دولة قطر إلى التقدم إلى المحكمة بتاريخ 30 نوفمبر الماضي بمطلب متدرج آخر لا يتضمن مطالب دولة البحرين فإن هذا الطلب الجديد شأنه شأن الطلب القطري المنفرد لعام 1991 هو غير قانوني وغير صحيح ولا يلزم دولة البحرين قانونياً بقبول اختصاص المحكمة في الموضوع. وقد قدمت دولة البحرين إلى المحكمة بتاريخ 30 نوفمبر الماضي تقريراً مفصلاً عن سير المباحثات بينها وب دولة قطر أثناء المهلة التي حددتها المحكمة في قرارها بتاريخ أول يوليو الماضي والتي انتهت دون نجاح في 30 نوفمبر الماضي. كما يتم دولة البحرين في ذلك التقرير عدم جدوى هذا الطلب المنفرد الجديد المقدم من قبل دولة قطر في تقرير اختصاص المحكمة بنظر النزاع وذلك لأنه يفتقر أيضاً إلى العنصر الأساسي المطلوب قانوناً لتقرير اختصاص المحكمة وهو رضا وموافقة الطرفين التي يجب أن يتضمنها اتفاق أو طلب مشترك بين الطرفين. وسيتأتى أن عنصر موافقة دولة البحرين على الطلب القطري المنفرد مفقود فإن دولة البحرين تبقى - كما كانت - خارج اختصاص المحكمة. وقد أوردت دولة البحرين تفاصيل أوجه اعتراضها على الطلب المنفرد الجديد لدولة قطر في بيان وزارة الخارجية الصادر في أول ديسمبر.

يتضمن الطلب المشترك الذي يجب أن يقدمه الطرفان إلى المحكمة أمور الخلاف حسب الطلب التي تقدمت بها دولة قطر دون الأخذ بعين الاعتبار تضمنين الطلب المشترك مطالب دولة البحرين أيضاً وخاصة مطلبها بشأن السيادة على الزيادة. وقد رفضت دولة قطر في تلك المباحثات قبول حجة وفد دولة البحرين بأن الطلب المشترك إلى المحكمة لا يمكن أن يتسجم مع قرار المحكمة المذكور الذي يدعو الطرفين إلى التقدم إلى المحكمة بجميع أمور الخلاف ما لم يتضمن أيضاً مطالب دولة البحرين بما فيها مطلب البحرين بالسيادة على الزيادة. وقد أوضح وكيل دولة البحرين في تلك المباحثات بأن دولة قطر قد تقدمت في طلبها المنفرد إلى المحكمة في 1991 بمطلب السيادة على جزر حوار التي خانت ولا تزال خاضعة لسيادة دولة البحرين. فإذا كان الأمر كذلك يجدر التساؤل: لماذا تعرض دولة قطر على تضمنين الطلب المشترك إلى المحكمة مطلب دولة البحرين بالسيادة على الزيادة وذلك على قدم المساواة مع مطلب دولة قطر بالسيادة على جزر حوار؟ 5 - وكما هو واضح من بيان وزارة الخارجية الصادر في أول ديسمبر فإن أصرار دولة قطر على التفريق بين مطلبها ومطلب دولة البحرين بشأن أمور الخلاف هو الذي خلق عدم التوازن وعدم المساواة بين الدولتين منذ البداية نتيجة للطلب القطري المنفرد لعام 1991. وخسبتم أرائت دولة البحرين، استنجاساً منها مع قرار المحكمة الصادر في أول يوليو، تصحيح هذا المسار الخاطئ الذي أوصلت دولة قطر القضية إليه وذلك بتضمنين الطلب المشترك الذي دعت إليه المحكمة جميع أمور الخلاف شاملة مطالب الدولتين كلها على قدم المساواة

دولة البحرين، بمطلب منفرد في عام 1991 يتضمن بعض أمور الخلاف التي تتعلق بمطالبها فقط. 2 - بعد صدور حكم المحكمة في أول يوليو 1994 والذي دعا الطرفين بأن يتسجما إلى المحكمة بجميع أمور الخلاف بينهما في موعد لا يتجاوز 30 نوفمبر 1994 بآراء دولة البحرين إلى دعوة قطر لعقد اجتماعات على مستوى وزيري خارجية الدولتين وبرعاية الدولة الوسيطة، المملكة العربية السعودية الشقيقة، التي كان لها الدور الأساسي والقيادي في المفاوضات السابقة التي أدت إلى توقيع محضر التوجه في عام 1990 من قبل وزراء خارجية الدولتين والدولة الوسيطة. 3 - ولكن دولة قطر رفضت تلك المبادرة الأخوية من قبل دولة البحرين، وخسبتم أن تكون المباحثات بشأن تطبيق حكم المحكمة الصادر في أول يوليو الماضي على مستوى وكلي الدولتين أمام المحكمة وتكون مشاركة الدولة الوسيطة وكان دولة قطر ما أرائت ويعد مفاوضات إجرائية بين وزيري خارجية الدولتين ووكليهما أمام المحكمة استمرت نحو ثلاثة أشهر (أي من أول يوليو حتى 30 سبتمبر (أيلول)) اجتمع وكلا الدولتين في لندن في 22 أكتوبر (تشرين الأول) و 14 نوفمبر 1994 وأجرىا محادثات مشتركة من أجل تطبيق قرار المحكمة الصادر في أول يوليو 1994. 4 - وكما أوضح دولة البحرين في بيان المصدر المسؤول بوزارة الخارجية الذي نقلته وكالة أنباء الخليج بتاريخ أول ديسمبر، فإن المباحثات بين وكلي الدولتين لم تحقق النتيجة المطلوبة منها وذلك نتيجة للموقف المتشدد الذي اتخذته وفد دولة قطر في تلك المباحثات وأصراره على أن







# البحرين توضح الوضع القانوني لنزاعها مع قطر في محكمة العدل

□ الخاتمة - «الحياة»

■ صرح سفير مسؤول في وزارة الخارجية في دولة البحرين بما يأتي:

«اصدرت محكمة العدل الدولية يوم ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٤ بيانا قالت فيه انها استأثنت عملها في النظر في الخلاف بين دولتي البحرين وقطر، والذي عرض على المحكمة بموجب الطلب القطري المرفوع في عام ١٩٩١. ونص هذا البيان على ان المحكمة اصدرت حكمها الاول في شأن الخلاف المذكور في ١ يوليو- (تموز) ١٩٩٤. وبناء على ذلك الحكم لخص البيان الصور اللاحقة:

١ - ان الرسائل المتبادلة بين ملك المملكة العربية السعودية واسير قطر بتاريخ ١٩ و ٢١ ديسمبر ١٩٨٧ وبين ملك المملكة العربية السعودية وأمير البحرين بتاريخ ٢٦ و ٢٩ ديسمبر ١٩٨٧، وإن الوثيقة الممنوعة بصفحة، والواقعة في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ بين وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية تحجب الحقائق الدولية نشأت حولها والقرارات على الاطلاق الواقعة عليها.

٢ - ان الطرفين يتحدا بموجب تلك الرسائل لعام ١٩٨٧ والمتحضر لعام ١٩٩٠ ان يرفعا النزاع بينهما بصفحة في المحكمة.

٣ - وما ان الطلب المقدم الى المحكمة من قبل قطر في عام ١٩٩١ عرض مطالبتها وحدها باستثناء مطالب البحرين فقد وجهت للمحاكمة انها لم تكن من ان يرفع إليها كل الخلاف.

٤ - لذلك قررت المحكمة في قرارها الصادر في اول يوليو ١٩٩٤ ان يرفع إليها الطرفين جميع امور النزاع بينهما خلال فترة تتقضى في ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤.

٥ - وباتاريخ ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤ استأثنت المحكمة من وكيل قطر رسالة مرفوعة بها طلب تنفيذها للقرار ١١ من حكم المحكمة الصادر في اول يوليو ١٩٩٤.

٦ - وفي التاريخ نفسه تسلمت المحكمة رسالة من وكيل البحرين مرفوعة بها وثيقة بعنوان تقرير دولة البحرين الى المحكمة في شأن محاولة الطرفين تنفيذ حكمها الصادر في اول يوليو ١٩٩٤.

٧ - في ضوء ردي قطر والبحرين على طلبات المحكمة الواردة في الحكم المذكور، استأثنت المحكمة نظرها في القضية ومن المنظر ان يصدر حكم جديد في اسرع وقت ممكن.

٨ - وفيما يتعلق على بيان المحكمة المذكور، صرح السفير المسؤول في وزارة الخارجية في وكالة انباء الخليج بما يأتي:

١ - ان الرسائل المتبادلة بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وأمير دولة قطر في عام ١٩٨٧ وكذلك سفير الدولة لعام ١٩٩٠ للواقع من قبل وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية تؤكد صراحة وبما لا يدع مجال للشك ان على الطرفين (البحرين وقطر) ان يتعلما بطلب مشترك - لا يعنى منفصل - الى محكمة العدل الدولية يتضمن جميع امور الخلاف بينهما وذلك وفقاً للصيغة البريطانية لكن دولة قطر لم ترفقه بالقرارات التي اقرتها تلك الرسائل لعام ١٩٨٧ وكذلك سفير عام ١٩٩٠، ولما تصرفت تصرفاً مخالفاً للقرارات التي تفرستها تلك الوثائق، وتقدمت وحدها، ومن دون مراجعة دولة البحرين، بطلب متكرر في عام ١٩٩١ يتضمن بعض امور الخلاف التي تتعلق بمطالبها.

٢ - بعد صدور حكم المحكمة في اول يوليو ١٩٩٤ والذي دعا الطرفين الى ان يتعلما الى المحكمة بجميع امور الخلاف بينهما في موعد لا يتجاوز ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤، رفعت دولة البحرين الى سفير دولة قطر لعلمها بحججها على مستوى وزير الخارجية الدواوين وبرعاية الدولة الوسيطة - للمملكة العربية السعودية - لتتقدم - لاني كان لها الدور الأساسي والقيادي في المفاوضات

السابقة التي أدت الى توقيع محضر الوضحة في عام ١٩٩٠ من قبل وزراء خارجية الدولتين والدولة الوسيطة.

٣ - لكن دولة قطر رفضت ذلك المبادرة الاخوانية من قبل دولة البحرين، ولطفت ان تكون المحاضر في شأن تطبيق حكم المحكمة الصادر في اول يوليو للنظر على مستوى وكيل الدولتين امام المحكمة ومن دون مشاركة الدولة الوسيطة وكان دولة قطر ما اراحت وبعد مراسلات اجرائية بين وزير خارجية الدولتين ووكيلهما امام المحكمة استمرت نحو ثلاثة اشهر (٢١ من اول يوليو حتى ٢٠ سبتمبر) اجتمع وكلا الدولتين في لندن في ٦ و ٢٧ أكتوبر (تشرين الأول) و ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩١ واجريا محادثات مشتركة من اجل تطبيق قرار المحكمة الصادر في اول يوليو (تموز) ١٩٩٤.

٤ - وكما وضحت دولة البحرين في بيان السفير المسؤول في وزارة الخارجية الذي نقلته وكالة انباء الخليج بتاريخ اول ديسمبر، فان المحادثات بين وفدي الدولتين لم تحقق النتيجة المطلوبة منها، وذلك نتيجة للموقف للتقدم الذي اتخذته وفد دولة قطر في تلك المحادثات، واصراره على ان يتضمن الطلب المشترك الذي يجب ان يرفعه الطرفان الى المحكمة اسرار الخلاف حسب الطلب الذي تقدمت بها دولة قطر من دون الاخذ بالاعتبار تضمنه الطلب المشترك مطالب دولة البحرين أيضاً خاصة مطالبها في شأن الحماية التي تزيروا ورفض وفد دولة قطر في تلك المحادثات الجول حجة وفد دولة البحرين بان الطلب المشترك الى المحكمة لا يمكن ان يسج مع قرار المحكمة المذكور الذي يدعو الطرفين الى التقدم الى المحكمة بجميع امور الخلاف لا لم يتضمن أيضاً مطالب دولة البحرين بما فيها مطلب البحرين بالمساعدة على جز جزر حوار التي طلبها للمفكر الى المحكمة في ١٩٩١ بموجب المساعدة على جزر حوار التي





كانت ولا تزال خاضعة لسيادة دولة البحرين. فإذا كان الأمر كذلك، يجدر الاستئذان، لماذا تطرح دولة قطر على تضمين الطلب المشترك في المحكمة مطالب دولة البحرين بالسيادة على الزبارة، وذلك على قدم المساواة مع مطالب دولة قطر بالسيادة على جزر حوار؟

٥ - وكما هو واضح من بيان وزارة الخارجية الصادرة في أول ديسمبر، فإن استمرار دولة قطر على التفریق بين مطالبيها ومطالب دولة البحرين في شأن أسور الخلاف هو الذي خلق عدم التوازن وعدم للمساواة

بين الدولتين منذ البداية، نتيجة للطلب القطري المنفرد لعام ١٩٩١. ونحن نراة دولة البحرين استمساها منها مع قرار المحكمة الصادر في أول يوليو، لتصبح هذا الأسار الخطأ الذي أوصلت دولة قطر القضية إليه. وذلك بتضمين الطلب المشترك الذي تحت إية المحكمة جميع أسور الخلاف، شاملة لطلب الدولتين كلها على قدم المساواة ومن دون تمييز بين نوعية هذه المطالبات. اعتبرت دولة قطر في نهاية المطاف على مطلب دولة البحرين المعاملة والمنسجمة مع قرار المحكمة المذكور. وأوصلت دولة قطر للمعاملات بين الطرفين في طريق مسدود نتيجة لتسليمها وأصرارها على مطالبتها ورأيها مطالب دولة البحرين ضمن الطلب المشترك، وذلك انتهت للمعاملات بين وكيلى الدولتين من دون نجاح.

٦ - أما في ما يتعلق بلجوء دولة قطر إلى التقدم إلى المحكمة بتاريخ ٣٠ نوفمبر الماضي، يطلب منفرد لقطر لا يتضمن مطالب دولة البحرين، فإن هذا الطلب الجديد شأنه شأن الطلب

القطري المنفرد لعام ١٩٩١ هو غير القانوني وغير صحيح، ولا يلزم دولة البحرين قانوناً بقبول اختصاص المحكمة في الموضوع. ولعمت دولة البحرين إلى المحكمة بتاريخ ٣٠ نوفمبر الماضي تقريراً مفصلاً عن سير المحادثات بينها ودولة قطر أثناء الدولة التي جندتها المحكمة في الزبارة بتاريخ أول يوليو الماضي، والتي انتهت من دون نجاح في نوفمبر الماضي. كما بينت دولة البحرين في ذلك التقرير عدم جدوى هذا الطلب المنفرد الجديد لتقديم من قبل دولة قطر في تقرير اختصاص المحكمة القطري في الزبارة، وذلك لأنه يتلقى أيضاً إلى عنصر الاستمساها لطلبات قانوناً لتقرير اختصاص المحكمة وهو رضا وموافقة الطرفين التي يجب أن يتضمنها اتفاق أو طلب مشترك بين الطرفين. وحيث أن عنصر موافقة دولة البحرين على الطلب القطري المنفرد مفقود، فإن دولة البحرين تبقى - كما كانت - خارج اختصاص المحكمة. وأوردت دولة البحرين تفصيل أوجه اعتراضها على الطلب المنفرد الجديد لدولة قطر في بيان وزارة الخارجية الصادر في أول ديسمبر (كالتون الأول).









سلكي  
البحرين  
عهد  
البحرين  
لـ  
«الحياة» :

# مطلوب مساعدة قطر والبحرين لحل ثنائي او خليجي

□ الصماء - من حسن الفايدي

■ قال ولي عهد البحرين محمد بن العوام لقوة انتفاع الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة امس ان قوة البحرين لعل مجلس الشاؤون الخليجي، ذات في الوقت المنصب باعتبارها ان يكون حل القضايا العالقة بين دول مجلس الشاؤون في شكل ثنائي، وإذا تمسك ذلك يكون د حل عن طريق المجلس الأعلى في قمته المقبلة ونحن نرى اننا والاتحاد في قطر في صلب هذا القرار. وجاء كلام الشيخ حمد رداً على سؤال لـ «الحياة» عن موقف دولة البحرين من القضية الخلافية السعودية مع دولة قطر المعروضة حالياً على محكمة العدل الدولية من جانب دولة قطر وعمّا إذا كانت هناك مشكلة في شأن التكيف وقال الشيخ حمد انه من الأفضل ان يكون رأي محكمة العدل الدولية ان تتوصل الدولتان الشقيقتان في الاتفاق الحيوي دون اي تدخلات وأن تعود القضية الى إطار الخليجية. ويهدد العودة لتوقع التوصل في ما فيه مصلحة الجميع. على المجتمع الدولي ان يساعد المولتين على الاتفاق بالقراري خدمة للمصلحة العامة ولما يريد الشعبين من محبة وصلة رحم، مشدداً على ان عدم اتفاق المولتين يعتبر خروجاً عن رعية أبناء الخليج.

ويجد «مزمع» تسير... جاء في الاتفاق سعيها وراء الحل التامل والتعامل ليس بين وراء البحرين وقطر حبيب، وإنما بين كل دول مجلس الشاؤون الخليجي أيضاً وذلك لاستقبال القرن الحادي والعشرين. وقال، بقا اهل وتطلع في مزيد من تعامل سواء في المجال السياسي او الثقافي او الاقتصادي.

وعرض ولي العهد بداية المشكلة، عندما كانت الوساطة السعودية الكريمة السالمة على أساس القديم المحلية والعلاقات التقليدية وهدفها الشراعي والاتفاق على كل خطوط تخطوها الوساطة بين المولتين الشقيقتين، البحرين وقطر. وأكد تضاؤل البحرين مع هذا الإجراء خلافاً للرأي القانوني السائد خوفاً من تعقيد حل القضية بفروع الأخوية مبدئياً، أسفه لأن قطر كانت تسجل على الوساطة السعودية وعلى البحرين نقاشاً قانونية خلافاً لكل اتفاق أخوي.

وأشار الى «السعي القطري في هذا الاتجاه الذي بدا واضحاً في لقاء قمة الوجة عندما أعلنت قطر ان ليس هناك يعمل من التحكيم الدولي في وقت كانت المنطقة تمر في وضع حرج إذ كانت الكويت تحت الاحتلال وعلى أرض المملكة العربية السعودية ما يقارب من ٧٠٠ ألف جندي يبحرون في اتجاه تحرير الكويت».

وأضاف الشيخ حمد في ذلك الخضم للخرج طلب من البحرين ان توقع على محضر، وكان المفهوم من ذلك هو التخلص من حرج تلك الفترة ورغم ان البحرين تردت كثيراً في ذلك إلا ان المتداول حينذاك كان في التوقيع على هذا المحضر ليس سوى موقفاً يراعي الى الاتفاق الأخوي ويحل الجميع مآزق القمار. إذ أصرت قطر على انه ان يكون هناك اي بحث ما لم توقع البحرين على المحضر. ولم يقبل التوقيع على هذا المحضر بعد التحليل المطلوب والمفهوم لينا أنه يتطلب الاتفاق الطرفين للنزاع في المحكمة الدولية.

وأوضح الشيخ حمد انه بعد الحصول على وعد بان هذا المحضر لا يشكل أي التزام قانوني على دولة البحرين، فوجدت البحرين مطلباً من مجلس الشاؤون من محكمة العدل الدولية بتسرعها بالطلب المنفرد وهذا يعني جانب قطر ضد البحرين. وهذا يعني ان قطر لجأت في هذه الحال في محكمة العدل الدولية واستندت تماماً عن دور الوساطة إلا في ما يتسببها. واحتجبت البحرين على هذا الطلب المنفرد منذ ان رفع الى المحكمة في يومها هذا، على أساس انه يختلف مع قانونية تأييد سلباً على موقف البحرين أمام محكمة العدل الدولية في حال قبولها الطلب القطري المنفرد.

وأضاف انه لو لم يكن هذا الطلب المنفرد يمنع قطر مزايا قانونية مفيدة لما تقدمت به في شكل منفرد. انتقدت الاتفاق الطرفي على التسليم ورقة واحدة تشمل جميع امور الخلاف ومواجهة من البلدين.

وأوضح بان الاستسقاء عن الوساطة السعودية ليس بالسياسة الحكيمة ولا الحقيقية لدى أبناء المنطقة وليس هناك بديل منها إلا ما يتفق معها ويخالفها الشراعي الاخرى خصوصاً ان هذه الوساطة تعرف تمام المعرفة انه ان يكون هناك حل جزئي ما لم يكن نابعاً من أسس واضحة متعارف عليه بين الاقطار وأساسه لا غلب ولا مغلوب، كما فيه مصلحة الشعبين الشقيقتين.







حكم الاختصاص في نزاع الحدود بين قطر والبحرين يعلن بعد غد

# محكمة العدل الدولية تصدر سابقة قضائية في فقه اللغة العربية

لندن من حسني خشبة

تعلن محكمة العدل الدولية بعد غد حكم الاختصاص أو عدم الاختصاص في بحث النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين. والقرار الذي سيصدر عن المحكمة يتجاوز في أهميته ودلالته مجرد القضايا العملية، أي ما إذا كانت المحكمة الدولية ستتناول الفصل في النزاع بين الدولتين العربيتين. فهذا القرار سيثني سابقة قانونية. مثله في ذلك مثل كل قضايا الاختصاص، لكنه أيضا سيثني حكما في فقه اللغة العربية بغير ما هو حكم قضائي.

على الصعيد القضائي المستحق لدى المحكمة جملة من المعايير التي تحسم بها مسبقا. وكون تداعيات قضائية. ما إذا كانت هي صاحبة الاختصاص أم لا. أما الدعوى بين قطر والبحرين فالق في تلك النقطة الزمانية على صعيدين أساسيين: الأول يتعلق بمنزلة الاختصاص إجمالا لأن الدعوى القائمة لا تدخل في طائفة أو أخرى من طوائف الدعاوى التي لا تثير نزاع اختصاص، وذلك لأن الطرفين قبلوا الاحتكام إلى المحكمة الدولية على نحو ما سيرد بيانه بعد.

أما الصعيد الثاني والأهم فيتعلق بالخصومية القانونية العربية لأن البحرين أحد طرفي النزاع لمعت بوجود التقدير الذي مصدره صيغة اللغتي في العربية وهي صيغة قد تفرقت وجوبها اعتبارا أن عدم وجودها في قضايا الأوربية خاصة الأتجليزية والفرنسية وهما اللغتان الرسميتان لدولتان المحكمة. وأخبرت البحرين أن صيغة اللغتي للمنظمة في الاتفاقية ذات الصلة مع قطر تمنح على أحد الطرفين الأثر

بالجوء إلى المحكمة الدولية ومن ثم ينبغي اختصاص المحكمة. وأنا أخذت المحكمة بالرفع

البحريني تكون قد استقلت صلاحية الاختصاص. أما إذا أخذت بالدفع القطري فتكون قد أعيدت أساسا للاتصال إلى المرحلة التالية من عملية التقاضي، أي أقيت في موضوع الدعوى. ولعل من حسن الطالع أن رئيس المحكمة القاضي محمد البجوي جزلني باستطاعته متابعه مناهات الخصومية الفقهية الشفوية العربية التي بطبيعة الحال تنسب في مرافعت من هذا القبيل.

دبلوماسية الرقابة والقضاء الدولي

محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الأساسي للأمم المتحدة، وتأسست المحكمة بمقتضى نظامها الأساسي الذي تشكل أحكامه استمرارا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة الموقع في سان فرانسيسكو بتاريخ 26 يونيو (حزيران) 1945. وبدأت المحكمة ممارسة مهامها اعتبارا من عام 1946 خلفا له المحكمة الدائمة للعدالة الدولية، (أو محكمة العالم) المنشأة عام 1922.

بهذا الشكل تضطلع المحكمة الدولية بالمهمة القضائية في دبلوماسية الوفاة الدولية، تلك المعلوماتية التي أريد بها أن تكون أساسا للأهداف ومبادئ الأمم المتحدة على النحو الذي نص عليه ميثاقها. وجاء النص على هذه الأهداف والمبادئ في بداية الميثاق والمبادئ الأولى والثانية منه. وبمعنى في هذا المصعد تصديق أن الهدف الذي تعمل من أجله المجموعة الدولية هو حفظ الأمن والسلم الدوليين وتجنب ويلات الحرب.

ومن ثم ينبغي على الدول الأعضاء العمل على تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية وبشكل لا يخل من حيلة الأمن والسلم والعمل كما يتعين على كل دولة الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد استقلال

دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية. وهنا فالجوء إلى المحكمة الدولية هو إحدى سبل السعي لتسوية النزاعات بما يحفظ السلم والأمن والعدل.

وسواء أخذت المحكمة بالدفع القطري، أي تولي الاختصاص في بحث النزاع الحدودي، أو أخذت بالدفع البحريني، فالأمر في هذا الصدد أن محكمة العدل الدولية تشكل بحكم ما تصدره من أحكام وفقرات قضائية بالدا من أهم الروافد المخفية خلفه القانوني الدولي، ذلك الفقه المتوخى والمتبادل الأنوار بطبيعته، بحكم التدخل والاختصاص والتنازع بين القديم والسياسية والصالح وإيجاد التسمية الثقافية التي لا تقتصر على الحكومات الدولية وإنما تتخفف بين فئات وطوائف المجتمع الواحد.

والأحكام والفقرات التي تصدرها المحكمة تصب بطبيعتها في خزانة ما يعرف بـ«جغرافيا الحوائط القضائية»، بمعنى أن كل حالة تبت فيها المحكمة تكون في الامم الأولى - الحالة الأولى من نوعها، وأجنبيا للنزاع أصبح تخضع على الأطراف نقل نزاعها إلى المحكمة الدولية التي تدرس الأمر وتجتهد ثم تصدر الحكم الذي يصمم سابقة قانونية يسترشد بها في تطبيقات القانون الدولي.

نظام النظام السياسي

مفع النظام السياسي لحكمة العمل الدولية في سبعين سنة تتوزع بين خمسة فصول على النحو التالي:





**الفصل الأول (المواد 2 إلى 33)**  
ويبين كيفية تشكيل المحكمة واختيار أعضائها البالغ عددهم 15 قاضيا. ويغطي حضور تسعة قضاة لتوفر النصاب القانوني في القضية المنظورة.  
**الفصل الثاني (المواد 34 إلى 38)** ويبين نطاق وحضور

**اختصاص المحكمة**  
**الفصل الثالث (المواد 39 إلى 64)** ويتشغل بالسلوك وشكل الاجراءات المعمول بها في التقاضي.

**الفصل الرابع (المواد 65 إلى 68)** ويحدد اصدار الوظيفية الاستشارية للمحكمة. اي اصدار الفتاوى القانونية الدولية.  
**الفصل الخامس (المادتان 69 و70)** ويبين احكام تعديل النظام الأساسي للمحكمة طبقا للاحكام المعمول بها في تعديل ميثاق الأمم المتحدة.

تتخذ محكمة العدل الدولية من مقصر السلام في لاهاي (هولندا) مقرا لها، وهو ذات المقر الذي كانت تشغله المحكمة الدائمة للعدالة الدولية (أو محكمة العالم) في عهد عصبة الأمم. ويكفل النظام الأساسي للمحكمة وفيلقطين اثنين الأولى، للوظيفة القضائية، أي التحكيم في المنازعات بين الدول تحديدا (على شاكلة ما يحدث حاليا بين قطر والبحرين). وسترشد الهيئة القضائية في ذلك بالحكام القانون الدولي وتنصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعمول بها ومبادئ العرف الدولي والمبادئ العامة للقانون. لخصالا - والسوابق القضائية الدولية. اما الوظيفة الثانية فهي الوظيفة الاستشارية (أعزلى القانون الدولي)، أي حين يطلب من المحكمة ابداء الرأي في نزاع أو قضية ما أو مسألة فقهية دولية، ويأتي الطلب من جانب الهيئات أو الوكالات الدولية المخولة استئذان للرأي.

تكليف المحكمة في المثل الشعبي يقال «لعبرة بالقاضي» قبل القانون» والقصد بذلك ان تفسير القانون والادخلات ذات الصلة بحكامه دائما ما تدخل فيه القرارات الشخصية للقاضي، وهذا حتى في حالة احكام القانون الوفي الذي

غالبيا ما يكون محدد الملامح والدلالات ولقائمه. فما بالنا اذا بالقانون الدولي أو العرف الدولي الذي تخطط فيه القيم الثقافية والتاريخية والسياسية والفنية لهذه الاعتمبات بقضي نظام المحكمة بانتخاب القضاة في جلستين منفصلتين للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. ولا تؤخذ جنسية المرشح في الاعتبار، ولكن بشرط ان لا تأتي عملية الانتخاب بقاضيين يحملان جنسية واحدة. ويشغل القاضي منصبه لمدة تسعة أعوام، وتجوز إعادة انتخابه. وتجرى الانتخابات مرة كل ثلاثة أعوام لشغل ثلث عدد المقاعد. ومع ذلك فإذا حدث ان هيئة المحكمة لا تضم بين قضائها من يصل جنسية دولة من الدول المتنازعة في القضية المنظورة فيكون من حق هذه الدولة تعيين قاض ينضم الى هيئة المحكمة لغرض البت في القضية المنظورة وحدها. ولكن يتعين التنويه الى أن القاضي لا يمثل حكومة دولة التي يمثل جنسيتها وإنما يؤدي مهمته باعتبارها قاضيا مستقلا. وغني عن القول ان تشريع القضاة يشترط توفر الأهلية المتعارف عليها لشغل هذه الوظيفة في أعلى المقاصب القضائية الوطنية أو الدولية.

**الاختصاص والأطراف المنازعات**  
الدول فقط هي المخولة صلاحية التعامل بصفة أطراف نزاع قضائي أمام المحكمة. بعبارة أخرى الدول فقط هي التي تطلب إقامة الدعوى وهي لفظ صلاحية الصلاحية للممول أمام هيئة المحكمة. وهذا بطبيعة الحال خلافا لطلب الرأي الاستشاري الذي هو من حق المنظمات والوكالات الدولية، عادة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ويبلغ مجموع الدول المخولة حق المقاضاة أمام المحكمة حاليا 186 دولة منها 184 دولة أعضاء في الأمم المتحدة، إضافة الى سويسرا ونورو اللتين لا تنفيلان عضوية المنظمة الدولية لكنهما عضوان في المحكمة.

ومن جهة الاختصاص، يلاحظ ان المحكمة الدولية تختلف كثيرا عن القضاء الوطني. فالاختصاص القضائي للمحكمة يقتصر على البت في نزاعات بين دولتين أو أكثر قبلتها (أو قبلت) بمبدأ

لختصاص المحكمة. ويكون قبول الاختصاص بامسلوب أو أكثر من الأطراف الثلاثة التالية:  
أ. وجود اتفاق بين المتنازعين على حالة النزاع الى المحكمة.  
ب. وجود حكم اختصاص لهذا الغرض، بمعنى ان أطراف النزاع هم أيضا أطراف في اتفاق تعاهدي أو تعاقدي ينص من بين احكامه على حق الطرف الواحد في اللجوء الى المحكمة اذا حدث واختلف الطرفان على تفسير بنود المعاهدة أو كيفية تنفيذها. وهناك الحالات من المعاهدات والاتفاقيات بين الأطراف الدوليين وتنص على حكم من هذا القبيل.

ج. تكون المحكمة الدولية صاحبة الاختصاص بفعل اثر التسبلي لاعتبارات أصدرها الأطراف الدوليين بمقتضى احكام النظام الأساسي للمحكمة. أي في تلك الحالات التي يعلن فيها طرف قبوله اختصاص المحكمة إقرا في حالة نشوء نزاع مع دولة أخرى أصدرت اعتلازا مماثلا.

وهذا في الوقت الحاضر اعلانات سارية المفعول أصدرها خمسون دولة. لكن عدد من هذه الدول نص في اعلملاتها على استبعاد الاختصاص تجاه فئات معينة من النزاع.

**النزاع القطري - البحري**  
وهما حالات يثار فيها شك حول اختصاص المحكمة. أي اذا كانت محكة العدل الدولية تحديدا مخولة صلاحية النظر في النزاع من عهده. وفي مثل هذه الحالات فالمحكمة هي التي تقبض بحث الأمر لبت في قضية الاختصاص. ويكون ذلك في أدلة المحكمة في مرحلة لاحقة في موضوع النزاع ذاته ما لم يتفق الطرفان أو الأطراف على تسوية بالتراضي. والنموذج الحالي في هذا الصدد هو الجلسة التي تعقدها محكمة العدل الدولية بعد غد لاصدار حكمها في ما اذا كانت صلاحية الاختصاص في بحث النزاع السعودي بين دولتي البحرين وقطر. وكانت الأخيرة قد تقدمت الى المحكمة بدعوى تطالب فيها البت في النزاع. لكن البحرين دفعت بعدم اختصاص المحكمة بحول هذه القضية. دارت مرامعات مطولة وتحدثت جلسة بعد غد للنظر بالحكم في مسألة الاختصاص.





المصدر :

الشرق الأوسط

١٤٠٠ سنة ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجانب الإجرائي

هناك مجموعتان من الأحكام التي تحدد التكثيف الإجرائي سواء في إقامة الدعوى أو البت فيها. المجموعة الأولى تتضمنها أحكام الفصل الثالث من النظام الأساسي للمحكمة (المواد 39 إلى

64). أما المجموعة الثانية فهي لوائح العمل في المحكمة. تلك اللوائح التي تدرجت في نصها ونفصلا لأحكام المجموعة الأولى. واللوائح المعمول بها حاليا هي تلك التي اتخذتها المحكمة بتاريخ 14 أبريل (نيسان) 1978، وتنص على التكثيف الإجرائي التالي:

أولا- مرحلة المكنسات، أو المداوات المكتوبة. وفيها يتولى طرفا (أو أطراف) النزاع التقدم بعروض الدعوى وتبادل هذه العروض

ثانيا: المرحلة الشفهية أي جلسات المرافعات التي يتولى فيها المحامون الموكلون مخاطبة هيئة المحكمة. ويذكر في هذا الصدد أن للمحكمة لختين رسميتين: الإنجليزية والفرنسية. وكل ما يقال في لغة يترجم إلى الأخرى.

ثالثا: بعد انقضاء مرحلة المرافعات الشفهية تعتقد هيئة المحكمة في جلسة مداوات سرية رابعة: تعدل المحكمة جلسة علنية للنطق بالحكم. وهو حكم نهائي لا يتسنى الطعن فيه. وفي حال امتنعت إحدى الدول (أطراف النزاع) عن قبول الحكم يكون للطرف المتضرر الجسوء إلى مجلس الأمن الدولي.

أحكام وقضايا

منذ بداية عملها عام 1946 أصبحت المحكمة 57 حكما في منازعات حدود وسيادة وتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وأصبحت الرهائن ومسائل الجنسية وحقوق المرور الخ.

وهناك عشر دعاوى قيد النظر حاليا بينها النزاع البشريتي-الفطري، والدعوى بين إيران والولايات المتحدة حول الواقعة الجوية يوم 3 يوليو (تموز) 1988، ومعلقة تفسير وتطبيق أحكام معاهدة مونتريال لعام 1971 بخصوص الواقعة الأوكراني (بين ليبيا والولايات المتحدة في دعوى وليبيا وبريطانيا في دعوى ثانية)، ودعوى منصات النفط بين إيران والولايات المتحدة.

يشكك إلى ما تقسم أن المحكمة - في معرض ممارستها للوظيفة القضائية الاستشارية - أصدرت 21 فتوى حول قضايا تتعلق بالمصعراء الفريية وعسوية الأمم المتحدة، والتعويضات عن أضرار الإصابات أثناء الخدمة لدى الأمم المتحدة. الخ. وتصدر هذه الفتاوى إلى الوكالات الدولية فقط.

هيئة المحكمة

في تشكيلها الحالي تتكلف هيئة المحكمة من القضاة الـ 15 التالية:

أماؤهم:  
رئيسا (الجزائر)، ستييفن شوبيل، نائباً لرئيس (الولايات المتحدة)، فينچيرو أودا (اليابان)، روبيرنو أوجو (إيطاليا)، سير روبرت بودال جينجيز (بريطانيا)، جاليرت جينوم (فرنسا)، محمد شهاب الدين (جيبوتي)، أندريه لاجويل، ماويزاني (فنزويلا)، كريستوفر ويرمانثري (سري لانكا)، رايموند رانجيفيا (مغشقر)، جيزا هيرتزيج (المجر)، شي جينونج (الصين)، كارل أوجست نيشور (المانيا)، عيفه ج كوروسا (سيراليون)، فلانلن فيريشتين (روسيا).





«لأنها تنعقد على أساس الطلب القطري المنفرد»

## البحرين تقاطع اليوم جلسة محكمة العدل الدولية

□ المنامة - «الحياة»

■ أعلنت دولة البحرين أمس، أنها لن تحضر الجلسة التي ستعقد اليوم محكمة العدل الدولية في شأن الخلاف الحدودي مع دولة قطر لإسباب عدة أبرزها أنها تنعقد على أساس «الطلب القطري المنفرد» وهو «إجسراء ناقص ويخالف من الأساس لأنه لم يحصل على موافقة دولة البحرين» وأكدت الممثلة أيضاً أنها «لا تجد أساساً لإصدار حكم جيد».

وقال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية البحرينية في تصريح له أمس إن «دولة البحرين لن تحضر الجلسة التي ستعقد اليوم محكمة العدل الدولية من أجل إصدار قرار آخر حول مسألة اختصاصها في قضية الحدود البحرية والمصائل

الإقليمية بين دولتي البحرين وقطر ولقد تمسكت دولة البحرين طوال الدعوى المطروحة أمام المحكمة بوجهة نظرها التي مفادها أنه لا يمكن أن يتخذ للمحكمة اختصاص في القضية على أساس الطلب القطري المنفرد الذي قدم في 8 تموز (يوليو) 1991، وذلك لأنه لم تكن هناك موافقة مشتركة من قبل الطرفين على عرض خالهما عليها.

و قد اعترفت المحكمة في حكمها الصادر في 1 تموز (يوليو) 1991 بأن الطلب القطري المنفرد كان ناقصاً، حيث أنه اشتمل فقط على بعض عناصر الخلاف بين الطرفين ولزمت على اثره أن تمنح الطرفين فرصة كي يرفعا إليها جميع أمور الخلاف سواء عبر طريق طلب مشترك، أو تطبيق مفصلين، باتفاق الطرفين، وذلك خلال خمسة أشهر من تاريخ صدور

ذلك الحكم.

والقاء مدير المفاوضات مير وكيلي الدولتين أمام المحكمة خلال تشريع الأول (أكتوبر) وتشريع الثاني (نوفمبر) 1991، من أجل تطبيق حكم المحكمة دعا وكيل دولة البحرين في رسائله المؤرخة في 26 تشريع الثاني 1991 وكيل دولة قطر إلى التوافقية والتوصل مع دولة البحرين على «الإجراء المشترك المقترح من قبلها في 12 تشريع الثاني 1991 الذي يتضمن عرض جميع أمور الخلاف أمام المحكمة ولكن وكيل دولة قطر رفض العرض الذي تقدمت به دولة البحرين وذلك ضمن رسائله المؤرخة في 27 تشريع الثاني 1991، ونتيجة لذلك لم يصد بالامتناع طرح أسود الخلاف بأكملها أمام المحكمة حسبما







المصدر : **الحياة، استعنتية**

١٥ يناير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نص عليه حكم المحكمة. وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ تقدمت دولة قطر بطليبه منقصل. خلافاً لحكم المحكمة. وذلك للدلالة ضمناً على أن الحكم يسمح لدولة قطر بأن تستمر في دعائها وأن تجري تميلاً على طلبها المتكرر لعام ١٩٩١. وهو امر غير صحيح. إن الاجراء القطري المنفصل الذي تقدمت به دولة قطر الى المحكمة في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ هو أيضاً إجراء ناقص وباطل من الأساس لأنه لم يحصل على موافقة دولة البحرين. كما أنه لم يعرض جميع امور الخلاف على المحكمة حسب متطوق حكمها في ١ تموز (يوليو) ١٩٩٤. وقرى دولة البحرين أن قضية الخلاف المعروضة على المحكمة بشكل منفرد من قبل دولة قطر منذ عام ١٩٩١ قد انتهت في ٣٧ تشرين الثاني ١٩٩٤ حينما رفض وكيل دولة قطر عرض دولة البحرين الخاص بالاجراء المشترك. وبناء على ذلك فإن دولة البحرين لا تجد اسساً لإصدار حكم جديد. كما أنها لم تطلب من المحكمة إصدار أي حكم آخر خلال مراسلاتها الأخيرة مع المحكمة بشأن تطبيق الحكم.

إن دولة البحرين بصفتها دولة ذات سيادة. أكدت للمحكمة مجدداً اعتراضاتها السياسية والقانونية لتقديم الخلاف الى المحكمة. أو طلب انتظار فيه من قبلها. سواء على أساس الطلب المنفرد الأول الذي تقدمت به دولة قطر في عام ١٩٩١ أو الاجراء المنفصل الذي تقدمت به دولة قطر لاحقاً في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٤.

كما أن دولة البحرين تؤمن أيضاً راسخاً أن مصالح منطقة الخليج بشكل عام سوف تتحقق وبصورة أفضل من خلال استئناف الطرفين مفاوضاتهما في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد أكدت دول المجلس في لعمتها الخامسة عشرة التي عقدت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤ في دولة البحرين التزامها حل النزاعات العالقة بينها عبر القنوات الثنائية الرسمية وفي حالة تعذر ذلك، تعرض على المجلس الأعلى في لعمتها الخامسة للتوصل الى الحلول المناسبة بشأنها.

وفي هذه المناسبة، تكرر دولة البحرين ثانية دعوتها الاخوية الى دولة قطر للتشعيق المصنعة في ١٢ شباط (فبراير) الجاري بشأن فتح باب المفاوضات الجادة بين الدولتين الشفوقيتين من أجل التوصل الى حل الخلاف القائم بينهما ثنائياً وبالطريق الدبلوماسية أو عن طريق مجلس التعاون. إن تعذر ذلك حسب قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون الأخير.





المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والاعلانات التاريخ : 1-5 يونيو 1990

في خطوة مفاجئة قبل انعقاد محكمة العدل الدولية اليوم

# البحرين تقاطع جلسة الاختصاص في الخلاف الحدودي مع قطر

لإمام من وفائي بيب  
لندن - الخاصة - والشرق الأوسط

في تطور مفاجئ ومثير عشية انعقاد محكمة العدل الدولية اليوم للبت في اختصاصها بنظر الخلاف البحريني - القطري أعلنت البحرين (مس) أنها لن تضرر الجلسة.

واكتت مصادر مسؤولة أن البحرين لن ترسل وفدا لحضور الجلسة التي كان من المقرر أن تضرر فيها محكمة العدل حكمها النهائي في شأن اختصاصها في الخلاف القطري - البحريني.

وكان من المقرر أن يمثل قطر في هذه الجلسة وكيلها الدكتور نجيب محمد النجيمي بينما كان سيمثل البحرين لو حضر وكيلها الدكتور جعفر الجعفري.

ونكرت المصادر أنه لن يضرر أحد بمن في ذلك المحامون من الجانب البحريني، ويؤكد سفي القاعد المختصة للجانب البحريني وهي بين 6 و8 مقاعد، شاعرة.

ونقلت محكمة العدل منذ أمس الأول قرار البحرين بعدم الحضور ومن غير الواضح ما سيقعله المحكمة في جلستها الفنية اليوم بعد المقاطعة البحرينية. إلا أن بعض الدوائر ترى أن المحكمة إما أن تؤجل البت في الموضوع وتتأخذ البحرين للمشاركة أو أن تواصل الاستماع لطرف واحد. واعتبرت الدوائر أن الأمر يستلزم سببا.

وستتمثل المحكمة التي ستواجه المحكمة في أن أولها تخطب وجود طرفين لا طرفاً واحداً لتتمكن من التفرع في القضية.

ومن المقرر أن يجلس الجلسة رئيس المحكمة للقاضي الجزائري محمد الجبالي وهو العربي الوحيد في هيئة القضاة المؤلفة من 15 شخصا.

وكان مصدر مسؤول بوزارة الخارجية في البحرين قد صرح أمس بأن دولة البحرين لن تضرر الجلسة. وقال المصدر إن دولة البحرين تفستك طوال الدعوى المطروحة أمام المحكمة بوجهة نظرها التي تفادها أنه لا يمكن أن يتعد المحكمة اختصاص في القضية على أساس الطلب القطري المنفرد الذي قدم في 8 يوليو (تموز) 1991، وذلك لأنه لم





ولم تكتفِ اليونان بذلك؛ بل سبقتها بالاعتراف بدولة البحرين ثانية دعوتها الاخيرة الى دولة قطر الشقيقة للتعاطي في 12 فبراير (شباط) الجاري بشأن فتح باب المفاوضات الجماعية بين الدولتين الشقيقتين من اجل التوصل الى حل للخلاف القائم بينهما تنفيذا بالقرار الصادر بمبادرة من طريق مجلس التعاون، ثم نظر ذلك حسب قرار المجلس الاعلى اجلس الثماني الاخير.

وكانت دولة قطر - في اجراء من جانب واحد - قد اعلنت الدعوى امام المحكمة عام 1991.

لكن المحكمة قضت في شهر يناير من العام الماضي بان الدعوى القطرية لم تكن مكتفية لاثباتها حسب قول المحكمة لذلك لم تطبق كل جوانب النزاع المصهور مع البحرين.

وبناء على ذلك طرحت المحكمة من طرفي النزاع اعادة لائحة الدعوى سواء بطلب مستحضره - قطري - بحراني - او بطلب من كل طرف الى حدف وام تكتفِ الدولتان من التنازل على مبدأ الطلب المشتركه فتمسكت كل منهما بطلب منفصل الى المحكمة في وقت لاحق العام الماضي. والاذ اصررت المحكمة اليوم فيجوز للاربعاء للاختصاص لهما مستقل في المرحلة الثانية من العملية الى قيد في موضوع الدعوى، وهو ما تريد قطر - اما اذا قررت باستئناف صلاحية الاختصاص لبقضي ذلك لها لاحت بالقدح البحراني واستطعت الدعوى نواتها.

تكن هناك موافقة مشتركة من قبل الطرفين على عرض خلافهما عليها. واضاف المسؤول البحريني قائلا: لقد اعترفت المحكمة في حكمها الصادر في 1 يوليو 1994 بان الطلب القطري المنفرد كان ناقصا، اذ انه لا يشمل قطر على بعض عناصر الخلاف بين الطرفين. واقرت على اثره ان تمنح الطرفين فرصة لكي يرفعا اليها جميع امور الخلاف سواء عن طريق طلب مشتركه او طريق منفصلين. بالتوافق الطرفين، وذلك خلال خمسة اشهر من تاريخ صدور ذلك الحكم.

ومضى المسؤول البحريني - في بيان تلقى بالشرق الاوسط نسخة منه - يقول: ولقاء مدير المفاوضات بين وكيلي الدولتين امام المحكمة - خلال اكتوبر وتوفمبر (تشرين الاول وتشرين الثاني) 1994 - من اجل تطبيق حكم المحكمة، دعا وكيل دولة البحرين في رسالته المؤرخة في 25 نوفمبر 1994 وكيل دولة قطر الى الموافقة والتوقيع مع دولة البحرين على الاجراء المشتركه المقترح من قبلها في 12 نوفمبر 1994 والذي يتضمن عرض جميع امور الخلاف امام المحكمة. ولكن وكيل دولة قطر رفض العرض الذي تقدمت به دولة البحرين وذلك ضمن رسالته المؤرخة في 27 نوفمبر 1994، ونتيجة لذلك لم يعد بالإمكان طرح امور الخلاف باكملها امام المحكمة حسبما نص عليه حكم المحكمة. وفي 30 نوفمبر 1994 تقدمت دولة قطر بطلب منفصل خلافا لحكم المحكمة وذلك لادلة ضمنية على ان الحكم بسمعة لدولة قطر يمان تستلزم في دعواها وان تجري تمديدا على طلبها المنفرد لعام 1991، وهو امر غير صحيح. ان الاجراء القطري المنفصل الذي تقدمت به دولة قطر الى المحكمة في 30 نوفمبر 1994 هو ايضا اجراء ناقص ويخالف من الاساس لانه لم يحصل على موافقة دولة البحرين، كما انه لم يعرض جميع امور الخلاف على المحكمة حسب منطق حكمها في 1 يوليو 1994.

واستندار اليونان البحريني: وترى دولة البحرين ان قضية الخلاف المعروضة على المحكمة بشكل منفرد من قبل دولة قطر منذ عام 1991 قد انتهت في 27 نوفمبر 1994 حينما رفض وكيل دولة قطر عرض دولة البحرين الخاص بالاجراء المشتركه. وبناء على ذلك فان دولة البحرين

لا تجد اساسا لاصدار حكم جديد. كما انها لم تطبق من المحكمة اصدار اي حكم آخر خلال مرسلاتها الاخيرة مع المحكمة بشأن تطبيق الحكم.

وبالبيان، فان دولة البحرين، بمسئلتها دولة ذات سيادة، قد اكدت المحكمة جميعا اعترافاتها السياسية والقانونية لتقديم الخلاف الى المحكمة او طلب التفرقة من قبلها، سواء على اساس الطلب المنفرد، الاول الذي تقدمت به دولة قطر في عام 1991 او الاجراء المنفصل، الذي تقدمت به دولة قطر لاحقا في 30 نوفمبر 1994.

كما ان دولة البحرين تدين ايادها واستعدادها لمعالجة مختلفه الخواص بشكل عام، سواء يتعلق بفتح باب التفاوض من خلال استئناف الطرفين لمفاوضاتهما في نظر مجلس التعاون لتحل الخواص المزعجة. وقد اكدت دول المجلس في اجتماعها الفلسفة عمرة التي طرقت في ديسمبر 1994 بدولة البحرين، التزامها بحل النزاعات المعلقة بينها وبين الدول الشقيقة العربية، وفي حالة قطر، كما تعرض على المجلس الاعلى في بحثه للاحقة للتوصل الى الحلول المناسبة بشكلها.





## باكثرية عشرة اصوات ضد خمسة

# محكمة العدل أيدت قطر واعتبرت النزاع مع البحرين من ضمن اختصاصاتها

□ لاهي - من اسماعيل زهير

أصبحت محكمة العدل الدولية في لاهي أمس قراراً أعلنت فيه اختصاصاتها في النزاع بين دولتي قطر والبحرين وفقاً للطلب المرفوع الذي تقدمت به قطر وفي غياب البحرين التي اعترضت على عقد الجلسة في الأساس من دون اتفاق الطرفين على الصيغة المقترحة وعدم شمول الطلب الفطري مسجلاً عناصر الخلافات موضوع التكميم.

وقضى موقف الهيئة القضائية الدولية بدعم طرح قطر في شأن قضيتي الاختصاص والمشروعية ولكن من دون إجماع للقضاة الخمسة عشر. وأعلن خمسة من هيئة القضاة اعترضوا عليهم على القرار وأصدروا بيانات مفصلة توضح مواقفهم التي

بمشروعية القرار الذي اتخذته عشرة من القضاة. ويعتبر عدد المعارضين قياساً بالنسبة إلى سجلات محكمة العدل الدولية لا يدل على هذا الحد إلا لدى النظر في قبة يوكريسي. وكان قرار المحكمة (ق ن أ) أشار إلى جسم مسألة اختصاصها للنظر في النزاع وقبل طلب قطر كما قدم في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١. وقال أنه يستبعد تواريخ لتقديم المذكرات الكتابية بالقرآن بعد سماح وجهتي نظر الطرفين.

وأعرب الدكتور نجيب محمد النعيمي، المستشار القانوني في مكتب ولي العهد القطري ووكيل حكومة قطر لدى محكمة لاهي عن ارتياحه لقرار المحكمة مؤكداً احترامه وتقديره للفريق القانوني البحريني الذي يرأسه الدكتور حسين البحارنة. واعتبر بأن كلا من الطرفين

قدم ما استطاع لدعم وجهة نظره لكن المحكمة أيدت وجهة النظر القطرية. وبالنسبة إلى الإجراءات اللاحقة أشار النعيمي إلى أن المحكمة أعلنت أنها ستحدد موعداً في القريب العاجل لرفع المذكرات الكتابية من جانب الطرفين في وقت مبكر. وستعقد المحكمة في نهاية المطاف بعد المرافعات الكتابية والشفهوية حكماً ملزماً لكلا الطرفين بشأن السيادة على جزر حوار والحدود البحرية. وستقوم لجنة العدل وقطعة جرداء. وستقوم المحكمة كذلك برسم خط مفرق يحدد المواقع البحرية بين الطرفين.

وسهل النعيمي عن احتمال امتناع دولة البحرين عن الدخول في الإجراءات القانونية المفضلة أمام المحكمة فاستجاب بأن اللوائح







المخفية للمحكمة ونظامها الأساسي لا يعولان إصدار حكم ملزم، على رغم غياب أحد الطرفين عن المرافعة الكتابية والشفوية أمامها.

ومن بين المعترضين نائب رئيس مجلة المحكمة القاضي ستيفن شوبيل ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وكل من القضية شيفيرو اوتا من اليابانيين ومحمد شهاب الدين من غويانا وعدد كوروما من سيراليون والقاضي فلاديميرس. وأرفقت المرافعة المنعقدة للقضية المعترضين بالقرار الذي أصدرته المحكمة كما تنص أحكام القانون الأساسي لمحكمة العدل الدولية. ويرتكز اعتراض القاضي شوبيل على ما وصفه بـ «عدم الموضوعية الجوهرية» في ما يتعلق بتفسير نصوص اتفاق الدوحة وبمعارض قرار المحكمة مع أحكام معاهدة فيينا المتعلقة بتفسير نصوص قانون المعاهدات الدولية. وعدم اتساقه مع ضرورة التسليح بحسن نيات في التفسير في ضوء الهدف والمضمون.

وأضاف القاضي شوبيل في موقفه المعترض أن المحكمة فشلت في تحديد معنى الاتفاقية في ضوء المقدمات والتجسيرات التي رافقتها، هذا إذا لم نكل أن للتفسير، بعد ذلك، يعبر بوضوح عن اللاعقلانية.

واعتبر في اختتام موقفه أن لهذه الاعتبارات قوة خاصة عندما يقصد من الاتفاقية تأكيد اختصاص المحكمة، لا سيما عندما توضح التمهيدات والمقدمات المرتبطة بالاتفاقية عدم وجود أية مشتركة لدى الجانبين لتأكيد الاختصاص الأمر الذي يفترض ألا تركز المحكمة في الحكم بالاختصاص على نصوص الاتفاق (المقصود اتفاق الدوحة).





## التحكيم الدولي خطوة أخيرة بشرط اتفاق الطرفين

# البحرين تدعو الى حل الخلاف مع قطر ثنائياً أو ضمن آلية مجلس التعاون

□ المناهضة - من جهاد الخازن

دعيت البحرين مجدداً أمس الى العودة الى مجلس التعاون الخليجي لحل خلافها مع قطر، وقالت انها تقبل التحكيم الدولي كخطوة أخيرة وبشرط اتفاق الطرفين مسبقاً على شروط هذا التحكيم.

وقال الشيخ محمد بن مبارك وزير خارجية البحرين ان محكمة العدل الدولية في لاهاي تفتت في وجهه نظر واحد، هي وجهة نظر قطر، لذلك فالمحريين لا توافق على صلاحيتها للتعرف على الخلاف.

وقال الشيخ محمد المبارك في المقابلة في مكتبه أمس ان البحرين لا تريد تصعيد الخلاف مع قطر، وهي لا تتوقع اي مشكل على الحدود، وتدعو الى حل الخلاف بروح الأخوة وحسن الجوار إلى التصعيد لا يخدم البلدين والمنطقة، ويضر الجميع.

وعن خلفية الاعتراض البحريني قال وزير الخارجية ان محكمة العدل الدولية أقرت في اول تموز (يوليو)

1994 ان على الطرفين ان يتفقا على عرض مشتركة لحل خلافهما وقدم الى المحكمة او عرض مستقل لكل منهما يضمن معاً باتفاق الطرفين. وأضاف ان الطرفين علما لثلاثة اجتماعات من دون اتفاق على عرض مشتركة لأن قطر رفضت مطالبة البحرين بالتسوية على الزواجر، وأرسلت البحرين الى المحكمة تقريراً في نفس تشرين الثاني (نوفمبر) اطلت فيه عدم الاتفاق، وقدمت قطر في وقت لاحق عرضاً متطرفاً لتسويتها فرفضت البحرين ذلك لأن ليس من صلاحية المحكمة ان

تعترف في طلب متطرف.

ورفض البحرين الحضور في المحكمة ليس جديداً فهناك 13 سابقة اخرها رفض الولايات المتحدة الحضور في قضية قضيتهما بينكماروا.

وقال وزير الخارجية طه موعود الاخوان في قبل العودة الى البيت الخليجي، في نظر ما اتفق عليه في قمة المنامة وهو: أولاً، افضية حل القضايا بالوسائل الدبلوماسية التفاوضية، وبالتالي قمة مسطحة القائمة، وثانياً، عرض مواضع الخلاف على قمة مسطحة إن لم يتم اتفاق قبل ذلك، وثالثاً، تجنب طرح هذه المواضيع في وسائل الاعلام منمماً للخلاف.

وسئل الشيخ محمد هل هناك عنصر خارجي في الخلاف فقال ان اي دولة تريد ان يعدم استقرار المنطقة يسرها بخلافه، وأي دولة يهجمها الاستقرار في

ضرب في عدم استقرار المنطقة يسرها بخلافه، وأي دولة يهجمها الاستقرار في ضرب في عدم استقرار المنطقة يسرها بخلافه، وأي دولة يهجمها الاستقرار في

واعتنى الشيخ محمد التوصل الى حل على طريقة «لا ضرر ولا ضرار» او لا غالب ولا مغلوب لأن المطروح ليس مجرد جزر حوار، بل مسألة استراتيجيية حيوية تتعلق بها مصالح البحرين البحرية والجوية، وأضاف ان الأرض التي تطالب بها قطر تمثل ثلث أراضي البحرين، وهي اراضٍ تمارس البحرين السيادة عليها منذ مئتي سنة.

وسئل الوزير عن التطورات الأخيرة في البحرين فقال انه حصلت أعمال شغب فعلاً إلا ان الوضع جيد الآن، وأضاف ان هناك ايدي تعمل منذ فترة طويلة في التطريب والاعداد لهذه الأمور.

وسئل هل يهدد ايران بهذه الاتهامات فقال: «لا تريد ان نسمي بالذات معينة وندخل في مفاوضات اعلامية والدول التي تريد لنا الاستقرار معروفة والدول التي يخدم مصالحها عدم الاستقرار معروفة والمهم ان أعمال الشغب انتهت الآن».

وسئل هل هناك الآن حوادث فردية بعد التطورات التي نالت.

وسئل هل تاجر الاقتصاد البحريني بأعمال الشغب فقال انه تاجر خلال فترة قصيرة وتزجيم البورصة، لكن البورصة عانت شهوات فقرة كبيرة في اليومين الاخيرين، وقال الشيخ محمد رداً على سؤال عن موقف البحرين من العلاقات مع اسرائيل ان هناك تغييراً أساسياً في معادلة قضية الشرق الأوسط والبحرين ملتزمة القرار العربي، وهي شاركت منذ مؤتمر مدريد في جميع الجوانب المشتركة، إلا ان الوزير أكد ان ليس قمة اتصال مع اسرائيل خارج القرار العربي القاطن.

وأعرب الشيخ محمد عن امله بتحقيق تقدم على الجبهة اللبنانية والسورية لكنها أساسية ولا سلام شاملاً او دافماً من دون سلام على تلك الجبهة.

وسئل هل تضغط الولايات المتحدة على البحرين لتسريع خطوات التطبيع مع اسرائيل فقال ان الولايات المتحدة وروسيا بدأتان جهوداً كبيرة لمنع عجلة السلام وتطويقها في كل اجتماع بدعم لعملية.

ورداً على سؤال آخر، أعرب عن امله بأن يلتزم جميع أعضاء مجلس التعاون الخطوات المتفق عليها لتسريع عملية السلام بشكل منسجم، ومن ناحية البحرين فهي ملتزمة بقرارات مجلس التعاون كالة، هناك قرارات اعلان متفق، وتطالب بأن يكون الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، كما طالبت بالسلام منذ تأسيسه.





بأغلبية 10 ضد 5 وفي غياب وفد المنامة

# محكمة العدل توافق على طلب قطر للبت في الخلاف الحدودي مع البحرين

لها من وفائي ديب

ونكر فالنسيا - اوسينا الذي كان يقرأ من ورقة وضعت امامه، ان نتيجة التصويت كانت 10 ضد 5 في قبول الاختصاص، و 10 ضد 5 في قبول الطلب القطري في القضية الخاصة بتعيين خط الحدود البحرية، وابطا بذلك القرارين بشكل غير مباشر. ولوحظ ان رئيس المحكمة القاضي الجاوي صوت مع القرار، في حين ان نائبه القاضي الاميري صوتين شوبيل صوت ضده. اما بالنسبة لما في الاصوات فقد توزعت على الشكل التالي:

● موافقون: السيد روبرت جيفز (بريطانيا)، جيلبرت هويلوم (فرنسا)، أندريه الفيلار مونسلي (فرنسا)، كريستوفر وير (انغتراي)، ريموند رانجيفيا (مدغشقر)، غيضا هرشيك (البحر)، كارل اوخست لفينشور (ألمانيا)، شي ميونج (الصين)، ونوروس براردين وهو قاض سجين لهذه القضية فقط.

● معارضون: شيفور لودا (اليابان)، محمد شهاب الدين (إسبانيا)، غيبرج كوز-سا

بأغلبية 10 ضد 5، أعلنت محكمة العدل الدولية امس قبول الاختصاص في بحث النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، منبهة بذلك مرحلة أولى طويلة من المفاوضات والمداولات الدبلوماسية والقانونية التي استمرت حوالي أربع سنوات. وفي ظل حضور قطري مكثف وغياب بحريني كامل، تلا رئيس المحكمة القاضي الجزائري محمد الجاوي، على مدى 70 دقيقة، نص القرار.

ودخل القاعة المعروفة باسم قاعة العدالة في قصر السلام، جلس الوفد القطري في المقاعد المخصصة له الى أقصى اليمين، وغاب الوفد البحريني عن مقاعده المخصصة له على أقصى اليسار. ولم يشير الجاوي الذي كان يتوسط 14 قاضياً الى غياب البحرين عن الجلسة، واستمر في تلاوة نص القرار باللغة الفرنسية من دون انقطاع. ولم يتوقف إلا مرة واحدة، ليسمح لقر الجلسه القاضي الكولومبي اموارنو فالنسيا - اوسينا اعلان نتيجة التصويت باللغة الانجليزية.





حقوق سيد واستخراج كان.  
وفي المرحلة الثانية من القضية  
ستطلب المحكمة من الطرفين تقديم معاني  
كتابية سرية. ويتم بعد ذلك عقد جلسات  
استماع علنية وتصدر المحكمة حكمها.  
ولم تعد أي تاورين، ولكن القضية  
في محكمة العدل الدولية تستغرق في  
التحقيق حوالي عامين من وقت تقديم الطلب  
الأولي حتى صدور القرار النهائي.  
ويستغرق للوفيق الأخير الذي تخلته  
للمائة مع الوفاق الذي سبق أن اتفقت فيه  
16 ديسمبر (كانون الأول) من العام  
الماضي، وهو أن الطلب للمفرد الذي تقدمت  
به قطر إلى المحكمة العمل في 30 نوفمبر  
(تشرين الثاني) والذي لا يتضمن مطلب  
البحرين هو غير قضائي وغير ملزم ولا  
يؤزم البحرين قانونياً باختصاص المحكمة  
في هذه القضية.  
وأيضاً للمائة أيضاً في هذا السياق أن  
الطلب القطري ينظر إلى المصير الأساسي  
المطوب قانوناً لتقرير اختصاص المحكمة.  
وهو رضا الطرفين وموافقتهما، حيث أن  
عصمر موافقة دولة البحرين على الطلب  
القطري للمفرد مطبوع فإن البحرين تبقى  
خارج اختصاص المحكمة.  
وكذلك قطر قد أعلنت بلسان وكيلها  
إلى محكمة العدل الكثير يجب تقديمي  
أنها لم تلجأ إلى المحكمة إلا بعد أن  
استنفدت جميع السبل والطرق لحل  
الخلاف في إطار الثلاثي  
روشنير محمدر مسئول في وزارة  
الخارجية القطرية إلى هذا التوجه والقول  
أن قطر استكملت إلى محكمة العدل على  
أساس مبادئ القانون الدولي باعتبار أن  
ذلك هو خير وسيلة لاحتواء على روابط  
الأخوة التي تجمع شعبي البلدين الشقيقين.  
ويوضح خيرهما للتشريع.  
وإنه لكانت قطر تزعجها مع البحرين  
إلى محكمة العدل الدولية بقرار مفرد عام  
1991. لكن المحكمة قضت في أول يناير  
(تشرين) أن الدعوى غير مكتوبة لكيلا  
تدخل معن. من موضوعات الخلاف بين  
البلدين والتي إلى البلدان لمعالجة الدعوى  
التيها من جميع سبل بشكل مشترك أو  
مزدان.  
وكذلك البحرين تدل أن توافق قطر  
على مفاهيم ثنائية بينهما لحل الخلاف  
يكتمل على أن يمثل للفرع إلى القضاة  
الطبيعية للهيئة المفردة في سبيل في حال  
تتم ذلك.

(سيدر جون)، والتمكين وهو أيضاً تافس  
معين لهذه القضية فقط وتدريب القاضي  
ديوترو أكو (إيطاليا) بداعي الرش.  
وهذه القرارات الصادرة أمس، أن  
المحكمة ستنتقل إلى المرحلة الثانية من  
عملية التقاضي، أي البت في موضوع  
الدعوى وهي مرحلة طويلة قد تستغرق بشع  
سنوات وذلك مصادر قانونية في الماضي أن  
عدم حضور البحرين جلسة أمس أن يؤثر  
على سير القضية.

وأمر إعلان التصويت، وتبادل أعضاء  
الهيئة القطري انتهائي، ثم توجهوا إلى  
الغرفة المخصصة لهم، وهي الغرفة رقم 25  
في قصر السلام للاستراحة أما الغرفة  
رقم 1 المخصصة لولاة البحرين فقد بقيت  
مغلقة طوال الوقت.

وحضر القاطرين على أعضاء الهيئة  
أعضاء إعلامية كبيرة، فحضر مندوب عن  
القطريين والأمانة العامة لقطر، حيث مع  
التكثيف التعميمي والفرق القانوني، ريت  
القطريين وطلب المجلس على اللواء وسط  
حال من قاطر كان من الصعب التعلق.

وأمر التعميمي أنه استغرق كيف أن  
الهيئة البحرينية حارب نتيجة التصويت  
سبباً فاعل من القضية، وسأل من قال  
أنها كانا ستتصوت، ومن قال أنهم (أي  
البحرينيين) كانوا سيتصوتون.

وأمر السادة المحايين مشرة ولقد  
تدريجاً، إلى رئيس المحكمة رقم القضية  
والحال أن القرار الذي اتخذه القضاة  
سيصدر رسمياً وبالأمانة الفرنسية  
والإعلامية ويستخرج منه ثلاث نسخ  
واحدة للجانب القطري وأخرى للجانب  
البحريني، وتودع الثلاثة في أرشيف  
المحكمة.

ويجوب قرار المحكمة بات طلب قطر  
بشمل النزاع بصفاته أي من جزر حار ومن  
ضمناها جزيرة جبان والشرط الأساسية  
للجزر والوزارة والمناطق المخصصة لسيد  
القطر وسيد الاسماء وجميع المسائل  
الأخرى المتعلقة بالمعدو البحرينية ولم ترم  
قطر إلى الأمر إلى محكمة العدل الدولية إلا  
جزءاً من النزاع الأمر الذي اتفقت عليها  
البحرين عليه.

ومع بدء النزاع إلى العام 1939 عندما  
محت بريطانيا القوة للتمتيد على المنطقة  
أنذاك البحرين ملكة للجزر الصغيرة التي  
منتهدة أنها تحتوي على مخزونات كبيرة من  
النفط والغاز، وأمرت قطر إلى القرار  
في البريطاني وأمرت قطر والبحرين مفاوضات  
ولم تزل في نتيجة ويستعمل في الأسابيع  
الليلة لطلب كإيجاع للدعوة والذكر  
البحرينية المباشرة.

وأكدت البحرين أن محكمة العدل لا  
يمكنها النظر في القضية إلا على أساس  
طلب مشترك تقدم به في إطار مما.  
وشمل الطلب العديد الذي تقدمت به  
قطر مطالبة البحرين بإعادة زيارة في شمال  
غرب قطر ومطالب متتلفة وبسوية على







المصدر : الشرق الأوسط

نشر الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ جمادى الأولى ١٩٩٥

الشرق الأوسط تنشر النص الكامل للبيان الصادر عن قصر السلام في لاهاي

# محكمة العدل الدولية تقبل الاختصاص في نظر النزاع القطري، البحريني بأغلبية 10 إلى 5 قضاة

لاهاي، الشرق الأوسط

اصدرت محكمة العدل الدولية في مقعر السلام، في لاهاي امس حكمها بقبول الاختصاص وقبول تقلي الدعوى في النزاع الحدودي بين قطر والبحرين. ويهذا الشكل قبلت المحكمة التبع القطري ضد البحرين بأغلبية عشرة أصوات ضد خمسة أصوات من مجموع 15 قاضيا هم هيئة المحكمة.

وتنشر الشرق الأوسط في ما يلي النص الكامل للبيان ( مترجما عن الإنجليزية) الصالح الذي اصدرته المحكمة في هذا الخصوص:

دعوى تعيين الحدود البحرية ومسائل الأراضي بين قطر والبحرين  
(دولة قطر ضد دولة البحرين)  
حكم بقبول الاختصاص وقبول الدعوى

به حشيتي حكمتش عشر من إبراس (تشرين) ١٩٩٥: تمقلت المحكمة للؤلفة كالآتي: محمد البجاوي (رئيسا)، ستيفن شوبيل (نائباً للرئيس)، شيجيرو اودا، السير روبرت جنتجن، جيلبرت جيو، محمد شهاب الدين، أندريه اجويان، مائزلي، كريستوفر ويراساندي، رايونز رانجيل، جيزا هيرتزوج، شي جيو، كلر اوجست فليشر، كوروما (قضاة)، وفلتيكوس وتوريز بيرنارديز القاضيان اللينان خصيصا لهذا الغرض، وفالنتيا اوسينا (مسجلا عاما).

واصرت المحكمة حكمها حول الاختصاص للقضائي وقبول الدعوى في القضية اعلام. وإن النص تتنقل عن الحكم يفيد كما يلي: (بمات الديباجة)





١٧ نونبر ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د... لهذه الأسباب

فإن المحكمة

(١) وبضرة أصوات ضد ٥

تري أن لها الاختصاص القضائي لأن تحكم في الخلاف المرفوع  
ليها بين دولة قطر ودولة البحرين

(٢) وبضرة أصوات ضد ٥

تري أن طلب دولة قطر كما هو مصوص في ٣٠ نوفمبر (تشرين  
الآني) ١٩٩٤ مقبول

المصوتون لصالح القرار: الرئيس البجاوي، القضاة: سير روبرت  
جفتنر، جيلبرت جيو، اكوار ماويزلي، ويراينري رانجيف،  
هيرتزوغ، شي جيونج، فليشور، والقاضي الخاص تويريز برناريز.  
المصوتون ضد القرار: نائب الرئيس شوبيل، القضاة أودا، شهاب  
الدين كوروما، القاضي الخاص فالتيكوس.  
وإن نائب الرئيس شوبيل والقضاة أودا وشهاب الدين وكوروما،  
والقاضي الخاص فالتيكوس، نيلوا أراهم المخالفة لحكم المحكمة (هناك  
خلاصات موجزة بالأراء مترجمة في الملحق «أ» من هذا البلاغ  
للمصاحفي).

سيتم نشر النص المطبوع للحكم في القرب وقت (ينبغي توجيه  
الطلبات بالحصول عليه أو الاستفسارات عنه إلى قسم التوزيع  
والمبيعات، مكتب الأمم المتحدة ١٢٢١ جنيف رقم ١٦ قسم المراسلات، الأمم  
المتحدة، نيويورك، ١٠٠١٧ أو أية مكتبة متخصصة معروفة).  
إنهاء خلاصة بالحكم وقد أعيد المسجل ولا تشمل المحكمة أية  
مسؤولية عنه ولا يمكن الاعتراض عن هذا الموجز بمناقضة النص  
للكامل للحكم فهذا الموجز لا يشكل تفسيراً للأصل.

\*\*\*

#### خلاصة الحكم

تاريخ رفع القضية (الطلبات ١ - ١٥):

تذكر المحكمة في حكمها أن قطر رفعت في ٨ يوليو (تموز) ١٩٩١ طلباً  
إيده دعوى على البحرين بخصوص خلافات معينة بين الدولتين تتعلق  
بالسيادة على جزر حوار، وحقوق السيادة على شتات الدبل وقلعة  
جرادة، وتحديد المناطق البحرية لكلتا الدولتين.

بعد ذلك تستعرض المحكمة تاريخ القضية. فتشير إلى أن قطر في  
دعواها أرست الاختصاص القضائي للمحكمة على اتفاقيتين بين  
الطرفين تذكر إلهما أبرمتا في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٧ وديسمبر  
(كانون الأول) ١٩٩٠ على التوالي، وأن موضوع ونطاق الاختصاص  
القضائي قد تحدد في صيغة اقترحتها البحرين على قطر في ٢٦ أكتوبر  
١٩٨٨ وقبلتها قطر في ديسمبر ١٩٩٠ (الصيغة المقترحة).

واعتبرت البحرين على الأساس القانوني الذي اعتمدته قطر.  
وإن المحكمة يحكمها الصادر في الأول من يوليو (تموز) ١٩٩٤،  
وجدد أن تبادل الرسائل بين العمال السعودي وأمير قطر في ١٩ و ٢١  
ديسمبر ١٩٨٧، وبين العمال السعودي وأمير البحرين في ١٩ و ٢٦  
ديسمبر ١٩٨٧، والوثيقة الممنونة بتفاصيل مضرة، والموقعة في الموحة  
في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ من جانب وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة  
العربية السعودية، إنما هي اتفاقيات دولية تنشئ حقوقاً واقتضات  
للطرفاء وأن لقرقاء اللومين تعهما بموجب بنود تلك الاتفاقيات. على  
أن يرفعوا للمحكمة كامل الخلاف بينهما، كما نصت عليه الصيغة





17 فبراير 1990

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والهملومات

البحرينية. وإذ لاحظت المحكمة أنها تلقت فقط طلباً من قطر يعرض الدعوى للحصنة لتلك الدولة بخصوص الصيغة المتكورة، فقد قررت للمحكمة أن تعطي للطرفين الفرصة لأن يرفعا إليها كامل الخلاف.

- حيث تاريخ 30 نوفمبر 1994 بوصفه الموعد النهائي لكي يتخذ الطرفان مجتمعين أو فرادى، للتدبير الموصلة لتلك الغاية، وإرجات كل المسائل الأخرى للأطراف اللاحق.

وفي 30 نوفمبر 1994، رفع وكيل قطر في دائرة التسجيل وثيقة بعنوان «لائحة للائزام بالبندين 3 و4 من الفقرة 41 للفقرة لحكم المحكمة الصادر في 1 يوليو (تموز) 1994»، وفي هذه الوثيقة أشار الوكيل إلى غياب أية اتفاقية بين الطرفاء للتصرف جماعياً، ولأن أنه يرفع، بذلك، إلى المحكمة كامل الخلاف بين قطر والبحرين، كما هو وارد في النص... وأشار إليه في تفاصيل محضر الدوحة 1990 باسم «الصيغة البحرينية» وعدد المواضيع التي تندرج حسب رأي قطر، ضمن الاختصاص القضائي للمحكمة.

1 - جزر حوار، بما في ذلك جزيرة جنان.

2 - قنات النيل وقطعة جرامة

3 - خطوط قاعدة الإرخيل

4 - زيارة

5 - مناطق صيد اللؤلؤ، وصيد الأسماك السباحة، وغيرها من الأمور المتعلقة بالحدود البحرية.

وقد فهمت قطر أن البحرين تتحدد دعواها بخصوص زيارة بأنها دعوى سيادة.

وبالإضافة إلى الطلب الذي تقدمت به قطر، فإنها تطلب من المحكمة أن تقضي وتعلن بأنه ليس البحرين أي سيادة أو حقوق الإقليمية على جزيرة جنان أو على زيارة، وإن أي ادعاء من جانب البحرين بخصوص الخطوط القاعدية للإرخيل، ومناطق صيد اللؤلؤ، وصيد الأسماك ادعاء باطل بالنسبة لأراض تحديد الحدود البحرية في القضية الحالية.

وفي 30 نوفمبر 1994، تلقى مسجل المحكمة أيضاً من وكيل البحرين وثيقة مضمونة «تقرير دولة البحرين» إلى محكمة العدل الدولية بصدد محاولة التفاوض تنفيذ حكم المحكمة المؤرخ في 1 يوليو 1994.

في هذا «التقرير» أعلن الوكيل أن حكومته قد رحبت بحكم 1 يوليو 1994، ومهتمة على اعتباره يؤكد أن رفع كامل الخلاف إلى المحكمة يجب أن يكون اجتماعياً بطابعه، أي موضع اتفاق بين الطرفين، ثم أشار إلى أن مقترحات قطر «انفصلت شكل وتلق لا تمكن قراءتها إلا بوصفها قرصى إلى أن تندرج في إطار الاتفاق على القضية التي يدانها شكوى قطر للرفوعة في 8 يوليو 1991» علاوة على أن قطر قد اشتركت على البحرين بحق الوصف أو التخصيص بتعايير تختارها في المسائل التي ترغب أن تطرحها تحديداً في القضية وقد عارضت بحق البحرين في أن تخط في قائمة القضايا المختلف عليها بند «السيادة على زيارة» ورفضت البحرين ملاحظاتها على لائحة قطر إلى المحكمة في 5 ديسمبر 1994.

وجاء فيها:

«إن للمحكمة لم تعلن في حكمها في 1 يوليو 1994، أن لديها الاختصاص القضائي للقطر في القضية المرفوعة إليها بغض الدعوى لحادية الجانب من قطر في 1991. وعليه لذا لم يكن للمحكمة الاختصاص القضائي في حينه، فإن اللائحة للقطرية المنفصلة في 30 نوفمبر، حتى حين النظر إليها في ضوء الحكم لا يمكن أن تنشئ هذا الاختصاص القضائي، أو تتيح قبول الدعوى شرعاً في غياب الموافقة البحرينية» وقد أصبحت نسخة من كل واحدة من الوثائق التي قدمت إلى قطر والبحرين إلى الطرف الآخر.

الاختصاص القضائي للمحكمة (الفقرات 16 - 44)

تمد





## المصر : الشرق الأوسط

1990

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تبدأ المحكمة بالإشارة إلى المفاوضات التي جرت بين الطرفين عقب حكم المحكمة في 1 يوليو 1994 وإلى الدلائل التي وجهتها قطر إلى المحكمة في 30 نوفمبر 1994، وإلى التعليلات التي قدمتها قطر على ذلك في 5 ديسمبر 1994. بعد ذلك تستذكر المحكمة أنها، في حكمها، الصاصر في 1 يوليو 1994، أرجحت كل تلك المسائل إلى الأثر، في ما بعد، وإنها لم ثبت فيها في ذلك الحكم وبناء عليه ينبغي أن تقرر بمسند اعتراضات البحرين في قرارها حول الاختصاص القضائي لإصدار حكم حول الخلاف المرفوع إليها، وحول قبول طلب الدعوى.

تفسير الفقرة 1 من تفاصيل  
محضر الدوحة (الفقرات 25 - 29)

إن الفقرة 1 من تفاصيل محضر الدوحة تسجل اتفاق الطرفين على توكيد ما جرى الاتفاق عليه سابقاً في ما بينهم. ثم تمضي المحكمة، بادئ الأمر، إلى تجديد النطاق الدقيق للالتزامات الطرفين التي مضى فيها في 1987، ووافقتاً على إعادة توكيدها في تفاصيل محضر الدوحة 1990. وبهذا الخصوص فإن النصوص الأساسية المتعلقة بالاختصاص القضائي للمحكمة وأربعة في الفطنتين 1 و3 من رسائل 19 ديسمبر 1987. ويقبول هاتين النقطتين فإن قطر والبحرين ولفقتا، من جهة أولى على وجوب إحالة كل المسائل المختلف عليها إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، للقرار النهائي الملزم للطرفين، ولأنين سيقتعين عليهما تنفيذ بينهما.

ووافقتا، من جهة ثانية، على تشكيل لجنة ثلاثية لغرض مساعدة محكمة العدل الدولية، وتلبية المتطلبات الضرورية لرفع الخلاف إلى المحكمة وفقاً لضوابطها وتعليماتها، بحيث يصدر قرار نهائي ملزم للطرفين كليهما. وتقرى قراره بهذا التعهد، فإن الطرفين أعطيا للمحكمة بوضوح ويدون أي قيد أو شرط الاختصاص القضائي للتعامل مع القضايا المختلف عليها بينهما. وكان عمل اللجنة الثلاثية يتوخى تحديدا دراسة التدابير الواجب اتباعها لتنفيذ الإلتزام للحد من اللجوء للمحكمة. أما البحرين فتقرى، على العكس، أن النصوص المذكورة لا تعبر إلا عن موافقة الفرقاء مسبقاً للجوء إلى المحكمة، ولكن مثل هذه الموافقة هي، وبوضوح، موضع اتفاق خاص يسجل نهاية عمل اللجنة الثلاثية.

إن المحكمة لا يمكن أن تتفق مع البحرين في هذا الشأن فهي لا تجد، لا في النقطة (1) ولا في النقطة (3) من رسائل 19 ديسمبر 1987 الشروط الذي تزعم البحرين وجوده، وأن من الواضح حتماً من النقطة 3 أن الطرفين لم يفترا في اللجوء إلى المحكمة من دون بحث مسبق، داخل اللجنة الثلاثية، للشكليات التي تترتب بذلك لكن الدولتين ولفقتا، مع ذلك على أن ترفعا إلى المحكمة كل المسائل المختلف عليها بينهما، وأن الوثيقة الوحيدة للجنة هي ضمان تنفيذ هذا الإلتزام وذلك عن طريق مساعدة الطرفين على التوجه إلى المحكمة واللجوء للمحكمة بالطريقة المبيحة في قواعد عملها. وبموجب بنود النقطة (3)، لم يجر تحديد ولا رفض الأحوال الخاصة للمحكمة، الذي تنص عليه قواعد المحكمة. ولتجسدت اللجنة الثلاثية لمر مرة في ديسمبر 1988، من دون أن يتوصل للطرفان إلى اتفاق سواء بخصوص القضايا المختلف عليها، أو بخصوص المستندات الضرورية لرفع الخلاف إلى المحكمة. وقد نوقشت نشاطاتها بالتحراز من الملكة العربية السعودية من دون اعتراض من الطرفين. وبما أن الطرفين لم يطعيا عند وقت التوقيع على تفاصيل محضر الدوحة في ديسمبر 1990، أن يصار إلى إعادة تشكيل اللجنة فإن المحكمة تستعير أن الفقرة (1) من المحضر المذكور لا يمكن أن تفهم إلا باعتبارها تعبير عن قبول الطرفين بالولاية (1) الواردة في المطلبين العاملين السعوديين المؤرخة في 19 ديسمبر 1981، لتعهد برفع كل القضايا المختلف عليها إلى المحكمة والإمتثال للحكم الذي تخرج به المحكمة.







واستبعاد النقطة (3) في تلك الرسائل نفسها.

● تفسير للقرة (2) من تفاصيل محضر النوبة (القرات 30 - 42)

إن محضر النوبة لا يؤكد الاتفاق الذي توصل اليه الطرفان برفع خلافهما إلى المحكمة لمحسبه بل إنه يمثل أيضاً خطوة حاسمة على طريق الحل السلمي لذلك الخلاف، وذلك بتسوية المسألة الخلافية حول تعريف المسائل المختلف عليها، وهذا واحد من الأهداف الأساسية حسب الترجمة التي سوف تستخدمها المحكمة لأغراض الحكم الحالي كما يلي:

(2) إن المساعي الحميدة لخدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، سوف تستمر بين البلدين حتى شهر شوال من عام 1414 هجري الموافق مايو 1991. وما إن تنقضي هذه المدة حتى يتوجب على الطرفين رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية وفقاً للصيغة البحرينية التي قبلتها قطر، ووفقاً للأجرامات الملحقة بها. وسوف تستمر المساعي الحميدة للعامل السعودي خلال الفترة التي تكون فيها القضية قيد التحكيم.

إن الفقرة (2) من المحضر، التي سجلت رسمياً قبول قطر للصيغة البحرينية ووضعت حداً للخلاف المستديم بين الطرفين حول موضوع رفع الخلاف إلى المحكمة. إن الاتفاق على تبني الصيغة البحرينية يبين أن الطرفين كانا على رأي واحد حول نطاق الاختصاص القضائي للمحكمة. ويتأكد حلفت الصيغة عرضها: لقد حددت بلغة عامة ولكن واضحة، حدود الخلاف الذي يمكن للمحكمة أن تتناوله.

مع ذلك استمر الطرفان في الاختلاف حول مسألة طريقة اللجوء للمحكمة. فبالنسبة لقطر، إن الفقرة 2 من المحضر التي تخول حق اللجوء من طرف واحد إلى المحكمة بواسطة رفع طلب دعوى من هذا الطرف أو ذلك، أما بالنسبة للساحرين، فعلى نقض ذلك فإن النص لا يجيز سوى اللجوء للمشاركة للمحكمة بواسطة اتفاقية خاصة.

لقد كرس الطرفان انتباههما كبيراً للمعنى الذي يجبه حسب تصورهما، إن يعطى لتعبير «الطرفان» (الطرف: الأطراف، البحريين، «الطرفان» (الطرفان) كما هو وارد في الجملة الخافية من النص العربي الأصلي للقرة (2) من محضر النوبة. وتلاحظ المحكمة أن صيغة المتن في اللغة العربية تستخدم ببساطة للتعبير عن وجود اثنين (الأطراف أو الطرفان).

وعليه فإن ما يجب تحديده هو ما إذا كانت الكلمات، حين تستخدم في صيغة المتن، لها معنى التبادل أو الداعي. ففي الحالة الأولى، فإن النص سينتقل لكل واحد من الفرقاء خيار التصرف من طرف واحد، وفي الحالة الثانية، سيمنح النص ضماناً أن المسألة تحال إلى المحكمة من جانب الفرقاء العاملين بصورة منفصلة، أما بصورة مشتركة أو بصورة منفصلة.

وتحلل المحكمة أولاً معنى ونطاق عبارة «حال انقضاء تلك المدة، فإن الفرقاء يمكن أن يرفعوا القضية إلى محكمة العدل الدولية، وتلاحظ أن استخدام الفعل «يمكن» في العبارة يوحي أولاً وفي أكثر معانيها المقبولة اختيار أو حق الفرقاء في اللجوء إلى المحكمة. وفي الواقع، إن المحكمة تجد صعوبة في أن ترى السبب في أن محضر 1996، الذي كان هدفه وغرضه دفع تسوية الخلاف بتطبيق الالتزام الرسمي للفرقاء بإحالة إلى المحكمة، اقتصر على أن يفتح لهم إمكانية التصرف المشترك التي لم تكن قائمة من قبل لمحسبه بل أقيمت علاوة على ذلك أنها غير فعالة. وعلى العكس، فإن النص ينكسر معناه للتأمل إذا ما جرى اعتبار أنه يستهدفه لغرض التسهيل بعملية تسوية الخلاف، ففتح الطريق للجوء من طرف واحد إلى المحكمة في حالة فشل وساطة الملكة العربية السعودية في أن تظم نتيجة إيجابية حتى مايو 1991. وتتفكر المحكمة أيضاً في الضامين للمعنة في ضوء التأويل الأخير للشرط الذي كانت





الوساطة السعودية بموجبها ستتحرك قعما، استنادا الى الجملة الأولى والثالثة من الفقرة (2) من المحضر. وتلاحظ المحكمة علاوة على ذلك ان الجملة الثانية يمكن ان تفهم على انها تنفذ استمرار الوساطة. وبناء على هذه الفرضية فإن عملية الوساطة كانت ستؤلف في مايو 1991، وما كان لها ان تستأنف قبل اللجوء الى المحكمة. وبالتالي فالمحكمة ما كان بالوسع ان يكون عرض للمحضر ارجاء حل النزاع او رعاية صعبونه. ومن وجهة النظر هذه، فإن حق التمسك بالفقرة كان تامة ضرورية لتوقف الوساطة.

بعد ذلك تستغرق المحكمة في تحليل معنى ونطاق عبارة دولها

للمصيفة البحرينية، التي قبلت بها قطر، ووفقا للتدابير اللاحقة لها، التي ترد في اخره الفقرة (2) من محضر الدوحة. ويجب ان تتأكد المحكمة ما اذا كانت هذه الاشارة للمصيفة البحرينية وبخاصة الاشارة الى التدابير اللاحقة لها، كما ترى البحرين لها هدف والا استبعاد اللجوء من طرف واحد. ان المحكمة تدرك ان المصيفة البحرينية كان يراد لها بالاصل الدمج في نص اتفاقية خاصة. لكنها مع ذلك ترى ان الاشارة الى تلك المصيفة في محضر الدوحة ينبغي توقيعه في اطار ذلك المحضر عوضا عن توقيعه في ضوء الظروف الاصلية التي سبغت في ظلها المحضر. فإذا كان محضر 1990 عاد ليشير الى المصيفة البحرينية فإن ذلك كان لاجل تحديد مادة موضوع الخلاف الذي يتوجب على المحكمة تناوله. لكن المصيفة لم تعد عنصر في اتفاق خاص، وانه علاوة على ذلك لم ير النور، وبدا فقد أصبحت جزءا من اتفاقية دولية ملزمة لتحديد بذاتها شروط اللجوء الى المحكمة. وتلاحظ المحكمة ان جوهر المصيفة كان، كما اشارت البحرين بوضوح للجنة الثلاثية، يتوخى تحديد الخلاف الذي يتوجب ان تعالجه المحكمة على ان يترك لكل واحد من الطرفين ان يتقدم بمزاعمه الخاصة في الاطار المثلث على هذا النحو. وفي ضوء الفصل في التفاوض على اتفاق خاص، فإن المحكمة ترى ان الاجراء المتخذ في ضوء المصيفة البحرينية، الذي يمكن الطرفين من ان يتوصلا الى اتفاق في الدوحة على اساسه هو امكانية ان يرفع كل طرف مطالب مختلفة الى المحكمة. وبالتالي، يبدو للمحكمة ان نص الفقرة (2) من محضر الدوحة مفسرا وفقا للمعنى الاعتيادي الذي يعطى لمفرداته في اطارها وفي ضوء الفرض والهدف من المحضر المذكور، سمح باللجوء المنفرد الى المحكمة.

وفي هذه الظروف لا ترى المحكمة ان من الضروري للجوء الى وسائل اضافية للتاويل بغية تحديد معنى محضر الدوحة، ولكنها تعود اليه بهدف البحث عن توكيد يمكن لتاويلها هي للنص. ولكن لا العمل التوضيري للمحضر، ولا ظروف توقيع هذا المحضر، تستطيع برأي المحكمة ان تقدم لها عناصر اضافية حاسمة لذلك التاويل.

#### العلاقة بين الاختصاص واللجوء للمحكمة

لا يزال امام المحكمة السؤال في حجة اخرى، فحسب نظرية البحرين حتى لو كان لمحضر جلسة الدوحة ان يفسر بعدم استيفائه اللجوء من جهة واحدة، فإن يعطى ذلك احد الطرفين صلاحية اللجوء الى المحكمة عن طريق تقديم الطلب، لا تشير البحرين في ما معناه الى ان اللجوء للمحكمة ليس مجرد مسألة اجرائية وانما مسألة تطبق السلطة. وان قبول اللجوء من طرف واحد يخضع الى نفس الشروط لقبول التصديقات القضائية ويتم بالتالي ان يكون دون التمسك ولا خلاف عليه. وحيث لا تشرح النصوص ذلك، يجب ان يكون اللجوء المنفرد، كنتيجة - هو الحل الوحيد.

تعتبر المحكمة كجزء لا ينفصام من هذه الاجراءات ان اللجوء خطوة مستقلة عن الاساس الذي وضع فيه الاختصاص القضائي موضع التطبيق. بيد ان المحكمة غير قلقة على التمسك في قضية لا طالما لم يجد استكمال الاساس الاختصاصي بالاجراء الضروري للتعلق باللجوء الى





المحكمة. ومن وجهة النظر هذه، يظهر أن مسألة اللجوء للمحكمة بصورة قانونية ما هي إلا مسألة اختصاص السلطة القضائية. وما لا شك فيه هو أن نطاق الاختصاص للمحكمة لا يمكن تأسيسه إلا على مبدأ رغبة الطرفين للطروحة في التصفين للمعنيين. ولكن في التفسير نص محضر جلسة النوحة، فقد وصلت المحكمة إلى استنتاج أنها تسمح باللجوء للمحكمة من طرف واحد. وما أن يتم اللجوء إلى المحكمة بصورة قانونية، يخضع كلا الطرفين لتتائجها الإجرائية التي تطبقها قوانين والتشريعات. لقد وجدت المحكمة في حكمها بتاريخ ١ يوليو ١٩٩٤، أن تبادل الرسائل في ديسمبر ١٩٨٧ ومحضر جلسة شهر ديسمبر ١٩٩٠ كانت اتفاقيات دولية أوجدت حقوق وواجبات الطرفين، وأنه بناء على مواد تلك الاتفاقيات، تعهد الطرفان أن يعرضا عليهما النزاع بينهما بكامله. وقد لاحظت المحكمة في حكمها الحالي أن الطرفين في جلسة النوحة كبرا تأكيدهما على قبولهما لنطاق اختصاصها وعمداً جوه النزاع حسب صيغة البحرين. كما لاحظت المحكمة أن محضر جلسة النوحة سمح باللجوء للمحكمة من طرف واحد. وبالتالي، تعتبر المحكمة أن لها الاختصاص للحكم في نزاعهما.

حق القبول (الفقرات ٤٥ - ٤٨)

بعد ليات اختصاصها، لا يزال أمام المحكمة التداول بالمشاكل المعنية التي يطرحها حق قبول الدعوى بعد أن اتهمت البحرين دولة قطر بأنها حدثت مجال النزاع بالسؤال الذي طرحته لأخذه الدعوى التي تقدمت بها قطر للمحكمة. وأقرت المحكمة في قرارها بتاريخ ١ يوليو ١٩٩٤ أن:

طعن الطرفين المعنيين فرصة التأكيد من التقدم للمحكمة بكامل النزاع حسب مفهوم محضر جلسة ١٩٩٠ وصيغة البحرين المتفق عليهما للطرفان.

قدمت قطر في خطوة منفصلة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤، إلى المحكمة مكامل النزاع بين قطر والبحرين، كما نصت عليه، صيغة البحرين (انظر اعلام). وكانت العبارات التي استخدمتها قطر مشابهة لتلك التي استخدمتها البحرين في عدد من مداولات التفاوض، ما عدا في تلك المتعلقة بالسيادة على جزر حواري والسيادة على زياره. يبدو للمحكمة أن شكل العبارات التي استخدمتها قطر تصف بدقة جوه النزاع. ففي هذه الظروف، وبينما تبدي المحكمة أسفها بعدم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين حول كيفية تقديم طلب النزاع، تستنتج أنها (أي المحكمة) موضع اللجوء لكامل النزاع وأن طلب قطر يعتبر مقبولا لدى المحكمة.





# البحرين ترحب بدعوة قطر الى استمرار مساعي الملك فهد لحل الخلاف الحدودي بين البلدين

□ المتابعة الموجزة - «الحياة»

رحبت دولة البحرين بدعوة دولة قطر الى استمرار مساعي الوساطة التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز لحل الخلاف الحدودي البحري - اللطفي.

وجاءت الدعوة القطرية وترحيب البحرين بها بعد اصدار محكمة العدل الدولية في لاهاي اول من اسس (الاربعة) حكماً باختصاصها في النظر في الخلاف بين البحرين والقطر.

لقد تمت الدعوة القطرية ضمن كلمة لولي العهد اللطفي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في اجتماع مجلس الوزراء بها القارئون اللطفي مساء الاربعة مؤكداً فيها استعداد بلاده بالسحب لفضيلة خلافتها هذا من التمسك في حالة التوصل الى حل أخوي مقبول لنا ولشأننا في دولة البحرين، وفي ما يلي نص كلمة الشيخ حمد :

«لقد تمت اصحاب السعادة الوزراء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، انظر في البداية ان ارفع اخلص التهاني الى مقام سيدي خيرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى وعائلة آل ثاني والشعب اللطفي الكريم في صفور حكم محكمة العدل الدولية صباح هذا اليوم الاربعة الساعات عشر من شهر رمضان المبارك الموافق الخامس عشر من شهر فبراير (شباط) من عام ١٩٩٥م باختصاصها في النظر في الخلاف الحدودي بين بلدتنا ودولة البحرين اللطيفة والاول طلب بالانسا.

لقد سمعت دولة قطر منذ امد بعيد لحل خلافتها الحدودي القائم مع دولة البحرين اللطيفة في اطار ثنائي ثم انطرد الى اللجوء الى محكمة العدل الدولية كآلية للتصديع بعد ان استعملت كلمة السبل والفرق لحل هذا الخلاف.

لنصون حشمتكم انكم ان تاريخ خلافتنا الحدودي مع البحرين يرجع الى عام ١٩٣٩. من تلك الوقت بدأت المفاوضات والاتصالات الدبلوماسية واظهرت في حكومة بريطانيا في ذلك الوقت وجهات نظر متناقضة دفعت الحكومة البريطانية لذلك الى تعطيل اللجوء الى المحكمة.

وفي شهر كانون اتم (تشرين الاول) من عام ١٩٦٥ ولقت دولة البحرين في شهر مارس (آذار) من عام ١٩٦٦ واستمر الاشد موقفتها الى شهر مارس (آذار) من عام ١٩٦٦ واستمر الاشد والعماد والاتصالات الدبلوماسية لحل هذا الخلاف من دون جدوى الى ان جاءت وساطة للملكة العربية السعودية لفضيلة لحل هذا الخلاف وتم الاتفاق على الجانبين لتكوين للحل في اطار هذه الوساطة في المصالح على من شهر ابريل (نيسان) من عام ١٩٧٨. ونصت الفقرة الثانية من هذه (المادة) على ان يتحسده كل من الطرفين لشر والبحرين اعتباراً من تاريخه بعدم القيام بأي تصرف من شأنه ان يميز مركزه القانوني او يفضّل المركز القانوني للطرف الاخر او يفسر الوضع الراهن بالتفضيل الى مؤلفه في الخلاف. ورغم ذلك استمرت دولة البحرين والاسكاف في مخالفتها هذا التوجه بينة مقتات واجباتا لثريات في

امان ومواسع الخلاف كجزء حاور بل تمت تلك وتمتكت أيضاً نحو التزاور الذي يعرض حاليها لفتت السبل بينة مقتات عليها من دون احترام لهذا التوجه وهذا الاتفاق دفع دولة قطر مضطرة الى ايقاف هذا التصرف عام ١٩٨٩. واستمرت الوساطة السعودية واستمرت في نفس الوقت مخالفتها دولة البحرين لشر الاتفاق هذه الوساطة واستمرت التناكبي اللطفي التفضيلية والمتقوية لهذه الخلافات والتجاذبات. وتقدمت للملكة العربية السعودية بعد ذلك بالترحال والفتا على وكذلك دولة البحرين بعرض الخلاف بين البلدين للحكيم تمهيداً لتصفو حكم نهائي وملائم للطرفين لتفسيده كما جاء في نص بينات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز لدى رؤسها لاجتماع مجلس الوزراء بالرياض يوم العاشر والعشرين من شهر ديسمبر (كانون الاول) من عام ١٩٨٧. وعلى ان ذلك تم التوقيع عام ١٩٨٨ على مسخر اجتماع قديم الخلاف القائم بين البلدين الى محكمة العدل الدولية. ومنذ ذلك الوقت استمرت للمساعي الحميدة التي يرعاها خادم الحرمين الشريفين.

وقد جاء رأي المحكمة هذا مرة حميدة لكك للمساعي التي جاء في اطارها الاتفاق عام ١٩٩٠ بين البلدين والمملكة العربية السعودية لانه اجتماع قمة مجلس التعاون دول الخليج العربية لاصحاب عشرة في اللوحة. ويصن هذا الاتفاق على طرح موضوع الخلاف على محكمة العدل الدولية بناء على الصيغة التي اترحتها دولة البحرين واجبات بها دولة قطر والاجراءات الترتيبية عليها مع استمرار للمساعي الحميدة التي يرعاها خادم الحرمين الشريفين لانه عرس هذا للوجوه على التحكيم.

وبعيدة للتاسية يستعني ان اتقدم بالشر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين لكك فهد بن عبد العزيز الى سعادتك ملكة المملكة العربية السعودية على المساعي الحميدة التي يرعاها مؤكبتين لتفصلا استمراركم على المساعي الحميدة لاصحاب قضية خلافتنا هذا من التحكيم في حالة التوصل الى حل أخوي مقبول لنا ولشأننا في دولة البحرين. ان خلتنا من الاحتكام الى محكمة العدل الدولية هو الحفاظ على روابط الاخوة والمصالح القائمة وعلاقات حسن الجوار والان والاستقرار المنطقة وان واجبتا تجاه حريتنا هو حل وزلة كل ما قد يؤدي الى خلافات بيننا بطريقة سلمية حضارية لتفصيل في اطار التوصل لافلا من ميدنا الضيف وتاريخنا المشترك من قبل هذا الخلاف الحدودي مع اتشأننا في دولة البحرين سمعت بلا ذلك من ناحية اهتمامنا وتزيد من التفاهل والتفاهل الذي هو هدف لاجبة اهتمامنا وتزيد من التفاهل والتفاهل الذي هو هدف لدني واسر الله ان يكون البحرين منة الله سبحانه وتعالى يقول في حكمه تفتاد جواصاوا جعلت لكل جميعا ولا تكفوا. وقالوا سبحانه ربنا الامونين لشدة فاسلحوا بين اخويكم واتكوا الله لحكمكم جرمون. صحت الله العظيم. اننا نأمل بان يتسارعت لتسوية في دولة البحرين اللطيفة الذين نكن لهم كل مودة ومحبة التي نريها في حل هذا







الخلاف العدوي حيث يسلمونا شعورنا بالقلق في جديفة  
في مخالفة العهد الذي جاء في الوسيلة السموية ببناء  
القبائل في الجزر المتنازع عليها وبينانهم التي صيرت  
الخيراً بدم لأشخاص محكمة العمل الدولية في القطار في  
الخلاف العدوي بين بلدينا.

هذا في الوقت الذي سجلوا فيه من قبل الخراب في  
محكمة العمل الدولية ولقينا بالصيغة التي طرحوها  
ورحبوا بقرار هذه المحكمة الصادر في الأول من شهر يوليو  
(تموز) من عام ١٩٩١ الذي منح الطريق لقطر والبحرين  
مهمة مدتها خمسة أشهر انتهت في الثلاثين من شهر  
نومبر (تشرين الثاني) الماضي لتقديم جميع موضوعات  
الخلاف بين البلدين إلى المحكمة بصيغة مفردة أو مجمعة.  
وفي الشهر أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير  
إلى هيئة محكمة العمل الدولية للقارة لهذا القرار العادل  
الذي صدر اليوم والذي كان بالإمكان تأخير جده كثير لو أن  
دولة البحرين قد قبلت من أول الأمر بأشخاص محكمة  
العمل الدولية وتقدمت بطلباتها إلى المحكمة وفقاً لمبدأها  
التي التزم بها هي ووافقت عليها دولة قطر بدلاً من  
معارضتها لأشخاص المحكمة.

ذلك لا يهدي من الحبيب ولكن الله يهدي من يشاء وهو  
اعلم بالمخفيين.

أسأل الله لطفي القدير أن يوفق بلادنا العزيزة وشعبها  
الولي لما فيه الخير والصلاح في ظل القيادة الحكيمة  
لميرسي حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحرين تحب

وإلى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد  
القاتل العام لقوة سلاح البحرين بالقصير في الثاني تملياً  
على كلمة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد القطري  
في اجتماع مجلس الوزراء القطري.

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن أعرب عن مساهمتي بما جاء في كلمة التي  
صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد  
في دولة قطر الشقيقة التي أكد فيها الرغبة في استمرار  
الأساسي الحميدة لخدم البحرين الشريفة الملكة لهد بن  
عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة بشأن  
الخلاف البحريني - القطري كما يسرني التأكيد على  
رأيي الصافي في الوصول إلى حل لتدري مقبول لدى  
الطرفين والفرج بالهدوء استئناف الأساس الحميدة  
ولذلك من خلال اجتماع يتم في أسرع وقت ممكن بين الملكة  
العربية السعودية ودولة قطر وبوالة البحرين ويتم خلاله  
وضع الإطار التقني كاستئناف المباحثات للوصول إلى  
الحل الأمثل الذي يتشابه مع قرار اللجنة الخاصة عشرة  
أدول مجلس التعاون التي دعا إلى حل جميع الخلافات  
القائمة بين دول المجلس تكتيلاً، وإن نظر لك عرضها على  
اصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في القمة  
اللقمة في ٢٠٠٠ وأنا لطفي كلمة بأن الرغبة القوية  
لخدم البحرين الشريفة الملكة لهد بن عبد العزيز وأخويه  
صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة  
قطر وصاحب السمو أميرنا المفدى الشيخ عيسى بن سلمان  
آل خليفة سيوفن لها عظيم الأثر في دعم قواعد الاستقرار  
والرفاه لشعوب دول المجلس والله ولي التوفيق وهو  
الغني إلى سواء السبيل.





## عيسى والقدس

وجدت أمير البحرين تلقاً ولم يكن يقلقه قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي اختصاصها في النظر في الخلاف بين البحرين وقطر، أو أعمال الشغب الأخيرة في البحرين. كان الشيخ عيسى بن سلمان تلقاً لتردي الأوضاع العربية وفقدان حد أدنى من التضامن أو للتكاتف بين الدول العربية بضمن أن تنتهي مسيرة السلام إلى حل متكفّر لا تلمع فيه حقوق العرب. وسألت الأمير عن أعمال الشغب فقال إن بدأ أجنبية كانت وراها، والحكومة فضلت عدم استعمال القوة مع شباب يهرعهم الجهل. إلا أنه أكمل بما يعتبر أنه قضية أكثر إلحاحاً فتحدث عن مصير القدس وفشورة القضاء العرب وتوحيد كلمتهم في المفاوضات.

اليوم اتفاق العرب لا يدعو أن يكون أمنية، فإذا كانت البحرين وقطر، الجارتان الشقيقتان القريبتان، لا تستطيعان الاتفاق على حدودهما فكيف تتفق الدول العربية كافة؟

الشيخ عيسى دعا إلى حل أخوي مع قطر وتعايش سلمي وتعاون، من دون أن يبدى تلميحاً كبيراً بإمكان تسوية الخلافات الإقليمية أو العربية العامة بسهولة أو سرعة.

ولم يكن الشيخ حمداً، وإي العهد، أكثر تفاؤلاً، فهو أيضاً أكد وجود دولة أجنبية أو أكثر وراء أعمال الشغب الأخيرة، إلا أنه اعتبرها انتهت وبدأ أكثر اعتماماً بالخلاف مع قطر.

قال ولي العهد إن البحرين أصغر دول المنطقة مساحة وأكثرها كثافة سكانية، وأقلها موارد طبيعية، ومع ذلك فما تطلب به قطر يعادل ثلث مساحة البلاد، ويعد من مداخنها البحرية واللجوء بشكل استراتيجي.

وهو رأى أن تترك الحدود بين الدول العربية كلها، القلتمة من خمسين سنة أو مئة أو أكثر، كما هي لأن الخلاف عليها سيجر مصائب وويلات على شعوب المنطقة كلها، وإن كان من تقاوض فالتقاوض يجري إما ثنائياً أو عبر آلية مجلس التعاون.

وكتبت كتيبت مرة واحدة في السابق عن الخلاف بين البحرين وقطر، وقالت لهما «مش وقتها»، ولا لجد ما أقول اليوم سوى «مش وقتها» مرة ثانية. بل ربما كان هذا التصريح البسيط اليوم أكثر صفاً منه قبل سنتين.

العربي من الخارج مثلي لا يهمه أن تكون حذر حوار أو بلدة التزانه بصرفية أو قطرية، فهي أن كانت هذه أو تلك تظل أرضاً عربية، ولكن يهمه أن تحفظ حقوق العرب في القدس، وهي مهمة صعبة لو تكاثف العرب كلهم، وتصبح مستحيلة إذا اختلفوا. والعربي من الخارج مثلي يدرك مع تلك أن البحريني، والقطري، لا يستطيع أن يفكر في القدس وقضية شائكة تصرعه النوم في بلد.

ومع أن العربي غير البحريني أو القطري قد لا يهجم مصير الخلاف بين البحرين وقطر على اعتبار أن الأرض المتنازع عليها ستظل عربية مهما كانت النتيجة، إلا أن الواقع هو أن القضية أخطر من ظاهرها.

قلت لمسؤول بصريني: اسم خسروتم جولة من جولات، ولكن لتفترض سيناريو أسوأ وضعه وتصور أنكم خسروتم الجولة الأخيرة، وفرت محكمة العدل الدولية أن مطالبة قطر بحقة، فهل تنسحبون من الأراضي المتنازع عليها؟ ورد فوراً بالإنكليزية "Over Our Dead Bodies"، أي «فوق جثتنا».

وهذا كلام خطير خصوصاً أنني وجدت موقف البحرينين كافة، لا رجل واحد، وألع موقف القطريين أيضاً إذا خسروا. وقد تمرد العرب أن يركضوا وراء الأحداث أو يلحقوا، وإن يقتصر تعاملهم معها على رد الفعل.

ومع سلاطين اليوم أن يمدخلوا، ولو مرة في العمر، قبل وقوع المظهور، فستكون عارضة عربية حقيقية أن يترك الخلاف البحريني - القطري على غاربه حتى يتدمر أو يتغير. والحل أولاً وأخيراً في يد البحرين وقطر، وهو مسؤوليتهما قبل غيرها إلا أن مجلس التعاون مسؤول، والجموعة العربية كلها مسؤولة.

والعرب لا يستطيعون أن يطالبوا باقناع والقدس العربية، أو يرسموا حدودها مع القدس الغربية، وهم مختلفون على الحدود بينهم من الصحراء الغربية إلى الخليج، وكل حدود بينهم.

جهاد الحازن





المصدر : الشرق الأوسط

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ رجب ١٩٩٥

# البحرين تطالب باجتماع ثلاثي تحضره السعودية لحل الخلاف مع قطر

لندن - الجماعة الشرق الأوسط

التي أكد فيها الرغبة في استمرار المساعي الحميدة  
لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز  
عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة بشأن  
الخلاف البحريني - القطري.  
كما يسرني التأكيد على رغبتنا الصادقة في  
الوصول إلى حل أخوي مقبول لدى الطرفين  
والترحيب بالدعوة لاستئناف المساعي الحميدة وذلك  
من خلال اجتماع يتم في أسرع وقت ممكن بين المملكة  
العربية السعودية ودولة قطر ودولة البحرين. ويتم  
خلاله وضع الإطار التفضيلي لاستئناف المحادثات  
للموصول إلى الحل الأخوي الشامل تمسحياً مع قرار  
القمة الخامسة عشرة لدول مجلس التعاون الذي دعا  
إلى حل جميع الخلافات القائمة بين دول المجلس  
شاملاً، وإن تعذر ذلك عرضها على قادة دول المجلس  
في القمة القادمة في مسقط.

وبالذات أننا على ثقة تامة بأن الرعاية الكريمة  
لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز  
وأخويه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر  
والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة سيكون لها عظيم  
الأثر في دعم قواعد الاستقرار والرخاء لشعوب دول  
المجلس.

وكانت قطر قد أكدت أن هدفها من الاحتكام إلى  
محكمة العدل الدولية للنظر في الخلاف الحدودي

رحبت البحرين أمس برغبة قطر في استمرار  
المساعي الحميدة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد  
بن عبد العزيز آل سعود في شأن الخلاف بين  
الدولتين.

وبما ولي العهد القائد العام للقوة دفاع البحرين  
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى عقد اجتماع في  
أسرع وقت ممكن بين السعودية وقطر والبحرين يتم  
خلاله وضع الإطار التفضيلي لاستئناف المحادثات  
ووصولاً إلى الحل الأخوي الشامل.

وأكد أن ذلك يأتي تمسحياً مع قرار القمة الـ 15  
لدول مجلس التعاون الخليجي الذي دعا إلى حل  
جميع الخلافات القائمة بين دول المجلس شاملاً وإن  
تعذر ذلك عرضها على قادة دول المجلس في القمة  
القادمة في مسقط.

وجاء كلام ولي عهد البحرين بعد يوم واحد من  
صدور قرار محكمة العدل الدولية بإعلان اختصاصها  
في النظر في الخلاف القطري - البحريني، وتعليقها  
على كلمة ولي العهد وزير الدفاع القطري الشيخ حمد  
بن خليفة آل ثاني في اجتماع مجلس الوزراء القطري  
مساء أمس الأول.

وقال ولي عهد البحرين في تصريحه: يسرني أن  
أعرب عن سعادتي بما جاء في كلمة أخي الشيخ حمد  
بن خليفة آل ثاني ولي العهد في دولة قطر الشقيقة





المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٧ - ١٩٩٥

المحمدي، بينما وبين دولة البحرين هو  
الحفاظ على روابط الأخوة والصحة للثقافة  
وعلاقات حسن الجوار والامن والاستقرار  
المنطقة  
وأعرب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني خلال  
توقيعه الاجتماع الاتحادي لجلس الوزراء  
القاري من شكره وتقديره لخادم الحرمين  
الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل  
السعود الذي يقوم دائما بعمل الخلاف بين  
دولتي قطر والبحرين، مؤكدا ان دولة قطر  
تتطلع لاستمرار هذه التسامح وتبني  
استعدادها لمصالح شخصية الخلاف من  
التحكيم في حالة التوصل الى حل لخروج  
مخول دولة قطر والاشقاء في البحرين  
واضاف ان وايضا تجاه شعبينا هو حل  
وازالة كل ما قد يؤدي الى خلافات بيننا  
بطريقة سلمية حضارية لتحقيق مزيد من  
التعاون المتكافأ من حيثة الصالح والمفيدة  
المشترك  
وشال انه يمثل هذا الخلاف للمحمدي مع  
اشقائنا في دولة البحرين مستزيد بلا شك  
الحية للثقافة ويزيد للتأرب والتلاحم  
وأرجو ان وكسالة الاتساع القطرية يات  
تسريعات ولي عهد البحرين حولها في  
الوقت الذي تحدث فيه مصادر مطلعة في  
القارة عن بروز اجراء ايجابية جديدة قد  
تعمل في الوصول الى الحل المطلوب.











المصدر : الحياة الصحفية

١٨ جزء ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ولي عهد البحرين يرحب باستمرار الوساطة السعودية

□ للمنامة، جنة - الحياة

■ أدلى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد البحريني والقائد العام للقوة دفاع البحرين بتصريح ربح فيه بالموقف السعودي الذي يؤكد استمرار المصالح الحميدة للملك فهد بن عبدالعزيز بين قطر والبحرين، وجاء في التصريح «إن دولة البحرين تعبر عن خالص التقدير والامتنان لشادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود للتصريح المصالح صياح اليوم (أمس) عن مضمون مسؤول في حكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة الذي عبر فيه عن استمرار المصالح الحميدة لشادم الحرمين الشريفين بشأن الوساطة بين دولة قطر ودولة البحرين والتوجه الإيجابي المشترك للبلدين الشقيقين من أجل الوصول إلى حل لثغوي مقبول للبلدين.

كما أن دولة البحرين تؤكد لستمعها العام للتحارب البناء نحو هذه المعايير التكمية من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين من أجل استئناف الوساطة التكمية وبذل كل جهد ممكن للوصول إلى تسوية تنهي الخلاف القائم بين البلدين الشقيقين وتحفظ للعولتين أوامير الأخوة

التمة في الصفحة (١)





## ولي عهد البحرين يرحب باستمرار

تمة الصفحة الأولى

وشالج القريبي والمجدة التي تربط بينهما. والله ولي التوفيق.  
وكانت المملكة العربية السعودية أعربت عن ارتياحها لإعلان قطر والبحرين  
تطوعهما إلى استئناف مساعي الوساطة السعودية من أجل التوصل إلى حل  
«أخوي مقبول» للخلاف الحدودي بين البلدين، وأكدت ترحيب الملك فهد ببذل  
كل جهد ممكن من أجل الوصول إلى تسوية لإنهاء الخلاف القطري -  
البحريني.

وقال مصدر سعودي مسؤول في تصريح لوكالة الأنباء السعودية وزعمته  
أمر: «تحقيقاً على ما تضمنته كلمة سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي  
العهد وزير الدفاع القطري خلال الجلسة التي عقدها مجلس وزراء دولة قطر  
الشفقة في ما يتعلق بالخلاف الحدودي بين قطر والبحرين وما ورد في  
تصريح سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة دفاع  
البحرين في هذا الشأن، والتطلع الذي عبّر عنه الجانبان نحو استمرار مساعي  
الوساطة التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز من أجل  
التوصل إلى حل أخوي مقبول للبلدين الشقيقتين، نود حكومة المملكة العربية  
السعودية أن تعرب عن بالغ ارتياحها وسعادتها بهذا التوجه الإيجابي المشترك  
وتؤكد ترحيب خادم الحرمين الشريفين للمواطنين باستئناف الوساطة بين الشقاء في  
البحرين وأقطر، وبذل كل جهد ممكن من أجل الوصول إلى تسوية تنهي الخلاف  
الفاقد، وتستجيب لمطوق الطرفين وتحافظ للجارتين الشقيقتين لناصر الأخوة  
وشالج القريبي والمجدة التي تربط بينهما». وسيلم الاتصال بالتواصلين  
التفصيلين للنشر في كيفية استئناف هذه المساعي.





المصدر : **الأمم المتحدة**

١٥ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### السمودية ترحب باستئناف الوساطة بين قطر والبحرين

الرياض - وكالات الأنباء - أعلنت الملكة العربية السعودية ترحيبها باستئناف الوساطة بين دولتي البحرين وقطر، صرح بذلك مصدر سعودي مسئول تنفيذياً على ساعير عنه وأيا العهد ووزيرا الدفاع القطري والبحريني مؤخراً عن رغبتها في استمرار مساعي الوساطة التي بدأها حاكم البحرين الشرفي الملك فهد بن عبد العزيز من أجل التوصل إلى حل لقوى مقبول للبلدين الشقيقتين.

وقال المصدر السعودي إن حكومة الملكة العربية السعودية تود أن تعرب عن بالغ ارتياحها وسعادتها بهذا التوجه الإيجابي للشرك وتؤكد ترحيبها لذلك فهد باستئناف الوساطة بين البحرين وقطر مشيرة إلى أنه سيتم الاتصال بالبلدين الشقيقتين للنظر في كيفية استئناف هذا السعي.







المصدر: **السوفيس**

١٤ فبراير ١٩٩٥

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في حالة نجاح الوساطة السعودية:

## قطر مستعد لتسبب قضية النزاع الحدودي مع البحرين من محكمة العدل الدولية

تعد استئناف جهود الوساطة مشيرة إلى أنه سيتم الاتصال بالدولتين ليبحث كيفية استئناف الحوار.  
يذكر أن البحرين عارضت على مدى السنوات الأربع الماضية عرض القضية أمام محكمة العدل الدولية.  
وتتهم البحرين الجانب القطري بخرق اتفاق الجانبين الذي يقضي بعدم رفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية إلا بعد موافقة الجانبين على ذلك.

خمس الجانب القطري الذي أكد أن الداء لم يلق أمام الوساطة السعودية ولكن مصادر قطرية مسئولة أن قطر تعتبر قرار المحكمة إجراء قانونياً لا يؤثر على السعي الدبلوماسي مشيرة إلى أن قطر لم تلتزم في سحب القضية من محكمة العدل الدولية في حالة نجاح الوساطة السعودية.  
وقد أعربت السعودية في وقت سابق من أربابها لتوجه قطر والبحرين

المادة. وكانت الأنباء رحبت البحرين أمس باستئناف الوساطة السعودية الخاصة بإنهاء الخلاف الحدودي مع قطر حول جريزتي فيشت القنيل وحوار وذلك بعد ثلاثة أيام من إعلان محكمة العدل الدولية في لاهاي قبولها الاختصاص في بحث هذا النزاع.  
وكانت البحرين قد شاطعت جلسة المحكمة التي سمر فيها الحكم بينا





# رئيس وزراء البحرين يرحب بمساعي الملك فهد لحل الخلاف مع قطر

□ الغامدة - من حسن اللقيس  
□ الكويت - من حمد الجاسر:

■ اعرب رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة عن شكره وتقديره لجهود الوساطة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بين دولتي البحرين وقطر.

وقال الشيخ خليفة في افتتاح الجلسة الاسبوعية لمجلس الوزراء البحريني ان وساطة خادم الحرمين الشريفين «فعلت منذ البدء، وفي شكل اساسي» الى التوصل الى حل مقبول للطرفين لا يكون فيه ضرر ولا اعلاء روح الاخوة والاسرة الواحدة بين دول مجلس التعاون، وعملاً على ترسيخ التضامن الخليجي ودعم امن المنطقة واستقرارها حسبما لمكتسباتها وتهدئة لروح من الوفاق والمودة والاخوة والتعاون، ما يشكل الاساس الراسخ للعمل على تحقيق تطبيع سمات ابناء دول المجلس وطموحاتهم.

واضاف: ان البحرين وقد تلقت ببإلغ التحريج ما اعلنته المملكة العربية السعودية من استئناف خادم الحرمين الشريفين وساطته الخيرة استجابة لرغبة الطرفين دولة قطر الشقيقة ودولة البحرين لتقديم بهذا الفوج الابيضي للفتك والخراب عن اعزازها بالاول القدير الذي يضطلع به خادم الحرمين الشريفين، مؤكداً

رابطتنا الصداقة في السعي للتوصل الى حل اشوي يتهي الخلاف بين قطر والبحرين ويديم العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين، ويعزز التعاون الابيضي بينهما، وهو التعاون الذي تتطلع اليه شعبونا وترغب فيه، تأكيداً لما يربط بينهما من اواصر القرابة.

ولفت رئيس الوزراء البحريني الى ان «البحرين، وهي تؤكد باستمرار ضرورة الحل الودي الاشوي، فلها تستند في ذلك الى ثقافة راسخة بان الحل الاشوي هو الامثل والاكثر ديمومة من سبل الحلول الاخرى خاصة من الانشقاق، فهو وحده الحل الذي يمكن ان يصلي التماس ويجمع القلوب على كلمة سواء وان يتهي الخلاف بصورة جارية، وان يجتهدا ما تجره الخلافات السعودية من مشاكل وغوائل، كما تستند البحرين في ذلك الى رغبة جماعية لدول المجلس كلها المجلس في قراره الذي أصدرته القمة الخامسة عشرة لقادة دول مجلس التعاون الداعي الى حل كل الخلافات بين الدول الاعضاء في المجلس وهو القرار الذي يرتكز في كنهه على لم التماس نعضاً بحسرة التعاون وتعززاً لعلاقات الاخوة بين دول المجلس.

وختتم الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة قائلاً: «لا يشأ على احد ما يرتض فيه التجزؤ الى سبل الحل الودي الاشوي من توحيد الصف بصورة حقيقية ولقطة في مواجهة ما

يعترض المنطقة من تهديدات ومخاطر في هذه المرحلة الحساسة من تطورها، ما يرفع من شأنها ويعزز مكانتها الواسعة في نكر العالم، ومن هذا المنطلق فإن البحرين ترحب بمساعي اجتماع ثلاثي يضم المملكة العربية السعودية ووساطة دولة قطر ودولة البحرين ووساطة العمل على وضع اسس الحل الودي للخلاف في الاطار الاشوي.

ورحبت الكويت امس باعلان قطر والبحرين وريثهما في حل الخلاف السعودي بينهما بالطرق الاخوية الودية في اطار الميثاق الخليجي ونهت بالمساعي السعودية.

وعبر وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء السيد عبدالعزيز النخيل امس عقب الجلسة الاسبوعية لمجلس الوزراء بان الكويت تؤكد ان حل الخلافات بين دول مجلس التعاون يكون ضمن اطار الميثاق الخليجي وفي ظل الروح الاخوية الابيضية للمسؤولة التي عبر عنها الانشقاق في البحرين وقطر، وفي القاهرة رحبت الجماعة العربية بالوساطة السعودية، وقال الأمين العام الجامعة العربي عيسى عبدالمجيد ان تصريح له اسس بان جهود خادم الحرمين الشريفين في التماسي نحو اعادة روح وفاق الاخوة بين الانشقاق في دولتي قطر والبحرين اشاعت الانشراح والترحيب في الوطن العربي.





## التمامة تبثت الى عواقب الخلافات الحدودية

# الكويت تأمل بحل خليجي لخلاف قطر والبحرين

لندن - المذاعة : الشرق الأوسط  
الكويت : من غنيم المطيري

كرت البحرين امس رغبته الصانعة في السعي الى دحل اخصوي بيني الخلاف مع قطر ويدعم العلاقات الاخوية بين البلدين، ويعزز الشعاون الابجابي بينهما.

وقال رئيس مجلس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة في اجتماع مجلس الوزراء امس ان هذا الشعاون هو الذي يتطلع اليه شعوبنا وترغب فيه تاكيدا لما يربط بينها من اواصر القرية.

وفي الكويت صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عبد العزيز النخيل للمصافين امس عقب اجتماع مجلس الوزراء برئاسة ولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح بان الكويت تلقت بارتياح وتفاؤل بالخير ما اعلنته كل من دول البحرين ودولة قطر بشأن الرغبة الاخوية المشتركة لحل الخلاف الحدودي بينهما بالطرق الاخوية الودية ضمن اطار المساعي الخيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية، وهي لا ترحب بهذه الخطوة الابجابية التي تجسد حرص البلدين على تجاوز هذا الخلاف، وتشارك كل جهد يساهم في تحقيق هذا الهدف، فانها تؤكد على ان حل الخلافات بين دول مجلس الشعاون لنول الخليج العربي يكون ضمن اطار البست الخليجي وفي ظل الروح الاخوية الابجابية المسؤولة التي عبرت عنها البحرين وقطر.

ونكر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء دول الكويت تسجيل بالتقرير ترحيب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز باستئناف المملكة العربية السعودية مساعيها المشكورة في دعم جهود تحقيق هذه الرغبة الصانعة لدى الاتقاء في البحرين وقطر والذي يعكس مرامي خادم الحرمين الشريفين على الصانعة على روح الاخوة والقرابة وحسن الجوار بين كافة دول مجلس الشعاون لنول الخليج العربية.

الى ذلك عبر رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة عن تقدير البحرين لجهود الوساطة الحميدة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود بين البلدين وهي الوساطة التي استهدفت منذ ايامه وبشكل اساسي التوصل لحل

مقبول للخران لا يكون فيه خسرو ولا شرار ولك انطلاقا من موصى على اعلاء روح الاخوة والاسرة الواحدة بين دول مجلس الشعاون، وبمسلا على ترسيخ التفاهل الخليجي ودعم امن واستقرار المنطقة عمليا واقتصاديا وتهيئة لحو من الوفاق الدائمة والاقوية والشعاون مما يشكل الاساس الراسم لتعمل على تحقيق لقطات وبرجمات ابناء دول المجلس.

واضاف ان البحرين ود تلت ببالغ الترحيب ما اعلنته المملكة العربية السعودية من ترسيب خادم الحرمين الشريفين باستئناف مساهمة الخيرة استجابة لرغبة الطرفين، دولة قطر الشقيقة ودولة البحرين الشقيقة بهذا الفجة الابجابي المشتركة معربين عن اعتزازها بالقرار الكبير الذي يتسطع به خادم الحرمين الشريفين.

ويشد على ان البحرين وهي تؤكد باستمرار على ضرورة الحل القوي الاخير فانها تستمر في ذلك في اقلعة راسخة بان الحل الاخير هو الاصل والاحكم بين شيوخ من سبل الحلول الاخرى وبخاصة بين الاتقاء فهو رصم الحل الذي يمكن ان يسهل التدريس ويجمع القلوب على كلمة سواء وان تبني الخلاف بصورة جارية وان مشكلتنا ما تبني الخلافات السعودية من مشكلات ومخاض.

كما تستند البحرين في ذلك ايضا الى رغبة جماعية لدول المجلس اكدها المجلس في قراره الذي لسموته لقمعة الخامسة عشرة للمجلس دول مجلس الشعاون والاداس لعل جميع الخلافات بين الدول الاعضاء في المجلس والقدر الذي يرتكز على حكمة لا تشمل مصا لسموته الشعاون وتميزنا لعلات الاخوة بين دول المجلس، وقال انه لا ينبغي على احد ما يرمز اليه الصوم الى سبل الحل القوي الاخير من تعيد الصل بصورة حثيثة وبمسلا في سواجمة : شرب الناقة : تحميت ومسافر في هذه لارعة الحقيقية من تاريخنا مما يرفع من شانها ويعزز مكانتها الدولية في نظر العالم.

وكذلك ان من هذا المنطلق فان البحرين ترحب بمقد اجتماع ثلاثي يضم للملكة العربية السعودية، بمسئلتها لعملة الرامية





المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠ صلا ١٩٩٥

لجمعية الوساطة، وكلا من دولة قطر  
الشقيقة ودولة البحرين لواسطة الفصل على  
ويتم أسس العمل القوي للشفاف في  
الأنظار الأخرى.

وكان وأي عهد البحرين الشيخ حمد  
بن عيسى آل خليفة قد أجاز بتسريع حول  
هذا الموضوع أكد فيه أن البحرين متأكد  
استخدامها كقائم للتجارة. البناء مع البادرة  
الكريمة من قبل حكومة خادم الحرمين  
الشريفين من أجل استئناف الوساطة  
الكريمة وبمثل كل جهد ممكن الوصول إلى  
تسوية تنهي الخلاف القائم بين البلدين  
الشقيقين وتحفظ للعولتين أوامير الأخوة  
ووشائج القرى والمحة التي تربط بينهما.

وقال من دولة البحرين تدبر عن  
خالف التقدير والامتثال لخادم الحرمين  
الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود  
للتصريح قصاص من مصدق مسؤول في  
حكومة المملكة العربية السعودية الذي عبر  
فيه عن استمراره للمساواة المهيمنة لخادم  
الحرمين الشريفين بشأن الوساطة بين دولة  
قطر ودولة البحرين والتوجه الإنساني  
المشترك للبلدين الشقيقين من أجل الوصول  
إلى حل أخوي مقبول للبلدين.







المصدر : المصالح اليومية

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ارتياح لوساطة خدام الحرمين بين قطر والبحرين

□ مكتب الخليج - العالم اليوم:

أبدت الأوساط الخليجية ارتياحها التام لمبادرة خدام الحرمين الشريفين للملك فهد بن عبد العزيز بالوساطة من أجل حل الخلاف الحدودي بين عُمر والبحرين. وقالت هذه المصادر إنها المرة الأولى من نوعها التي تبذل فيها مساهمة حميدة لحل مشكلة بين دولتين خليجيتين في إطار البيت الخليجي دون الحاجة إلى طرحها على المنظمات والهيئات العالمية.

وأضافت أن مبادرة خدام الحرمين الشريفين تجسد ولأول مرة - قرار قمة دول مجلس التعاون الخليجي الخاص بحل جميع المشاكل الخليجية داخل دول المجلس، انطلاقاً من مبدأ محدد هو أن دول المنطقة أكثر دراية من غيرها بمشاكلها ومصالحها.

وأشارت هذه الأوساط إلى أن هذه الروح الجديدة يمكن أن تمثل قاعدة راسخة لتوجه خليجي يسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي لجميع شعوب المنطقة.

وأكدت أن دور خدام الحرمين الشريفين سوف يكون مؤثراً من أجل الوصول إلى اتفاق بين البحرين وقطر حيث ستجري خلال الأيام المقبلة الجولة اتصالات مكثفة مع جميع الاطراف لإيجاد حل شامل للنزاع محل الخلاف بين الدولتين الشقيقتين.

ولم تستغرب الأوساط الخليجية مبادرة خدام الحرمين الشريفين للوساطة بين قطر والبحرين انطلاقاً من حرصه على مصلحة الاشقاء في المنطقة وتحقيق الاستقرار والأمن لشعوب دول مجلس التعاون الخليجي.

وكان سمو ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قد دعا إلى ضرورة حل هذا الجرح داخل البيت الخليجي مستعيناً بحكمة خدام الحرمين الشريفين الذي رحب على الفور بالتوسط بين الشقيقتين قطر والبحرين.





## وجهة نظر

### المبادرة القطرية نفخة رمضان !!

لأننا نفخة علوية من نفحات رمضان الروحية أن نتفخ أبواب الإفراج على طريق الولي الفقيه بن بعض الانتفاء . فليس هناك دواء تلجم لأفئس العريضة الفصل من أن نتفخ الجراح بين أبناء العشيرة الواحدة وربما كانت شتت دعوة مستجدة وقد فتمت لها أبواب السعاسع ونحن نقارب من ليلة القدر المباركة التي يستجيب فيها سبحانه وتعالى كل دعاء

ولقد جاءت منيرة ولي عهد قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بردا وسلاما على كل قلب عربي عندما أعلن أن قطر مستعدة لسحب القضية الخلافات الحدودية بينها وبين شقيقة لها ، البحرين ، من محكمة العمل الدوائية ، وأن يقوم حكم الحرمين الشريفين لذلك عهد بن عبد العزيز باستئناف وساطة جالسته بين البلدين الشقيقين وأن يكون الحل مرضيا .

لغرض في المبادرة القطرية جاءت مفاجئة وقيل فطرة وجيزة من صندوق قرآن للحكمة الدولية ، وأنها لا تتجاوزنا سريعا من جانب المعامل التسعوية حيث ربح جالسته واستند إلى الوساطة ، وبكل حال جهد ممكن للتوصل إلى تسوية الخلاف بين البلدين الشقيقين والتخفيف بينهما لناصر الأخوة ووشائج الأروبي . كما لا تنه المبادرة القارية تجاوزنا ونرحبنا من جانب الشقيقة ، البحرين ، على إسنان ولي عهدنا الشيخ حمد بن عيسى لخليفة مؤكدا الرغبة الصافية في التوصل إلى حل أخوي شامل تمشيا مع قرآن الأمة الخليجية الخامسة عشر .

وقد يكون من نافذة القول ، أن الأمل الذي يراود شعوب الأمة العربية ، أن تكون هذه المبادرة القطرية ، نفخة خير لكل التسويات الحدودية الأخرى على الساحتين الخليجية والعربية تستمدد حركة العمل الجماعي فونها ولتتقدم كل الجراح العربية التي عالت أوجاعها ، وأن تنتهي حالة الهوان التي تركت بائنا ..

ويأسر حاله . تم شملت أيضا التماسون وطغوا بدا الفظون ولكم قالوها في سسيرة واستهانة بقاء كيف يظفرون بالصلح مع غيرهم وهم عاجزون عن الصلح مع أنفسهم حياء الله دولة قطر وإمبرها وولي عهدنا ، بهذه المبادرة القارية التي أعادت شئون العرب لحظها في بيت العرب ونحية لاستجابة البحرين الشقيقين ودعاء لحكم الحرمين الشريفين بأن يكون التوفيق حليفهم بما عرف عنه من حكمة وإصالة وبصيرة .

زكريا نيل





## الامارات ترحب برغبة قطر والبحرين في استئناف وساطة الملك فهد

■ أبو ظبي، جدة - «الحياة» - رحمت دولة الامارات باعلان البحرين وقطر رغبتهما في حل الخلاف الحدودي بينهما بالطرق الودية، وفي إطار المساعي التي تبذلها المملكة العربية السعودية.

ونكر مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في أبو ظبي في بيان وزع مساء الاثنين ان دولة الإمارات تلت باهتمام بالغ الخطوة المهمة والخطوة التي اعتنقها البلدان الشقيقتان البحرين وقطر، التي تقوم حرص القيادتين ورغبتهما الصادقة في تجاوز خلافاتهما الحدودية، ما سيكون له بالغ الأثر في تعزيز مسيرة مسجلين الضمخون لدول الخليج العربية.

وأشاد البيان ان دولة الإمارات «تعتبر من تقديرها لترحيب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز باستئناف المملكة العربية السعودية مساعيها الشريفة لدعم الجهود التي يبذلها البلدان لحل خلافهما الحدودي بالطرق الودية».

في جدة رحب الدكتور فهد الشاذلي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجهود الوساطة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين لحل الخلاف بين قطر والبحرين.

وأعرب في بيان أصدره مساء الاثنين عن «الأمل بأن تشكل هذه الجهود الشريفة بالتوفيق حفاظاً على روح الأخوة والتضامن وحسن الجوار التي ينبغي أن تتسود بين الدول الإسلامية».

وسجل الشاذلي ارتياحه الى ما أبدته قطر والبحرين من رغبة مشتركة في استئناف تلك جهود مساعييه في هذا الإطار. وقال: «إن هذه الثقة المتجددة في شخص خادم الحرمين الشريفين خليفة وعريياً وإسلامياً، تؤكد لكافة الرموزة التي يحظى بها والمملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي».





المصدر : **الرياض**

التاريخ : **٢٤ جود ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**السعودية أدت  
استعدادها للوساطة  
وقطر والبحرين  
توافقان على التجاوب  
اجماعاً خليجي  
وعربي  
على تحكيم  
الملك فهد  
بين  
الدوحة والمنامة**



الملك فهد بن عبد العزيز

■ انتهت التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين في البحرين وقطر ترحيباً بمبادرة المملكة العربية السعودية الى ابداء استعداد قيادتها لاستئناف الوساطة بين الدولتين الخليجتين المختلفتين حول حق السيادة على جزر حوار وقشت الدبل الواقعة في مياه الخليج العربي الفاصلة بينهما، وتدعي كل منهما بأنها تابعة لاراضيتها.

وقد اظهرت الايام القليلة الماضية اجماعاً خليجياً وعربياً على اعتبار خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز المرحومة المؤونة القادرة على التدخل كوسيط وحكم لحل هذا الخلاف الذي كان عام ١٩٨٦ يتسبب في حرب بين الطرفين البحريني والقطري، لولا تدخل الملك فهد الذي نجح في اطفاء فتائل المواجهة العسكرية وحمل الدولتين المختلفتين على البدء في حوار هادئ، بعيداً عن التشنُّج واستعراض العضلات العسكرية.

وقد برزت الحاجة الى تجديد المساعي السعودية الصميدة بعد القرار الاخير الذي صدر عن محكمة العمل الدولية في لاهاي، وأكدت فيه صلاحيتها للنظر في الخلاف البحريني - القطري، وواجه رفضاً وعدم قبول من الطرف البحريني الذي امتنع عن حضور جلسة المحكمة واعتبر مناقشتها للمذكرة القطرية حول هذا الموضوع امراً باطلاً وغير قانوني.

وتقول الاوساط السياسية والدبلوماسية الخليجية ان المبادرة السعودية الى اعلان الاستعداد لاستئناف الوساطة، تستجيب مع القرار الذي صدر عن القمة الخليجية التي عقدت في المنامة اواخر العام الماضي، وأكد على ضرورة حل الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون في إطار المجلس، وفي الاطار الثنائي بين الدول المعنية، كما انها تعبر عن حرص الملك فهد وحكومته على كل ما يعزز التعاون بين دول المجلس ويرسي العلاقات بينها على مبادئ حسن الجوار ونفس العربي ومقتضيات الصميم المشترك.

وتؤكد هذه الاوساط ان المملكة العربية السعودية قرنت استعدادها اللطفي لاستئناف الوساطة بين الدوحة والمنامة، بمتصالات مباشرة مع الدولتين للاتفاق على كيفية استئناف المساعي السعودية وتبويجه من الملك فهد الذي يقضي الايام الاخرى من رمضان المبارك في مكة المكرمة ويتابع منها عن قرب ما تحقق من استازات في توسعة الحرم النبوي الشريف - سمر الاصا في مشاريع تطوير مكة المكرمة والمدنية المنورة وتوسيعهما.

ويرجع هذه الاوساط ان تتيج عملية عبد الله المبارك الفرصة الكافية للترسل الى صيف متفق عليها بين البلدان الثلاثة للمشاركة في عملية حوار ايجابي بزعامة القيادة السعودية التي تتمتع كتمتها باحترام الدولتين وتقديرهما، كما تحوز على ثقة القيادتين القطرية والبحرينية اللتين تربطهما بالقيادة السعودية علاقة واسعة على اسس من الاخوة والصداقة والجوار الطيب.

وتتبع الدول العربية هذا الاتجاه الذي يلقي بدعم الامم العام لاجلولة الدول العربية وتأييده، كما يلقي بدعم مجموعة الدول الخليجية التي رحبت بالاستعداد السعودي لاستئناف الوساطة واثبت ارتياحها للدور الايجابي الذي صدرت عن كبار المسؤولين في قطر والبحرين سيما احيا العمل في حل خليجي لخلافهما.







الدورات فيها مغالطات تاريخية ومزاعم سياسية حول الأراضي المتنازع عليها

## قطر: تصريحات وكيل البحرين لدى المحكمة الدولية لانهاء الاجواء لاستئناف الوساطة السعودية

■ الموجة - ق. ن. - اعربت دولة قطر عن تقديرها لجهود بعض ما جاء في كلمة الشيخ خليفة من ضمان ال خليفة رئيس وزراء البحرين في الجلسة التي عقدها المجلس يوم الأحد الماضي الموافق ١٩٩٥/١٩ لها رأت ان التصريحات التي ادلى بها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية والمختار حسن البحارنة وزير الدولة للشؤون القطرية في دولة البحرين ووكيلها لدى محكمة العدل الدولية لهيئة الادارة البريطانية يوم الخميس الماضي الموافق ١٩٩٥/١٦ «تدبر الصيرة لانهما تضمنت التأكيد من المغالطات التاريخية والمزاعم السياسية حول الأراضي المتنازع عليها بين البلدين التفتيح قطر والبحرين».

واكد مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في تصريح لوكالة الانباء القطرية أمس ان «مسائل هذه التصريحات لا يساعد على نهاية الاجواء المناسبة لاستئناف الوساطة السعودية التريفة التي تحرس دولة قطر على توضيح كل الغموضات

وتأكد المصدر ان وزير الخارجية البحريني «أغلق الأبواب أمام الوساطة قبل ان تبدأ ولكن فرص نجاحها عندما زعم ان الأرض التي تطالب بها دولة قطر تمثل ثلث أراضي البحرين وانها اراض تدرس البحرين لفساد عليها» وفي ظل هذه المغالطات تساهل المصدر المسؤول في وزارة الخارجية القطرية بدعي ماذا يمكن ان نتفاوض وكيف يمكن ان نتج جهود الوساطة بينما البحرين تسعى للتشاور عليها واستحقاق نتائجها وبالتالي التخليق السياسي عليها.

واتضح المصدر في دعم صفة ما طرحه وزير الخارجية البحريني «في المغالطة التي اجروا منه محكمة القضاء» شعبة صدور اقرار محكمة العدل الدولية وتضمنتها في دعمها الرقم ١١٦٨ الصادر يوم الخميس ١٩٩٥/١٦ عندما زعم ان تم الاتفاق في قمة القاهرة على عرض مؤلفين خلال على قمة مسقط انما لم يتم

الاتفاق قبل ذلك وأضاف المصدر هذا بالتأكيد وشعاره مع نص القرار الصادر عن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم الخامس عشر

الذي عقد في شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي في القاهرة بشأن حل المسائل المتعلقة بين دول المجلس والذي نص على: «مضاعفة الجهود خلال الفترة القادمة وقيل انعقاد الدورة الخامسة عشرة للمجلس الأعلى لحل المسائل المتعلقة بين الدول الأعضاء بروح من الاخوة التي تتميز بها علاقات دول المجلس عبر القنوات الثنائية الرسمية أو في إطار مجلس التعاون ان تكرر ذلك».

ومضى المصدر المسؤول في وزارة الخارجية القطرية قائلًا: «يطمح وزير الخارجية البحريني انه لقاء متفانية هذا القرار في اجتماعات قمة المنطقة تم الاتفاق على عدم المساس بالموقف القانوني لدولتي قطر والبحرين في محكمة العدل الدولية».

ووصف المصدر «المزاعم التي يرددها وزير الدولة للشؤون القطرية بدولة البحرين التقليلة ووكيلها لدى محكمة العدل الدولية بشأن عدم اختصاص المحكمة بالنظر في الخلاف العمودي القطري - البحريني بأنها محاولة للفلان فوق الحقائق والاتفاق على حكم المحكمة مشيراً الى انه بدلاً من مطالبة قطر بسحب فتوحها الصالحة من المحكمة كان الاجدى بالتكثيف حسن البحارنة ان يتوجه الى محكمة العدل الدولية لاثبات حسن فتوحها بالاعمال وليس بالأقوال ويظهر وجهة نظر بلاده هناك قبل التجوء لوسائل الاعلام التي لا تعد مكاناً مناسباً لطرح القضية القانونية».

واكد المصدر ان موقف دولة قطر بشأن عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية ثابت ولم يتغير ويستند الى ما جاء في الاتفاق الواقع في الدوحة بين البلدين والتملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٥ لقاء اجتماع قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في

دورته الحادية عشرة بدولة قطر والذي اعتبرته محكمة العدل الدولية اتفاقاً دولياً تشرب عليه التزامات على الطرفين نص على ما يلي:

١ - المتنازع على ما تم الاتفاق عليه سابقاً بين الطرفين

٢ - ان يطرح الخلاف على محكمة العدل الدولية بناء على الصيغة البحرينية التي جعلتها دولة قطر والاجابات الثرية عليها مع استمرار

٣ - إلى ان تم التوصل الى حل أخوي

٤ - تطرح للمجلس يوم الخميس الموافق ١٩٩٥/١٦ بناء على قرار المحكمة الصادر بهذا الشأن.

وكان الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد وزير الدفاع تراس الاجتماع العامي السنوي الذي عقده مجلس الوزراء مساء اول من امس الأربعاء في مقره في الدوحة الاميري. وقال المصدر المسؤول في وزارة الخارجية القطرية في مستهل الاجتماع لقطع المجلس على التصريح الذي ادلى به مصدر مسؤول في حكومة المملكة العربية السعودية يوم السابع عشر من شهر رمضان لتفرد الموافق السادس عشر من شهر شباط (فبراير) عام ١٩٩٥ بشأن استبعاد محكمة استئناف ومسطحة في الخلاف العمودي بين البلدين التفتيح قطر والبحرين والذي اسدوت محكمة العدل الدولية حكمها يوم الأربعاء الماضي باختصاصها بالتقرير في ومن ثم الفصل فيه بجم نهائي وعزم الطرفين

وعرض مجلس الوزراء القطري من بالغ تقريره لعضو البحرين تشريرين لانه شهد من عبد العزيز لتوجيهه باستئناف الوساطة وبذل كل





الحياة اللبنانية

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ مايو ١٩٩٥

جسود ممكن من اجل الوصول إلى  
تسوية مرضية لنهي هذا الخلاف  
الحدودي، مؤكداً استعداد دولة قطر  
لسمب قضية هذا الخلاف من محكمة  
العمل الدولية في حالة التوصل إلى  
حل أخوي مقبول للملدين، كما جاء في  
كلمة سمو الشيخ حمد بن خليفة آل  
ثاني ولى العهد وزير الدفاع في  
مجلس الوزراء في اجتماعه السابق،  
وزاد لاصدر أن مجلس الوزراء  
تابع التصريحات التي أدلى بها عدد  
من المسؤولين في دولة البحرين  
التي تعلقته لبعض وسائل الإعلام بشأن  
الخلاف الحدودي بين البلدين.





كلينتون يشيد بدور المملكة في السلام والاستقرار

# مبادرة الملك فهد للوساطة بين قطر والبحرين تسيع اجواء الارتياح في منطقة الخليج

قبول البلدين بالوساطة  
دليل على حكمة القيادة السعودية





المصدر : ..... الوطن العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ..... ٢ - ١٩٩٥

لاحظت مصادر دبلوماسية في الرياض أن أجواءه من الارتياح والانفراج سادت في منطقة الخليج بعد أن حظيت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك محمد بن عبد العزيز بالوساطة في الخلاف القطري - البحريني بقبول وترحيب الفوج والمخاضة. ليمرر ذلك من الانفراج المتمثل في تقدم المباحثات الحدودية بين السعودية واليمن، وفي الوقت الذي أشاد فيه الرئيس الأميركي ببل كلينتون بإسهام السعودية تحت قيادة خادم الحرمين في تثبيت الاستقرار والسلام في المنطقة. وأشارت مصادر دبلوماسية عربية بالدور الريادي للسعودية في احتواء الخلافات التي قد تطرأ على الساحة العربية. هذا الدور الذي يستمد وزنه من الاحترام الذي يكتنه الجميع لخادم الحرمين، لما عرف عنه من مساهمات خيرة لحل أي خلاف. إيماناً منه بالضرورة الاستراتيجية لوجدة نصف الخليج العربي والمربي وأهمية الاستقرار في العلاقات بين الدول على أنه ليس الاحترام المتبادل

#### تمة يال: مادة "السعودية"

واعتبرت الاوساط الدبلوماسية أن توجه المملكة بالوساطة بين البحرين وقطر دليل قاطع على الكفاءة الريادية التي تتجولها، في إطار العلاقات الاخوية، وعلى مدى الثقة التي تتمتع بها، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون وسيطاً مقبولاً في إطار العلاقات الاخوية، وحرص البحرين وقطر على اغلاق باب الخلاف بينهما. وكان سفير البحرين في الرياض السيد خالد بن محمد السليم قد أوضح أن البلدين الشقيقين البحرين وقطر قد طلبا من المملكة استئناف الوساطة فيما بينهما، لثقتهم بالحكمة خادم الحرمين الشريفين، وهي وساطة ترضي الجميع، حيث تعمل المملكة من خلال هذه المبادرة الريادية إلى تضيق الهوة وتجاوز الخلاف في إطار الأسرة الواحدة التي يمثلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وكانت مبادرة الملك فهد التي تقدم خلال قمة زعماء دول مجلس التعاون الأخيرة في القمة قد حظيت بترحيب جديد، وهي تشكل القاعدة الأساسية للوساطة الراجعة التي تنطلق من حقيقة أن الخليجين يعملون كاسرة واحدة وبيت واحد ومصيرهم واحد، يلمسون طريق المحبة والخير. وقال السفير المسلم: ونحن نرى في المملكة بقيادة الملك فهد الطريق إلى الخير والطريق السلام، لما يتمتع به من حكمة وحكمة، وإن ما قدمه من طرح موضوعي في قمة مجلس التعاون في القمة كان له الأثر الطيب في مروجيه على حل الخلافات الخليجية.

وأشارت مصادر خليجية إلى توغر الثقة من قبل الجميع في أن يسعى الملك فهد للوصول إلى حل يرضي الطرفين بفضل قبالته وحكمته وقد توصل







السفير المسلم بأن « الشقيقة الكبرى  
الملكة العربية السعودية هي راعية  
الجميع ، وأن مصيرنا مشترك  
والقيادة الخليجية المشتركة دائما  
تسعى لصالح شعوبها وتحقيق الألفة  
والحبة فيما بينها .. فتؤلف الملكة  
هي بلتما مواقف حقة على جميع  
الأصعدة والمستويات ، وفي كل  
الانجاسات ، لا تقف ولا تتولى إلا ما هو  
مريض للجميع ، انطلاقا من عقيدتها  
الاسلامية السمحة وكيانها ومحبتها  
للخليج كله »

وأوضحت المصادر الخليجية بأن قمة  
مجلس التعاون المقبلة في مسقط ،  
سوف تضع أسس وقواعد حل جميع  
الخلافات الخليجية لتستمر المسيرة  
الواحدة بطريقه الدول الحسنة  
والتسامح سعيًا إلى إنجازات تخدم  
العمل الخليجي المشترك .

#### قطر : دعوة لاستمرار العمل المشترك

وقالت المصادر أنه ليس أكثر دالة  
من الاجراء الايجابية التي لاتعنيها  
مبادرة خادم الحرمين ، من دعوة قطر إلى استمرار مساعي الملك فهد ، وترحيب  
الحجرون بدعوة قطر . وقد وردت الدعوة القطرية في كلمة اولى عهد قطر الشيخ  
حمد بن خليفة آل ثاني في اجتماع مجلس الوزراء ، وقد أكد في الكلمة استنادا  
إلى أهمية سحب قضية الخلاف من التحكيم الدولي في حالة التوصل إلى حل  
أخوي مقبول من الطرفين حيث أن الهدف من الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية  
كان للحفاظ على روابط الاخوة والمحبة القائمة على حسن الجوار ، والرغبة في  
توفير الأمن والاستقرار للمنطقة ، فالواجب تجاه شعوب المنطقة هو حل وإزالة  
كل خلافات بطريقة سلمية حضارية لتحقيق مزيد من التعاون انطلاقا من  
الدين الحنيف والتاريخ المشترك ، كما أن حل هذا الخلاف نابع من المحبة القائمة  
ومن التقارب والتلاحم .... والحجرون تقترح لقاء ثلاثيا .

وحظيت المبادرة السعودية بقبول الحجرون أيضا التي وحيث برغبة قطر في  
استمرار المساعي الحميدة لخادم الحرمين الشريفين ودعا إلى العهد القادم  
العلم لقوات دفاع الحجرون الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى عقد اجتماع في  
أسرع وقت ممكن بين السعودية وقطر والبحرين ، يتم خلاله وضع الأطار  
للتنفيذ لاستئناف المحادثات وصولا إلى حل أخوي شامل ، وأكد إلى عهد  
الطرفين ، وقال : إننا على ثقة تامة بأن الرعاية الكريمة لخادم الحرمين الشريفين  
واسمى الحجرون وقطر الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة والشيخ خليفة بن  
حمد آل ثاني ، سيكون لها عظيم الأثر في دعم قواعد الاستقرار والرخاء لشعوب  
دول المجلس .

وقد استجابت السعودية للدعوى الايجابية في الخاصة وقطر ، وأعلن مسد  
سعودي مسؤول أن حكومة المملكة تعرب عن بالغ ارتياحها وسعادتها بهذا  
التوجه الايجابي المشترك ، وتؤكد ترحيب خادم الحرمين الشريفين باستئناف  
الوساطة بين الأشقاء في الخليج ، وقطر ، وبأن كل جهد ممكن من أجل





المصدر : **الوطن العربي**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٥

والوصول إلى تسوية تنهي الخلاف القائم، وتستجيب لحقوق الطرفين وتحفظ لجانيتين شقيقتين لأرسل الأخوة ووشائع القرشي والحبة التي تربط بينهما وأكد المصدر أنه سيتم الاتصال بالولائتين الشقيقتين للنظر في كيفية استئناف هذه المساعي.

### المفاوضات السعودية - اليمنية

وقالت المصادر إنه تكلينا لتطلع الملك عهد الاستراتيجي نحو منطقة مستقرة وأمنة وخالية من النزاعات، فقد واصلت المملكة مساعيها لاستكمال مفاوضات إنهاء الخلاف الحدودي مع اليمن التي ما زالت متواصلة وقد استؤنفت المفاوضات بعد أن لدى أعضاء الوفد اليمني برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب اليمني وشيخ قبائل حاشد كبرى القبائل اليمنية، حيث قال ناطق باسم الوفد أن أعضاءه انتموا مناسك العمرة مستبشرين بأن يوفتهم الله في مواصلة ناجحة للمفاوضات مع إشقائهم السعوديين.

وقد اقام الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي مأدبة لافطار في مزرعته القروية من الرياض تكريماً للشيخ الأحمر ووفده، حيث تبولت الأحاديث الودية في شأن القضايا الإسلامية والعربية وفي مقدمتها العلاقات السعودية - اليمنية وفي نهاية الاقطار قدم الأمير سلطان هدفاً تذكاري إلى الشيخ الأحمر وأعضاء الوفد، وشكر الشيخ الأحمر الأمير سلطان مقدراً له «جهوده الخيرة والطيبة في سبيل خدمة الأمة الإسلامية والعربية».

وحضر مأدبة الافطار الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل وعدد من الأمراء والوزراء وسفير المملكة في اليمن وسفير اليمن لدى المملكة.

وقال الشيخ الأحمر بعد المأدبة «إن خادم الحرمين الشريفين هو بمثابة أب لنا... ومسعود القصة اليمنية - السعودية لم يتحده، لأن مثل هذا الورد

لا يحد عادة إلا بعد التشاور بين القيادتين السعوديتين».

وأشارت المصادر الدبلوماسية إلى أن السعودية تبدي كل استعداد لانتهاء القضايا التي يجري الحوار حولها في المفاوضات بما يحترم حقوق الجانبين ويستجيب لمصلحتهما المشتركة، باعتبار أن إنهاء مشكلة الحدود هو الباب نحو تطبيع العلاقات بين البلدين، مع وجوب التحكيم في مواقع تحتاج إلى ذلك، حسب كل نقطة حدودية على حدة.

وكان الرئيس اليمني علي عبد نله صالح قد بعث برسالة إلى الرئيس الأميركي بيل كلينتون تتعلق بالمفاوضات، أكد فيها حرص اليمن على حل مشكلة الحدود مع الأشقاء في السعودية بالتفاوض والحوار السلمي والتفاهم بعيداً عن القوة وبما يضمن الحقوق المشروعة ويحفظ الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

### شليتون يهيد بالسفارة السعودية

ولاحظت المصادر الدبلوماسية أن الجهود التي تبذلها المملكة من أجل إنهاء الخلافات في المنطقة، وعلى نطاق الشرق الأوسط والعالم، حظيت بأشادة عميقة من الرئيس كلينتون، وذلك في كلمة القلما الرئيس الأميركي بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على اللقاء التاريخي الذي عقد بين المغفور له الملك للمؤسس عبد العزيز آل سعود والرئيس الأميركي الأسبق فرانكلين روزفلت، حيث وضع ذلك الاجتماع الأسس الراسخة للعلاقات والتعاون بين المملكة والولايات المتحدة.





المصدر : **الوطن العربي**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **٢ مارس ١٩٩٥**

## تفاؤل لجهود الرياض لحل الخلاف الحدودي مع اليمن

وقد لشداد كليبوتون بذلك الاجتماع الذي عقد على سفينة أميركية في قناة السويس بناء على رغبة روزفلت. وقال: إن الملكة تمت القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين ساهمت في الاستقرار والسلام العالميين وأعرب عن ثقته في أن الأسس الراسخة التي وضعها الرئيس روزفلت والملك الراحل عبد العزيز ستستمر وتتواصل.

لضمان وتأكيد علاقة الصداقة الوطنية المتعاطمة بين البلدين لعقود عديدة مقبلة، كما لشداد الرئيس السابق جورج بوش بملاقات الصداقة والتعاون بين السعودية والولايات المتحدة، وقال: إن أعظم ما يسرني عندما كنت رئيساً، كان ذلك العمل عن قرب مع الملك فهد خلال عملية درع الصحراء وعاصفة الصحراء، مشيراً إلى دور خادم الحرمين في مواجهته العدوان العراقي وإنهائه، وأضاف: ولولا ذلك، لكننا نعيش في عالم مختلف جداً اليوم.

وزير الخارجية الأميركي السابق أكد بدوره رسوخ علاقات الصداقة والتعاون بين المملكة والولايات المتحدة وقال: إنها علاقات وضع أسسها الملك عبد العزيز وتقوم على الاحترام للتباعد والثقة القوية والمصالح المشتركة... وهي العلاقات التي مكنت من مواجهة الغزو العراقي وتحرير الكويت.

وقد لقيم احتفال في متحف البحرية الأميركية في واشنطن، حضره وزير البحرية الأميركية جون فلتنون وعدد من المسؤولين وعدد ممن بقوا على قيد الحياة من ضباط وحمارة المدمرة «يو. إس. إس. ميرفي» التي اتت للملك عبد العزيز من جدة للاجتماع مع الرئيس روزفلت على متن البارجة «يو. إس. إس. كوينسي» الراسية في الممرات المرة بقناة السويس.

ويذكر أن ذلك اللقاء الذي تم قبل ٥٠ عاماً، بدعوة من روزفلت، لم يكن الحافز إليه إدراك واشنطن لأهمية دور السعودية كمنتج النفط وحسب، بل كان يعكس تلهف روزفلت على لقاء القائد الذي وجد القبائل والمناطق بقوة إرادته، وبرز بشكل متزايد كإحدى الشخصيات المتميزة في القرن الحالي، بينما ذهب الملك عبد العزيز إلى اللقاء انطلاقاً من إدراك لأهميته التاريخية، حيث تمت الترتيبات للاجتماع بسرية تامة قبل قمة يالطا ولقائهما، والتي خصصها زعماء الدول العالمية للتخطيط لنهايات الحرب ووضع أسس النظام العالمي الجديد، وتقول المصادر التاريخية أن الملك عبد العزيز كانت تدور غيرة في كسر أحادية النفوذ البريطاني، خاصة بعد وعد بلفور والوقف البريطاني المالي لليهود... حيث كتب إلى رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في تلك المرحلة: لقد سلمتكم وسأساعدكم وأدعم موقف أهلكنا يوماً، ولكن لا يمكن تدمير روحي وشراي كحسبم بالتوصل إلى تسوية مع الصهيونية... أما أميركا فقد كانت في تلك المرحلة حسب «شركة الأطلسي»، تساعد للبحر التي تتخذها الدولة السعودية لصالح تحرير الشعوب العربية للراحة تحت السيطرة الأجنبية.

**الرياض - الوطن العربي**





المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

#### بدء العمل باتفاقية الحدود

#### بين اليمن وعمان السبت القادم

عمان - ق.ن.ا - يبدأ اعتباراً من السبت القادم العمل باتفاقية الحدود الدوالية بين اليمن وسلطنة عمان، وذلك بعد انتهاء الخبراء من ترسيمها.

ومن المقرر أن يقام حفل بهذه المناسبة في المنطقة الحدودية يوقع خلاله علماء البلدين إيذاناً بتسليم كل من الجانبين حدوده.

وسيصدر بيان بهذا الخصوص في كل من مسقط وعمان، حول هذه الاتفاقية.







المصدر : الهيئة للصحف

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٥

## اليمن وعمان تحتفلان بانتهاء ترسيم الحدود

□ صنعاء - من القبال علي عبدالله:

من البلدين انضمت علي اخلاء منطقة الحدود بينهما من القوات والانسحابات العسكرية لكلا الطرفين تأكيداً والتزاماً منهما علي توج الاستطاب الأسفل في ضمن الجوار وإزالة أي عوائق يمكن أن تعرقل مسيرة التعاون بينهما والترايب الأخوي بين شعبيهما.

وقال البيان المشترك انه في هذا اليوم الذي تعان فيه كل من الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان انتهاء أعمال الترسيم الحدودي (-) فإنه أصبحت للبلدين السيطرة الكاملة علي الأراضي التي تدخل في نطاق سيادتهما وفق للتقسيم الجديد للحدود بينهما. وراة أن البلدين وهما يحتفلان بهذه المناسبة ليتميزان بكل صفق بروح الأخوة والمودة التي صانت بينهما وعلى مختلف المستويات السياسية والثقافية طوال فترة محادثات واتجاز ترسيم الحدود بين البلدين ويؤكدان أن ما تم اتجازه بينهما هو دليل علي حكمة وبصيرة تحت دعما القيادتان السياسيتان في البلدين ممثلة بالرئيس علي عبدالله صالح والسفطان قابوس بن سعيد سعياً منهما الي كسب كل أسباب تحول دون اتسباب الخلافات الأخوية والمصالح المشتركة للشعبي العماني واليمني.

بيان صحفي مشترك بمناسبة الاحتفال بانتهاء ترسيم الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان.

وجاء في البيان الذي تسلمت «الصحاف» نسخة منه بالقص انه تم بجمد الله وتوقيفه الانتهاء من ترسيم الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان بدءاً من رأس شربة علي وانتهاء بالنسق الجغرافي ١٩ درجة شمالاً و ٥٢ درجة شرقاً، وذلك تنفيذاً للاتفاقية الحدودية الموقعة بين البلدين في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٢.

وأشار الي انه بمناسبة هذا الحدث المهم في مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين فسيتم اليوم (الاسر) الاحتفال بانتهاء ترسيم الحدود الدولية بينهما وسيتم في مظلة صيرورة الضمنية راع علي البلدين علي شواهد تاريخية لكليهما في المنطقة اينذا يتسلم كل منهما جوده وفق للترسيم الجديد لها.

واعلى البيان ان الجانباً مشتركة متخصصة



## بعد ترسيم الحدود

# صنعاء تغادر بحار العزلة عبر بوابة مسقط

□ صنعاء - محمد علي البليسي :

عبر البوابة العمانية تقرب صنعاء من جديد من جيرانها الخليجيين وتسمى لأن تكون مسقط جسرا لعبور بصار العزلة خاصة أن العلاقات اليمنية العمانية تبقى الأكثر تميزا في المنظومة اليمنية الخليجية. وقد شهدت حدود عمان واليمن يوم السبت الماضي احتفالا بترسيم الحدود وسانت موجة من التفاؤل في الأوساط السياسية اليمنية غير أن مصابري سياسية مستقلة قالت للعالم اليوم إن تفاؤل صنعاء في هذا الصدد مبالغ فيه ورغم الدور الكبير لمسقط في عملية إعادة البناء إلى محاريها فيما يتعلق بتطبيع الأوضاع الخليجية في اليمن خاصة بعد انتهاء العمليات العسكرية في الحرب الأهلية اليمنية الأخيرة.



البليسي



علي صالح

الذي كانت ستقوم بتحويل في اليمن بمبلغ وقدر 22 مليون دولار كما قامت مسقط بأصدار قانون حق اللجوء السياسي ولكنها حتى الآن لم تعلن رسميا سبب تزامنه مع طلب صنعاء من الأنتربول الدولي إلغاء اللجوء على أربعة من السياسيين اليمنيين بتقدمهم على سالم البيض وتسليمهم إلى اليمن وكانت مسقط قد منحت البيض بعض معاونه حق اللجوء

النهائي للحدود اليمنية العمانية حصلت تغيرات عديدة على الساحلين اليمنية والعمانية حيث عقدت اجتماعات متعددة على مستوى القمة بين القيادتين اليمنية والعمانية والتي تعرف باسم اجتماعات صلالة 2 و3 والتي ظلت ملفاتها على الكتمان حتى الآن. مصادر سياسية أكدت للعالم اليوم أن عمان الفت بالفعل مشروع مصنع الفلال

وقد جاء إعلان وزير الإعلام العماني عبد العزيز الرواس أن علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني وأمين عسائم الحزب الاشتراكي السابق اعتزل العمل السياسي بمثابة تخمين عماني لحكومة صنعاء بأن مسقط لن تكون قاعدية لاندللاق أي معارضة لنظامها إلا أن السلطة بدأت تقلل من تعاونها مع اليمن وفسر المراقبين السياسيين موقف القيادة العمانية في ذلك الصبح على أنه أمر مؤثر إلى حد ما في تطبيع الأوضاع الداخلية في اليمن بعد انتهاء العمليات العسكرية وعزز هذا المؤثر إعادة مسقط لعدد من القطع العسكرية اليمنية التي تصل قيمتها إلى حوالي نصف مليار دولار والتي لجأت إلى عمان وكذلك عدد من العسكريين والمهندسين الذين كانوا قد نزحوا إليها قبل دخول قوات صنعاء إلى عدن. وبين انتهاء العمليات العسكرية واحتفال الترسيم





الجمهورية اليوم

المصدر :

١ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السياسي. وهنا تقول مصادر  
دبلوماسية عربية للعالم  
اليوم إن طلب صنعاء رسمياً  
من الانتربول الدول تسليم  
البعض وضع مصداقية حق  
اللاجئ السياسي العماني في  
حرج وربما يمتد هذا الحرج إلى  
بقية الدول الاخرى وخاصة  
الدول الخليجية التي يتواجد  
فيها قادة جنوبيون قروا أثناء  
الحرب اليمنية - اليمنية خاصة  
إذا أعلنت صنعاء رسمياً اسماء  
الدفعة الثانية من المطلوبين بعد  
أن كشفت مصادر دبلوماسية  
خليجية عن استيائها لورود  
اسماء في القائمة الثانية تحول  
عليها القيام بادوار فاعلة في  
تطبيع الاوضاع الداخلية في  
اليمن ولهذا يرى مراقبون  
سياسيون أن العلاقات اليمنية  
العمانية لن تشهد نفس الزخم  
الذي عاشته خلال السنوات  
الثلاث التي اعقبت قيام الوحدة  
والسنتين الاخيرتين منهما على  
وجه التصعيد ويرجع ذلك  
للتناقض الواضح بين ما ترشبه  
فيه صنعاء وما تسلكه على  
المستوى الاقليمي والدولي. فهي  
تريد أن تكون مسقط جسر  
تواصل مع جيرانها وبالمقابل  
فهي تمارس ضغوطاً عليها  
بطلب البعض وبعض معانتيه  
وهذا ما يجعل الجانب العماني في  
موقف حرج.





المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **١٠ نوفمبر ١٩٩٥**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## سياسة خارجية

### نموذج من عمان

منازعات الحدود من القضايا الحساسة في المنطقة العربية، تصرب مجاورها في أعماق التاريخ وتجاوزت همومها الإنكسنة نلو الأخرى والاقتراب منها مضايبة اللعب بالأفهام مع كل مايجعله من خطر الانسجاس في وجه الأطراف المعنية ولأنشء المنطقة العربية عن غيرها في هذه المنازعات التي تنفاوت حينها وتعقيداتنا من منطقة إلى أخرى ولكن بينما سمي الآخرون إلى اللجوء للتحكيم والوساطة، فل هذا الأسلوب عميرا على النفس في المنازعات العربية بل ربما زاد من حدة الأزمة وبلى الأمل مرهوبا بالتهافت المشترك وحسن التوايا والعلاقات بين الشعوب والتبادلات بوصفه أسلوبا ينسجم مع المزاج العربي يستطيع أن يلبى الجليل في العلاقات بشكل أكثر جوى من أى أسلوب آخر

وقد احتفلت سلطنة عمان واليمن منذ أيام قليلة بانتهاء ترسيم الحدود بينهما وتسليم كل منهما المنطقة التي أصبحت تخضع لسيادته وتمكنا من تعيين الخط الحدودى بينهما على مسافة تبلغ ٢٠٨ كيلو مترات من رأس شربة على إلى زمة شحيت وتم الاحتفال فرجة الشعبين التي انعكست في كسات المسرورين على الجانبين وكفاءة العرب راح يلفون القضاة بهذه المناسبة المهمة وتم الاحتفال في منطقة جدروت عند علمى المدين على شواهد تاريخية لكنيهم في المنطقة هي القلعة العمانية في وادي حبروت شرقا والقلعة اليمنية على مرتفعات الوادي غربا. وجاء الانتهاء من ترسيم الحدود نفصدا للاتفاقية الموقعة بين البلدين في أكتوبر ١٩٩٢. وخلال السنوات الثلاث الماضية تضاعفت جهود البلدين في رسم الحدود بطريقة علمية فتمت العملية وفق مواصفات عالية الجودة وباستخدام التقنيات الحديثة في ميدان المسح الأرضى والأرض الجوية لتقساف الحدود المشتركة وتمت الاستعانة بلحدى الشركات العمانية الرادة في هذا المجال بأشراف المدين وماحدث يستحق الإشادة لأنه يعد نموذجا لحل خلافات الحدود بالطرق السلمية وبالتفاهم المباشر بين أى بلدين متنازعين وهو مثلك

يفتح صفحة جديدة لمن في تاريخ علاقات البلدين بل وبانكسنة منطقة الخليج ذاتها. فلاب اصبح مفتوحا لعلاقات طبيعية بين الشعبين تنعكس في ازدياد أوجه التعاون ولم شمل العائلات وتحقيق الأمن وبالمسة لغيرهم هو درس يجب أن يحتذى بدلا من الجدل العقيم والحول الفريدة ولأنك أيضا أنه ستكون له انعكساته الإيجابية في قضايا خلافية حول الحدود بين أطراف أخرى في المنطقة

والعبرة من هذا النموذج هي توافق حسن التوايا والرغبة الصادقة في التفاهم. وعمان من الدول التي تحسب على هذه التفاعلات فولا وفعلها في علاقاتها بالدول الأخرى حيث تحرس على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ومبدأ التعايش السلمي بين الدول، ولأنها لعبت ذلك في قضايا كثيرة سابقا فقد تمسكت حديدتها الصامدة مما يعيد عاصلا رئيسها في ذلك أي تخيلات امام أى مشكلات تواجهها من الاحتلال السافنة في منطقة لانهذا

أمولها كثيرا. أن الحكمة وحسن التوايا وزرع الثقة هي عوامل طيلة بازالة الكثير من المشاكل التي تعكر صفو العلاقات العربية - العربية. وهذا درس من عمان أن يريد أن يرهف السمع ويدير البصيرة لعنا نخرج من محنتنا العربية الزائرة

د . عبد العاطي محمد







## بعد ترسيم الحدود بين البلدين اليمن وعمان تستأنفان قريباً درس تمويل الطريق الدولي

الغرض ١٩ شمالاً وخط الطول ٥٢ شرقاً. وأكد أن الإجراءات التكميلية لتأكيد الحدود الشرائط الخاصة بالحدود بمقاييس رسم مختلفة، ما يشكل المرحلة الأساسية في العمل لترسيم الحدود اليمنية - العمانية. وأوضح المسؤول اليمني أن بوضع الخلفاء الجنوبية بين البلدين دارياً سيحدد في ضوء الأعمال الحدودية للتكميلية التي تسمى الجهات المختصة اليمنية والعمانية إلى تنفيذها بالتعاون في ما بينها. من جهة أخرى علمت «الحياة» من مصادر مطلعة في عدن أن بوقد أعمالاً كبيراً يضم رجال أعمال ورؤساء القطاعات الصناعية وممثلين عن الغرف التجارية سيرور على قريباً لاطلاع على الإجراءات المتخذة لتحويل المدينة إلى منطقة حرة، وإمكانية الاستثمار العربي فيها من خلال إقامة مشاريع خاصة في مجال الاسماك.

وأكدت المصادر أن أكثر من مئة شركة عربية واجمعية تلحمت للاستثمار في المنطقة الحرة. وسما شركات المالمة وبريطانية طرحت مشاريع ساحلية، فيما تلقت شركات اميركية ويابانية واقلية لاند مطار عدن الدولي كمطار للمنطقة الحرة، وأشارت إلى أن شركات استشارية عالمية سيمطابق منها درس هذه المشاريع وإمكانية الاستفادة منها في المنطقة الحرة.

□ صعاء  
من الدال علي عبدالله.

أكدت مصادر حكومية بمدينة ان الدراسات الخاصة بإقامة مشروع طريق دولي يربط بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان، أعنتها شركة «دار الهندسة العربية» وهي شركة استشارية

وأشارت إلى أن التفتت المدة لإنشاء الطريق تبلغ ٨٠ مليون دولار قدمت السلطة منها ٢١ مليون دولار، ويتبع الباقي عن قرض لاستكمال المبلغ. وقالت المصادر أن المسؤولين في البلدين سيجتولن الأسبوع المقبل في إمكانات الحصول على بصفة التمويل للمدة بعملية التفتت في العام المقبل وفقاً لتوجيهات فائدي البلدين الفريق علي عبدالله صالح والسلطان قابوس بن سعيد في اجتماعهما الأخير في صلالة. ويبلغ طول الطريق الدولي المستند من محافظة المهرة اليمنية إلى محافظة صلالة اليمنية ٢٦٥ كيلومتراً

إلى ذلك قال الدكتور محمد عبدالملك العلفي رئيس مصلحة المساحة أن الانتهاء من إجراءات ترسيم الحدود اليمنية - العمانية مطلع حزيران (يونيو) الجاري مثل الإسراع الرابع لتطبيق الأعمال الميدانية لتشييد نقاط وعلامات الحدود على طول مسير الخط بين البلدين، عند نقطة الضيق بين خط





## البحرين تؤكد سيادتها على حواري

□ الممناعة - الحياة

■ اكتمت وزارة خارجية دولة البحرين مجدداً اسم «أن جزر حوار» هي، وكما كانت دائماً، جزء لا يتجزأ من دولة البحرين وخاضعة لسيادتها وسيطرتها وحدها، وأن جزر حوار ليست ولم تكن قط جزءاً من دولة قطر وأن دولة البحرين تؤكد أبشراً أن موقفها وخلافاً لما تدعيه دولة قطر، هو أنه ليست هناك اتفاقية دولية نافذة بين دولة البحرين ودولة قطر تمنح الاختصاص لمحكمة العدل الدولية للنظر في المطالب غير القانونية لقطر.

وجاء ذلك في مذكرة بعثت بها وزارة الخارجية البحرينية أمس إلى وزارة الخارجية القطرية رداً على تصريحات أمير دولة قطر والتي نشرتها صحيفة «الوطن» القطرية الأحد في ٣ أيلول (سبتمبر) الجاري والتي تناولت أموراً تتعلق بالمضات والمشاريع التي يجري إنشاؤها في جزء من حوار ونطرت التصريحات أيضاً إلى الدعوة التي تقدمت بها دولة قطر بصورة متفرقة إلى محكمة العدل الدولية.

وجاء في المذكرة البحرينية أيضاً أن دولة البحرين تود أن تعيد إلى الاعتبار أن دولة قطر التخليقة أعلنت مجدداً بتاريخ ١٥ شباط (فبراير) ١٩٩٥ عن رغبتها في تسوية الخلاف القائم بين البلدين حول الحدود البحرية والمسائل الإقليمية من خلال استمرار جهود وساطة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، كما أن دولة البحرين أعربت بتاريخ ١٦ شباط (فبراير) ١٩٩٥ عن سعادتها لاستمرار الوساطة الكويتية وفي اليوم نفسه أعربت المملكة العربية السعودية لتخليقة عن بالغ ارتياحها وسعادتها بهذا التوجه الإيجابي المشترك للبلدين الخليجين البحرين وقطر، ولذلك فإن دولة البحرين تدين بشكرها من أن تصريحات دولة قطر تشير لخط التقاضي أمام محكمة العدل الدولية ولا تشير على الإطلاق إلى استمرار الوساطة.

وأضافت مذكرة الخارجية البحرينية وهي ما يتعلق بالمضات والمشروع في جزر حوار، فإن دولة البحرين مطلق الحق في القيام بما

أعمال تراها مناسبة على أراضيها الواقعة تحت سيادتها وأن دولة البحرين وشعبها قاما بأعمال الإنشاء في جزر حوار منذ مدة تزيد على مئتي سنة، وخضعت المذكرة لثلاثة دن ما تقوم به دولة البحرين من نشاطات ليس إلا ممارسة لحقوقها المشروعة كدولة مستقلة دون أية نية منها للاضرار بالعلاقات الأخوية القائمة بينها وبين دولة قطر الشقيقة.

وكانت صحيفة «الوطن» القطرية قد نسبت إلى أمير دولة قطر فتحيد حمد بن خليفة آل ثاني قوله رداً على سؤال في شأن ما أعلن في البحرين عن وجود مشروع سياحي لإنشاء فندق في جزيرة حوار «أن ذلك يشكل مخالفة لمبادئ إطار العمل التي التزمها الطرفان والتي لا تجيز القيام بمثل هذه الأعمال ولا ترتب أي اثر قانوني عليها».

وأضافت الصحيفة أن أمير دولة قطر أعرب عن أمه في «أن يسلم الإنشاء في البحرين مع اخوانهم القطريين في الشكاوى مع محكمة العدل الدولية للوصول إلى حل نهائي وعادل لهذا الخلاف بما يحقق مصلحة البلدين والشعبين الخليجين».





المصدر: **التيار النقدي**

التاريخ: **٢٤ تموز ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# أمير قطر: الخلاف مع البحرين يسحب من محكمة العدل إذا نجحت وساطة الملك فهد

□ لندن - «الحيلة»

■ قال أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إن قطر على استعداد لسحب الخلاف الحدودي القائم بينها وبين البحرين من محكمة العدل الدولية، متى نجحت الوساطة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في إيجاد حل مقبول بالنسبة للبلدين.

ومدت تلك إشارة من أمير قطر إلى أن بلاده لا تزال مستعدة بالوساطة السعودية بينها وبين البحرين. ودعا الشيخ حمد في مقابلة وزعناها أمس وكالة الأنباء القطرية، وأجرتها معه وكالة الأنباء العمانية،

إلى «الاستفادة من التحديات الأمنية الكبيرة والاختبارات الصعبة التي واجهت منطقة الخليج لتتلافى تكرار ما حدث وأسد الفرائح أمام التكتلات الأجنبية والتوترات الداخلية».

وأعرب عن اعتقاده بأن الوضع بات يقتضي مراجعة عاجلة للأساليب القائمة وراء الخلافات والمشاكل العالقة بين دول المنطقة وأولها الملف للشلك المتعلق بالحدود والذي يعمل في كثير من الأحيان قنابل موقوتة تهدد استقرار المنطقة بأسرها، وأمنها. مؤكداً أن الحل لمشكلة الحدود هو المفاوضات والوساطات أو اللجوء إلى القضاء الدولي كخيار أخير.

وعن الخلاف القطري - البحريني قال: إن الموضوع معروض أمام محكمة العدل الدولية، ورغم ذلك فإن دولة قطر على استعداد لسحب الخلاف من المحكمة متى نجحت الوساطة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في إيجاد حل مقبول بالنسبة للبلدين.

وعن الوضع الحدودي بين قطر والمملكة العربية السعودية قال: إن الحوار مستمر والاتصالات جارية في هذا الصدد للتوصل إلى تسوية للحدود بما يرضي الطرفين، وأعرب عن ثقته في حكمة خادم الحرمين





## المصدر: الحياة الجديدة

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٨٥ ٢٠٢٨

التربويين وحرصه على مصالح البلدان الشقيقتين،  
لرأى أن دول المنطقة أصبحت اليوم في حاجة إلى استراتيجية أمنية  
وبلغانية مشتركة تقوم على أساس التنسيق والتكامل والاستفادة من الإمكانيات  
والقدرات المتاحة لكل دولة، وأن دول المنطقة مطالبة الآن وأكثر من ذي

قبل بالاستخدام بفعالية الشدية بمفهومها الشامل وتوسيع قاعدة المشاركة  
الوطنية لأن ذلك من شأنه أن يعمل على ترسيخ شعور المواطن بالانتماء إلى  
الوطن ويجبر عليه طاقات الإبداع وكلها عوامل مهمة تعمل على ترسيخ دعائم  
الآمن والاستقرار.

وأعرب عن اعتقاده بأنه مطالباً بعقد الموقوفات التي تحد من فاعلية مجلس  
التعاون الخليجي لأن يكون بإمكان المجلس القيام بجليل الأعمال التي  
تستجيب كاملاً لمتطلبات شعوبه.

ودعا إلى مزيد من التفعيل للعمل المشترك ومزيد من الجهد المبذوث  
للمباشرة بإزالة ما يعترض مسيرة المجلس من معوقات حتى يتذرع خطوته  
ببسر وقلة وأطمئنان نحو التكامل في كل المجالات تحليفاً للقطاعات شعوبه  
وأملها.

ذلك أعرب عن أمله بأن تشهد القاعة المغلقة لقاعة دول مجلس التعاون الدول  
الخليج العربية في سلطنة عمان جية في الطرح وفي رسم استراتيجية عملية  
جديدة للمستقبل كخطة في تطوير التعاون المشترك وفقاً للمبادئ الإسلامية  
والصحيح التي قام عليها المجلس، وأن تكون القمة الثالثة النوعية الكبرى  
لتواصل بعد ذلك المسيرة عزيزة مسافة نحو بلوغ ما تصبو إليه شعوب دول  
المجلس من أهداف نبيلة.

وأنه من الوالت جان وفي هذه المرحلة المصرية التي تدر بها الأمة العربية  
لأن يسمى الجميع خليفاً في تنقية الأجواء العربية وتحقيق المصالحات، معرباً  
عن يقينه بأن ذلك لا يتأتى إلا بمزيد من التفاهل ومزيد من التعاون كقناة  
والعمل المشترك انطلاقاً من سلامة القنية وصقل الرغبة وعمق الإحساس  
بالمسؤولية القومية.

ونبه إلى أنه من دون المصارعة إلى السعي لكبح هذه الأهداف فقد  
يجد الحرب أنفسهم في حال استمرار من القنية والشفقة، وأخيراً دالاً أن  
الشيء الإيجابي الذي يداناً نفسه هو سماع مزيد من الأصوات الجيدة التي  
تدعي بهذا التوجه القومي.

وجدد تأكيد دولة قطر لعملية السلام في الشرق الأوسط مؤكداً في هذا  
العهد «الحاجة الشديدة للمنطقة إلى لحلال سلام دائم وعادل يحقق مصالح  
جميع الأطراف.

وأعرب عن مثقله إلى التزام هذه العملية على جميع المصالحات وبخاصة  
المعسررين السوري واللبناني، وقال «أن هناك أفكاراً مطروحة للبحث في  
مشروع لتفكيك الغاز القاري إلى الزئبق وأسر اللين» مشيراً إلى أن دولة قطر لا  
تضام في وصول الغاز القاري إلى إسرائيل بعد اتمام عملية السلام الجارية  
الآن.

وعن العلاقات القطرية - اليمنية أعرب عن ارتياحه إلى رؤية المصالحات  
المتمثلة بين دولة قطر وسلطنة عمان الشقيقة نموذجاً يحتذى به ويظهر بظلال  
من الخير للشعبين الشقيقتين، منها ما يحرصه السلطان قابوس على رعاية هذه  
العلاقات وتزويدها. كذلك أعرب عن تطلعه إلى توسيع نطاق التعاون بين البلدين  
في مختلف الميادين مؤكداً «أهمية الخطوة الأخيرة التي تسلك في توقيع  
اتفاقية بين البلدين لتفكيك المنطقة الشخصية.

وقال أنه تجرى حالياً اتصالات بين دولة قطر وبولة الإمارات العربية  
المحددة في شأن السماح لمواطني البلدين بالتفكيك بالمطابقة للشخصية معرباً  
عن أمله بأن يتحقق ذلك قريباً.

وأشار إلى أن دولة قطر جارت منذ شهور عدة إلى السماح لمواطني دولة  
الكويت بدخول قطر بمطابقة الشخصية، ولكن دولة الكويت لم تحصل قطر  
بالمثل حتى الآن. وأعذر أن الوقت قد حان لتعميم هذه الخطوة بين دول  
مجلس التعاون الخليجي «تحقيقاً لرغبة شعوبها في تدعيم أواصر الترابط في  
ما بينها.







تغلبننا على الفتنة ولن ينال أحد من استقرارنا

# أمير البحرين لـ «الحياة» : نرحب بوساطة السعودية لحل الخلاف مع قطر

□ المنامة -  
من بارة علم الدين:

باعتبارها قضية أساسية لتعاقب  
السلام الشامل والحمل في  
المنطقة.

ورداً على سؤال عن قصة مجلس  
البحرين لدول الخليج العربية التي  
ستعقد في مسقط مطلع الشهر المقبل  
وتتخللها قال: «إن البحرين تتطلع  
إلى القمة بتفائل كبير باعتبارها  
فرصة طيبة للتسليم ودراسة قضايا  
المنطقة والتباحث في أمور البيت  
الخليجي بروح الأخوة الصالحة التي  
تراهي مصالح الجميع».

وأكد موفد بلاده من الوساطة  
السعودية حول الخلاف الحدودي بين  
البحرين وقطر واعتبره موقفاً  
واضحاً يتكفح بالترحيب الدائم  
بالوساطة السعودية الفريضة.  
فالبحرين تؤيد دائماً حل خلافات

الأخوة بالطريق الودية والسليمة.  
ورداً على سؤال عن الوضع  
الدخلي في البحرين قال الشيخ  
عيسى طلق قطعاً شوطاً طويلاً لبناء  
بلادنا وتحديثها، وتم ذلك بفضل  
جهود أمثاتها المخلصين ورغبتهم  
في تطوير بلادهم. وبفضل تماسك  
هذا الشعب البحريني، تمكننا من  
القفز على الفتنة التي حاول البعض  
إشغالها.

وأضاف: «إننا لن نسمح لأحد بأن  
يحاول النيل من منجزات هذا الشعب  
أو تخريب مشائته أو تقويض مسيرة  
بلادته وأمنه واستقراره». وأعرب عن  
سعادته بعودة الأمن والاستقرار إلى  
البحرين، وقال أنه لا بد من التركيز على  
عملية البناء لإعمار ما دمرته الحرب  
الطويلة البغيضة.

■ أعرب الشيخ عيسى بن سلمان  
ال خليفة أمير دولة البحرين في لقاء  
مع الحياة، عقد معه في قصر الرفاع  
امس عن بالغ أسفه لحال الانقسام  
والاختلاف في الآراء التي تسود الأمة  
العربية. وقال أنه يشعر بالمرارة وهو  
يستمتع إلى استحقاق أمين رئيس  
الوزراء الإسرائيلي يعلن أمام الوفود  
المشاركة في قمة عمان الاقتصادية  
دائه لنام من القدس عاصمة  
اسرائيل.

وأضاف الشيخ عيسى بن  
الخير كسات ومستقل أرضاً  
للمقيمين الاسلاميه. وأنه لا بد من  
التفاوض الجدي على وضع القدس





# أسرار الساعات الأخيرة في مسقط

## اجتماع مفاجيء لأميري قطر والبحرين حول الحدود

□ مسقط - محمد السيد

الدولية.. وقال مصدر خليجي بالامانة العامة للمجلس تطبيقا على الاجتماع: انه بداية طيبة للحوار وإزالة الجمود الحال في القضية خاصة بعد أن اتضح أن جهود الوساطة المبذولة لم تحقق تقدما يذكر لتصلب البلدين في مواقفهما وإصرار دولة قطر على أن تكون الأولوية للتكثيف الدولي.

وأكد المصدر أن قضية الخلافات الحدودية بين دول المجلس لم تكن موضوعا للحوار خلال جلسات المؤتمر لذلك لم يأت ذكرها في البيان الختامي للمجلس.. وإن كان قد أكد أنه تمت

إثارتها في اجتماعات قادة المجلس الثنائية. وتشير مصادر خليجية إلى استياء عماني شديد من انسحاب قطر في الجلسة الختامية. وقد اتضح هذا الاستياء في رفض سلطات الأمن السماح للوفد القطري بالمغادرة إلى المطار مباشرة بعد انسحاب الوفد. وعملت ذلك بضرورة اتخاذ إجراءات أمنية معينة لسفر الوفود ضمن جدول زمني محدد بعد انتهاء اجتماعات القمة.

ووفقى انسحاب الوفد القطري على كل أخبار المؤتمر.. وقصر البعض هذا القرار بأنه أسوأ ضربة وجهت إلى المجلس في سنواته الأخيرة وأنها تشير إلى تطور سلبي في أسلوب التعامل في القضايا الخليجية. ■

قبل اعلان قطر قرارها بالانسحاب من الجلسة الختامية لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح آخر أيام القمة. دبت ملامح نشاط غير عادي في جناح الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين. وتحرك العديد من أعضاء الوفد البحريني ليطالبوا بإخلاء الطرقات من رجال الإعلام ومن المصورين بصفحة خاصة.. وتحرك عدد من رجال المراسم بالديوان الأميري البحريني لتنفيذ الأوامر.

وما هي إلا دقائق حتى كان أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في طريقه إلى داخل جناح الشيخ عيسى ليتبادل العناق والقبلات.. ويبدأ اجتماع مغلق بين الاثنين استمر لمدة ساعتين وانضم إليه وزيراً خارجية البلدين. وخلال انقضاء الاجتماع توافد عدد من الصحفيين الذين شعروا بمدى أهمية هذا الاجتماع الذي يعد الأول بين الأميرين منذ تولي أمير قطر السلطة..

ورفض أعضاء الوفدين الإدلاء بأي تصريح حول مآلات الاجتماع وإن كانت بعض المصادر القريبة من الوفدين قد أكدت أنه للمرة الأولى يجرى حوار بين الأميرين حول المشاكل الحدودية الملحة بينهما والمعرضة حالياً على محكمة العدل





## امير البحرين لـ «الحياة»: رحبت وأمير قطر بالوساطة السعودية

عن المتابعة من جهاز الخازن

اتفاق الدول الخمس الأخرى في مجلس التعاون على اختيار المرشح السعودي السيد جميل الحجيجان، أميناً عاماً لمجلس التعاون، خلفاً للشبح فيصل بن الفاسمي في وجه المرشح القطري، وقال: «إن الإجماع تم في آخر لحظة بعد أن كانت قطر عرضت ما اعتبرت أنه مخرج من الأزمة عرضها الجديد للأمين العام الحالي سمة واضحة يتم بموجبه اختيار خلف له، ولكن عندما لم يؤخذ وجهة نظر قطر انسحب الشبح بعد. وسئل أمير البحرين عن الحوادث التي شهدها البلاد في الأشهر الأخيرة، فقال إنها «مستعصية» وأصناف متهمها جهات خارجية بذارتها.

● دل يسي مدا إيران\*

أنا أقول من الخارج.

● دل منك اتصالات مع إيران\*

معم

وقلت للأمين إنني سمعت في الإمامة أن هناك تفكيراً في احتمال انتخاب نصف أعضاء مجلس الشورى وتعيين نصفهم الآخر، كرد على المطالب التي طرحت أخيراً، فقال:

\* - في الصفحة (٦)

■ قال أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير أمه الشيخ حمد بن خليفة، على هامش تجمع الحبيب الذي عقد في مسقط، مساء ١٢ أكتوبر، التي شهد

الأمير وحسن الشيخ عيسى يرد على مسألة مسؤولية من رئيس تحرير الحياة، بهر، رئيسة خاصة مع في الديوان الأجنبي.

رسائل الشيخ عيسى دل حدث مع الشيخ حمد في الحلف الحدودي بين البلدين فاجاب: «إن الإجماع كان ودياً، ولكننا لم نبحث في أمور محددة عن الحلف القاعد وإنما في كل ما يهم بلدينا.

وقال أمير البحرين رداً على سؤال آخر إنه والشيخ حمد رجا الوساطة السعودية لحل الخلاف، وذلك في الاجتماع المعلق لقادة دول الخليج خلال القمة، وسئل هل هناك تطورات فاجاب: يرجو ذلك.

ومحدث الشيخ عيسى رداً على سؤال آخر عن انسحاب أمير قطر من الجلسة الحامية احتجاجاً على





الحياة اللبنانية

المصدر :

للبحوث والتدريب والمعلومات

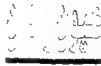
التاريخ :

٩ شهر ١٩٩٥

إنه لا يوجد هذا التفكير في الوقت الحاضر ولكن هناك اتجاهات إلى زيادة صلاحيات مجلس الشورى بشكل تدريجي وإذا تزامن ذلك مع انفتاح إعلامي قوي فهو سيحطي المواطنين صورة أفضل عن دور المجلس وما يؤديه من مهمات وواجبات. ولعل الأمر إن شمة ترتيبات للإصلاح في المندوبات لزيادة مشاركة المواطنين مهمتها أن تؤدي إلى انتخابات بلدية. وثوقعت مصادر رسمية في المنامة أن يعلن الأسير عفواً عن بعض المحكومين في مناسبة العيد الوطني الأسبوع المقبل، إلا أنها أكدت أن هذا تقليد معروف في مثل هذه المناسبة ولا علاقة له بالإحكام والمحاکمات الجارية







بحر الصحافيين، شعر بمنزل ما تقول قصة قديمة عن صاحب سيارة جديدة تناوبته مشاعر متضاربة، وهو يرى السيارة تهوي في وادٍ وراء المقود حماته وتتسارب مشاعر الصحافي عندما تختلف دولة عربية مع ثانية أو ثالثة، أو أكثر، فاختلاف هذه الدول يوفر له فرصة نشر الغسيل الوسخ على صفحات جريته بدل السطر، ما يرفع التوزيع، ولكن الصحيفة العربية عادة ما تزوج ضحية الخلاف فهي لا يمكن أن تعتبر محايدة، وإنما تعاملها الحكومات العربية على طريقة جنو موستر دالاس «من ليس معنا فهو ضدنا» كتبت ما سبق مع خلفية اداعة تلفزيون قطر مغالبة مع معارضين، أو منشقين، بحرينيين، ويعد أن سمعت أن التلفزيون البحريني قد يستضيف الشيخ خليفة بن حمد في مقابلة سياسية مهمة

وكما أسلفت، يهتما كصحافيين أن تختلف الدول العربية لمرجوح صحفنا، ولكن نهتما أكثر مصلحة قطر والبحرين وكل دول الخليج، لذلك نفضل أن تتفق هذه الدول وتتعاقد بدل أن تتعاضد، حتى مع خوفنا من أن يكون اتفاقها على حسابنا وليس سهلاً في موضوع قطر والبحرين أن نقول «وكتبتنا عليهم فيها أن النفس بالنفس، والعين بالعين، والأنف بالأنف، والأذن بالآذن، والسن بالسن» لأننا سنخجل في مناعة تاريخية، وكل طرف لا يعود إلى حادث، حتى يصود الطرف الآخر إلى حادث قبله، وهكذا، لإثبات أن الباري أعظم

ولكن إذا تجاوزنا التاريخ والجغرافية، بما فيها الخلاف الحدودي المعروف، إلى ما نحن فيه، فإننا نجد أن الجانب البحريني يدرس خياراته في الرد، بما فيها استضافة الشيخ خليفة بن حمد، على التلفزيون ساعة، أو في البلد أياماً وشهوراً بدل زيارة عابرة، وترك الباب مفتوحاً له على مصراعيه للعمل السياسي، وهم يقولون تبريراً لمثل هذا الموقف أنه ممارسة سياسية طالما أن الإعلام القطري لا يمارس حريته الا ضد البحرين والمملكة العربية السعودية.

ونتمنى أن تعد الحكومة البحرينية إلى عشيرة قبيل الرد، ونتمنى أن تقدر حكومة قطر أنها ستعامل كما تعامل، وأفضل كثيراً من معالجة وضع سي، عدم ترك الوضع يسوء إلى درجة يحتاج معها إلى علاج، فقد يتطور الأمر إلى درجة أن يتسع الخرق على الراقق، ولا تعود الأطراف تصرف مخرجاً من باب لم تود ولوجه أصلاً.

ماذا نقول بعد؟ هناك مستوى من العناد والجسارة في السياسة القطرية نرجو أن يوجه إلى غير الأخوة الجيران، وهناك شعور في بعض الأوساط البحرينية بأن القابلية للتفريونية قد تكون تلك القشة الأخيرة للخرفانية، وأن لا بد من إجراء عنيف رداً على التجاوز القطري الأخير.

ووجدت من متابعي هذه القضية أن ثمة توجهاً بحرينياً نحو المواجهة، بل أن هناك تياراً يقول أن المواجهة كانت يجب أن تبدأ قبل سنوات، وإنما لو بدأت في اليوم الأول لما وصلت الأمور إلى





ما هي عليه اليوم.  
هذا التيار تعبر عنه قصة شعبية، سمعتها من جديده، عن عيال  
جازوا الى ابيهم «الشباب»، وقالوا له «الناس قتلوا كليتنا» ورد  
ابيهم «اقتلوا قاتل الكلب» وقال الأولاد ان اباهم خرف وتركوه.  
فكيف يقتلون إنساناً لأنه قتل كلباً. وعاد الأولاد الى ابيهم بعد  
ذلك يشكون «الناس احرقوا زرعنا» ورد ابيهم «اقتلوا قاتل  
الكلب». وهم فكروا مرة اخرى ان اباهم شاب وخرف. ومرة اخرى  
وعاد الأولاد الى ابيهم يقولون «الناس طعموا على سور بيتنا  
ودخلوا على حريمنا» وقال ابيهم «قتل لكم ان تقتلوا قاتل الكلب  
فلم تسمعوا كلامي. لو انكم قتلوه لما دخل الناس على حريمكم»  
وفي حين يستفيد كصحافة وصحافيين من أي قتال أو خلاف،  
إلا أننا نقدم مصلحة البحرين وقطر على مصلحتنا، ونتمنى لهما  
اتفاقاً خيراً

جهاد الخازن





المصدر:

٢٠١٦

التاريخ:

للبحوث والتحريب والمعلومات

## البحرين لاتزال تشترط اللجوء الى محكمة العدل الدولية لتسوية نزاعها مع قطر

□ الخاتمة - الحياة

مهنياً تقدم به الطاقم القانوني الجديد للمثل لنواة البحرين لتعميد الموضع المصلي قرار المحكمة الصادر في ديسمبر ١٩٩٥ (يوليو) ١٩٩٥ من شريط (أبواب) ١٩٩٦ إلى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦ حتى يتمكن من دراسة هذا الخلاف من جميع جوانبه للتسوية.

أخيراً، إن دولة البحرين احتراماً لقام خدام البحرين الشريفيين الملك فهد بن عبد العزيز، بأعذاره الوسيط في حل هذا الخلاف، قد رث طوال هذه المدة إعطاء الفرصة كاملة ليعتني المحكمة الكريم أن يسهم في حل هذا الخلاف بروح الأمانة والتضامن وحسن الجوار ولم ير في التضييق في حل الخلاف أمام محكمة العدل الدولية أو غيرها من الوسائل الاضطهاد لا ينبغي، لاعاقة جهود هذه الوساطة الأخيرة من أن تبلغ مصلها للتشاور باعتبارها الحل الأمثل في ضوء القيم العليا التي قامت عليها أسس التضامن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبذلك ترى أنه ليس حساساً ولا مصداقاً ما جاء في بيان وكالة الأنباء القطرية من أن دولة البحرين قد قرّبت من موقفها السابق من محكمة العدل الدولية، أو أن هذا يؤكد صحة الموقف القطري.

إن دولة البحرين كانت وما زالت عند موقفها المستند على أسس الحق والعدل والمصالحة في أن محكمة العدل الدولية مؤهلة للنظر في الخلاف بين الدولتين إذا كان النظر في القضية لها شأن سيستلزم كافة أوجه الخلاف بما فيها سيادة البحرين على منطقة البحرين، باعتبار أن النظر في القضية على أساس المطالب القطرية لقطر يتعارض تعارضاً صارخاً مع أسس الحق والمنطق والعدل ولا يصح مجرد القول به.

■ نفت البحرين أمس أن تكون قد عدلت عن موقفها القاضي باللجوء إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي لتسوية نزاعها الحدودي مع قطر.

وبلغت وكالة الأنباء الخليج عن مصدر بحريني مسؤول قوله أن ما أوردته وكالة الأنباء القطرية الأمين المصلي عن اجتماع رئيس محكمة العدل الدولية في لاهاي يمثل من وكيل وزارة الخارجية بدولة البحرين وزير العدل بدولة قطر، بينهم بعدم الثقة وبالتشاور والتفهم لوقف هذا الاجتماع وبالتالي بطلان ما انتهى إليه هذا البيان من نتائج. للاستماع الأتية.

أولاً، إن دولة البحرين لم تتقدم في هذا الاجتماع لإعلان قبولها بقرار محكمة العدل الدولية وتخليد قراراتها وتطبيق إجراءاتها كما جاء في هذا البيان، بل أن دولة البحرين قد سجلت في هذا الاجتماع موقفها الثابت والراسخ منذ بداية نزاع الخلاف الحدودي بين البلدين لها نقيض النظر في الخلاف أمام محكمة العدل الدولية إذا توافرت جميع الأسس القانونية ومبادئ الحق للنظر في هذا الخلاف والمتمثلة في أن تقوم هذه المحكمة بالنظر على أوجه الخلاف بين البلدين شاملة مطالبة البحرين بالسيادة على منطقة الزبارة باعتبارها ملكاً مباحداً حقيقياً لا شبهة فيه ولا مناص من الالتزام به.

وهذا ما أكدته دولة البحرين في رسالتها الأخيرة لدولة قطر وأم تعرضت عليه قطر في رسالتها الجوابية، كما أن هذا ما أكدته البحرين لمحكمة العدل الدولية في هذا الاجتماع وغيره من الاجتماعات. ثانياً، إن هذا الاجتماع مع رئيس محكمة العدل الدولية تضمن طلباً





## طالب بسحب الخلاف الحدودي من محكمة العدل ولي عهد البحرين يقترح «تحكيمياً سعودياً» مع قطر

□ العمارة - الحياة

أكدت تمت تسوية المسائل الحدودية بين معظم دول مجلس التعاون بأسلوب التفاهم الأخوي والتوافق الخليجي الميثاق من إقامة الاتفاقيات في المنطقة فامدا بتفرد موضوع الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين بتوجه مختلف يخرج عن إطار مجلس التعاون إلى أجواء المداخلات الخارجية بالقضايا أمام محكمة العدل الدولية. كيف يمكن تبرير ذلك خليجياً وعربياً؟

أجاب الشيخ حمد بن خليفة الخليجي: فإن دولة البحرين جاءت على تكليف وجوب حل الخلاف ضمن إطار التفضيل الخليجي ووفق موازين الحق والعدل، وهو ما أوشحته بجلاء نام أمام المحافل الدولية ولي الميثاق الرسمية وحتى

دعا ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قطر إلى سحب قضية الخلاف الحدودي بين البلدين من محكمة العدل الدولية، معتبراً أن الحل الأمثل هو التفاوض المباشر بين الطرفين التفاوضي، أو أن تطور الوساطة السعودية إلى مستوى تحكيم ترعاه المملكة العربية السعودية، باعتبارها الوسيط الأول، وتحت مظلة دول مجلس التعاون الخليجي. وقال إن هذا الخيار سيكفل تسوية الخلاف ضمن الإطار الأخوي، بعيداً عن المؤثرات والمداخلات الأجنبية.

وجاءت دعوة الشيخ حمد في معرض رده على سؤال لوكالة الأنباء الخليجية التي وجهته كالآتي:







أمام محكمة العدل الدولية، والمطروح - يقيناً - أن دولة قطر الشقيقة هي التي نالت الخلاص إلى محكمة العدل الدولية في لهاي في وقت كانت الوساطة الأخيرة لخدام المرحومين الشرفيين في ميديها لأن ترى الدور وتحمي لكل ذي حق حقه ضمن إطار التضامن والاندماج في ميديها لأول الخليج العربي. ولأن على اعتقادنا أن الهامسة لا تزال قائمة للعودة بموضوع الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين إلى إطاره الأخوي والخليجي المتضخم مع إرادة الالتقاء وتطلعات شعوب المنطقة. وبمعصيات وأحنا خليجي والعربي باستقلال عن المؤثرات الخارجية وعن توجهات النظام الدولي بين الالتقاء ونحن في البحرين نلتقي مع التوجهات المحكمة التي عبر عنها جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الشقيقة

ورئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون في ما يتعلق بالقضية الحدودية الأخوية المستندة إلى روح التفاهل والتفاهل.

وأكد بأن من فوايت البحرين الأسرانية اعتبار مجلس التعاون المرجع الأول لبت شؤون البيت الخليجي وتسوية الخلافات بين اعضائه لمصلحة الجميع. وبمستند الإعراب بهذا الصدد، عن تأييد البحرين للام دعوة لخدام المرحومين الشرفيين الملك فهد بن عبدالعزيز إلى تفعيل مجلس التعاون ووضع مناسبة لذكر تأسيسه بما يستجيب لتطلعات الحاضر والمستقبل ويضع مبادئ التضامن والاندماج موضع التنفيذ.

وأضاف: نحن ندافع بكل تقدير واعتزاز ما يعطيه الالتقاء في دولة قطر من تأييد ودعم للتضامن الخليجي في إطار مجلس الأملين وتجاوزاً صفحة الماضي وهذا سيهدد الطريق أمام الجميع لاتخاذ الخطوات والمواقف العملية لجعل الأمل حقيقة واقعة. وفي ما يتعلق بالخلاف الحدودي بين قطر والبحرين فإن العمل الأمل في تفرغنا هو التفاوض المباشر بين الطرفين الشريكين لتسوية هذه المسألة العالقة بينهما. أسوة بما حدث بين الالتقاء من حلول أخوية وأسوة بما يحدث في عالمنا المتحضر بين أي جانيين حريصين على توافق عرى التعاون بينهما لمصلحة شعوبهما. أو أن نشق الوساطة السعودية إلى مستوى تحكم نزاع المملكة العربية السعودية. باعتبارها الوساطة الأولى ونحت مظلة دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا سيكفل تسوية الخلاف ضمن الإطار الأخوي بعيداً عن المؤثرات والمداخلات الأجنبية. واعتقد لا نرى أنه من الطبيعي الحديث عن وساطة سعودية بينما القضية في واقع الأمر هي لدى محكمة العدل الدولية. فهذا يخلق إزدواجية في معالجة القضية. وهذا ما جعل من أسر الوساطة يوماً ما مجرّد مقل أو غطاء للقاضي الدولي أو المتكويح بالجوء إليه في أي مرحلة من مراحل سير القضية.

وأضاف: الطبيعي في نظرنا، ضمن هذا التوجه أن يتفق الطرفان على التحكم السعودي للقضية بتأييد خليجي في إطار مجلس التعاون. مع سحب قطر الدعوى من محكمة العدل الدولية كي يتسلسل للمجال كلاً - بولفته والبيئة - لتحكم خليجي مخرج ضمن إطار البيت الخليجي. وخلفاً لروح ميثاق مجلس التعاون وما وضعه من مبادئ وأليات بهذا الصدد.

وأخيراً أن هذا هو أبرز الخيارات المتاحة ضمن الإطار الخليجي بحكم تاريخ الصداقة الحميمة للمملكة العربية السعودية في هذا الشأن. أما إذا لم تتجاوز قضية قطر إلى هذا النمو المحدد، فإنه يمكن التنازل بين الالتقاء في صيغة تحكم مشترك أوسع داخل إطار المجلس. لينضج التحكم الخليجي

المشترك مجرّد مخرج وتوجه تسييساً. وخلفاً إلى القول: بأنا كان الخيار الذي سنخلف عليه في ظل هذا التوجه الخليجي الأخرى. لأن احتكامنا إليه سيكون المحك لعودة التضامن الخليجي ومدى الالتزام به ولعل من المصطلحات الآن. أن حل هذا الخلاف وإمالة ضمن الإطار الأخوي هو الدليل الصلي على التضامن بين دول المجلس. أما نقل الخلاف ليدلّس محل خارج المجلس فهو تدبير التصح لا يسمح لكه تعالى. ونحن نلح بأن جميع الالتقاء وعلى الأخص الالتقاء في دولة قطر سيهيئون بكل إخلاص ووطنية لتحقيق هذا التطلع المشترك لولدتا وشعوبنا.





رأى ١٩٩٦

تليخ

للبحوث والتدريب والمعلومات

## مباحث سعودية لحل الخلاف القطري - البحريني

□ الرياض - الحياة

■ علقت «الحياة» من مصدر وراعي خليجي امس ان مصابي سعودية جديدة ستجبل خلال الأسابيع القليلة المقبلة للتوسط بين قطر والبحرين في شأن النزاع الحدودي بينهما. وتشر المصادر أن الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي سيقدّم التحرك السعودي الهادف إلى طرح أفكار جديدة لحل الخلاف الحدودي بينهما بشكل يرضي الطرفين. وحتى الآن تدرس الرياض سبل التحرك الجديد للتوساط بين البلدين وتوقع المصدر الخليجي أن يزور الأمير سلطان من عبد العزيز النوحة قريباً.

من جهة أخرى رفض وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني دعوة ولي العهد البحريني الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى سحب الخلاف الحدودي القطري - البحريني من محكمة العمل الدولية والقبول بالتفاوض المباشر أو التحكيم وصرح الوزير القطري في الرياض بأن بلاده

لا تسحب قضية خلافها الحدودي مع البحرين في شأن جزر حوار مع محكمة العمل الدولية في لاهاي لميل التوصل إلى حل ودي يرضي الطرفين، وقال «إن القضية ستبقى مطروحة أمام محكمة العمل الدولية وإن الباب ما زال إلى الآن مفتوحاً أمام الوساطة السعودية». وأضاف «وإذا وجدت المحكمة العربية السعودية حلاً يرضي الطرفين يمكن سحب القضية المعروضة أمام المحكمة». وأشار وزير الخارجية القطري في معرض لقائه قطر مع البحرين خلال قمة الدوحة عام ١٩٩٠ والذي باتفاق الطرفين على أن القضية سترفع إلى محكمة العمل الدولية في حال عدم التوصل إلى اتفاق وأن قطر تقبل بأن تبذل المحكمة مساعدتها في هذا الشأن. واستغرب الوزير القطري عن دعوة ولي عهد البحرين لسحب القضية من أمام محكمة العمل بعدما كانت البحرين وافقت قبل شهرين على عرض القضية على المحكمة. وكان ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قد دعا يوم أول من امس إلى سحب قضية الخلاف الحدودي بين بلاده وقطر من محكمة العمل الدولية مستنداً إلى الحل الأمثل هو في «التفاوض المباشر بين الطرفين الشقيقتين» أو «أن تتطور الوساطة السعودية إلى مستوى تحكيم شرعي السعودية باعتبارها الوسيط الأول وتحت مظلة مجلس التعاون الخليجي».





## البحرين تطالب قطر بسحب دعوى النزاع على جزر شت الدبل وهوار من محكمة العدل

القضية في إطار مجلس التعاون الخليجي مع سحب قطر للدعوى من محكمة العدل لانساح المجال امام التحكيم الخليجي لتسوية النزاع واخلاف أن الحل الأسفل يكمن في إحصاء محادثات مباشرة بين البلدين، موضحاً أنه إذا لم تتبلور صيغة الحل على هذا النحو المحدد - الوساطة السعودية - فإنه يمكن النظر في صيغة تحكيم مشترك أوسع داخل إطار مجلس التعاون الخليجي



جاسم بن جاسم

وكشفت قطر قد أعلنت في أكتوبر الماضي استعدادها لسحب الدعوى التي رفعتها لمحكمة العدل إذا نجحت الوساطة السعودية في حل مزاعمها مع البحرين على جزر حوار وجزيرة شت الدبل.

المنامة . وكالات الأنباء: دعت البحرين قطر إلى سحب الدعوى التي تقدمت بها إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن النزاع بين البلدين على جزر حوار وجزيرة شت الدبل والقبول بوساطة المملكة العربية السعودية لتسوية النزاع. وأكد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي عهد البحرين أن بلاده ترى ضرورة حل الخلاف الحدودي مع قطر في إطار التماسك الخليجي ووفق موارير الحق والعقل وأن ما أودعته المنامة في بياناتها الرسمية وأسماء المحافل الدولية، ومحكمة العدل

وقال ولي عهد البحرين في بيان لوكالة انباء الخليج إنه من الطبيعي أن يتفق الطرفان على التحكيم السعودي





### البحرين تؤكد رغبتها في حل النزاع مع قطر في إطار مجلس التعاون

■ العاصمة - الحياة - قال وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، إن أفضل وأحكم السبل لحل الخلاف بين القطر وبين دول مجلس التعاون الذي ترعاه المنظمة العربية السعودية ويأتي تحت مظلة مجلس التعاون، حيث يعطي هذا الأسلوب الفرصة للحل الذي يرتضيه الطرفان ويأتي بعيداً عن المؤثرات الخارجية. وأكد وزير الخارجية البحريني أن التصريح الذي أدلى به ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة هو مبادرة انشوية تهدف إلى تخفيف الاجواء وتخلق الظروف المناسبة التي تؤدي إلى الحل الأنسوي في إطار مجلس التعاون ويزيح الأوسر الواحدة التي تجتمع بين دوله وشعوبه، وأضاف معافياً على تعليق وزير خارجية دولة قطر حول التصريح الذي أدلى به الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في شأن الخلاف البحريني - القطري أنه «منطوقاً من ذلك فإنيؤكد أن هذه الدعوة صامدة وتستهدف حل الخلاف بدعم ومساندة من الإنسقاء في دول المجلس الذين يهمهم جدا إزالة كل المسائل الخلافية التي تعيق مسيرة المجلس».







المصدر: .....  
رام

للبحوث والتدريب والمعلومات

التعليق: .....  
٢ يونيو ١٩٩٦

### البحرين تجدد دعوة قطر بقبول تحكيم سعودي

المنامة - رويترز - جدد وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة أمس الدعوة لقطر لقبول تحكيم سعودي لحل نزاع الحدود بينهما في بيان نقلته وكالة انباء الخليج. كما وصف الشيخ محمد دعوة ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لقطر لسحب القضية من محكمة العدل الدولية في لاهاي بأنها مبادرة أخوية هدفت الى تنقية الهواء وقال وزير الخارجية البحريني إن أفضل السبل لحل الخلاف بين الأشقاء هو توصل الأطراف الى التسلف حول لائل التحكيم الذي ترعاه الشقيقة المملكة العربية السعودية والتي تمت مظلة مجلس التعاون معها عن المؤثرات الخارجية





للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

الحياة الحرة

التاريخ:

1 يوليو 1997

## البحرين تفاجأ بتصرّيات حمد بن جاسم عشية زيارته لها من أجل «تنقية الأجواء»

□ الموجة -

من محمد المكي احمد:  
□ العمارة - الحياة

■ قال وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني أن قطر تسحب قضية الخلاف السعودي مع البحرين من محكمة العدل الدولية «إذا تم التوصل إلى حل مقبول من الطرفين في إطار وساطة المملكة العربية السعودية ووفقاً للاتفاق الذي تم التوقيع عليه عام ١٩٩٠».

وشكّل هذا التصريح الذي أدلى به الشيخ حمد بن جاسم عشية زيارته للمنامة، مفاجأة رد على دعوة كان أطلقها ولي العهد البحريني الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قبل أسابيع، ودعا فيها قطر لسحب القضية من محكمة العدل الدولية وتسجيل الوساطة السعودية لحل الخلاف بين البلدين. واعتبر وزير الخارجية الشيخ حمد بن مبارك أن تصريح نظيره القطري «لا يخدم الأهداف التي جاء من أجلها إلى البحرين».

وزار الشيخ حمد بن جاسم المنامة أمس وسلم أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

رسالة خطية من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وألحقت وكالة الأنباء الخليج إن الرسالة تنطق بالعلاقات الثنائية بين البلدين وأخر التطورات الراهنة في المنطقة والقضايا موضع الاهتمام المشترك.

وحضر المقابلة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية والشيخ علي بن عيسى آل خليفة وزير شؤون الديوان الأميري والسيد غازي محمد القصبي وكيل وزارة الخارجية. وغادر الوزير القطري المنامة بعد ظهر أمس.

وقال وزير الخارجية البحريني أن زيارة نظيره القطري جاءت نتيجة للاجتماع الذي عقده دول مجلس التعاون لحوّل الخليج العربية على هامش اجتماعات القمة العربية في القاهرة وذلك من أجل التمهيد وتنقية الأجواء بين الأشقاء وإنهاء القضايا المعلقة بينهم.

وأضاف أن البحرين رحبت بهذه الزيارة واعتبرتها نقطة انطلاق جديدة في العلاقات بين البلدين الشقيقين البحرين وقطر إلا أنها فوجئت بالتصريح المقول الذي أدلى به الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني يوم

وصوله إلى البحرين وجدده فيه الإصرار القطري في أراضيه في جزء لا يتجزأ من أراضي دولة البحرين والخاضعة لسيادتها وحدها.

وصف الوزير البحريني هذا التصريح بأنه «لا يخدم أهداف الزيارة التي جاء (الوزير القطري) من أجلها». وكانت البحرين تأمل بأن تكون بداية عهد جديد في العلاقات بين البلدين بما يفسح المجال لحل خلافاتهما حالاً وأخيراً وفي إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبيت الخليجي.

وكان الشيخ حمد بن جاسم قال في تصريحه إلى وكالة الأنباء القطرية مساء أول من أمس السبت: «إن قطر حريصة كما كانت دائماً على حل الخلاف الحدودي مع الأشقاء في دولة البحرين انطلاقاً من إيمانها بالهدنة تلك وضروته لما فيه خير البلدين وشعبهما الشقيقين. لكنه أضاف أن الحل يتطلب نوايا صافية ومواقف واضحة متخذاً إلى دأب مثل هذه الأمور لا تؤخّض بطولها». والتصريحات بل بمواقفها. وأكد: «أننا في دولة قطر نمد يدنا إلى





الانقسام في دولة البحرين ونسعى إلى تنفيذ الأجواء تاريخين القضية خلافا  
البحريني في محكمة العدل الدولية والمساهمة الضمنية للمملكة العربية  
السعودية الشقيقة خلال ذلك وإذا تم التوصل إلى حل مقبول للطرفين في إطار  
وساطة المملكة وفق الاتفاق الذي تم التوقيع عليه وأضاف: «أنني من هذا  
الموقف سلووم بالذهاب إلى الانقسام في دولة البحرين للخطر في كيفية تنفيذ  
الأجواء. وشدد على أنه، من الضروري تنفيذ الأجواء مع جميع الأنظمة وهو  
أمر لا يعني بأي حال للفرقة في الحقوق»  
وقال: «أن تنفيذ الأجواء بين البلدين لا تتطلب من دولة قطر أن تباين بسحب  
قضية هذا الخلاف من محكمة العدل الدولية التي قضت باختصاصها المظهر فيه  
استناداً إلى ما تم الاتفاق عليه بين البلدين. ونذكر في هذا الصدد بـ «الاتفاق  
الذي تم التوقيع عليه بين البلدين والمملكة العربية السعودية الشقيقة في  
الطبعة عام ١٩٩٠ خلال اجتماع قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربي»  
ونفس على استهوار مساعي خدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز  
عاهل المملكة العربية السعودية بين البلدين حتى شهر أيار (مايو) من عام  
١٩٩١ يتم بعدها طرح موضوع الخلاف البحرين في محكمة العدل  
الدولية وفقاً للمصلحة التي التزجتها دولة البحرين وأهلها دولة قطر والأجزاء  
المترتبة عليها مع استمرار المساعي الضمنية للمملكة العربية السعودية  
الشقيقة لتداء فترة عرض الموضوع على التحكيم وإذا تم التوصل إلى حل  
مقبول للطرفين يتم سحب القضية من المحكمة»  
وأكد الشيخ حمد بن جاسم «أن هذا ما التزمته وتزيمه دولة قطر وتعمل على  
شروطه. وفي رد مباشر على ولي عهد البحرين، قال الشيخ حمد: «لا أعتقد أن  
سعودي ولي عهد دولة البحرين مقتنع بالخيار ويتوقع من دولة قطر، بعد  
مداولاتها لنصف قرن من الزمان حل هذا الخلاف وتوقيعها على الاتفاق بين  
البلدين والمملكة الشقيقة عام ١٩٩٠. أن تسحب بهذه الوساطة قضية الخلاف من  
محكمة العدل الدولية قبل أن يتم التوصل إلى حل لثوي مقبول للطرفين وفقاً  
للاتفاق»  
وأكد مجدداً: «أن كلمة الفصل في هذا الخلاف البحرين هو لمحكمة العدل  
الدولية المختصة حالياً باعتباره فيه وإصدار حكمها بشأنه وفي حال التوصل  
في إطار الوساطة السعودية الضمنية، إلى حل أخوي مقبول للطرفين سيتم  
سحب هذه القضية منها»





### البحرين: جواز السفر وثيقة الانتقال الى قطر

■ المنامة - «المنامة» صرح السيد محمد ابراهيم المطوع وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام البحريني، تعليقاً على قرار دولة قطر بالسماح لمواطني البحرين بدخول قطر بالبطاقة الشخصية، بأن البحرين تعتمد جواز السفر كوثيقة للسفر والتنقل بين الدول وتغطي بطاقة سكنية لجميع المقيمين على أرضها من مواطنين وأجانب، ويخصص استخدامها داخل حدود الدولة فقط وأيضاً - المطوع أن نظام البطاقة الشخصية لم يعمم بعد، ولم يؤمن ليكن صالفاً للسفر والتنقل لأسباب عدة، لذلك فإنه لا يمكن الاعتماد بالبطاقات الشخصية أو الشخصية. وقال أن ما أعلنته دولة قطر لم يتم التنسيق في شأنه مع الإدارة المختصة في البحرين مؤكداً أن هذا القرار لا يمكن عملياً تطبيقه وأشار إلى أنه سبق لأوزراء الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي أن يرسوا في اجتماعاتهم مشروع الهوية الشخصية الموحدة لمواطني دول المجلس، وأن هذه المسألة لا تزال قيد الدراسة.







وزير خارجية قطر يقول لـ «العالم اليوم»

# طريقنا إلى أمريكا لا يمر بإسرائيل

□ أزمة جزر «حوار»  
لا تحل في جلسة واحدة  
□ قطر لا تستطيع سحب «الأزمة» من  
محكمة العدل الدولية «بهذه البساطة»

□ الدوحة - سناء السعيد:

في حديث لـ «العالم اليوم» أشاد وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بالعلاقات التي تربط بين بلاده ورئيسها التي يزور رئيسها شيخاً قطر يوم الاثنين، وقال إن ثمة من المشقة من التسلح القطري فرنسي، ونفى أن تكون قطر قد توجهت إلى إسرائيل في محاولة منها للوصول إلى أمريكا تطبيقاً للمعولة «الطريق إلى أمريكا يمر بإسرائيل» وقال إن علاقة قطر بأمريكا واضحة وصريحة ترتكز على المصالح المشتركة والتبادلية، وأن الشركات الأمريكية تشكل أكبر المستثمرين اليوم في قطر خاصة في مجال الغاز الذي تصل استثماراته إلى ثلاثين مليار دولار حيث تحتل الشركات الأمريكية فيه النسبة الأكبر. وحول البصير قال: إنه لا يمكن لقطر سحب موضوع النزاع حول جزر حوار من محكمة العدل الدولية «بهذه البساطة» وأيضاً يلى نص الحديث:





جزء من المنظومة العربية.  
○ مخطوط الاستراتيجية  
بصرون سياسة قطر الحالية  
بأنها فطنت قبل غيرها إلى  
شكل الخريطة الشرقية  
أو سطة التي يجري رسمها  
في البنتاجون، وهي خريطة  
تمثل فيها إسرائيل وإسرائيل  
جناحي القوة والنفوذ شرقاً،  
وغرباً، أما الشمال فسيقع على  
عائق تركيا؟

■ أنا لا أستطيع أن أقول  
هذا.. بيد أن هذه الدول مهمة.  
باكستان أيضاً دولة مهمة. كما  
أن الهند دولة مهمة سيكون لها  
دور في المحيط الهندي لهذا هناك  
اتفاقيات بين الولايات المتحدة  
والهند، بل إن الدول التي تحيط  
بالمنطقة كلها دول كبيرة ويجب  
أن تكون علاقتنا معها واضحة  
ومبنية على مصالح مشتركة.

وعلى احترام مشترك ومبادل  
بين الطرفين، وعلى هذا الأساس  
نستطيع القول بإمكانية أن  
يكون هناك أخذ وعطاء بين  
الطرفين.

○ ماذا عن علاقتكم بدولة  
البحرين، في ضوء الزيارة  
التي أنتم بها للبحرين  
مؤخراً؟

■ في القاهرة صدر الاقتراح  
مفاده أننا نريد تصفية الأجواء

وزير الخارجية، لم تتلق على  
كل شيء، بل لقد اسمعته الكثير  
عن الحقوق العربية، وكان  
كلامنا واضحاً وصريحاً وهناك  
محاضر مسجلة بذلك، ولربما  
قدر هذا من قبل الأمريكيين على  
أننا صرحاء، طريقنا مع أمريكا  
واضح وصريح، هناك مصالح  
مشتركة ونحن واضعون في هذا  
الموضوع لهم مصالح ولنا  
مصالح لسببهم، الشركات  
الأمريكية تعد أكثر المستثمرين  
اليوم في الغاز، فإذا كانت  
الاستثمارات في مجال الغاز  
تصل إلى ثلاثين مليار دولار فإن  
النسبة الأكبر في حصة  
الاستثمارات تحتلها الشركات  
الأمريكية، وهذا يعني أن لهم  
مصالح لدينا ولنا مصالح  
لديهم، هناك علاقة طيبة مع  
الأمريكيين في حفظ الأمن لأننا

○ لأنكم لستم في حاجة إلى  
الهولة تحسو إسرائيل فإن  
التفسير الذي قد ينسحب على  
علاقتكم بها يقول إنكم ربما  
تطبقون لقولة «المطريق إلى  
أمريكا يمر بإسرائيل»؟  
■ هذا ليس صحيحاً.. إننا  
والقويون ولا أدل على ذلك من  
أننا في مدريد رغبنا أن نتحدث  
مع الإسرائيليين، كما أن هناك  
ثرايت لمريد تبنيهاها والتزمتنا  
بها، إنني أؤمن بأنه إذا كان  
هناك عدو فيجب أن نقابل معه  
وتباحث معه مباشرة حتى  
استطيع أن أعرف فهم يفكر  
وماهي نواياه، وليس من  
الضروري وأنا اتعامل معه إن  
اتفق وإياه على كل شيء، قد  
نخرج من الاجتماع مختلفين،  
وقد حدث هذا بالفعل عدة مرات  
مع شيمون بيريز عندما كان





الاحول للمكفة إلى أن يقبلها الطرفان، وعليه فإننا قدم حل يرضى الطرفين فإن هذا يكون رائعا، أما زيارتي الأخيرة إلى البحرين فلقد جاءت في إطار زيارة حسن النوايا لتصفية أية شوائب تكون عالقة في النفس، واستهدفت في الوقت نفسه بحث العلاقات الثنائية بين قطر والبحرين وسبل تطويرها في مختلف المجالات.

أو حل موضوع جزر حوار، بيد أننا قلنا لهم إن الموضوع لا يمكن أن يحل في جلسة واحدة، ولكن النوايا لدينا صادقة في قطر ونريد الحل شريطة أن يتخذ في الاعتبار أن الحل له أسس ومنها أن موضوع النزاع موجود في محكمة العدل الدولية ولا يمكن لقطر أن تسحب بهذه البساطة ثانياً هناك وسيط وهو السعودية مخول أن يقدم





في رد على تصريحات نظيره القطري

## وزير خارجية البحرين: قطر تقوم بمجازفة قانونية كبيرة بلجوءها الى المحكمة الدولية

□ العمادة - من حسن النقيب

وشار إلى أنه من السهل تضليل الرأي العام حول أمور تعتبر جزءاً من المفاصل القانونية الشاملة الذي لا يعمق الرأي العام بففاصيله، كما أن البحرين لم تكن ترغب في المضي في موجهات إعلامية بهذا النثر لأنها لا تقدم العلاقات الأخوية، وأكد وزير الخارجية البحريني أن بلاده التي تتجنب الاثارات غير المجدية، لشعوب عن خيمة امهاس من اصرار قطر على اتساع هذا الموضع من التصريحات السلبية المعلقة التي ولدت لدى دولة البحرين الانطباع بأن دولة قطر لا تعطي أي قيمة لسياسة ضبط النفس التي تتبعها دولة البحرين وتضمن أن تكون مصوباً للتحامل الإحوي بين الاتهام بما يجعلها متساهل إذا كانت سياسة ضبط النفس التي تتبعها تشجع دولة قطر على الاستمرار

■ قال وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، أن التصريحات الصادرة من جانب السعودية قطر والتي استمعت للعديد منها، يؤسفنا القول أن المقصود منها هو استفزاز دولة البحرين أو تعطي قطر صورة من جانب واحد للخلاف الحدودي بين البلدين مظهره أنه يرتكز فقط على جزر حوار. وهذا في مجمله متاف للحقيقة، وأوضح الشيخ محمد بن مبارك في تعقيب على تصريحات وزير خارجيه قطر التي سمعها وبارنه للبحريني الأسبوع الماضي، أن قطر تفسر إلى أن دولة البحرين وألسببها، تفتش الدمار، إلى محكمة العدل الدولية، بينما واقع الأمر هو أن قطر هي التي تقوم بمجازفة قانونية كبيرة.







في ذلك

وتابع الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة لقائل أنه كان من المؤسف صدور تلك التصريحات السلبية من وزير خارجية قطر قبل ساعات من مجيئه لمقابلة امير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إذ لم يقدم هذا التصرف الهدف المعلن من مثل هذه الزيارات.

وقال أنه في الوقت الذي تضمن قطر بلا هوادة على إبراز وجهة نظرها المعنوية من الأحداث فإن دولة البحرين تود أن توضح الرأي العام وجهة نظرها تجاه هذه الموضوع، وهو أن حقوق البحرين السلبية في جزر حوار قديمة ولذا، وأن البحرين تؤيدها دولة ذات سيادة لا تقبل أن يتم التشكيك بحقوقها، لأن جزر حوار جزء لا يتجزأ من دولة البحرين.

وشدد وزير خارجية البحرين على أنه في حكم المؤكد أن دولة البحرين ستحذر مطالبة الشرعي القانوني في الزيادة لأن الحقيقة التاريخية هي أن الزيادة كانت ملحقة كليا مع البحرين لمدة تجاوزت قرناً ونصف القرن، كما أن الحقيقة التاريخية هي أن قطر قد غزت الزيادة في هجوم بحوي في العام ١٩٣٧، وأن الناجين من تلك الهجوم لا يزالون أحياء في البحرين.

وقال: «إن الحقيقة التاريخية الثابتة هي أن الشكوى البحرين في شأن تلك الهجوم ومطلبها للمحافظة على سيادتها على الزيادة لم تخضع للحكيم لأن البحرين فشلت دبلوماسياً وبصورة مستمرة لبقاء هذه القضية للفاوض، وذلك خلافاً على العلاقات القوية».

وكرر الوزير أن البحرين «لا تزال تفضل الحل للمفاوض عليه أو صديقاً آخرى للحل في الإطار الاتحادي كالمقاول بتحكيم قانوني تحت رعاية الشقيقة المملكة العربية السعودية وتحت مظلة الاتفاق في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إذ إن الحل سيكون مرتكزاً على فهم الحبل للحوادث والتطورات في المنطقة. ويأتي ذلك ليس لتضييقنا من الحل القانوني البحث، وإن كان الحل الاتحادي سيكون بالتأكيد أكثر انسجاماً مع واقع هذه المنطقة والتطورات المتحركة لحوادث وشعوبها».

واستدعى وزير خارجية دولة البحرين تعليقه إلى ما اشار إليه وزير خارجية قطر في تصريحاته حول الأسباب التي بلغت البحرين في شهر شباط (فبراير) الماضي لطلب تعديل موعد تقديم المذكرات إلى محكمة العدل الدولية وإبعاده غير المبررة إلى أن البحرين كانت تامل في حدوث شيء ما وإن أملاً لم يتحقق. وقال: «نحن ليست لدينا أية فكرة عما يتكلم عنه لأن طلب التأجيل كان يطلب من المستشارين القانونيين لدولة البحرين لأسباب تتعلق تماماً بمصالحهم».

وكان وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني قد صرح لواخر جزيرتي (بونيو) الماضي بحصة زيارته للبحرين بأن قطر تسحب القضية الخلاف الحدودي مع البحرين من محكمة العدل الدولية «إذ لم التوصل إلى حل مقبول من الطرفين في إطار وساطة المملكة العربية السعودية ووفقاً للاتفاق الذي تم التوقيع عليه عام ١٩٦٠».

وقال: «إن قطر حريصة كما كانت دائماً على حل الخلاف الحدودي مع الإبقاء في دولة البحرين انطلاقاً من أيمانها بالحقبة تلك وشروطها لما فيها خير البلدين وشعبهما الشقيقين. وأضاف أن الحل يتطلب نوايا صادقة ومواقف واضحة مشيراً إلى «أن مثل هذه الأمور لا تؤخذ بطوافر التصريحات بل بواقعة».

وبالعودة إلى وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة في حينه واعتبر وزير الخارجية القطري «أن يقدم الاعتراف لأي جاد من لجلاء».





# رياح السموم فوق البحرين وقطر

وزير خارجية قطر يواجه نداء للبحرين عبر « العالم اليوم »

■ لماذا لا يحاولون التطبيع معنا؟  
■ نقبل حكم محكمة العدل الدولية  
■ معنا أو ضدنا!

ومصدر قطري رفض الكشف عن اسمه:

■ البحرين تفتح أبوابها  
■ يصعب اغلاقها  
■ هناك من يطالب بالبحرين كلها!

تقرير - مناء السعيد:

خلال اسبوع واحد تباينت درجة حرارة الجو السياسي بين الشقيقتين قطر والبحرين، في بداية الاسبوع كان الجو لطيفا، ومع منتصفه صرنا نسمع عن ارتفاع شديد في درجة الحرارة مع رطوبة وهبوب رياح موسمية مخارجية! وكان العرب قد خرجوا من مؤتمر قمة القاهرة ممتسمين مصممين على الحوار.. وفوجيء العراقيون بان الحوار الذي جرى بين قطر والبحرين له ايام وشجون كثيرة.. ومطالبات متبادلة، ورغبة في التمسوية وتقوية الفرصة.





المعمودية التي تقوم بخود  
الوسيط.  
وأضاف في تصريحاته  
الخاصة للعالم اليوم  
مشائلا لما لا يتناول معا  
تطبيع العلاقات فيما بيننا  
ولاسيما وأن الشعين متقاربان  
فنصف العائلات القطرية تقيم  
في قطر والنصف الآخر يقيم في  
البحرين.  
وقال أننا سنسمح لصحف  
البحرين بدخول قطر وستتخذ  
كل السيوف الطيبة حيال  
البحرين بما في ذلك تطبيق نظام  
البطاقة الشخصية للدخول بين  
البلدين.  
وأعرب عن استعداده لبناء  
جسر مع البحرين وأما بالنسبة  
للنزاع، فأكّد أن بلاده تحترم  
قرار محكمة العدل الدولية سواء  
كان لصالحها أم ضدها..  
وأضاف أن القرار سيكون  
ملزما ونهائيا لأن البحرين قبلت  
بإحالة الموضوع أصلا إلى

لقد فتح الطرفان ملف  
الحدود.. وهو ملف شائك  
وملتهب.. وكانت البحرين قد  
تحدثت عن أن قطر جزء منها  
وانزعجت قطر لتصريحات  
وزير الدفاع البحريني الفريق  
الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة  
التي نشرت بجريدة الوفد في  
ديسمبر 1995، والتي أكد فيها  
استعداد البحرين لغزو مشة  
حرب مع قطر لتعيد لها دجزر  
حوار، التي تمثل ثلث الأراضي  
البحرينية وأنه لو فتح ملف  
الحدود أصبحت قطر جزءا من  
البحرين.

كان ذلك قبل سبعة أشهر  
وقبل يومين اتهم وزير خارجية  
البحرين محمد بن مبارك قطر  
بأنها تعتمد حصر النزاع بين  
الدولتين في موضوع دجزر  
حوار، وتتأسس أن منطقة





محكمة العدل ولا تستطيع قطر  
إلا أن تلزم بالقرارات الدولية.  
والجدير بالذكر أن أحالة  
الخلاف القطري - البحريني  
حول الجزر إلى محكمة العدل  
الدولية تم بناء على اتفاق أبرم  
عام 1990 وتجاوبا مع اقتراح  
تقدمت به السعودية حينذاك  
بل أن قطر أعلنت في حينه أنها  
تؤيد الوساطة السعودية  
ومستعدة لسحب القضية من  
المحكمة إذا نجحت هذه  
الوساطة. وإذا لم تنجح فلن  
القول الفاصل يكون للمحكمة  
التي سترضى قطر بحكمها. أيا  
كان هذا الحكم.  
وقال مصدر قطري لـ العالم  
اليوم:

إن الحديث عن فتح ملفات  
الحدود التي تجعل قطر جزءا  
من البحرين حديث خطير ليس  
بالنسبة لقطر، وذلك لأن  
سيادتها على أرضها ليست محل  
شك، ولكن بالنسبة للبحرين  
الدولة الشقيقة التي ستفتح  
عليها مثل هذه التصرّيات  
أبوابا يصب اغلاقها، خاصة أن  
هناك من يطالب بالبحرين كلها!  
وأضاف أننا نسمى إلى تسوية  
الخلاف لا إلى تعميقه خاصة أننا  
أصحاب حق مدعوم بحقائق  
الجغرافيا ووثائق التاريخ وقوة  
القانون.







## ٢ باختصار

البحرين وقطر  
ومجلس العرب

انصهرت في بوتقة مجلس  
التعاون الخليجي الذي  
اعتبرناه من اهم الخطوات  
نحو طريق الوحدة خاصة  
وان دول هذا المجلس ليهما  
تشابه كبير في نظم الحكم  
والاوضاع الاقتصادية،  
والثقافية، وهي أمور في غاية  
الاهمية لتحقيق السوق  
الخليجية المشتركة والتي  
تعتبر أحد روافد السوق  
العربية..

لقد حان الوقت لكي  
تتكف جهود الوساطة  
الخليجية العربية من أجل  
تذويب الخلافات بين قطر  
والبحرين، ولقد سبق  
للمملكة العربية السعودية  
ولا تزال تلعب دوراً مهماً في  
هذا الأمر، والأمل كبير في أن  
طريق النزاع يموذيان إلى  
ومجلس العرب بإخوة  
ويتم سحب قضية الحدود  
من محكمة العدل الدولية  
حتى تتمكن الأمة العربية  
من التلاحم لمواجهة أعداء  
يترصدون بها من كل  
صوب.. والأمل الأخرى  
صيفاً ساخناً على الساحة  
البحرينية القطرية لأن  
استمرار فتح ملف  
الخلافات وعدم إغلاق  
سيكون بمثابة من ينفث  
يسموه في الجسد.

علي صبر

كنت أتنبئ أن يلتزم  
مجلس «عرب» يتم فيه بحث  
الخلاف البحريني- القطري  
حول الحدود البحرية..  
خاصة وأن للجوار  
والمصاهرة والأخوة حق  
على الجميع بسدلاً من  
الخلافات التي وصلت إلى  
مداهم خلال السنوات  
الماضية مما أدى إلى التراضق  
بالتصريحات الرنانة من كلا  
الطرفين.

كنا نتمنى بعد قمة  
القاهرة التي انعقدت بعد  
طول انتظار أن يسمى أخوة  
الجوار إلى العمل سوياً من  
أجل واد الخلافات  
والتوصل إلى حلول يرضى  
بها كل الأطراف... بدلاً من  
نشر الفسيل القذر يوماً بعد  
الأخر وتوسيع حوة  
الخلافات التي ستستفيد  
منها قوى معادية للطرفين.  
إن صوت العقل هو الذي  
يجب أن يصد حتى يمكن  
تهذيب الأجواء التي نشعر  
وللاسف الشديد أنها تشع  
مع متحدر خطر يهدد ليس  
فقط حسن الجوار.. ولكن  
مجموعة إقليمية متجانسة





## قطر ترحب بالوساطة السعودية لتسوية قضية الجزر مع البحرين

الدوحة - وكالات الأنباء: أعلنت قطر أمس استعدادها لسحب قضية الجزر المتنازع عليها مع البحرين من محكمة العدل الدولية، وذلك في حالة نجاح الوساطة التي تقوم بها السعودية في هذا الصدد.

أشار الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني وزير خارجية قطر في حديث لمراديو لندن إلى وجود بعض الخلافات التي يتعين تصليتها قبل سحب القضية من أمام محكمة العدل الدولية، مشيراً إلى أن الاتصالات السعودية تركز حول حل هذه الخلافات.

ينكر أنه يتعين على قطر والبحرين تقديم الوثائق الخاصة بالجزر المتنازع عليها وهي جزر «جوار» و «قشت البيل» إلى محكمة العدل الدولية بحلول نهاية سبتمبر المقبل.





## أمير قطر أجرى في السعودية محادثات عن النزاع الحدودي بين السعودية والعمان

□ جدة - من عبدالله الحاج  
□ المنامة - من حسن المكي

جرت بين عواصم دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأيام الأربعة الماضية، خصوصاً بين الرياض وكل من الدوحة والمنامة والكويت في شتات منها، الخلاف بين قطر والبحرين حول جزر حوار وفشت الدبل والذي تسبب في تصاعد المواجهة الاعلامية على أسس روزي خارجية البلدين وبمشاركة اعلامية حادة، خصوصاً من الجانب القطري وأثارت هذه الاتصالات فتاة خليجية بجوى حل الخلاف تمت مظلة مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية وأوحظ ان ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز عقد في أعقاب حفلة

■ قام أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمس بزيارة خاطفة لعدة على رأس وفد ضم بين أعضائه وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، الذي اضطر لمطاردة ممسك حيث شارك في اجتماع دول اعلان دمشق للائتلاف بوفد بلاده، والشيخ محمد بن خليفة آل ثاني وزير المال، والشيخ نعيم آل ثاني محل أمير الدولة وعبدالله بن خليفة العطية رئيس الديوان الأميري وحسن عبدالله آل ثاني وزير الدولة وثاني زيارة أمير قطر للمملكة العربية السعودية في إطار الجهود والاتصالات التي





الغدا، التي اتسمت بكونها للأجور الضيف، لاجتماعاً ثنائياً مطلقاً معه في قصر الضيافة استغرق أكثر من ساعة، واكتفت وكالة الأنباء السعودية الرسمية بالقول ان الاجتماع تناول العلاقات الثنائية بين البلدين واستعرض أهم المستجدات على الصعد الخليجية والعربية والإسلامية والدولية.

وأكد مصادر الحجابة ان اللقاء، تركز مضمة أساسية على الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين وأهمية التوصل إلى حل مرضي للطرفين تحت مظلة الخليجية. وكانت الفوج اعلمت أهمها على لسان وزير خارجيتها ان اتفاقاً قضائياً وشروطاً كثيرة في العلاقات الآشوية بين البحرين وقطر لا بد ان تزول أولاً قبل ان نتكلم في أي موضوع آخر.

وبعد الاجتماع الثنائي استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والوفد المرافق له في حضور ولي العهد الأمير عبدالله والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبدالعزيز والأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية والكتوبر عبدالعزيز الفيض وزير الدولة عضو مجلس الوزراء والأمير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز المستشار في البوارج الملكي والسفير السعودي لدى الفوج عبدالرحمن الشبيلي.

وأكدت مصادر خليجية لـ «الحياة» ان التعامل السعودي بأفج الجانب القطري أهمية العمل على توحيد الكلمة الخليجية وعدم السماح لأي خلاف ثنائي - مهما كان - بالتأثير على مسيرة دول المجلس أو التعاون فيما بينها، خصوصاً في ظل المسائل التي لا تزال تدور بالمنطقة وبضرورة عدم السماح لأي جهة خارجية الاستفادة من هذه الخلافات الهامشية.

وأوضحت هذه المصادر ان الجانب القطري أبدى في المقابل ترحيباً به الدور الرائد الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية بقيادة مسيرة الخليجية بوصفها الشقيقة الكبرى لدول المجلس.

وأضافت المصادر نفسها ان الخطوة الأولى التي تعزز الرياض اتخاذها في الطلب من الدولتين وقف الحملات الإعلامية والتمسحات الاتهامية المتبادلة بينهما قبل البدء في بحث تفاصيل مفهوم الجاتين الفزاع بينهما.

وكانت قطر أطلقت الفجيس الماضي لها مستعدة لمسبب قضية الجزر من محكمة العدل الدولية إذا توصلت الوساطة السعودية إلى حل للفزاع الذي يتعلق بالمسألة على جزر حوار وفشت الدبل، بينما جمعت المنامة القول انها لا تزال متفضل الحل في الأنار الاتقسي كالفقيل بتشكيم قانوني تحت رعاية المملكة العربية السعودية ونحت مظلة الأشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث ان الحل سيكون مرتبطاً على فهم أفضل للظائق والتطعات في المنطقة وإن الحل الاتقسي سيكون بالتقيد أكثر لتسليماً مع واقع هذه المنطقة والتطعات المشتركة لدولها وشعبها.

وفي المنامة علم ان الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء دولة البحرين سيجد غداً زيارة المملكة العربية السعودية تستغرق يومين على رأس وفد يضم وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ووزير شؤون مجلس الوزراء والأعلام السيد محمد الطوع وبعداً من كبار المسؤولين يجري خلالها محادثات مع الملك فهد وولي العهد الأمير عبدالله والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الأمير سلطان تتركز حول الخلاف السعودي بين دولة قطر والبحرين في إطار الوساطة السعودية لإيجاد حل للخلاف الحدودي بين الدولتين.

وتتخذ الوساطة السياسية الخليجية ان هذه الاجتماعات ستؤدي إلى وقف الحملات الإعلامية فوراً والتحول في الجاه الحلول التي ستناقشها الأطراف المعنية مع خادم الحرمين الشريفين وأية تطبيعها قبل ان تصعد محكمة العدل الدولية أي قرار في شأن الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين والتعاون في أواصر شهر أيلول (سبتمبر) المقبل.







# ولي العهد البحريني : سنذافع عن جزر حوار لأنها ثلث مساحة البلد

□ العمارة - من حسن الفقيه

قال ولي العهد الشاب للمملكة البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ان مجموعة جزر حوار تمثل ثلث كيان البحرين وهي شريحة بالارقام اساساً بمساحة البحرين، وأن البحرين لن تسمح بضيق هذه الحقيقة تحت شعار المطالبات والخلافات الحدودية الجارية كما يصور الأمر.

وأعرب في حديث خلال استقباله وزير الدفاع نائب القائد العام للقوى المسلحة الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة وعدد من كبار ضباط قوة الدفاع أمس عشية قيام رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة بزيارة إلى المملكة العربية السعودية لاجراء محادثات مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية تتركز على الخلاف الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، عن استخدام دولة البحرين لثلاث تلك بالواقع في كل وقت والدفاع عنها والاستعداد في سبيلها ومهما تكلف الأمر.

وقال انه عندما يطلب من البحرين اليوم دولة وشعباً البحث او إعادة النظر أو غيرها في ثلث كيانها الوطني المتكامل في مجموعة جزر حوار ومملكتها، فإن ذلك يعني ببساطة مطالبتها بالتنازل عن حقها المشروع في الدفاع

عن النفس والأرض والكيان وهذا ان يكون ولا يمكن ان يكون لأي وطن ولاي شعب تحت أي ظرف وبأي منطق كان، ان كان ثمة منطق في ذلك.

وأعرب الشيخ حمد ان المنطقة بجزر حوار وهي ثلث الكيان الوطني بترسيم التحكيم الدولي هي توسع والانتفاع لا يعرف الحدود، مؤكداً ان هذه المطالبات تقوم على فتح الباب لانتفاخ أي جزء من أي دولة في المنطقة لتضمه إلى دولة أخرى كلما تعرضت وتعرض لذلك بشكل ونزاع مختلفة كل من التفتيشين دولة الكويت بالبحر العربي ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى يومنا هذا.

ولكن ولي عهد البحرين ان شعب البحرين قال كلمته في هذا الأمر، عندما حسم المسألة دولياً قبل أكثر من ربع قرن عندما جاءت بركة تقصي الحقائق إلى البحرين بتكليف من مجلس الأمن الدولي فوجدت شعبها مجتمعا على وحدة كيانها وجزيرة وأرضيه كاملاً من المشرق في الشمال إلى حوار في الجنوب.

وأوضح انه تم اعتماد هذه الحقيقة في صلب قرارات الشريعة الدولية، كما تم اعتمادها من ناحية أخرى في صلب المستور البحريني الذي نحت مناهج الأولى على ضرورة وحتمية التمسك بوحدة الكيان الوطني البحريني

بحيث لا يملك أي مسؤول في البحرين التنازل عن أي شبر من أرضها، واستحضر الشيخ حمد لكلاً من البحرين دولة ذات سيادة ولا يمكنها التنازل عن سيادتها على أي شبر من أرضها وإذا كانت الحقيقة تفرج حرة في ما يعينها في أرضها البحريني، بالمثل منطقة السيف على كامل أراضيها ولا يمكن

مطالبتها بالتنازل عن ذلك ونحن أهل حق. ثم وادى ولي عهد البحرين ان بالية مدفوعة بصمودها التاريخي الطويل في وجه أية محاولات وقرارات المجلس بكيانها من أية جهة جاءت وهذه حقيقة يتركها الجميع أيضاً وثقت اعتراف العالم أجمع، ودم أبناء البحرين لنفسها والتفكير بفاعاً عن وحدة كيانها الوطني في الماضي والحاضر وإلى اليوم الذي نبوء فيه دولة البحرين بكمال كيانها كقطر والمملكة المتحدة وبايعت دولي شامل في وجه كل ادعاءات التوسع والتنازل للمحور السيفية بها، واللاحقة ومن أي مصدر كان وأن يكون أمام البحرين البقاء وشعباً غير الانتفاع مجتمعا عن كل شبر من أرض الوطن.





للبحر والتربية والمعلومات

للصدر

العدد ١٢

١٢ يونيو ١٩٩٦

## السعودية تقود الوساطة بين قطر والبحرين وأمر قطر يرحب بالدور السعودي



الملك فهد



حمد بن خليفة

اختتم أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني زيارته القصيرة أمس الأول إلى السعودية والتي اجتمع خلالها مع الملك فهد بن عبد العزيز ليبحث جهود الوساطة التي تقومها المملكة العربية السعودية لغض النزاع بين قطر والبحرين حول جزير حوار وفشت الدلاء الذي تم تصعيده لحكمة العدل الدولية وكانت المواجهة الإعلامية لم تصاعدت بين البلدين رغم زيارة وزير الخارجية القطري للبحرين والتي ذكر انتابها أن هناك قضايا وشواغل كثيرة في العلاقات الايوبية بين قطر والبحرين لابد ان تؤول قبل ان نتكلم في أي موضوع آخر ووصلت دول مجلس التعاون الخليجي الى ضامة تامة بان الخلاف لابد ان يحل تحت مظلة مجلس التعاون ومة قيادة سعودية وفي هذا الاطار التقى الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي مع الأمير القطري في جلسة ثنائية معلقة بخصر الضيافة استمرت أكثر من ساعة اكدت بعض المصادر ان اللقاء بحث مصفا أساسية مسألة النزاع القطري البحريني ولعمية إيجاد حل عاجل بدور خليجي وقادة سعودية.

ولقد انتهت لقاء الأمير حمد بن خليفة بالأمير عبد الله بن عبد العزيز استقبل الملك فهد الأمير القطري والوفد المرافق له الذي ضم وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم ومحمد بن خليفة آل ثاني وزير المال والشيخ تميم آل ثاني نجل الأمير وعبد الله بن خليفة العتيبة رئيس الديوان الأميري وحسن عبد الله آل ثاني وزير الدولة وكان في استقبالهم بمصحة الملك فهد الأمير عبد الله والأمير سلطان وزير الدفاع ووزير الداخلية الأمير فائق بن عبد العزيز والكتاتور عبد العزيز الخويطر وزير الدولة ومستشار الديوان الملكي الأمير عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز وسفير السعودية بقطر عبد الرحمن الشميل وأكدت بعض المصادر الخليجية ان الملك فهد شهد خلال اللقاء على أهمية توحيد الكلمة الخليجية وعدم السماح لأي خلاف فتأني مهما كان يفتأثير على سير دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في ظل المخاطر التي لاتزال تدوم بالمنطقة وضرورة عدم السماح لأي جهة خارجية بالاستفادة من هذه الخلافات الهامشية وفي المقابل لقيت دعوة الملك

ترحيباً فطرياً بالدور السعودي الرائد في الوساطة.

وأضافت المصادر ان هناك طلباً سعودياً لوقف الحملات الإعلامية بين البلدين قبيل بحث التفاصيل.

كانت قطر قد أعلنت الخميس الماضي انها مستعدة لسحب قضية الجزر من محكمة العدل الدولية اذا توصلت الوساطة كسعودية الى حل للنزاع الذي يطالب بالسيادة على الجزر بينما جمعت البحرين القول انها لاتزال تفضل التحل في الاطار الاقليمي كالمقبول بتحكيم قنطوني تحت رعاية المملكة وتحت مظلة الانتقاء في دول مجلس التعاون حيث ان الحل سيكون مرتبطاً على فهم الفضل للحقائق والمتعلقات.

يذكر ان الشيخ خليفة بن سلمان رئيس وزراء البحرين سيقيم بزيارة للسعودية اليوم بجري خلالها مباحثات مع الملك فهد والأمير عبد الله والأمير سلطان ليبحث النزاع الحدودي في اطار الوساطة السعودية.





# بالعقل

## الوساطة السعودية

بدأ خدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز جهوداً وساطية جديدة لحل الأزمة المتفاقمة بين الأشقاء في قطر والبحرين والمجاعة عن خلاف حادوي حول جزيرتي حويز وفيشت البيبل. ولهذا الغرض دعا الملك فهد أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ورئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة لزيارة الرياض حيث جرى البحث حول سبل انتهاء حالة التوتر الناشئة بين البلدين.

وخلال الأيام القليلة الماضية كان وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني قد قام بزيارة مفاجئة إلى العاصمة سبقت بها تصريحات تؤكد على الحق القطري في الجزر المختلف عليها، لكن ذلك لم يعجب البحرين التي راحت تسخر إعلامها لحملة عنيفة ضد السياسة القطرية.

وعلى الفور بدأت الدبلوماسية السعودية تحركاً ناشطاً من أجل اخلاق الملف، وإنهاء الأزمة التي استمرت لعدة سنوات.

وعلى هذا فقد طلبت السعودية من البحرين تجميد الأوضاع في الجزر المختلف عليها ووقف أية تصرفات من شأنها إثارة للطرف الآخر. كما قدمت إلى قطر صيغة للحل تكون عرضة للنقاش بين الجانبين خلال زيارة أمير قطر لليبلا.

وبالفعل فقد باشرت قطر - بمجرد بدء الوساطة السعودية - في إعلان استعدادها لسحب القضية من أمام محكمة العدل الدولية شريطة التوصل إلى حل مرضي يحفظ الحقوق القطرية في الجزر المتنازع عليها.

وقد منحت المباحثات - التي جرت بين الملك فهد بن عبدالعزيز والأمير عبدالله من ناحية، وأمير قطر من ناحية أخرى - بداية جادة لصفحة جديدة في علاقات قطر والسعودية أولاً خاصة بعد أن نجح فارس الدبلوماسية القطرية الشيخ حمد بن جاسم في وضع النقاط على الحروف في مسيرة العلاقات بين البلدين. وصفحة جديدة أيضاً في علاقات القطريين الشقيقين قطر والبحرين.

إن كل ما نتمناه هو أن يخلق ملف الخلافات العربية - العربية دون رجعة، وأن تلتفت جميعاً إلى كل ما يخدم مصالحنا المشتركة، ويبلغ بالأمه إلى الوقوف في خندق واحد دفاعاً عن أمنها القومي في مواجهة الفتنة ياهو الذي يريد العصف بكل شيء وفرض الهيمنة والسيطرة على المنطقة كلها.





تفاؤل بجهود الوساطة السعودية  
لحل الخلاف البحريني - القطري

تعتبر من الناحية الطبية، المصحة التي تديرها القديسة تيريز في أن الدارلينج، واحدة من أفضل وأجود ما تم تطويره في هذا المجال. فبالإضافة إلى كونها واحدة من أفضل المصحات في العالم، فإنها واحدة من أفضل المصحات في الشرق الأوسط. وتتميز المصحة بكونها واحدة من أفضل المصحات في الشرق الأوسط، وذلك بفضل جودة الخدمات التي تقدمها، وبفضل التزامها بالقيم الإنسانية والدينية. وتتميز المصحة بكونها واحدة من أفضل المصحات في الشرق الأوسط، وذلك بفضل جودة الخدمات التي تقدمها، وبفضل التزامها بالقيم الإنسانية والدينية.

[illegible][illegible]

□ الروياحيين - من مصطفى شهاب

[illegible]





الإحصاء

العدد:

١٢ يونيو ١٩٩٦

التاريخ:



للبحوث والتدريب والمعلومات

### عمان تسحب معداتها العسكرية :

#### من منطقة الحدود مع اليمن

مسقط، ق. ز. ١ - أعلن الفريق  
أول علي بن ماجد العمري وزير  
شؤون مكتب الحرس رئيس مكتب  
القائد الأعلى للقوات المسلحة بسلطنة  
عمان أنه تم سحب جميع الوحدات  
والاستحكامات العسكرية من المناطق  
الحدودية مع الجمهورية اليمنية وذلك  
بناء على الاتفاقية المبرمة بين البلدين  
في هذا المجال





رئيس وزراء البحرين قابل الملك فهد

# تقدم للوساطة السعودية بين المنامة والدوحة

□ جدة - من عبدالله ناصر الشهري

■ أكدت مصادر خليجية لـ «الحياة» أمس أن جهود الوساطة السعودية بين قطر والبحرين لحل الخلاف بينهما على جزر حوار وقفت الدبل المثلث المتراصة بفضي بولف الحملات الاعلامية والاتهامات المتبادلة بين الدوحة والمنامة كخطوة أولى نحو استكمال المساعي التي ينتظر أن تسهده الأيام القليلة المقبلة مزيداً من اللقاءات والاتصالات المباشرة بين الرياض وقطر من المنامة والدوحة.

أبراهيم المطوع وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام والسفير البحريني لدى الرياض خالد المسلم. وسبق لقاء رئيس الوزراء البحريني مع الملك السعودي عهده الثاني في ختامها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في حضور وافي عهده الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في جدة في حضور وزير الخارجية السعودي وأعضاء الوفد المرافق.

وكانت زيارة رئيس وزراء البحرين للسعودية في أعقاب زيارة لجنة قام بها أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الأحد الماضي للقرص نفسه. وأدى رئيس الوزراء البحريني لدى وصوله إلى مطار جدة حيث كان في مقدم مستقلمي الأمير عبدالله والأمير سلطان بصريح أعرب فيه عن شكر دولة البحرين أميراً وحكومة وشعباً وتقديرها للعلاقات المشرفة والممتدة التي تفهها المملكة العربية السعودية إلى جانب دولة البحرين في جميع المجالات، مؤكداً أن زيارته تأتي على إطار ما برحت عليه العلاقات في البلدين الشقيقين وتلجبه كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وأخيه الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة من تشاور وتواصل في ظل ما يجمع البلدين من علاقات خاصة ومتميزة أرى الواسعة الأبعاد وتواظفها الأبناء والأحفاد.

وعلم من محضر مؤقظ بها أن الجانب البحريني ابغى المصالحين السعوديين ليوافق الوساطة السعودية بدعمها واستعدادها ليل كل الجهود التي من شأنها إنهاء الخلاف حول الجزر مع دولة قطر دون المساس بالحقوق السياسية وبما يقدم مصالح دول مجلس التعاون الخليجي.





## قطر والبحرين تؤكدان تقديرهما لدور السعودية في القضايا العربية

□ جدة - د. الهيازة

أكدت قطر والبحرين في بيان مشترك علاقتهما بالمملكة العربية السعودية، وعبر البلدان عن امتنانهما وتقديرهما للدور التاريخي الكبير الذي تضطلع به المملكة في خدمة القضايا الاسيوية العربية والاسلامية.

وقال الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في برقية مبعث بها إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز «يسعدني في ختام زيارتي لبلدي الثاني المملكة العربية السعودية التأكيد أن أعرب لكم أحي العزيز، ولكوتمكم المودة وشعبكم الكريم، عن أعظم مشاعر التقدير والامتنان لما للقياد من كرم الضيافة، وما أحاطتموني به والوفاء المرافق لي من حفاوة وتكرام بلقيين بما يعكس قوة ومهانة العلاقات الشارضية الأخوية الوطيدة التي جسيتمت على أعوام بين بلدينا وشعبينا الشقيقين، ولاني فخرص على نعمهما وتقديرهما في مختلف المجالات».

وذكرت وكالة الأنباء السعودية، في نيا وزعته مساء أول من أمس أن خادم الحرمين الشريفين مبعث برقية جوابية رد على برقية أمير قطر قال فيها: «تلقين برقية سموكم المعبرة عن مشاعركم الأخوية بمناسبة سفارتكم لبلدكم الثاني المملكة العربية السعودية، ومع تقديري لعضارتكم الأخوية لإك سروننا للام الاسوي الذي تم بيننا في بلدكم

الثاني وبين اعلمك واشوقكم انطلاقاً من التواصل المستمر بين بلدينا الشقيقين وما ينطعلان اليه دائماً من تعزيز الروابط والوشائج الأخوية بين بلدينا وتأمين العاللة والامانها الفخيرة ودعم مسيرتها في التضامن والاعوان».

رئيس وزراء البحرين

وقال الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين في برقية مبعث بها إلى الملك فهد بمناسبة سفارته جدة مساء أول من أمس: «يسعدني وأنا الحاضر بلدي الثاني المملكة العربية السعودية التأكيد أن أبعث اليكم معبراً عن عميق الشكر والامتنان لما شملتصوني به والوفاء المرافق خلال زيارتنا لبلدكم الشقيقين من باق الحفاوة والتكرام وأما أسفخضوه علينا من نيل المشاعر الأخوية الكريمة التي نمتز بها كسبراً، وأنه لميمت اعزازنا ما لمصناه خلال هذه الزياره وما اكنته المياحات التي أجريتها في المملكة من حرمصكم التكرم على مواصلة ترسيخ العلاقات الأخوية الوطيدة وعريق وشائج المودة والشجائن التي تربط بين بلدينا وشعبينا الشقيقين على امتداد تاريخهما الفريق واتصل على تعميق روح التضامن والأخوة والمودة الصافية بين دول مجلس الاعوان لدول الخليج العربية ترسيخاً لمسيرته الفخيرة وترسيخاً لكان والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم».

واضاف رئيس وزراء البحرين في برقيته للملك فهد: «كما وأنه لمن دواعي سروننا أن نغتم هذه الفرصة لكي نصير عن باق تقديرنا لدور الشارضي الكبير الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية بلقياتكم الحكيمه في خدمة قضايا امشها العربية والاسلامية مشيدين بالجهود الطيبة المعركة ويسميرن بالحدوث لينا نهضة وتقدم بلدكم الشقيق في مختلف الميادين» على هذا النحو العظيم داعين الصواني عز وجل أن يصقلتم ويرعاسكم ويسيج طيكم مولود الصحة والسعادة، وأن يسد خطاكم في كل ما تشعون اليه من خير وبعركم».

وقال الملك فهد في برقية جوابية مبعث بها إلى رئيس وزراء البحرين: «تلقين برقية سموكم بمناسبة سفارتكم لبلدكم الثاني المملكة العربية السعودية مفعراً ما تضمنته من مشاعر اخوية مؤكدة سروننا للام الذي تم بيننا في بلدكم الثاني وبين اعلمك واشوقكم انطلاقاً من التواصل المستمر بين بلدينا وتأمين العاللة والامانها الفخيرة ودعم مسيرتها في التضامن والاعوان مشعنين بالجهود الطيبة والصحة والسعادة والشجائن الشقيقين مزيداً من التقدم والازدهار والله يبرعكم».

من جهة أخرى تلقى الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني السعودي برقية شكر من رئيس الوزراء البحريني واجبه ولي العهد السعودي برقية مكالمة.





## قطر تكرر موقفها من الخلاف مع البحرين

□ الدوحة -

من محمد المكي أحمد:

■ جئنا قطر موقفها من القضية الخلاف البحريني مع دولة البحرين. وقال وزير الدولة القطري لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد بن خالد آل ثاني، عقب اجتماع مجلس الوزراء الاسبوعي أمس برئاسة أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، إن موقف دولة قطر معروف للجميع ويتعامل في الاستمرار في عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية.

وأضاف أن سحب القضية منها (من محكمة العدل) استجابة للوساطة الكريمة من المملكة العربية السعودية الشقيقة مرمون بالتوصل إلى تسوية سلمية مقبولة للطرفين. وأطلع أمير دولة قطر مجلس

الوزراء في بداية اجتماعه على نتائج زيارته الأحد الماضي إلى أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ومضمون ما جرى أثناء الزيارة من مباحثات تناولت سبل دعم العلاقات الأخوية الوطنية وتوثيق عرى التعاون في شتى المجالات ووسائل تعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يحقق الغايات السامية التي تنشأها شعوبها وعرض شامل للتطورات الإقليمية والعربية والدولية.

وكان أمير دولة قطر تلقى أول من أمس برقية من خادم الحرمين الشريفين ردّاً على برقية بعث بها إليه بعد زيارته إلى المملكة. وقال مصدر حكومي إن خادم الحرمين الشريفين أعرب عن أسفه لقرار سمو أمير قطر في بلده الشفائي وبين أهله

وأخوانه انطلاقاً من التواصل بين البلدين الشقيقين وما يطلعنا إليه دائماً من تعزيز الروابط والوشائج الأخوية لتعقيق آمانيهما وأهدافهما الخيرة ودعم مسيرتهما في التضامن والتعاون.

وتحدث في اجتماع مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وعرض على المجلس نتائج اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق في سلطانه الذي استشهد بهم التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين دول الإعلان أ. وضرورة تعزيز الأمن والسيادة التي قامت عليها عملية السلام في الشرق الأوسط والممتدة في قرارات الشرعية الدولية وسبيل الأرض في سبيل السلام والتأكيد على مواصلة العملية السلمية في المنطقة.







#### □ الأمير سلطان:

#### تقدم في جهود الوساطة

#### السعودية بين قطر والبحرين

جدة - و.إ.خ - أعرب الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والبحرين السعودي عن الارتياح التام من جانب المملكة العربية السعودية لتتأجج المحادثات مع كل من الجانب القطري والبحريني.

جاء ذلك في رده على سؤال حول مدى التقدم في جهود الوساطة بين قطر والبحرين في ضوء زيارة كل من الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين والشيخ حمد بن خليفة آل خليفة أمير قطر للمملكة مؤخرًا.





البحوث والتدريب والمطبوعات

تقارير الأسبوع

العدد

التاريخ

٢١ يوليو ١٩٩٦

# خطوة سعودية على طريق المصالحة القطرية البحرينية

البحرين

رحبت كل من قطر والبحرين بالمبادرة السعودية بوصفها الشقيقة الكبرى لدول مجلس التعاون. شهدت مدينة جدة في الأسبوع الماضي أكثر من لقاء لكل من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد وقائمه وولي العهد الأمير عبد الله مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني - كما استقبلت بعده يومين وفداً بحرينياً بقيادة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين للاستماع لوجهة نظر كل منهما حول النزاع الذي بينهما حول أفضية وسيادة كل منهما لجزر حوار وقشت العليل.

## مريم رويين

البحرين من النزاع الحدودي، إذ أكد علال استقباله لقائمه الفريق الشيخ خليفة بن حمد آل خليفة وعدد من كبار ضباط قوة الدفاع، أن مجموعة جزر حوار تمثل ثلث الكيان البحرينى، وهي حبة بالأرقام قياساً بمساحة البحرين - وأن البحرين أن تسمح بتضييع هذه الحقيقة تحت شعار المطالبات والمطالبات الحدودية كما يصور البعض... وقال ولي العهد البحرى أيضاً: إن البحرين على استعداد لإثبات ذلك بالوقائع والدفاع عنها والاستشهاد فى سبيلها مهما كلفها الثمن... وأن البحرين دولة ذات سيادة ولا يمكنها التفريل فى سيادتها على أى شبر من أراضيها... ولذا كانت الشقيقة قطر حرة فى

الجزر من محكمة العدل الدولية إذا ما توصلت الوساطة السعودية إلى حل النزاع - بينما جددت المائة القول: بأنها لا تزال فصل الحبل فى الإطسار الإقليمى كالتقول بتحكيم قانونى تحت رعاية السعودية وتحت مظلة الأخفاء فى دول مجلس التعاون الخليجى. وبعد عودة الوفود القطرى إلى بلادته - وقبل ساعات من لقاءات القادة السعوديين مع الوفد البحرى - أعلن ولي العهد والقائد العام قوة الدفاع البحرى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة موقف دولة

والمعروف أن المبادرة السعودية لم تكن الأولى على طريق الوساطة السعودية والتي بدأت منذ عام ١٩٧٦ حيث تمت عدة لقاءات فى الرياض وجدة مع الأطراف المعنية - كما قام الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثانى ووزير الدفاع والطيران السعودى بصدده جولات لكل من المائة والدوحة أسفرت عن اتفاق بوقف الإنشادات التى تقام فى جزر حوار حتى يتم حسم النزاع ودياً.

أما الخطوة السعودية الحالية فقد جاءت إثر عواصف إقليمية هزت المنطقة ومازالت... بسبب الزلازل الأمنية الصية الواردة من ملاتى إيران والتي أطاحت بعشرات الأسىين من المواطنين فى المنطقة، إذ عرضت القيادة السعودية من خلال الاتصالات المكثفة مع كل من الدوحة والمائة والكويت - وبعد الزيارة الرسمية التى قام بها الشيخ سعد العبد الله رئيس وزراء الكويت وولى عهدهما لكل من السعودية والبحرين - توصلت لتساعة كاملة بأنه لايد من خطوة فاعلة ظل الخلاف البحرى القطرى تحت مظلة مجلس التعاون الخليجى بقيادة السعودية - أكدت الدوحة أنها مستعدة لحسب قضية





## للبحوث والتدريب والمخطوئ

للصدر

التفويض

٢١ مايو ١٩٩٦

ما يصبها على أرضها فالبحرين بالكل مطلقة  
السادة على كامل أراضيها.

ورغم التباين الكبير في وجهات النظر بشأن  
الحل الواسع عن طريق الوساطة السعودية -  
فالظاير القادمة من جدة تؤكد أن خادم  
الحرمين الشريفين لذلك عهد معه نائبه الأول  
الأمير عبد الله ولي العهد قد ألبنا كلا  
الطرفين . القطري والبحريني أهمية المل على  
توحيد الكلمة الخليجية وعدم السماح لأى  
علاف ثنائي مهما كان بالتأثير على مسيرة  
دول المجلس أو التعاون فيما بينها .

وتشير التقارير القادمة من منطقة الخليج  
إلى أن الخلافات القطرية البحرينية التي  
ظهرت على السطح لم تشمل سبب النزاع  
الحدودى وإنما هناك قضايا وشوالب متعددة  
تسبب العلاقات الثنائية على حد قول الشيخ  
حمد بن جاسم وزير خارجية قطر ، والذي

بادر مؤخرًا بزيارة البحرين تلبية لدعوة نظيره  
الشيخ محمد بن مبارك ، حيث فجرت  
تصريحاته التي رافقت زيارته اسماء المسؤولين  
في الجامعة - كما زادت الحرب الإعلامية  
اشتعالا في الصحف البحرينية بسبب القرار  
الذي اتخذته دولة قطر يوم ٤ يوليو والذي  
سمح لمواطني البحرين بالدخول إلى أراضيها  
بالطاقة الشخصية وبدون جوازات السفر ،  
حيث جاء القرار القطري من جانب واحد  
دون التنسيق مع الأجهزة البحرينية  
المختصة . لذلك شنت تعليقات صحف  
البحرين هجومًا شديدًا على زيارة وزير  
الخارجية القطري وقرار الطاقة ووصفهما  
بأنهما يدخلان في إطار المرافقة .  
وبما عبرت قطر أن الزيارة التي قام بها  
الشيخ حمد بن جاسم وزير خارجيتها إلى الجامعة  
كانت بمثابة جافرة من جانبها لتصير عن

حسن نيتها ورغبها  
الصادقة في تقبلة  
الأجواء مع البحرين .  
ورغم الواقع الذي  
تعيته العلاقات  
البحرينية القطرية وما

يشوبها من خلافات  
وصفتها فإن الأوساط  
الخليجية تعتقد أن  
التقارب الخليجية التي  
تمت الأسبوع الماضي  
في جدة والتي كانت  
تحت رعاية خادم الحرمين  
الشريفين - وولي العهد  
الأمير عبد الله - والتي  
أسهم فيها الأمير سلطان  
وزير الدفاع سوف تسفر  
قريبًا عن خطوة إيجابية  
وسوف تؤدي إلى وقف  
الحملات الإعلامية  
تعمداً لحشد لسياسات  
بحرينية قطرية على  
مدى القادتين تحت  
الخمسة السعودية  
للافتتاح على المحلول  
المقبولة التي طرحت  
والاقتراحات الخاصة  
بأية تطبيقها وذلك قبل  
أن تصدر محكمة العدل  
الدولية في لاهاي قرارها  
في شأن هذا الخلاف في  
أواخر سبتمبر القادم .





## البحرين مع تطوير الوساطة السعودية الى مستوى التحكيم مع قطر

□ المنامة - من حسن النفيس:

السعودية وبوالة الكويت وبوالة الامارات العربية المتحدة.

والشار رئيس الوزراء خلال الجلسة الى هذا عكسته المحادثات التي اجراها في الدول الخليجية الثلاث من اتفاق تام على ضرورة تضاعف الجهود لدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وترسيخها في مواجهة ما يهدد أمن المنطقة واستقرارها من اخطار وتحديات والعمل على حل اية عقبات تعترض هذه المسيرة الخيرة بالوسائل الاخوية وبروح الأسرة الواحدة وفي اطار البيت الخليجي.

واشار رئيس وزراء البحرين في الاجتماع بما لمسه في كل من المملكة العربية السعودية وبوالة الكويت وبوالة الامارات من مشاعر اخوية نبيلة في موضع اعتراف وتقدير البحرين وبما اعاد قادة هذه الدول لتكثيفه من دعم ومساندة كاملين لجهود البحرين للهداية الى تعزيز أمنها واستقرارها. وعرض على المجلس ما اسفرت عنه الزيارات الثلاث التي قام بها من اتفاق على تطوير المبات

اعلنت الحكومة البحرينية انها ترحب بتطوير الوساطة السعودية لتسوية الخلاف الحدودي بينها وبين دولة قطر الى مستوى تحكيم ترعاه المملكة العربية السعودية باعتبارها الوسيط الاول وفي اطار البيت الخليجي.

واكدت الحكومة مجدداً ان الحل الامثل للخلاف الحدودي بينها وبين دولة قطر سيكون من خلال الوساطة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية لتسوية هذا الخلاف وذلك اسوة بما حدث بين الانشاق في المنطقة من حلول اخوية بتوصل اليها اي طرفين حريصين على توثيق عرى التعاون بينهما ومن اجل مصلحة شعبيهما.

واعان ذلك الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء دولة البحرين في الاجتماع الاستثنائي الذي عقده الحكومة امس والذي اطلع فيه الشيخ خليفة مجلس الوزراء على نتائج المحادثات التي اجراها خلال زيارته لكل من المملكة العربية

التعاون المشتركة بين البحرين وكل من المملكة العربية السعودية وبوالة الكويت وبوالة الامارات العربية المتحدة في العديد من المجالات وبخاصة في المجالات الاقتصادية ودعم المشروعات التنموية والمشروعات المشتركة التي يتم تنفيذها في البحرين مشيراً الى انه يدرس حالياً تنفيذ عدد من المشروعات التنموية الجديدة المشتركة والتي يتفق ان يعود مردودها بالخير على الجميع.







للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

التاريخ:

المراجعة:

٢٢ يوليو ١٩٩٦

شؤون عربية

أمانة عمادة

هل تنجح الوساطة السعودية؟

# حقيقة التصعيد الأخير بين قطر والبحرين حول أزمة الحدود

● ليلة، انطلقت الخلافات من جديد، بين قطر والبحرين على قضية الحدود، وتبادل الطرفان التصريحات المتحيرة على أعلى مستوى، في الوقت الذي عكست عمل اللجان الفنية من الطرفين في كل من طرفيها الحل. بعد موقعة الطرفين على تشكيل الوساطة السعودية من جديد، وحسن الانواء من الطرفين والذي ظهر وانعكس أثناء مشاركة أمير البحرين وكيار المستوفين في قطر في قمة القاهرة الأخيرة، البحرين عادت تطالب بسحب القضية المرفوعة على محكمة العدل الدولية وقطر ردت على هذا الاجراء بتجاذع الوساطة السعودية في التوصل إلى حل يلائم طابع الطرفين، وينبغي التمسك بما أقر في هذا التصعيد في قضية ليست جديدة، وهي تقارب بالنسب على الأوضاع المتغيرة أصلاً في منطقة الخليج؟





## البحوث والتوثيق والمعلومات

### المصدر

### المرساة

٢٤ يوليو ١٩٩٦

### التاريخ

كثرت جزر رئيسية غنية بالثروات والحيات البحرية بالإضافة إلى المواقع الهامة هي فشت الدجيل وحوار وجبرانة، وتشيدف البحرين منطقة للزراعة وكان هذا النزاع أن يتسبب في مواجهة عسكرية بين البلدين كما أدت تطورات وصعوبة التوصل إلى تسوية له إلى عرضه أمام محكمة العدل العربية.

وتتمسك البحرين

برسالة بحث بها المتمد

البحرين في

ديسمبر ١٩٩٧ إلى كسل من

حكلي البحرين وقطر، قرر فيها

تبعية جزر وحار وفشت الدجيل وجزارة البحرين

مع بيان أن الآخرين ليست لها مياه إقليمية، وقد

تم التوصل إلى اتفاق عام ١٩٧٨ يقضي بعدم

القيام بأي تصرف في الجزر يؤدي إلى تغيير

لوضعها الإقليمي، حتى يتم الاتفاق على تسوية بين

الطرفين، إلا أن النزاع تجدد في مارس ١٩٨٢، بعد

أن دشت البحرين سفينة حربية سميت حوار

وأجرت مناورات عسكرية في منطقة فشت الدجيل

واعتبرت قطر بمثابة عمل استفزازي واحتجت

رسميا على ذلك، كما أعلنت البحرين في أكتوبر

١٩٨٤ عن إجراء دراسات بشأن تنفيذ مشروع

ضخم بهدف إلى دمج جزء من منطقة فشت الدجيل

وإنشاء مدينة عليها، واستمرت المنازعات بين

الطرفين إلى أن حدث اشتباك عسكري عام ١٩٨٦،

بين قطر والبحرين، بعد حصد السفنات

التي كانت في منطقة فشت الدجيل

كان يجري فيها إنشاء مقر تابع لقوات دفاع

البحرين، وأعلنت قطر بصفية إبرار لعدة سفنات

إلى الجزيرة، ورفضت قطر الطم القطري عليها

وحشدت البحرين قواتها واستمرت التوتر بين

البلدين، حتى ديسمبر ١٩٩٠ موعدا لوقف القتال

التفجيرية في المنطقة، واتفق لاجتماع الجزيرة

خارجية للبلدين على تحديد موعد لتحويل فيه

السلطة السعودية أن تنهي المشكلة وهي تتكبر

١٩٩١، وبعدها يمكن للجزر إلى محكمة العدل

الدولية وهو ما تم بالفعل في يوليو ١٩٩١، وقد

متاورات من الطرفين

والتمت قطر طلبا متوقفا إلى المحكمة وهو

يخالف الطرفين فيمن هو من المستول عن التصديق الآخر، قطر تعتبر على لسان وزير خارجية الشيخ حمد بن جاسم آل جبر أن زيارته إلى البحرين كانت لإبداء حسن التواهي، بينما وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة قال: فإن التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية القطري قبل زيارته البحرين مكنت شعوبا من الاستقار، وكان الوزير القطري قد قال: إن البحرين لسبب ملتصقي الغضب إلى محكمة العدل الدولية. وقد عليه الوزير البحريني بأن قطر هي التي تقوم بمجازفة قانونية كبيرة.

والتمت التصريحات والمواجهات فالوزير البحريني يشير إلى أن الدولة تحاول أن تصل إلى تطايها عن أن الخلاف الحدودي يتعلق بجزر حوار، بينما هي تمتد لتشمل مناطق أخرى منها منطقة الزبارة، مشيرا إلى أنه في حكم المؤكد أن دولة البحرين ستعتبر مطالبا الشرعي التاريخي في الزبارة لأن الحقيقة التاريخية هي أن الزبارة، كانت متحدة كليا مع البحرين لمدة تجاوزت قرنا ونصف القرن، كما أن الحقيقة التاريخية هي أن قطر قد حرزت الزبارة في هجوم دموي في عام ١٩٣٧، وأن النتائج من ذلك الهجوم الإيزالون أحياء في البحرين، رغم إشارته إلى أن البحرين لم تخضع لموضوع الزبارة أمام التحكيم ورفضت دائما وبصورة مستمرة إلقاء عبء القضية للتفويض، وذلك خلافا على الملائة الأخيرة.

وقد وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل جبر بأنه ليس من المحكمة نبش التاريخ في هذا السياق، لأن هناك دولا موجودات ودولا غير موجودة، وأخرى يجب أن تكون أكبر ودولا لا بد أن تكون أصغر، وقدم رؤية مخالفة تماما للرؤية البحرينية منطقة الزبارة، وهو ما كانت الصحف القطرية تكرر ونصحا عندما اشارت إلى أن ماجرى في الزبارة عام ١٩٣٧، كيان تمردا قبليا في أرض قطرية جرى قمعه بسيلة القانون، وأضافت بعض الصحف أن البحرين ستكون أول المتألمين إذا ما حكمت صفحات التاريخ العربي للأشوة في البحرين يطعمون قبل غيهم أن الاستطهاد بالحدود التاريخ في قضايا حدود الدول ووجهة لرائسها وسيداتها سيكون متعلقا أول مايرتد على دولة البحرين نفسها.

وبدون العودة إلى أحداث التاريخ، نود أن نشير هنا إلى أن الخلاف بين قطر والبحرين يمتد حول





## للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

المرساة

التلويح:

٢٤ يونيو ١٩٩٦

ما تحفظت عليه البحرين، إلا أن المحكمة أصدرت قراراً في يوليو ١٩٩٦ بإعطاء الدولتين مهلة خمسة شهور لتقديم طلب حول الخلاف بينهما بصورة مشتركة أو بشكل منفرد، واعتبرت أن الاتفاق الذي تم بينهما في عام ١٩٩٠ وينص على اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، يعتبر اتفاقاً دولياً ملزماً للدولتين، وقد رحبت قطر بقرار المحكمة وأكدت التزامها بأى حكم تصدره، وفي فبراير من العام الماضي أصدرت المحكمة حكماً بالتوصل إليها في النظر في الخلاف بين قطر والبحرين، ويصحبها تم الاتصال على استمرار في الرسالة السعودية، وأشارت البحرين وقطر إلى ترسيهما بذلك واستبعاد الأختة إلى سحب القضية من محكمة العدل الدولية في حال التوصل إلى حل يقبله الطرفان نتيجة الرسالة السعودية.

وقد نظمت في الأونة الأخيرة وساطة الرياض لاستواء هذا الخلاف، حيث زار العاصمة السعودية كل من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة وكان الهدف من هذه الزيارة هو البحث في تشييد الوساطة السعودية في ظل التصعيد الأخير بين الطرفين، كما زارها أيضاً الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني، إلا أنه لوحظ أن البحرين لجأت إلى طرح مواقف متشدد من قضايا الخلاف قبل زيارة رئيس الوزراء البحريني، وذلك على لسان آل عهدها والفقه العام لقوة دفاع البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عندما أشار إلى أن جزر حوار تمثل ذلك كيان البحرين، وهي مشقة بالأرقام قبلها بسلطة البحرين، وولاه أن تسمح بتضييع هذه الحقيقة، وقال عندما يطلب من البحرين التبرم دولة وشعباً البحث أو إرضاء للقطر في ذلك كيانها الكويتي المتمثل في مجموعة جزر حوار وميادها، فلهذا ذلك يعني بسلطة مطالباتها بالتنازل عن حقها المشروع في الدفاع عن النفس والأرض والكيان، وأصرح عن استعداد

البحرين لإثبات ذلك بالوثائق في كل وقت والمطاع عنها والاستشهاد في سبيلها ومهما كلفنا من الشئ. وبعد فرغم أنه لم يخرج من الماصمة السعودية الكويتي، أي تفاصيل عن اللقاءات كل من أمير قطر، وولي العهد البحريني مع قادة الملكة إلا أنه كما أشارت مصادر خليجية فلهذا اتفاقاً تم على وقف التصعيد الإعلامي بين الدولتين كخطوة أولى، مع استمرار جهود الوساطة بتكليف اللقاءات بين السعودية من جانب وكل من قطر والبحرين في الفترة القادمة، خاصة وأن استمرار هذا الخلاف وتصعيده يؤثر على الوضع المتنازع في الخليج من ناحية، بالإضافة إلى أنه قد يهدد التتلم الألفة الخليجية التي تستضيفها الدعوة نهاية هذا العام.





المسرد: الحياة السياسية

التاريخ: ١٩٩٦/٧/٢٥

## النشر والخدمات

ربما كان من ضمن حظ القارئ العربي أن الصحف البحرينية والقطرية أو الصحيفتين الرئيسيتين في كل بلد، لا توزعان على نطاق واسع في الخارج، لانهما تتبادلان الحملات الصحافية منذ اسابيع في شأن الخلاف الحدودي بين البلدين. بشكل مؤلم لا يسر سوى الاعداء. شخصياً ليس لي حظ القارئ في الجهل بسير هذا الخلاف. فانا اتلقى مستطعات من صحف البلدين كل يوم بحكم المهنة، وأشعر بقلق بالغ من تطور الامور بين البلدين الشقيقين الآخرين الجارين. الى اخر المعزوة المعروفة.

وكتبت مرة واكتب مرة اخرى، اننا العرب الآخرين. لا نفهم الخلاف بين بلدين على هذه الدرجة من القرب والقربى. مثل قطر والبحرين. فلو كانت كل البحرين لقطر، او كل قطر للبحرين لما اختلف الامر علينا. طالما ان الحاكم والحكوم من العرب، والارض لم تقع لاجنبي.

ومع ذلك فالخلاف بين البحرين وقطر يكاد يستعصي على الحل على رغم جهود الوسطاء والحكام وتدخل محكمة العدل الدولية. الخلاف الحالي يعود الى سنة ١٩٨٦ عندما طالبت قطر بجزر حوار وفشت الدويل، الا انه كان تحت المصطح منذ ايام الاستعمار البريطاني في الاربعينات. فبريطانيا اعطت الزيادة لقطر سنة ١٩٤٤، ثم خطط الحدود بين الامارتين سنة ١٩٤٧ من دون ان ترضى البحرين او قطر بالحدود المفروضة.

وتدخل الوسطاء من دون نجاح يذكر بعد ١٩٨٦، وفي الخلاف يراوح مكانه حتى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ عندما قيلت للبحرين في قمة الدوحة الغضب الى محكمة العدل الدولية وكما هو معروف فقد حكمت المحكمة باختصاصها في النظر في القضية. على رغم احتياج البحرين التي تقول الآن انها وقعت على مذكرة الدوحة مضطرة لان الكويت كانت محتلة.

وستجتمع محكمة العدل الدولية في ايلول (سبتمبر) القادم للنظر في مذكروتي الدولتين في جولة اخرى من المواجهة المستمرة. ولكن الامل الاكبر بالحل هو في الوساطة السعودية. برعاية الملك فهد وولي عهده الامير عبدالله والقائد الثاني وزير الدفاع والطيران الامير سلطان. وفي وساطة تلقى دعم دول الخليج الاخرى، الكويت والامارات العربية المتحدة وعمان.

البحرين تقول انها على حق. وقطر تقول انها على حق. ولا يستطيع كاتب ان يدعي علماً ليس له فيحكم للبحرين او قطر. وانما يستطيع ان يقول بيقيناً ان استمرار الخلاف يفسد بالبحرين وقطر. ويؤذي دول الخليج كلها. والبلدان العربية. لذلك فتمسوته ضرورة اقليمية ووطنية عامة. والجهد السعودي يجب ان يستمر ويتضاعف للخروج بحل والحل يجب ان يكون مقبولاً ليستحق اسمه الا انه ان يكون مرضياً. ففي مثل هذا الخلاف لا يمكن الحل الا بتنازل كل طرف عن بعض حقه. او ما يعتبر انه حق له. وهذا ممكن فقط عندما يقرر زعماء البحرين انهم يتنازلون لآخواتهم او انفسهم. ويقررو زعماء قطر انهم يتنازلون لآخواتهم او انفسهم كذلك. فما الفرق بين ان تكون الارض بحرينية او قطرية. او يكون المواطن بحرينياً او قطرياً.

مرة اخرى. لا يستطيع كاتب في عجلة صحافية ان يجترح حلاً عاجزاً عنه وسلطات رسمية وشخصية. ومحكمة العدل الدولية. الا انه يكتب لافتاً الى خطر الخلاف. والبحرين تقول انها لن تتخلى عن ثلث ارضها طوعاً. ولها ستحارب دفاعاً عن مثقالها. وقطر تقول انها لن تكف







عن المطالبة بحقوقها. لذلك فالمطلوب ضروري جداً إن عن طريق الوساطة السعدونية، أو التحكيم، أو محكمة العدل، خصوصاً أن البلدين يجسران منذ ١٩٨٦، وهما قد يتكرران ما نقول إلا أننا نصر على أن جزءاً كبيراً من تسلمهما، أو الجزء الأكبر، منذ سنة ١٩٨٦ له علاقة بالخلاف الحدودي، ما يعني أن شعبي البلدين حرماً موارد لها وجوه اتفاق مجدية ترفع سوءة يعيش المواطن. وتضمنته على مستقبله.

مارا نزيه لا نستطيع أن نزيد شيئاً جديداً أو فريداً ولكن نسجل أن المواطن العربي لا يرى أن ثمة مصالح مهددة أو مضاعفة بين البحرين وقطر. طالما أن هذه المصالح باقية للبلدين، أحدهما أو الآخر أو كلاهما، لذلك فأي تسوية ودية للخلاف بينهما لا يمكن أن تنتهي بقلب أو مغلوب بل بانتصار العقل وريما كانت البداية وقف حملات صحافية لا يأتي منها سوى شناعة الاعداء.

جهاد الخازن





## مصادر خليجية لـ «العالم اليوم»:

# مطلوب وقف الحملات الإعلامية بين قطر والبحرين

## □ الصحف البحرينية: إما الوساطة أو التحكيم

□ الخليج - مكتب «العالم اليوم»:

أعربت مصادر خليجية عن استيائها البالغ من تصاعد حدة الحملات الإعلامية المتبادلة بين دولتي قطر والبحرين، وطالبت المصادر - في تصريحات لـ «العالم اليوم» - بضرورة وقف هذه الحملات، التي قالت أنها لا تخدم الجهود المبذولة من أجل الوساطة لحل مشكلة النزاع الحدودي بين البلدين.

وكانت الصحف القطرية قد شنت خلال الأيام الماضية حملة إعلامية انتقادية جديدة ركزت قهسا على توجيه الانتقادات الشخصية للمستوطنين والقيادات الاعلامية في البحرين.

وفي نفس الوقت، أعربت هذه المصادر عن مخاوفها من امتداد الحملات الاعلامية لتأليب الرأي العام الداخلي، والربط بين القضايا الداخلية والمشاكل الحدودية. واعتبرت المصادر أن مثل هذا الاتجاه الجديد الذي تتبناه الصحافة القطرية سوف يزيد من حدة الخلاف ويؤثر على مسيرة مستقبل مجلس التعاون الخليجي كله.

وكان الخلاف بين البحرين وقطر قد عاد لأجواء التوتر مرة أخرى، بعد أن رفضت دولة قطر سحب القضية المرفوعة على محكمة العدل الدولية، والتي سيتم نظرها في شهر سبتمبر القادم، فيما طالبت المصادر بضرورة

النسج المجلل لانجاح جهود الوساطة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية. وقد رفضت قطر هذا الاتجاه، متهمه بالبحرين بالخوف من عرض القضية على محكمة العدل الدولية. وردت البحرين مؤكدة أن وجود القضية أمام محكمة العدل الدولية مع استمرار جهود الوساطة لا يعكس حسن النوايا للفرض توازنها لانجاح هذه الوساطة.

ومن جهة أخرى، طالبت الصحف البحرينية بضرورة تحديد القضية بوضوح، بدلاً من الأمساك بالعصا من المنتصف. وقالت: إما أن تكون هناك وساطة أو التحكيم إلى المحكمة الدولية.

وفي هذا الإطار، تساءلت الصحف البحرينية عن ما وصلته حالة تفاوض في التصريحات القطرية على المستوى الرسمي والتي تدعو إلى وحدة الصف الخليجي بينما تتخذ الميولات التي تمارس من خلال وسائل الاعلام القطرية خطأ معاكساً، يتمثل في تبني كراه وافكار الجماعات الخيرية التي تعبت بأمن البحرين واستقرارها.

وطسمت الصحف البحرينية بالالتزام بمبادرة ولي عهد البحرين الخدمية إلى

التفاوض المباشر بين الطرفين الشقيقتين لتسوية الخلاف، أو أن تتطور الوساطة إلى مستوى تحكم تروعه للملكة العربية السعودية باعتبارها الوسيط الأول، وتحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، وبما يكفل تسوية الخلاف ضمن الأطار الاقليمي، بعيداً عن المؤثرات والمداخل الأجنبية. ■





٢٦ يونيو ١٩٩٦

الطبعة

للبيوت و الترتيب و المعلومات



استراتيجية الملك فهد لقرتيب البيت الخليجي

# اهتمام كبير بالوساطة السعودية بين قطر والبحرين





كعادتها دائماً في العمل على أمن واستقرار المنطقة العربية ككل، والخليجية على وجه الخصوص... سارعت المملكة لمرتبعة السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بتفدية الأجواء بين قطر والبحرين مهيماً لتسوية خلافهما الحدودي حول جزر حوار وفيضت البديل. وتأتي هذه الخطوة في إطار الحرص الدائم للديبلوماسية السعودية على ترتيب البيت الخليجي من الداخل وزيادة الترابط بين دول مجلس التعاون إيماناً منها بأن هذا الترابط كفيل بغلق أية ثغرات قد تحاول بعض القوى المعادية لأمن واستقرار الخليج التغلغل منها. ووصف المراقبون المبادرة الأخيرة بأنها امتداد للدور الرائد الذي تلعبه المملكة على الساحة العربية والمتمثل في وقد الخلافات بين الأشقاء في مهادها، وذلك انطلاقاً من رؤية القيادة السعودية التي تبني سياستها

لتحصب في طريق لتضامن العربي المشترك. وتشهد كثير من المواقف والأحداث على مساهمات المملكة في هذا المجال، وليس ببعيد عن الأثمان اتفاق الطائف وإحلال السلام في لبنان بعدما كان ساحة للميليشيات القصارعة.

### احتواء الخلاف

وفي هذا الإطار فقد حركت دبلوماسية السعودية جهودها لاحتواء الخلاف بين قطر والبحرين حيث استقبل الملك فهد بن عبد العزيز في قصر السلام بجدة مؤخرًا الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الذي زار السعودية على رأس وفد كبير مرافق له.

وجرى خلال الاستقبال تبادل الأحاديث الودية وبحت الأمور ذات الاهتمام المشترك وبحت العلاقات الثنائية بما يخدم البلدين والشعبين. كما جرى تناول مجمل المستجدات والقضايا على المساحات الخليجية والعربية والإسلامية والدولية.

وكان الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي قد عقد اجتماعاً ثنائياً مغلقاً مع أمير دولة قطر بمقر إقامته في قصر الضيافة بجدة جرى خلاله بحث العلاقات الثنائية بين البلدين واستعراض أهم المستجدات على الصعد الخليجية والعربية والدولية.

وكانت مصادر دبلوماسية في جدة أن زيارة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني للمملكة جاءت تنويجاً لتجديد الوساطة السعودية بين قطر والبحرين بعد ما لاحظت الرياض تزايد حدة التصريحات بين المسؤولين في البلدين.

السعودية طرف مقبول







وقالت مصادر قصرية إن الهدف الأساسي من زيارة أمير قطر للمملكة كان البحث في الوساطة السعودية لإنهاء الخلاف الحدودي مع البحرين وأن مسألة الحدود القطرية - السعودية ليست محوراً أساسياً فيها لأنها تعتبر منتهية ولم يتيق سوى الاتفاق على الشراكة المالية التي ستنوّل على وضع العلامات الحدودية.

وذكرت المصادر بالتصريحات التي أدلى بها مؤخراً وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم والتي قال فيها إن مسألة الحدود مع السعودية انتهت.

ولاحظ المراقبون قول المصادر القطرية إنها لا تعتقد أن حل الخلاف القطري - البحريني سيتم بين يوم وليلة. ولكن المهم في الأمر أن السعودية تحظى باحترام الطرفين وندبها قبول منهما، وأن زيارة أمير قطر للمملكة ستعزز الأمل في نجاح الوساطة السعودية دون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وعقب انتهاء زيارة أمير قطر للمملكة، قام الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني بزيارة خاطفة للسعودية التقى في ختامها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في حضور ولي عهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبدالعزيز وعدد من الوزراء السعوديين والبحرينيين.

وسبق لقاء رئيس الوزراء البحريني مع العامل السعودي لاجتماع عقده الشيخ خليفة مع الأمير عبد الله بن عبدالعزيز استمر قرابة ساعة في قصر الضيافة في جدة في حضور وزير الخارجية السعودي وأعضاء الوفد المرافق للشيخ خليفة. وصرح وزير الخارجية البحريني محمد بن مبارك آل خليفة بأن زيارة الشيخ خليفة بن سلمان إلى السعودية تتعلق بموضوع الخلاف البحريني - القطري. وقال رداً على سؤال حول احتمال عقد قمة بحرينية - قطرية، إن الأمر مرهون بالاشقاء السعوديين ونحن نرحب بالجهد الرامية إلى تسوية الخلاف مع قطر.

### زيارة ناجحة

وقد أبدى رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ارتياحه الكامل لنتائج زيارته إلى السعودية وللحادثات التي أجراها مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن

الأمير

سلطان:

حريصون على

أمن مواطنينا

وضيوفنا





٢١ يونيو ١٩٩٦

العدد

البحر والتربية والعلوم



الأمير سلطان

**جهود  
المملكة  
أثمرت اتفاقاً  
بوقف  
العمليات  
الإعلامية بين  
الدوحة  
والنخامة**

عبد العزيز، ووصفت هذه الزيارة بأنها كانت موفقة وناجحة وحققنا معانيها السامية في التضامن والتكاتف بين دول مجلس التعاون الخليجي، وأعرب الشيخ خليفة عن ارتياحه للقاء الملك فهد وما تم خلال هذا اللقاء من استعراض للمواضيع ذات العلاقة بالساحة الخليجية والعلاقات الأخوية المميزة التي تربط بين البلدين، وقال إن ما يبعث على السرور والارتياح أن خادم الحرمين الشريفين يتمتع بصحة جيدة ويضع على عاتقه متابعة كافة مجريات الأمور التي تهم للمنطقة بصفة خاصة والأمة العربية والإسلامية بصفة عامة.

وأشار الشيخ خليفة إلى أن ذلك فهد أبدى خلال اللقاء اهتمامه وتحميه لكل ما من شأنه أن يحقق التضامن والتكاتف بين الأشقاء في المنطقة وأن يسود منطقتنا الأمن والاستقرار. وقال إن خادم الحرمين الشريفين نوه خلال اللقاء بعمق العلاقات التاريخية التي تربط بين دولة البحرين والسعودية، وتناول رئيس الوزراء البحريني في تصريحات أدلى بها إثر عودته إلى

الدخلة اجتماعه مع الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي بأنه اجتماع ناجح، مبرراً عن ارتياحه لما تم التوصل إليه من نتائج طيبة.

وعلم من مصادر مطلقة بها أن الجانب البحريني أبلغ المسؤولين السعوديين قبوله الوساطة السعودية ونعمه لها واستعداده لبذل كل الجهود التي من شأنها إنهاء الخلاف حول الجزر مع دولة قطر دون المساس بالحقوق السياسية وبما يخدم مصالح دول مجلس التعاون الخليجي.

### تفاوض خليجي

وفي هذا الإطار أعربت مصادر دبلوماسية خليجية عن تفاؤلها بجهود الوساطة الجديدة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لحل الخلاف البحريني - القطري على بعض الجزر في الخليج. وأكدت هذه المصادر تلقياً بقدرة القيادة السعودية على حل الخلاف في إطار البيت الخليجي الواحد، وأشارت إلى أن استقبال خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز للشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر في جدة، واللقاءات التي عقدها الأخير مع ولي العهد النائب الأول لمجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الأمير عبد الله بن عبد العزيز ومشاركة النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز وعدد من القيادات السعودية الفاعلة في المحادثات مع الوفد القطري أكدت بشكل لا يدع مجالاً للشك حرص المملكة على الوصول بجهود الوساطة إلى مرحلة الحسم النهائي للخلاف الذي أشارت المصادر أنه يتطلب المزيد من الاتصالات مع الجانبين القطري والبحريني صهيماً لعقد لقاء ثلاثي يشارك فيه مسؤولون من الدول الثلاث. وترى الأوساط الخليجية أن دور للمملكة العربية السعودية سيكون



حاسماً في وضع البلدين على طريق حل يضمن حقوق الطرفين ويعزز روح الإخاء والاستقرار في المنطقة خاصة وأن جهود الوساطة السعودية أثمرت اتفاقاً يقضي بوقف الحملات الإعلامية والاتهامات للتبادل بين الدوحة والمملكة كخطوة أولى نحو استكمال الساعي التي ينتظر أن تشهد الأيام القليلة القادمة مزيداً من اللقاءات والاتصالات للباشرة بين الرياض وكل من الدوحة وللتامة. على صعيد آخر أكد المرابون السياسيون أن الأمن سيظل سمة مميزة للمجتمع السعودي وأن أية محاولات طائشة للخلل من استقرار المملكة ستبوء بالفشل نظراً لقوة الأجهزة السعودية وتلاحم الشعب مع قيادته في الحفاظ على مكتسباته، إضافة إلى المكانة الكبيرة للمملكة في نخبة المسلمين باعتبارها موئل الحرمين الشريفين.

وأجمع المرابون على أن السعودية ستظل على الدوام قادرة على حماية أمنها واستقرارها، ولا تحتاج في ذلك لأية مساعدة خارجية، رصيدها في هذا الأمر أسس وثابت وضعها مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود وسار عليها من بعده لئناله الملوك والأمراء، وكانت النتيجة أن ظلت السعودية راسخة ومستقرة في الوقت الذي تعرضت فيه قوى كبرى لهزلات عنيفة نتيجة لبعض الظروف والقضايا الدولية.

### أمن المواطن والمقيم

وقد أكد الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي أن الأمن والأمان متوافران وأن السعودية حريصة على سلامة وأمان كل ضيف أو مقيم على أرضها بنفس حرصها على سلامة كل مواطن سعودي وأمانه.

وجاءت تصريحات الأمير سلطان في الوقت الذي أعلن فيه وزير الدفاع الأمريكي ويليام بيرس مؤخراً عن مبادرة جديدة لمواجهة العمليات الإرهابية التي تستهدف القوات الأمريكية في الخارج. وأكد الأمير سلطان أن السعودية دولة راسخة، قاعدتها الأمنية تحميها عليها دول كثيرة، موضحاً أن الأمن والأطمئنان متوافران ليس لأصقائنا الأميريين فحسب بل لكل ضيوفنا والمقيمين من أشقاء وأصدقاء على كل شبر من هذه الأرض التي حرمها الله على كل معد إلى يوم القيامة. وحذر الأمير سلطان من أن كل من يمس الأمن السعودي لابد أن يلقى جزاءه حسب الشريعة الإسلامية.

وحرص الأمير سلطان على التأكيد من جديد أن العلاقات السعودية - الأميركية علاقات قوية ومتينة، مشيراً إلى أن التفاهم بين الحكومتين الصديقين تفاهم تام. واختتم الأمير سلطان تصريحاته، التي أدلى بها عقب رعايته لحفل مؤسسة الخطوط العربية السعودية في جدة، بقوله إن السعودية أعادت إلى الأمان نهجها الإسلامي الذي قامت عليه على مدى الغفور له الملك عبد العزيز الفاضل بحرصها - قيادة وشعباً - على سلامة وأمان كل ضيف أو مقيم على أرضها حرصها على سلامة كل مواطن سعودي وأمانه.











